

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

الرقم

التسلسلي:

مذكرة بعنوان

الجملة الشرطية في القرآن الكريم

سورة النساء - أنموذجا-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: علوم اللسان العربي

الأستاذ المشرف:

محمد بولحية

إعداد الطالب (ة):

أميرة جريو

أعضاء لجنة المناقشة

1- الدكتور: الحاج قديدح..... رئيسا

2- الأستاذ: محمد بولحية..... مشرفا ومقرا

3- الأستاذ: توفيق قحامعضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2015م - 2016م

1436هـ - 1437هـ



شكر وعرافان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل

محمد بولحية

الذي أكرمنا بقبول الإشراف على هذه المذكرة،

والذي لم يدخر جهدا يبخل علينا بكل ما اهتدى إليه

من نصائح وتوجيهات، وصبره معنا طيلة فترة إشرافه علينا،

رغم انشغالاته الكثيرة وتحضيره لرسالة الدكتوراه.

شكر الله سعيه، وجعل هذا العمل

في ميزان حسناته.

بسم الله،

ثم

الحمد لله الذي حقه الحمد والثناء،

ملك الأرض وما فوقها في السماء،

خلق الانسان الأمي وجعله رسولا، وأنزل القرآن لسانا عربيا،

فكان للناس بيانا، وخص العرب بالفصاحة أقواما، ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفونا بمناقشة هذا

البحث.

إلى الأستاذ "محمد بولحية" الذي أكرمنا بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، والذي رغم

انشغالاته العملية وتحضيره لرسالة الدكتوراه، لم يدخر جهدا في سبيل تذليل ما

اعترض إنجاز هذا العمل من صعوبات.

وإلى كل من كان له يد في إخراج هذا العمل في شكله هذا قريبا وبعيدا.

إلى جميع عمال المكتبة، خاصة منهم عمال قسم الأدب.

إلى كل طلبة قسم اللغة والأدب العربي.

وإلى كل نفس شغفت بالعلم حبا.

فبذلت لأجل ذلك.

كل ما يبذل.

قال تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

الإسراء- 24-

إلى من حرم نفسه ليعطيني، إلى من جاع ليطعمني، إلى من فرضت عليه الظروف أن يتعد ليوفري ولأخوتي ما نحتاجه، حتى لا يلمح في أعيننا رغبة في المسألة، إلى من سهرو وحرم عينه لئلا ينام، ليرانا في أفضل حال.

إليك أبي محفوظ

إلى من ترقيت خطواتي بلهفة، إلى من كانت دائما تنظر إلي بعيني الرحمة، إلى من كانت دعواتها لي سراطا مستقيما، إلى من كان رضاي في هذه الحياة مسعاها، فحرمته بنفسها وهو حقها، إلى من لم تعرف للصبح الجديد معنى، إلا مع بسمتي التي كانت هي السروراءها.

إليك أمي زهورة

إلى أمي "خالتي" عزيزة، التي حرمت نعمة الأولاد، فجعلها المولى لنا أما ثانية.

إلى جدتي فطيمة أطل الله في عمرها، وغمرنا برضاها.

إلى رجل البيت الأول بعد أبي أخي نسيم وزوجته "لبنى"، وأولادهما: "هبة الرحمن"، "أريج" و"علاء الدين".

إلى أختي وحيدتي، نبع الحنان ورمز الأيثار، زهرة البيت وريحانة الدار "وفاء".

إلى من كان لي عوننا دائما، وحارسا ساهرا، إلى من لم يبخل بذرة جهد لإعانتني، إلى من كنت أولوية أولوياته، "عبد الهادي" قلولاه بعد الله تعالى ما كان هذا العمل لينتهي.

إلى أخي "عبد المؤمن" رمز الهدوء والنفس النقية، من حرمته لذة النوم كل صباح طيلة الخمس سنوات التي كتبتها في الجامعة، شكرا أخي.

إلى رجل البيت الصغير "رمزي" أهدي هذا العمل، نتاجا لنصائحه وتشجيعاته، والذي رغم ظروف عمله - حرا وشتاء- لم تمر ليلة إلا وسأل فيها عن حالي وتمنى لي التوفيق.

إلى أعمامي وعماتي وأولادهم جميعا، وأخوالي وخالاتي وأولادهم كلهم.


وكل من يحمل لقب جـريـو.

إلى عائلة بوقطوش فردا فردا، إلى أمي فتيحة وأبي فريد، وإلى من كان سببا في أن صرت ابنة لهذه العائلة الكريمة:

حكـيم.

إلى جدي محمد وابتسام بالعاصمة.

إلى أمي من الرضاة سعيدة بعناية، وكل إخوتي، أخص بالذكر مريم.



إلى رفيقاتي في السكن الجامعي

اللائي شاركنني الغرفة لعامين كاملين

ولم أر منهن إلا صدق الأخوة وطيب النوايا

سعاد وسميرة ونعيمة من ولاية بجاية.

إلى صديقاتي الحاضرات منهن والغائبات

أخص بالذكر: نزيهة، هاجر، زينب،

وفاء، كنزة، رانية، أمينة،

رقية، وفاء،

اسمهان، أميرة، ماجدة.

ووفاء قدوش

والشكر الخاص إليك:

سهام خدروش

مقدمة

اللغة العربية هي تلك الملكة التي خص بها العرب دون سائر الأقوام، وقد أتاحت هذه الخصوصية للعرب التربع على عرش الفصاحة والبيان، حتى لم تسنح الفرصة لغيرهم بحاراتهم فيها، وذلك لارتباط اللغة العربية بكتاب الله العزيز، ارتباطاً لا سبيل للشك فيه، لأن المولى ﷺ أنزله للناس كافة والعرب خاصة على نبيه الأمامي العربي، ليزيد العرب والعربية شرفاً فوق رفعتها التي طالما فاق العرب بها غيرهم، فقد تكفل المولى ﷺ بحفظ هذه الملكة لما جعلها لسان القرآن، كيف لا، وهي محفوظة به، والمولى ﷺ يقول في محكم التنزيل: □ □ □ قائل: □ □ □ بين □ □ الشعراء: 195، وهذا دليل قاطع على تكفل الله ﷻ بحفظ هذه الملكة بحفظه القرآن الكريم، وهذا ما يفسر أصالة العربية وراقي مكانتها.

إن المتمعن في الخطاب القرآني، سوف يقف على العناية الإلهية العظيمة بالإنسان؛ الذي خلقه فضوره وعدله، وعلمه ما لم يكن يعلم؛ فالمتمعن فيها بعين الفاحص سيفهم لا محالة أن الله ﷻ لم يخلق هذا البشر عبثاً، ولم يجعل القرآن مجرد كتاب نتلوه على عجل ونحسب الأجر قد وصل، فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم موجهاً ومعلماً ومفسراً لكل ما قد يخفى على هذا الإنسان الفقير لربه، ولكن القرآن مع أسلوبه الراقي وكلمه الصافي ومعناه العميق، لم يجد العرب -رغم أنهم فاقوا الخلق فصاحة- من سبيل إلى تدبر معانيه، فجعلوا يبحثون ويتقصون ما قد يساعدهم في تذليل ما صعب عليهم من كلام الله العزيز، فأفلحوا إلى حد بعيد في تفتنهم لعلم العربية؛ إذ كان أنجع سبيل لفهم كتاب الله ﷻ، ولا يزال، فأساليب النحو المتنوعة سهلت على الإنسانية -وخاصة العرب- فهم فحوى الدستور الأول على وجه الأرض؛ فبفضل هذا العلم، فهم العرب أن الاستفهام ليس دائماً دائماً على حقيقته، بل إنه يخرج إلى معانٍ أخرى كالإنكار، والتوبيخ، والوعيد، وغيرها من المعاني، كما تبينوا أن الأمر يكون للحث على فعل الشيء والانتهاء عنه، وكذلك الحال مع غير هذين الأسلوبين، ولما كان القرآن الكريم موجهاً للبشر وموجهاً لهم، فقد تفتن العرب إلى أسلوب غاية في الأهمية لفهم كيفية ذلك النوع الخاص من الآيات الذي انفردت به عن غيرها من آيات القرآن الكريم؛ والتي تشير إلى مقابلة الفعل بالجزاء المترتب وهو الأسلوب الذي وسمه العرب بـ"الشرط".

وقد كان إيماننا بأن كتاب الله العزيز فيه من الحقائق والمعارف ما يسد رمقنا، ويغنينا عن الالتفات إلى غيره، ومعه حبنا للغة العربية؛ -لغة أهل الجنة- وشغفنا الدائم والمتجدد لسبر كل ما خفي علينا منها، دافعا لنا لاختيار هذا الموضوع، ولا ينكر ما للقرآن الكريم من زيادة في ميزان الحسنات، ولأنه حقيقة الحقائق، وفيه من المعارف ما تفتقر إليه أمهات الكتب؛ إذ نعلم يقينا بأنه ليس من شيء أفضل منه صدقا يستشهد به في كل ما يلتفت إليه الإنسان. وهو ما جعلنا نختار مادة نستقي منها ما ندعم به هذه الدراسة، ولما كان أسلوب الشَّرْط محط اهتمامنا مذ كنا في المراحل الأولى من تعليمنا؛ بطريقته البديعة في إيجاز القول، وتقوية المعنى؛ لأنه يبنى على مقابلة الفعل بالجزء المترتب عنه، في أبسط صور الكلام اختصارا، فقد ارتأينا أن نخصه بهذه الدراسة من بين كمّ ما احتوت عليه اللغة "الشاعرة" من أساليب نحوية.

كل هذا دفعنا إلى أن نتساءل عن ماهية هذا الأسلوب وأهميته في اللغة العربية؟ هذا التساؤل الذي يقودنا إلى طرح عدد من التساؤلات الأخرى التي تصب في السياق نفسه وأهمها:

- ما هو أسلوب الشرط؟
- ما هي معالمه ومميزاته؟
- ما مدى توافق هذا الأسلوب مع ما احتوت عليه سورة النساء من آيات؟

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، لوصف هذا الوجه من وجوه الكلام العربي، وتتبع الجوانب المختلفة منه، ومحاولة رصد كل ما يتعلق به، ثم المنهج الإحصائي الذي قمنا من خلاله بإحصاء كم الأدوات الشرطية التي وردت في سورة النساء -المدونة المختارة- لهذا البحث، وقد انبنى هذا البحث على خطة قسمت إلى فصول ثلاثة، احتوى كل واحد منها على عناوين كبرى قسمت بدورها إلى عناوين صغرى تندرج تحتها، فكان الأول بعنوان: الجملة العربية وأنواعها، وقد قسّمناه إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ثم الفصل الثاني بعنوان: الجملة الشرطية ومتعلقاتها، والذي خصصناه للحديث عن ماهية الجملة الشرطية وعناصرها، ثم متعلقات الشرط، لنختتم هذه الدراسة بفصل ثالث كان تطبيقا لما تناولناه في الفصل النظري من هذه الدراسة.

أما هدفنا من هذه الدراسة فهو محاولة التعريف بهذا الأسلوب البديع من أساليب الكلام؛ الذي اخترنا سورة "النساء" كمادة نطبق عليها، والمسعى الأسمى -وإن لم يبدُ واضحا- فإنه محاولة تأكيد أن كتاب الله

ﷺ جامع لكل ما قد يخاطر على بال أحد ومنهل؛ ولنؤكد على تلك الصلة اللامنقطعة بين اللغة العربية و"القرآن الكريم".

وبحثنا هذا - كأبي بحث علمي - لم ينتج من فراغ، ولذلك فقد اعتمدنا على جملة من العناوين المدعمة له، وكان على رأسها: كتاب الله تعالى (القرآن الكريم)؛ والذي حاولنا قدر الإمكان الاستشهاد به في كل ما يتعلق بجوانب هذا العمل وتعزيزه أكثر، وكان من المصادر الهامة التي اعتمدنا عليها في استقاء ما تيسر لنا من معلومات: الكتاب "السيبويه"، والمقتضب "للمبرد"، والتعريفات "للجرجاني"، أما المراجع فقد اعتمدنا بالدرجة الأولى على: كتابي الجملة الاسمية والفعلية لـ"علي أبي المكارم"، والجملة الشرطية عند النحاة العرب لـ"أبي أوس الشمسان"، تجدر الإشارة إلى أننا لم نحرز السبق في هذا الموضوع، فهناك من الباحثين من سبقنا إلى طرق هذه المسألة، نذكر منهم:

- الدكتور ابراهيم الشمسان، في كتابه: الجملة الشرطية عند النحاة العرب.
- عصام بن محمد العصام، أسلوب الشرط والقسم في القرآن الكريم.
- عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم.

وقد واجهنا هذا صعوبات كثيرة، نذكر منها:

- تشعب جوانب المادة المعرفية لهذه الدراسة، ما حال دون الإحاطة بكامل نواحيها.
- اتساع المدونة التي اخترنا العمل عليها (سورة النساء).
- احتواء سورة "النساء" على عدد كبير من الأدوات الشرطية، ما جعلنا نضطر إلى إحصاء هذه الأدوات أكثر من مرة.
- تداخل الأدوات الشرطية داخل آيات سورة "النساء"، واشتراكها بينها، حيث وجدنا أن الآية الواحدة قد تحتوي على أكثر من أداة، ما جعل عملية تخريج جمل الشرط وجمل الجواب صعبة.

وختاماً، ليس لنا إلا ما قاله أمير الشعراء "أحمد شوقي":

قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَوَفِّهِ التَّبَجِيلَا كَاذَ الْمُعَلِّمِ أَنْ يَكُونَ رَسُولَا

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "محمد بولحية" -جزاه الله عَنَّا كُلَّ خَيْرٍ- الذي أكرمنا بقبول الإشراف على هذه المذكرة، فلم يدخر جهداً في تقديم كل ما استطاعه، عملاً، نصحاً، وتوجيهاً، في سبيل تذليل ما استعصى علينا في هذه الدراسة رغم مسؤولياته العملية وانشغالاته الكثيرة.

تمهيد عام في الدراسة القرآنية:

خلق الله تعالى الإنسان وجعله خليفته في الأرض، ومن عليه بنعم كثيرة، لعل أعظمها بعد نعمة الإسلام نعمة العقل، فبالعقل استطاع الإنسان أن يسلك دروبا شائكة، ويتخطى عقبات صعبة في سبيل الوصول إلى الحقائق، وقد أحاطت العناية الإلهية بهذا البشر منذ الوهلة الأولى التي نفخ فيه الله الروح، فكان العقل الذي ميز به المولى - عز وجل - هذا المخلوق عن غيره من البهائم، يبحث ويتقصى في كل ما يحيط به من ظواهر، حيث اهتدى إلى الاستفادة من جلود الحيوانات ليتقي بها الحر والقر، ثم تفتن به أيضا (أي العقل) إلى استغلال النار لأغراض عديدة؛ كان أهمها: طهي الطعام، وتبديد الظلمة بها، واتخاذها سلاحا يدافع به عن نفسه ضد الوحوش في الغاب، وهكذا فقد تولى الله تعالى تعليم الإنسان منذ أن كان بدائيا، إلى حين صيرورته بشرا عاقلا يفرق بين الحسن والسيء، ويميز الجيد من الرديء، ويفضل الخير ويأبى الشر، ولما زاغ البشر عن شكر إحسان خالقهم معهم، بعث الله النبيين بالرسالات والكتب السماوية؛ التي لا ينكر دورها في إنارة عقول البشر، إلا جاحد لنعم الله، حيث عمل أسيدنا من الأنبياء والرسل - عليهم السلام - على الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، لكن هذه الرسالات ومع مرور الزمن طالها التحريف والتحوير، ولم تبق على أصلها الذي أنزلت عليه أول الأمر، ولما كانت عناية الله تعالى تحوط خلقه، فقد شاء - سبحانه وتعالى - أن ينزل للبشرية كتابا عظيما، شاملا، تاما غير منقوص، معجز، يثبت ما نزل من عنده تعالى فيما سبقه (الزبور، التوراة، والإنجيل) من رسالات وينسخ ما أضيف فيها بفعل الفاعلين. وقد كتب المولى - ﷺ - للعرب نيل شرف استقبال هذا التنزيل وأن يهتدوا بنوره أول البشر، لما نزل على النبي الأمي محمد ﷺ ليكون هدى وبشرى للعالمين ومفتاحا لولوج جنة النعيم.

فما هو القرآن الكريم؟ وفيه تتجلى أهم فضائله؟

أولا: في ماهية القرآن الكريم وفضائله:

1 - مفهوم القرآن:

لغة: جاء في لسان العرب: «القرآن: التنزيل العزيز، وقرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وسمي القرآن لأنه يجمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض.

كتابا وقرآنا وفرقانا، ومعنى القرآن صلى الله عليه وسلم قال أبو إسحاق النحوي: يسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه بمعنى: الجمع. وسمي قرآنا لأنه: يجمع السور فيضمها. وقوله تعالى: أَمْ جِئَ بِكُمْ مِنْ نَجْمٍ (1) أي: جمعه وقراءته وقوله تعالى أيضا: أَمْ نَحْنُ نُنزِّلُ الْوَحْيَ نَزْلاً مِنْ سَمَاءٍ مَوْجِدَةٍ (2) أي جمعه وقراءته.

اصطلاحاً: هو كلام الله الذي أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ والمعنى الأربلي المتعبد بتلاوته وإعجاز الخلق عند الإتيان بمثل أقصر سورة منه.

ويرى أهل السنة أنه: كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مسموع بالأذان.

أي أن القرآن بحسب هذين المفهومين هو: كلام الله الذي أوحى به للرسول الكريم، وهو أسمى وأرفع من أن يتمكن بشر من أن يأتي بمثله؛ قال تعالى: أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّنَا نُنزِّلُ الْوَحْيَ نَزْلاً مِنْ سَمَاءٍ مَوْجِدَةٍ (1) فقد بين أهل السنة أن القرآن الكريم منزل من عند الله تعالى، وليس مخلوقاً مبتدعاً كما قال من كفروا به لما نسبوه للرسول صلى الله عليه وسلم وأن الله تعالى قد تكفل بحفظه من التحريف أو التغيير، وفي هذا دليل قاطع على أنه (القرآن) خاتم الكتب السماوية والجامع لما نزل فيما قبله من كتب، وأنه منزله عن الزوال لما تعهده الله برعايته؛ كيف لا وهو الذي يوجه سلوك المؤمن ويبين له طريق الهداية ويوضح له الجيد من السيئ والصواب من الخطأ، وهو من سيأخذ بأيده من تعهدوه في دنياهم للفوز العظيم في آخرهم؛ (2) قال تعالى: أَلَمْ يَأْتِ الْوَحْيَ نَزْلاً مِنْ سَمَاءٍ مَوْجِدَةٍ (3).

2 - في فضل القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو آخر الرسالات السماوية، أنزل على النبي الأمي العربي إلى الناس كافة، حتى لا يبقى للناس على الله حجة يوم القيامة، بحكم أن ما سبق الذكر الحكيم من كتب قد طالها التحريف والتحويل، على مر العصور وتعاقب الأجيال، ولم تبق على أصلها الذي أنزلت عليه أول ما نزلت؛ فكان بهذا القرآن الكريم أعظم نعمة يمن بها الخالق على خلقه؛ لما جمع هذا التنزيل كل المحاسن والفضائل التي خولته لأن يكون أعظم معجزة دنيوية ملموسة، وشاهد حي على عظمة الباري لا يلبى.

(1) سورة القيامة، الآية: 17.

(2) سورة القيامة، الآية: 18.

(2) محمد الصادق قمحاوي، البرهان في تجويد القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت- لبنان، د.ط، د.س، ص 41.

(3) سورة الإسراء، الآية: 09.

لقد جمع القرآن الكريم بين البيان الواضح، والإعجاز الذي كمن أفواه الكافرين به؛ فمعجزاته تخظت الإعجاز البياني في أول نزوله، كما قيل أن الذكر الحكيم أنزل ليثبت أنه أفصح من ألسنة العرب؛ التي فاقت غيرها من الأقوام في هذه المزية، ولم يقف القرآن الكريم عند هذه الخصيصة العربية، بل إنه تعداها إلى أن يحوي في كل مفردة من الآيات - التي شكلت سورته - معان ودلالات أهلتها لأن يكون صالحا لكل زمان ومكان، فضلا عن أن خاصية الاستمرار والألنقطاع جعلته وأحكامه صالحين لكل حدث وزمان متى وقع وأنى كان.

فالقرآن الكريم عذب بلفظه أسر سمع متلقيه؛ فهذا الوليد بن المغيرة يقول عنه لما سمعه: «إن له حللوة وإن له لطلاوة وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله وإنه ليعلو ولا يُعلو عليه وإنه ليحطم ما تحته»، ومثله عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي خر صرح الشرك من قلبه، لما سمع القرآن في بيت أخته⁽¹⁾؛ فقد أسر هذا النغم والعدوية الصوتية قلوب الكفار وأخذ بأيديهم إلى أن يسلموا نادمين على ما فرطوا في جنب الله من قبل.

ولعل من أهم أفضال القرآن الكريم:

بيانه الأحكام الشرعية التي كانت الأمة الإسلامية جاهلة بأكثرها، فمع مجيئه توضحت الرؤى وصار المسلمون يميزون بين الفرائض وبين النوافل، بين المعنى الحقيقي للصلاة - كما أخبر بها الله تعالى - وأنها واجبة على الرجال في المساجد إلا من كان له عذر، وبين تلك الحركات التي كانت تؤدي بواسطتها، وبين أحكام الزكاة وفصل فيها؛ فحدد زكاة الأنعام والأموال والمعادن وغيرها، لما في الزكاة من تنقية للنفس وتربيتها على العطاء؛ قال تعالى: **مُحْسِنِينَ** ⁽²⁾. والأمر عينه مع عبادة الصوم التي تحث النفس على الصبر وتحمل الشدائد، وتبعدها عن الرذائل، والحج الذي ينقي السرائر ويعيد العبد نقياً من الذنوب كيوم ولدته أمه.

وقد عمل القرآن الكريم على النهوض بعقول البشر مما كانت ترزح تحته لقرون من جهل وظلام، ففي الذكر الحكيم صور للنظريات العلمية التي يكابد الغرب اليوم لاكتشافها، كما أنه صحح العديد من الرؤى العلمية التي كانت سائدة حتى عصر التنزيل، فرسخ بذلك لحقائق ثابتة لا تقبل التبديل، فكان إلى جانب تبيان القرآن

(1) ينظر: صابر حسن أبو سليمان، مورد الظمان في علوم القرآن، الدار السلفية، ط1، 1984، ص100.

(2) سورة الحشر، الآية: 09. **أ**

للحقائق الكونية في الدعوة إلى الخالق المبدع تحديا للعقل البشري بإحقاق الحق مكان الباطل على يد رسول أمي ما كان يتلو كتابا ولا يخطه بيمينه.⁽¹⁾

من هنا كان وجه من وجوه عظمة القرآن؛ أن جمع بين البيان وبين المحاز، فلم تكن الآية الدالة على صدق الرسول ﷺ منفصلة عن البيان، كما كان في رسالة موسى وعيسى -عليهما السلام- حيث كانت آيات موسى التسع وإحياء عيسى للموتى أشياء منفصلة تماما عن صلب التوراة والإنجيل.

أما القرآن فلما كان مصدقا لهما (التوراة والإنجيل) وجامعا لحقائهما، فقد اجتمع في صلبه البلاغ المبين والإعجاز القائم مدى الدهر، وما ذلك إلا لأنه كتاب لم ينزل لهداية العرب خاصة وإنما نزل لهداية البشر في عصر الرسول ﷺ وبعده وإلى أن تقوم الساعة؛ فلو انفصلت آية صدق الرسول عن نفس القرآن كما حدث مع الرسالات السابقة، فمن كان ليأتي الناس بهذه الآية التي هي المعجزة بمعناها الاصطلاحي الآن؟ (...). لهذا كان القرآن نفسه بيانا و معجزة في آن واحد. والحديث المروي عن النبي ﷺ الذي يقول فيه: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلي فأرجوا أن أكون أكثرهم تابعا» يشير إلى أن معجزات الأنبياء زالت بزوال عصورهم، فلم يشاهدها إلا من حضرها، في حين ظلت معجزة القرآن باقية، وهي مستمرة إلى يوم القيامة، وخرقه للعادة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالغيبات ثابت، فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر أنه سيكون ليدل على صحة دعواه؛ لأن المعجزات قديما كانت تشاهد بالأبصار، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه فيها أكثر، فما يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهديه، وما يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرا؛ ولهذا كان استبطان القرآن للبيان والإعجاز معا في وقت واحد دليلا على صدقه وعالمية رسالته.⁽²⁾

ثانيا: تمهيد عام في الدراسة النحوية:

(1) ينظر: صابر حسن أبو سليمان، مورد الظمان في علوم القرآن، ص 235.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 237، 238.

كان العرب في القديم يتكلمون العربية بالسليقة، وقد عرفوا بأنهم أمة فصاحة، وإليهم يحتكم من ساوره شك في أمر من أمور اللغة، وأسواقهم اللغوية -وعكاظ أشهرها- تعد أكبر دليل على فصاحتهم، إلا أن دوام الحال من الحال؛ فقد تغيرت حال لغة العرب بعد مجيء الإسلام، وبدأت بوادر التحريف والتغيير تلوح واضحة في نطقهم، ولكن هذا لا يعني أن الإسلام هو السبب في تهقر لغة العرب، بل إن هناك عوامل أثرت على اللغة العربية وتزامنت مع مجيء الإسلام؛ وهو ما دفع المختصين باللغة والمهتمين بالقيام على شؤونها، يسارعون إلى وضع علم يضبط اللغة العربية ويصون سلامتها من كل خلط إنه: النحو.

فما هي الدوافع التي عصفت باستقرار العربية، وفيم تتجلى بوادر ظهور علم النحو؟

1- أسباب فساد اللغة العربية:

ارتبطت اللغة العربية بالعرب ارتباطاً وثيقاً؛ إذ أنها تنسب إليهم لأنها لسانهم الذي ينطقون به، ولهذا فقد أتقنوا فنائها حتى اشتهروا بأنهم أمة فصاحة وبيان، وقد تمت لهم هذه الفصاحة من خلال سعيهم الدائم للحفاظ على الذخيرة اللغوية من اللحن والخطأ، وهو ما تثبته نظرية الاحتجاج؛ التي قعدوا من خلالها للاستشهاد في الحضرة بالقرن الثاني، والقرن الرابع في البوادي، صونا للعربية من اللحن.

وبعد مجيء الإسلام ومع انتشار الفتوحات الإسلامية، شهدت العربية إرهاصات عديدة؛ كان أهمها: اختلاط العرب بالعجم الداخلين في الإسلام، ممن كانوا تحت سيطرة الفرس والبيزنطيين والأحباش، فقد كانت هذه الأجناس مضطرة إلى تعلم العربية حتى تفهم كل ما يتعلق بالإسلام⁽¹⁾، ودخل هؤلاء الأجناس وسط العرب من خلال تعاملاتهم في شتى المجالات، علومها، وتجارة، وغيرها من الميادين، ما نتج عنه تسرب الفساد شيئاً فشيئاً إلى العربية وانعكس على ألسنة أبنائها؛ وقد كان هذا الأثر ضئيلاً أول الأمر، لكنه ومع مرور الوقت ومع انفتاح العرب على غيرهم من الأجناس أخذت وتيرة هذا الاختلاط واللحن تتسارع وتتشعب، حتى كادت العربية تفقد أبسط معالمها، وأهم ركائزها.

2 - بوادر ظهور النحو: مع ملاحظة أبناء اللغة العربية لما طرأ عليها من مشاكل واضطراب، سارع منهم أهل الحل والعقد لتطويق هذا الخطر المحقق بلغتهم وهويتهم، تجدر الإشارة إلى أن اللحن ليس وليد العصر الحديث،

(1) ينظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، د.ط، د.س، ص08.

والجر، والتنوين. و كانت هذه البادرة -بحق- أعظم خدمة يقدمها أبو الأسود لأبناء أمته لأنه يسر عليهم حفظ القرآن الكريم، إلى جانب حفاظه على العربية.⁽¹⁾

ويستدل المختصون على ما ذهبوا إليه بقصة رويت عن "أبي الأسود الدؤلي"، قال فيها: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - فرأيتته مطرقاً مفكراً فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين فقد أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيتته بعد أيام فألقى إلي صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، والاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر فجمعتهم ضمن أشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فكان منها إن، وأن، وليت، ولعل، ولم أذكر لكن، فقال لي: لم تركتها، فقلت أحسبها منها، قال فزدها فيها، وكلما وضعت من أبواب النحو عرضته عليه رضي الله عنه، إلى أن جعلت ما فيه الكفاية، فقال ما أحسن هذا النحو الذي نحوته.⁽²⁾

3 - مجال دراسته:

يعنى علم النحو بدراسة العربية انطلاقاً من أصغر وحدة فيها إلى أكبرها، فينتقل من الحرف الذي هو: كلمة دلت على معنى في غيرها، نحو: (مَنْ) فإن هذا اللفظ كلمة دلت على معنى -وهو الابتداء- وهذا المعنى لا يتم حتى تضم إلى هذه الكلمة غيرها؛ فتقول (ذهبت من المنزل) مثلاً. ليصل من الحرف إلى الفعل الذي هو: الحدث والكلمة التي دلت على معنى في نفسها، واقتزنت بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، ومع الحرف والفعل لا بد من الاسم وهو: ما دل على مسمى، والحرف: هو كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقتزن بزمان، نحو: محمد، وعلي، ورجل، و (...)، فكل واحد من هذه الألفاظ يدل على معنى...، وليس الزمان داخلاً في معناه، فيكون اسماً⁽³⁾. فالنحو يهتم بهذه العناصر منفردة ومجمعة معاً، حيث يهتم بها لذاتها لما تكون

1) محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 27.

2) المرجع نفسه، ص 44.

3) محمد محي الدين عبد الحميد، التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرومية، تح: عبد الغني الدقر، د.ط، 2002، ص 18، 19.

(*) هكذا في الأصل، والصواب النحويون.

مفردة، وكذا يهتم بدراستها حال اجتماعها مع بعضها؛ لأن هذه العناصر الثلاثة هي أقسام الكلام والتي لا يكاد كلام العرب يخلو منها في محاوراتهم ودروسهم، وما يقرأونه في كتبهم ويكتبون بها إلى أهاليهم وأصدقائهم.

وإذا كانت هذه العناصر الثلاثة مشكلة للكلام؛ فإن هذا يميلنا إلى الحديث عن مسألة من أهم المسائل التي عني بها علم النحو ورجالاته قديما وحديثا، إنها مسألة الكلام والجملة، فقد كان من النحاة من جعل الكلام والجملة شيئا واحدا؛ أي أنهما مترادفان، فيما هناك آراء تفرق بينهما وتجعلهما مصطلحين لمعنيين مختلفين.

أ- الكلام والجملة شيء واحد:

قال "ابن جني" في الخصائص: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويين* الجمل، نحو زيد أخوك وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ...، فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت ثمرة معناه فهو كلام. وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاما كان أو ناقصا فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، نحو: صه، وإيه، (...). وبأنه (الكلام) في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»⁽¹⁾، بمعنى أن "ابن جني" يرى أن الكلام نفسه الجملة لأنه ينبني على العناصر نفسها التي تتشكل منها الجملة، وهو يعدها كلاما إذا كانت مفيدة مثله، ولهذا نجد العرب قد وظفت المصطلحين كمترادفين. وقد سوى "عبد القاهر الجرجاني" بين الجملة والكلام، يقول: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو (خرج زيد)، سمي كلاما، وسمي جملة»⁽²⁾، ومن أيد "ابن جني" و"الجرجاني" في مساواتهما الكلام بالجملة "الزخشري" الذي قال: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: (زيد أخوك)، و(بشر صاحبك)، أو في فعل واسم نحو قولك (ضرب زيد) و(انطلق بكر) وتسمى الجملة». وقد قدم "أبو البقاء العكبري" أدلة متعددة ليبرهن على أن «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة»، وأنه لفظ يعبر بإطلاقه عن الجملة المفيدة، وأن هذا قول جمهور النحاة، وهناك - من المتأخرين- من نزع هذه النزعة، وكان منهم "عباس حسن" صاحب (الوافي) لما جمعتهما في تعريف مشترك بقوله: «الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد».

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار المكتبة العلمية، د ط، دس، ج 1، ص 08.

(2) محمد حسنة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة- مصر، د.ط، 2003، ص 23.

ب- الكلام شيء والجملة شيء آخر:

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الكلام مخلف للجملة؛ لأنه (الكلام) لا بد أن يكون أصليا في تركيب مقصود لذاته فحسب، وتضح ذلك من خلال قوله تعالى: أأ □ نم □ ني □ □ □ □ بي⁽¹⁾؛ إذ في هذه الآية نوعان من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته وهو الذي بين لفظ الجلالة (الله) أي: المبتدأ والخبر الذي هو جملة ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾، وثانيهما أصلي ولكنه تركيب غير مقصود لذاته وهو الذي بين الفعل (خلق) والضمير المستتر فيه، والفعل وفاعله معا خبر المبتدأ، فالآية الكريمة يمكن أن يقال عنها: كلام؛ لأنها تضمنت إسنادا أصليا مقصودا لذاته، ويمكن أن يقال عنها: إنها جملة لأنها تضمنت إسنادا أصليا. أما جملة الخبر فلا يقال عنها إنها كلام ذلك أن الإسناد فيها غير مقصود لذاته، بل يقال عنها إنها جملة فحسب، وقد كان "ابن هشام" أكثر شخص حسم في هذه المسألة، فقد اتفق مع الرضي فيما ذهب إليه يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحد منهما نحو: ضُربَ اللص، وأقام الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما"، ويمكن تدعيم منحي "ابن هشام" الذي نحاه من خلال إعادته عبارة الرضي نفسها التي قال فيها: "فكل كلام جملة، ولا ينعكس"؛ بمعنى أن الكلام أخص من الجملة وليس مرادفا لها، ألا ترى أن (إن قام زيد) من قولك (إن قام زيد قام عمرو) يسمى جملة ولا يسمى كلاما؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه.

على هذا يظهر أن الجملة والكلام ليسا الشيء نفسه، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: "ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام". أعطى امثلة توضح كيف أن الكلام ما لم يكن تاما ومفيدا سمي جملة وليس كلاما.⁽²⁾

و الجملة الشرطية نوع من أنواع الجمل العربية؛ ذلك أن الشرط يتداخل مع أساليب نحوية أخرى أشهرها: الحذف، والعطف، والقسم... وهو ما سنتعرض له بالدراسة والتحليل في فصول هذه الدراسة.

(1) سورة النور، الآية: 45.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 23-27.

الفصل الأول

الجملة العربية وأنواعها

أولاً: الجملة الاسمية المطلقة

- مفهومها

- عناصرها

- متعلقاتها

الجملة الاسمية المقيدة

- مفهومها

- عناصرها

- متعلقاتها

ثانياً: الجملة الفعلية المطلقة

- مفهومها

- عناصرها

- متعلقاتها

الجملة الفعلية المحولة

- مفهومها

- عناصرها

- متعلقاتها

- مكملات الجملة الفعلية

ثالثاً: الجملة الظرفية

- مفهومها

- عناصرها

الفصل الأول: ماهية الجملة العربية و أنواعها

يتخذ علم النحو من الجملة مبحثاً رئيساً له، لأنها الأساس الذي تقوم عليه مختلف الأنظمة اللغوية، فهي حاضرة في كل نتاج أدبي - نثرا كان أم شعرا، عروضاً أو غير ذلك- بل إنها تدخل حتى في كلامنا العادي، وتعاملاتنا اليومية، إذ نتجج جملاً؛ وإن لم تكن بالمستوى نفسه الذي تكون عليه تلك الخاضعة للقواعد النحوية لما كانت سليمة المبنى، راقية من حيث المعنى، خاصة منها ما كان المنتج يرمي من ورائها لإيصال شيء معين.

وإذا كان النحاة قديماً قد اختلفوا حول تقديم حد ضابط لها، فتباينوا حول ما إذا كانت هي الكلام نفسه أم أنها خلافه، فإن ممن جاء بعدهم من النحاة، قد غاصوا في القضية أكثر، ودرسوها من جميع نواحيها، فحاولوا تقديم تعريفات تشتمل على كل ما قال به من سبقهم مما يدخل في مفهوم الجملة؛ وهذا حتى ينتج مفهوماً شاملاً، كافياً، يستشف منه المعنى العام والمتفق عليه حول الجملة.

أولاً: مفهوم الجملة:

1- في اللغة: جاء في لسان العرب: «فأما الجُمْلُ بالتخفيف، فهو الحبل الغليظ، وكذلك الجُمْلُ مشدد.

والجملة: واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء. وأجْمَلُ الشيء: جمعه عن تفرقة؛ وأجمل له الحساب كذلك.

و الجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام، قال تعالى: لولا أنزل عليه القرآن جُمَّلاًً واحدة؛ وقد أجملت له الحساب إذا رددته إلى الجملة. قال ابن جني: هو الجُمْلُ على مثال نُعْرٍ. و قال الأزهرى: كأن الحبل الغليظ سمي جمالةً لأنها قوى كثيرة جُمعت فأجملت جملة؛ ولعل الجملة اشتقت من جملة الحبل. وعلى هذا؛ فإن الجملة تعني: الجمع بعد التفرقة، وتعني: جماعة الشيء⁽¹⁾.

وفي الصحاح: «الجُمَّلُ: واحدة الجمل. وقد أجْمَلْتُ الحساب: إذا رددته إلى الجملة. والجُمْلُ أيضاً: حبل السفينة

(1) ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، باب الجيم، 1981، المجلد (01)، ص 683-687، مادة (جمل).

الذي يقال له القَلَسُ، وهو حبال مجموعة. وبه قرأ ابن عباس: حتى يلج الجبلُ في سم الخياط⁽¹⁾، فالجملة بحسب هذين التعريفين بمعنى الجمع والضم بعد التفرقة.

2- في الاصطلاح:

الجملة: «هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»⁽²⁾. فهي بهذا المفهوم: أبسط أشكال الكلام؛ الذي تحمل مفرداته معنى، يؤدي بالمتلقي إلى فهم ما يرمي القائل إليه؛ وهي تعكس ما يجول في ذهن المتكلم من معان وأفكار، والتي بعد أن تجتمع وترص في ذهنه يخرجها في شكل ألفاظ مترابطة فيما بينها وتُمثِّل جملاً.

أما الدكتور "ابراهيم ابراهيم بركات"، فيعرفها بقوله: «هي القول المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ليفيدا معنى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين نحو: محمد رسول، أو في فعل واسم، نحو: انطلق شريف، وكوفيء رفيق، أو في اسم وفعل، نحو: حاتم أخلص في عمله، وغادة التزمت بكل ما هو واجب»⁽³⁾؛ بمعنى أنه لا يمكن أن نقول عن الجملة أنها جملة ما لم تتوفر على شرط الإسناد، الذي لا يكون في أقل من كلمتين: إذ لا بد لكل جملة من ركنين، أولهما يكون محط إخبار، يتحول عند السكون عليه إلى مثير تساؤل، وتكون الإجابة عنه متمثلة في الركن الثاني، وهو الذي عليه مدار رأي صاحب التعريفات (الجرجاني)، إذ يقول: «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما* إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فيكون -بهذا- الجملة أعم من الكلام مطلقاً»⁽⁴⁾؛ فالجملة -حسبه- لا يمكن أن تنبني على غير كلمتين؛ ويشير إلى أن لا أهمية في إفادة هذا التركيب من عدمها المهم أن يتحقق إسناد كلمة إلى أخرى، وهو هنا يحيل إلى ميزة من مزايا الفصل بين الجملة والكلام؛ إذ أنها (الجملة) لا تشترط فيها الفائدة على عكسه (الكلام)؛ لأنه يهدف إلى تحصيل مغزى وفائدة، ولهذا جاز القول فيها بالعموم، على خلافه الذي يتميز بالخصوص.

(1) الجوهري أبو نصر اسماعيل بن حماد، الصحاح، تج: محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، 2009، ص201.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1986، ص31.

(3) ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، ج1، 2007، ص13.

(4) الجرجاني علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، د.ط، 1985، ص83.

(* هكذا في الأصل، والصواب إحداهما.

ثانيا: تقسيم النحاة للجملة العربية: كثيرا ما يتبادر إلى أذهاننا مصطلح الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وكذا الجملة الكبرى والجملة الصغرى، والجملة الظرفية والجملة الشرطية (...). وغيرها من الأنواع الكثيرة للجملة؛ وما هذا التعدد في التسمية إلا نتاج تباين وجهات نظر النحاة في تقسيمهم للجملة، فقد قسمت الجملة العربية على حسب الصدر فيها -سواء أكان اسما أم فعلا- وأهملت الحروف لأنها لا تحتسب في نوع الجملة، وبالنظر إلى هذا الأساس في التقسيم نجد أن النحاة يجعلون "الجملة اسمية" وفعلية بحسب:

1- **ما يتبدى به الجملة:** سواء أكان فعلا أم اسما، فالجمل (كل هذا عجب، كلا المعنيين مستقيم...). جمل اسمية، لأن كلا منها يتبدى باسم، أما الجمل (أشعر أنكما مخلصان، لا تخش في الحق لومة لائم، بهذه الطريقة تستطيع تحقيق المطلوب...) فهي جمل فعلية، لأنها ابتدأت بفعل ولا اعتداد بالأحرف التي سبقتة.

جدير بالذكر أن الجملة الاسمية وحتى الفعلية، لا تلزمان حالا واحدة من التأليف، إذ في بعض الأحيان قد يطال أحد أركانها أو كلاهما نسخ يغير حكمهما الإعرابي، بتأثير بعض الحروف والأفعال، فإن كانت حروفا نسخت الحكم الإعرابي للمبتدأ، وإن كانت أفعالا نسخت الحكم الإعرابي للخبر، ولهذا أمكن القول بصحة من يجعل الجملة الاسمية المنسوخة والجملة الفعلية المحولة نوعا آخر يضاف إلى أنواع الجملة العربية؛ وهو ما سيأتي التفصيل فيه.

ب- تقسيم الجملة بحسب الخبر:

الجملة بحسب الخبر: صغرى وكبرى؛ فالصغرى: هي المؤلفة من المبتدأ والخبر المفرد؛ أي أنها: الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر اسم، وهي -حسب رأي الدكتور إبراهيم بركات- فعل وفاعل، لكن النحاة خالفوه في هذا لما حصروا هذا التقسيم في الجملة الاسمية فقط⁽¹⁾، والجملة الصغرى هي جملة محتواة في الجملة الكبرى، فتكون مبتدأ فيها، أو فاعلا، أو خبرا، أو مفعولا ثانيا، نحو قول الأخطل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ، يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا، جَاذِرًا وَطَبَاء

فالجملة الصغرى في هذا البيت هي قوله: (من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جاذرا).

(1) ينظر: إبراهيم بركات، النحو العربي، ج1، ص13-15.

أما الجملة الكبرى: فهي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول به ثان لفعل ناسخ، نحو: سواء عليّ أيّ شيء فعلت، ونحو: سواء علينا أيّ كتاب قرأت، تبين لي كم صبرتم⁽¹⁾، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾⁽²⁾، بمعنى آخر: فإن الجملة الكبرى هي: الجملة الاسمية التي خبرها جملة، نحو: المنتبهون يفهمون، والمنصرفون فهمهم للدرس معدوم، فالجملة الفعلية (يفهمون) في محل رفع خبر المبتدأ (المنتبهون)، أما الجملة الاسمية (فهمهم للدرس معدوم) فهي خبر المبتدأ (المنصرفون)⁽³⁾، وهي نوعان:

1- الجملة الكبرى ذات الوجه الواحد: وهي الجملة التي يكون خبرها جملة اسمية، نحو: المهذب أخلاقه حميدة، فجملة (أخلاقه حميدة) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ (المهذب). وخبرها جملة من نوعها.

2- الجملة الكبرى ذات الوجهين: وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية (اسمية الصدر، فعلية العجز)، نحو: المهذب يحترمه الناس، فالجملة الفعلية (يحترمه الناس) في محل رفع خبر المبتدأ (المهذب).

ج- تقسيم الجملة بحسب الأداء النحوي:

وهي بحسب هذا التقسيم: جمل لا محل لها من الإعراب؛ سواء أكانت ابتدائية، أم تؤدي معنى مساعدا، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽⁴⁾، فجملة خلق السموات والأرض - ابتدائية - وجمل لها محل من الإعراب: وهي التي تقع موقع الاسم، فتؤدي معنى الجملة، سواء أكان معنى ركن منها، أم معنى متعلق بأحد ركنيها⁽⁵⁾، ومثالها الجملة: خبر المبتدأ في قول الشاعر:

كُلُّ بُؤْسٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ

فجملة (يلعبن) خبر (بنات) وفيها الضمير (نون النسوة) يعود على المبتدأ.⁽⁶⁾

(1) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 25.

(2) سورة البقرة، الآية: 222.

(3) ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، ج 1، ص 16.

(4) سورة النحل، الآية: 03.

(5) ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، ج 1، ص 17.

(6) ينظر: شوقي المعري، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الحارث، دمشق-سوريا، ط 1، 1997، ص 81.

والحديث عن تقسيمات الجملة العربية يطول، وما تقدم ذكره لمحة عامة وموجزة عن أهم تقسيماتها الشائعة؛ على رأسها الجملة الاسمية والفعلية بنوعيهما التامتين والمنسوختين، إضافة إلى الجملتين الظرفية والشرطية؛ على اعتبار أنهما تدخلان تحت لوائهما.

ثالثاً: تأليف الجملة العربية: الجملة في النحو، تتركب من مسند ومسند إليه، وهما عمدتا الكلام، إذ يستحيل أن يخرج تركيب الجملة عن هذين الركنين اللذين هما: المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسمه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في الكتاب.⁽¹⁾

وما كان غير المسند والمسند إليه كالمفاعيل، والأحوال، و التميزات، والتوابع، تسمى "فضلة"، لكن هذا لا يعني أن نتسرع ونحكم عليها - من منطلق تسميتها فضلة- بأنها زائدة ولا طائل منها، بل إن هناك حالات تكون الفضلات فيها عمداً في الكلام، فلا يمكن الاستغناء عنها لئلا يختل المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾⁽²⁾، فد(كُسَالَى): حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر؛ إذا فهي (فضلة) لكن لا يجوز حذفها وإلا اختل المعنى، وكذلك المضاف إليه إذا وقع بين الفضلة والعمدة وأضيف إلى هذه الأخيرة (العمدة)، نحو: أقبل عبدُ الله؛ فإنه يلحق بها، نحو: أكرمتُ عبدَ الله، ويكون فضلة في نحو: هذا ضاربٌ محمداً، والأصل أنه مفعول به.

من هنا يفهم إمكانية اجتماع العمدة والفضلة في جملة واحدة، والمفارقة حينئذ: أن العمدة يستحيل الاستغناء عنها في كل الأحوال؛ وإن لم تذكر بلفظها لأنها تكون مستترة على عكس الفضلة؛ التي قد تكون عمدة لازمة في الجملة يتم بها المعنى وتجنح الفائدة منها، وقد لا تكون، فيمكن حينها الاستغناء عنها.⁽³⁾

وعليه فإن دور المسند والمسند إليه لا ينحصر في كونه الأساس الذي تبني عليه الجملة فحسب، بل إن له وظيفة أخرى لا تقل أهمية عما ذكر، إذ بهما يحدد نوع الجملة ما إذا كانت اسمية أو خلاف ذلك.⁽⁴⁾

(1) ينظر: سيبويه أبو البشر عمرو عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1988، ج1، ص23.

(2) سورة النساء، الآية: 142.

(3) ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان- الأردن، ط2، 2007، ص13، 14.

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص37.

أولاً: الجملة الاسمية و عناصرها:

1- مفهوم الجملة الاسمية:

« هي التي صدرها اسم صريح أو مؤول، أو اسم فعل، أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام أو الناقص، نحو: الحمد لله، أن تصدق خير لك، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾، و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽²⁾.

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر، فتكون الجملة الاسمية - بحسب النحاة- إطارا يضم في حقيقته أنماطا متنوعة الصياغة والمكونات للجملة الاسمية، وقد كان اختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سببا دفع بالنحاة إلى إعادة النظر في صياغة هذه الأشكال، بهدف تجسيد قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها، فحددوا للجملة عددا من التقسيمات الضرورية، لتوحيد النسق في الأقسام، واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها، فقسموها باعتبار المبتدأ إلى ما له خبر وما ليس له خبر، وما يصلح لكليهما. و قسموها باعتبار الخبر إلى ما كان مفردا، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما. و من حيث المرفوع الذي سد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، وما وقع نائبا له. ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية أي مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة أو مقيدة: أي منسوخة.

ووفقا لذلك، فإنه يجب أن نمضي في التمييز بين الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، وتلك التي تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو الجملة من جهة، وبين الخبر شبه الجملة من ناحية أخرى، من حيث ضرورة التطابق العددي والنوعي في أولهما، وانعدام هذا التطابق في ثانيهما.

ولعل أهم ميزات الجملة الاسمية؛ صلاحيتها للنسخ، ولهذا جعلت قسمين: جملة لم يدخلها النسخ، وأخرى منسوخة، وقد اصطلح على الجملة الأولى "الجملة المطلقة"، للإشارة إلى العملية الإسنادية فيها والتي تؤدي وظيفتها دون قيود عليها، كما يمكن أن يصطلح على الثانية "الجملة المقيدة"؛ للدلالة على أن ثمة قيودا قد أحدثت تأثيرا لفظيا

(1) سورة البقرة، الآية: 173.

(2) سورة يوسف، الآية: 31.

ومعنويًا في العلاقة الإسنادية، فليس النسخ في جوهره سوى تعبير بالتحديد -أي التقييد- لبعض العلاقات والروابط القائمة بين أطرافها⁽¹⁾.

2- مكونات الجملة الاسمية

أ- الجملة الاسمية المطلقة:

تتألف الجملة الاسمية المطلقة من مسند ومسند إليه، أو ما يعرف بالمتبدا والخبر، العاريتين من أي عامل يعمل فيهما، وقد اشترط النحاة لهما معايير وضوابط، تحكم وجودهما في الجملة، وهو ما سنحاول استعراضه فيم يأتي.

01- المتبدا: لم يقدم علماء النحو الأوائل تعريفا ضابطا لحد المتبدا، بل اكتفوا بذكر رتبته ونماذج لأحواله، فهذا "سيبويه" في كتابه يصفه في باب "المسند والمسند إليه"؛ والذي أفرد له والخبر بأنه: "ما لا يعني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المتبدا والمبني عليه، وهو قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأن هذا لا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المتبدا إلى ما بعده"⁽²⁾، فمن خلال هذا التعريف الذي وضعه "سيبويه" للمسند والمسند إليه، نجد أنه قد اكتفى بذكر أحوالهما، ونماذج منهما، كما أشار إلى أن المتبدا ما كان مع الخبر غير محتاج لغيره ليتم المعنى، وليقدم مع هذا تعريفا دقيقا لأي منهما، و"المبرد" مثل "سيبويه"، لم يضيف على كلامه في تعريفه "للمسند والمسند إليه" شيء لما قال: "وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه فمن ذلك: قام زيد"⁽³⁾.

ولعل أقدم تعريف يفهم -من خلاله- حد المتبدا ما قاله "ابن السراج" في الأصول أن: «المتبدا ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن يجعله أولا لثان مبتدا به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدا فالمتبدا رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمتبدا لا يكون كلاما تاما إلا بخبره، وهو معرض لما يعمل في الأسماء»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 20، 21.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23.

(3) المبرد أبو العياش محمد بن يزيد، المقتضب، تج: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة- مصر، ط 2، 1979، ج 4، ص 126.

(4) ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تج: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1996، ج 1، ص 58.

فالمبتدأ حسب "ابن السراج" هو: ما ابتداءً به الكلام، ولم يسبق بعوامل تؤثر فيه -سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً- والمبتدأ يتصدر الجملة الاسمية فيكون مخبراً عنه بخبر يليه يفسره ويجليه لجاهله، وقد بين "ابن السراج" لما قال (وهما مرفوعان أبداً) الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، فهما طالما تجردا من العوامل التي تعمل في الأسماء فإن حقهما الرفع.

لقد أشار "ابن السراج" في تعريفه للمبتدأ والخبر إلى قضية بالغة الأهمية؛ وهي قضية رافع كل من الخبر، أو كما تعرف (بالعامل)، وهي القضية التي نبه إليها "ابن هشام" لما قال: «ودخل تحت قولنا: "للإسناد" ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو: زيد قائم، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: أقائم الزيدان»⁽¹⁾، وليس "ابن السراج" و"ابن هشام" الوحيدين اللذين شغلتهما هذه القضية، بل إنه ما فتى باحث في ميدان النحو يذكر هذه القضية، التي أثارها رؤوس علماء النحو (بصريهم وكوفيهم)، فقد اختلف القطبان حول مشكلة رافع المبتدأ والخبر؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، نحو: (زيد أخوك)، و(عمرو غلامك)، أما "البصريون" فقد قالوا أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الخبر؛ فمنهم من قال أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وحده، ومنهم آخرون قالوا بأنه (أي: الخبر) يرتفع بالمبتدأ، وهو يرتفع بالابتداء، من ثم فإن الخبر يرتفع بهما معا (أي: يرتفع بالابتداء والمبتدأ).

وقد استدلل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بحجة أن المبتدأ لا بد له من خبر، وللخبر لزوماً لا بد من مبتدأ يسبقه، ولا يستغني واحدهما عن الآخر، ولا يستقيم الكلام بأحدهما دون الآخر، فلما كان الأمر كذلك، كان لزاماً أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ ولهذا قالوا بأن المبتدأ والخبر يترافعان.⁽²⁾

أما البصريون فحجتهم أن العامل هو الابتداء، فإذا عمل الابتداء في المبتدأ، وجب إذ ذاك أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو: (كان وأخواتها)، و(ظن وأخواتها)، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، ولهذا قالوا بأن الابتداء يعمل فيهما معاً، في حين كانت حجة القائلين بأن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر: أنهم وجدوا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، وعليه يكونان العاملين فيه.

1) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الخير، ط1، 1990، ص117.

2) ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 2002، ص41،40.

والفصل في القضية حسب رأي المؤلف: أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، (لا به)، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودها -لا بهما- لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل⁽¹⁾، والخوض في هذه المسألة، يبعثنا عما نحن بصدده في هذه الدراسة، ويخرجنا عن الهدف من ورائها، وما على المهتم بهذا الموضوع إلا النهل من المصادر والمراجع الكثيرة التي ألفها النحاة في هذا المجال.

02 - أحكام المبتدأ:

للمبتدأ أحكام خاصة به، باعتباره الاسم الذي يتصدر الجملة، ويمكن استخلاص أهم أحكامه، وهي: الاسمية، تعيين الدلالة، والاسناد إليه، من خلال تعاريف النحاة له.

- الاسمية:

لا يكون المبتدأ إلا اسماً حقيقة أو حكماً، صريحاً أو مؤولاً، ظاهراً أو ضميراً، مشتقاً أو جامداً، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً، ولا مخالفة - وهي التي يطلق عليه النحويون اسم الفعل - كذلك لا يكون مركباً فعلياً، ولا مركباً حرفياً، ولا جاراً ومجروراً، كما لا يكون ظرفاً إذ ظل باقياً على ظرفيته، وهو ما يصطلح عليه بالظرف غير المتصرف، وذلك إذا لزم النصب على الظرفية أو الجر بـ(من)، وأما الظرف المتصرف الذي يمكن أن يفارق النصب على الظرفية والجر بـ(من) إلى حالة لا تشبهها "كالفاعلية" و"المفعولية" و"الإضافة"، فإن من الممكن أن يقع مبتدأً.⁽²⁾

فالمبتدأ لا يكون إلا اسماً صريحاً، كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾⁽³⁾، فد(الْحَجُّ): اسم صريح، ليس بمصدر مؤول أو غير ذلك، وهو مبتدأ و(أشهُرٌ) خبره.

(1) ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 42، 43.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 31.

(3) سورة البقرة، الآية: 197.

ويكون المبتدأ مصدرا مؤولا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، فالمصدر المؤول (أَنْ تَصُومُوا) جملة فعلية في محل رفع مبتدأ، تقديره: (وصيامكم) أو (صومكم).

كما أن المبتدأ يكون اسما ظاهرا، ويكون ضميرا، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾،

والثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽³⁾، ولا يكون المبتدأ حرفا وإن تصدر الكلام، كمثله قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽⁴⁾، ف(ما): حرف نفي، وما هو مبتدأ وإن تصدر الآية، بل المبتدأ هو (محمد)، وما كان مركبا حرفيا، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁵⁾، فالمركب الحرفي المكون من حرف الجر (من) وما بعده ليس بمبتدأ، ومثله قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁶⁾.

- الرفع:

حق المبتدأ الرفع دائما، وإن لم يكن مرفوعا لفظا بسبب عارض - سواء أكان حرف جر زائد أو شبهه - فقد وجب أن يكون مرفوعا محلا، نحو: "زُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمَّكَ"، ف(أخ): اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ، وعامل جره هو حرف الجر الشبيه بالزائد (زُبَّ).

وأما مسألة عامل الرفع فيه، فقد كان مدار خلاف بين النحاة، ويمكن التمييز - هنا - بين اتجاهين أساسيين في التراث النحوي، وهما: "البصرة" و"الكوفة".

ذهب البصريون إلى أن عامل رفع المبتدأ هو: الابتداء (الذي هو عامل معنوي)، وقد اختلفوا هم أنفسهم في فهم معناه، وانقسموا إلى أربعة آراء:

أولهم يرى أن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، وقد ورد هذا التفسير بأن التعري لا يصلح أن يكون سببا؛ ذلك أن العوامل توجب عملا، إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها

(1) سورة البقرة، الآية: 134.

(2) سورة النور، الآية: 35.

(3) سورة البقرة، الآية: 119.

(4) سورة آل عمران، الآية: 144.

(5) سورة فاطر، الآية: 03.

(6) سورة المؤمنون، الآية: 01.

نسبة واحدة. ذلك أنه إذا قيل "إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيماً كالإحراق للنار والبرد والبلل للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارات والدلالات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده (...)", وقد رد ذلك بأنه ليس الغرض من قولهم إن التعدي عامل أنه معرف للعوامل، إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعدي"، وثانيهم يرى أن الابتداء ليس التعري عن العوامل اللفظية فحسب، بل هو التعري وإسناد الخبر؛ وقد رد هذا الرأي بما رفض به سابقه، من أن التعري مجرد، والعدم لا يصلح أن يكون جزءاً من سبب كما يصلح أن يكون سبباً، وثالث الآراء أن الابتداء: ما في نفس المتكلم، يعنى من الإخبار عنه؛ لأن الاسم لما كان لا يبد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ.

أما آخر هذه الآراء فاتجه إلى أن الابتداء: اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً منه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته مقدمة على غيره⁽¹⁾.

وقد خطيء هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط.

الوجه الثاني: أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل، لا الكلمة، الابتداء وصف لها لا له.

وفي مقابل الموقف البصري، كان هناك الموقف الكوفي؛ الذي رفض القائلون به فكرة أن يكون عامل الرفع في

المبتدأ "الابتداء"؛ إذ الابتداء لا يخلو أن يكون اسماً، أو فعلاً، أو أداة من حروف المعاني، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلا ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال: "زيد قائماً"، كما يقال: "حضر زيد قائماً"، وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف⁽²⁾.

وإذا لم يكن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، فقد وجب أن يكون العامل أمراً غيره، فذهبوا إلى أن العامل أمر لفضي هو الخبر "فالمبتدأ أو الخبر ترافعا" إذ المبتدأ لا يبد له من خبر، والخبر لا يبد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 31.

(2) المرجع نفسه، ص 31-41.

صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما، فلما كان واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاً واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه⁽¹⁾، وقد رد "البصريون" بدورهم هذا الاتجاه محاولين تأكيد كون العمل في المبتدأ معنويًا لا لفظيًا، والحق أن هذا الخلاف كله كما قال "الأشموني" في تعليقه عليه في شرحه -لفظي- ولا تترتب عليه فائدة، وهو نتيجة ضرورية لنظرية العامل التي تفترض تلازم الأطراف الثلاثة في كل حركة إعرابية ظاهرة أو مقدرة: "العامل الذي يحدثها، والمعمول الذي يحملها، والأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر"، وحسبنا أن نحدد سمات الظاهرة اللغوية وخصائصها، وهي أن المبتدأ مرفوع دائماً إلا في مواضع بعينها يجر لفظاً فيها، بأن في ذلك غناً عن البحث عما وراء الظاهرة من علل وأسباب.

- تعيين الدلالة:

يقتضي الإسناد إلى المبتدأ -أي نسبة الحكم إليه- أن يكون أمراً معيناً محددًا معروفًا بين المتكلم -أو الكاتب- والمتلقي، ذلك أنه كان مجهولاً لم يفد التركيب شيئاً ذا بال، لذلك يوجب "النحويون" أن يكون المبتدأ معرفة، ولا يميزون وقوعه نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي تدور كلها حول تحقق الإفادة من التعبير بالنكرة، إما لأنها قد تحددت نوعاً ما من التحديد، أو لأنه قصد منها العموم⁽²⁾.

وقصد فصل النحويون المتأخرون المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة فبلغت نيفا وثلاثين موضعاً، كان أهمها وأكثرها شيوعاً المواضع الآتية: أن تكون النكرة موصوفة، سواء كانت الصفة مذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾⁽³⁾، أم محذوفة نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾⁽⁴⁾، أي: طائفة من غيركم، أو حذف الموصوف وحلت الصفة محله، نحو قول النبي ﷺ: «سُودَاءٌ وَلُؤْدٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٍ، أَيِ امْرَأَةٍ سُودَاءٍ».

- أن تكون النكرة مصغرة اللفظ، لأن التصغير يتضمن وصفاً بالصغر، كما لو قلت: كتيب قرأت خالد.
- أن تكون النكرة مضافة، نحو قول النبي ﷺ: «حَسُنَ صَلَوَاتُ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ».
- أن يتعلق بالنكرة جار ومجرور، نحو قوله: "أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة".

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 41.

(2) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 34.

(3) سورة البقرة، الآية: 221.

(4) سورة آل عمران، الآية: 154.

- أن يكون الخبر تركيباً إسنادياً مختصاً تقدم على المبتدأ وإلى ذلك ذهب "ابن مالك" نحو: استقبلك مندوبه رئيس.
- أن تكون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها، شريطة أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتدء به نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾⁽²⁾ أي أمثل من غيرها.
- أن تقع النكرة بعد الواو الحالية، نحو قول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُنْدُ بَدَا
عَلَيْكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

- أن يكون الخبر غريباً، نحو بقرة متكلمة.
- أن يراد بالجملة الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾⁽⁴⁾.
- أن يراد بها التعجب، نحو: عجب لزيد.
- أن يراد بها بيان الحقيقة والماهية دون اعتبار لفرد بعينه من أفرادها، نحو: "علمٌ خير من جهل".
- أن تفيد النكرة التنويع، نحو قول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ لَيْسَتْ وَثَوْبٌ أَجْرٌ.

- أن تقع النكرة بعد (أما) نحو: أما مال فليس عندي، وأما عمل فعندي طاقة عليه⁽⁵⁾.
- أن تفيد النكرة العموم: جاء في شرح القطر: ويقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص، نحو: «ما رجل في الدار»، ﴿إِلَهَ مَعَ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، فالمبتدأ فيها عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، و﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾⁽⁷⁾، وقوله ﷺ: "خَمْسٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ"؛ بمعنى: أن المبتدأ أصله أن يكون معرفة، لا نكرة؛ إن كان عاماً أو خاصاً فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفاً في الآية ومضافاً في الحديث⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 263.

(2) سورة محمد، الآية: 21.

(3) سورة الصفات، الآية: 130.

(4) سورة المطففين، الآية: 01.

(5) ينظر علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 35.

(6) سورة النمل، الآية: 62 .

(7) سورة البقرة، الآية: 221.

(8) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 118، 119.

وهذه المواضيع جميعا تفصيلا لما جاء في تعيين الدلالة؛ ويكون هذا التعميم إما من خلال:

- تخصيص لفظ النكرة: بحيث يتحدد نوعا ما من التحديد.

- وإما قصد التعميم: الذي هو - في جوهره- شكل من أشكال التخصيص للحكم، وهذا لاهتمامه بكل ما تحت الكلمة من مفردات، ويجب التأكيد على أن محور الجواز في مجمل تلك النقاط، ليس فقط توفر الشروط فيها، بل هو أيضا مع تحقق الفائدة منها؛ إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة لتوفر الشروط دون تحقق الفائدة، كما لو قيل: "هل امرأة موجودة في الدنيا؟" و"ما حمار ناطق"، ونحوهما مما لا طائل منه.⁽¹⁾

(د) الإسناد إليه:

معنى أن يكون المبتدأ مسندا إليه؛ أن يكون محكوما عليه وليس محكوما به، أي الشخص، الشيء، أو الذات - المادية أو المعنوية- التي يناط بها الحكم، والحكم في الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائما والشرطية أحيانا يكون بالخبر، و هو بذلك يختلف عن المبتدأ في الجملة الوصفية، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء كان فاعلا أو نائبا له؛ وبذلك يكون لفظ المبتدأ من قبيل المشترك اللفظي المتعدد الدلالة، الذي لا بد من تحديد دلالاته في كل موضوع تستعمله فيه.⁽²⁾

03- أقسام المبتدأ:

من خلال ما تقدم للمبتدأ أقسام ثلاثة؛ صريح: و هو ما ليس بمؤول مثل: الله رحيم، وضمير منفصل: مثل: " أنت مجتهد"، ومصدر مؤول نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾⁽³⁾؛ فالجملة الفعلية (أن تصوموا) في محل رفع مبتدأ، ونحو المثل العربي القائل: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"، والتأويل: (سماعك)؛ لأن تسمع يقال منصوبة بأن: ولهذا تعامل على أنها مصدر مؤول مع الفعل، وهناك من روى هذا المثل برفع الفعل (تسمع)، وهناك من رواه بإثبات (أن) مع الفعل؛ أي أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.⁽⁴⁾

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 36.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

(3) سورة البقرة، الآية: 184.

(4) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط 28، 1993، ج 1، ص 259.

أما ابن مالك في ألفيته، فقد جعل المبتدأ قسماً، وذلك في قوله:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ
 وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
 وَقِسْ وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ
 يَجُوزُ نَحْوُ فَايَزُ أَوْلُو الرِّشْدِ (1).

أما القسم الأول: فهو المبتدأ الذي له خبر: وهو اسم مرفوع في أول جملة غالباً مجرد من العوامل الأصلية محكوم عليه بأمر، نحو: العلم نافع فالعلم: اسم جاء في أول الجملة، لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي لحرفي الجر الأصلي أو الفعل....، وقد حكم عليه بأمر وهو نافع، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (2).

وأما الثاني: فهو المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر: وهو وصف مستغن بمرفوعه في الإفادة و إتمام الجملة، وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً أو نائب فاعل نحو: "ما نفع الكذب"، (ف نفع) مبتدأ، و (الكذب) فاعل سد مسد الخبر، ليس محبوب المغتابون، نائب فاعل سد مسد الخبر، و نحو: "أمكنوب الواجب"، فالواجب نائب فاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِّي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (3)، ف(أراغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر (4).

قلنا أن الجملة في نظر النحاة العرب، لا يمكن أن تتألف من كلمة واحدة، أي من اسم واحد، أو من فعل لوحده، أو من فعل مع حرف، أو (...)، بل أن الجملة ما تكونت من مسند ومسنند إليه؛ أي من مبتدأ وخبر؛ فإن تكون الجملة مبدوءة بمبتدأ، لا يكون كافياً لتحقيق الفائدة من الكلام، بل لا بد له من خبر؛ كيف لا وقد أكد "سيبويه" على هذا بقوله: «هما ما لا يغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا» (3)، وكما سبق التطرق إليه، فقد حاولنا تقديم أيسر ما استطعنا الوصول إليه من معلومات للتعرف على المبتدأ؛ والدور الآن على الخبر.

1) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، 1998، مج 01، ج 1، ص 159.

2) سورة آل عمران، الآية: 185.

3) سورة مريم، الآية: 46.

4) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 159، 160.

01- مفهوم الخبر:

لم يختلف النحاة العرب في ضبط حد للخبر اختلافهم في تعيينه للمبتدأ؛ إذ أن معظم التعاريف الموسوعة للخبر تكاد تكون واحدة؛ فالخبر في التعاريف هو: « لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسندا إلى ما تقدمه لفظا نحو: زيد قائم أو تقديرا نحو قائم زيدا، وقيل الخبر ما يصح السكوت عليه»⁽¹⁾.

فالخبر عند "الجرجاني" هو ما أسند إلى لفظ سبقه؛ أي أنه ألحق بالمبتدأ؛ والخبر ما لم تدخل عليه عوامل لفظية (من مثل النواسخ)، و إلا أخرجته عن أصله إلى شيء آخر؛ كذلك الخبر عند "الجرجاني" وهو زيادة على ذلك، ما أفاد بنفسه مع المبتدأ، وفهم منه السامع المقصود وكفه عما سواه، فلم يحتج إلى غيره، أما الخبر كما جاء في الأصول فهو: « الذي يستفيده السامع ويصبر به المبتدأ كلاما»، وبالخبر يقع التصديق و التكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالسا).⁽²⁾

يفسر "ابن السراج" الخبر بأنه: ما غاب من السامع وما جهله، وبانضمامه للمبتدأ ومولاته له، يأخذ هذا الأخير (المبتدأ)، حكم الكلام؛ أي الإفادة، لأن الخبر يحكم على المبتدأ، و الأمر نفسه يفهم من كلام المبرد؛ إذ قال: «وكانت الفائدة للسامع في الخبر».

فالخبر هو: « الطرف الإسنادي المكمل للجملة المقابل للمبتدأ فيها»، وكما هو ملاحظ، فإن هذه التعاريف وغيرها من التعاريف التي ساقها النحاة كحد للخبر تتفق على أن الخبر هو الجزء المكمل للجملة الاسمية مع المبتدأ، وتؤكد على الغاية منه إذ هي الإفادة: فلا طائل من ذكر المبتدأ أو حده بمعزل عن خبر يفسره.

وبهذه التعاريف التي وضعها العلماء النحويون للخبر؛ يخرجون الفاعل ونائبه سواء أكان مع الفعل أم مع الوصف، كما يستبعدون بهذا الحد ما يكمل الفائدة مما يصطلح عليه بالفضلة أيضا: كالوصف والظرف وغيرها من مكملات الجملة، وقد ذهب بعض النحاة إلى دخولها فيه قال "الصبان" مثلا: " لا يصدق الحد إلا بالفضلة"، والمراد: المتمم

(1) الجرجاني، التعريفات، ص 101.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 62.

الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به"، فدخل فيه نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾⁽¹⁾، وليس ذلك بصحيح، لأن الفائدة التي يقدمها الخبر تنتج بعلاقة الإسناد، وهي تكون تامة إذا لم تحتو الجملة في تركيبها على علاقة من العلاقات الثانوية، سواء أكانت إسنادية أم لم تكن كذلك، نحو: محمد قائم، أما في حال احتواء التركيب شيئاً من العلاقات الثانوية- كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوها- فلا محالة أن تكون الفائدة التي يقدمها الخبر في مبنى الجملة غير التامة؛ لأن تحقق الفائدة تامة مرهون ببقية العلاقات المحتواة في الجملة، ولهذا رُد استشهداد "الصبان" بالآية الكريمة؛ لأن طرفي الإسناد في الآية هما (أنتم) التي حلت مبتدأ، و (قوم) التي هي خبر، إذا ما أسقطنا عليها رؤية "الصبان" التي ارتآها، لاستحالة اعتبار (قوم) وحدها خبر للمبتدأ (أنتم) ولكان واجبا أن يكون الخبر (قوم تجهلون) وليس (قوم) لوحدها.⁽²⁾

02 - أحكام الخبر:

للخبر في العرف النحوي أحكام أربعة هي: الرفع، الإفادة، الإسناد إلى المبتدأ، وعدم الاستغناء عنه.

أ- الرفع: الأصل في الخبر الرفع، فإذا لم يكن مرفوعاً لفظاً، وجب أن يكون مرفوعاً محلاً؛ إلا أن النحاة قد اختلفوا في عامل الرفع فيه، فكان في هذه المسألة أربعة أقوال:

- أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء، وهو اتجاه جمهور "البصريين": فقد استدلوا على ذلك بأن الابتداء قد اقتضى كلا من المبتدأ والخبر، أي استلزمهما، لأن الابتداء يستلزم مبتدأً وهو يستلزم خبراً، فالابتداء معنى يتناولهما معاً لا واحد⁽³⁾، و إذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل، نحو: (كان وأخواتها) و(إن و أخواتها)، فإنها ما عملت في المبتدأ عملته في خبره⁽⁴⁾. وقد ذهب ابن الأنباري إلى هذا القول يجوز إذا ما قيل فيه: «إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ [لا به] الابتداء وحده هو العامل في المبتدأ في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل»⁽⁵⁾.

(1) سورة النمل، الآية: 55.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 37، 38.

(3) المرجع نفسه، ص 39.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 42.

(5) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 34-43.

وهناك مذهب آخر نحاه جمهور آخرون غير جمهور "البصريين"، أي أن العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ وقد رُد هذا الرأي كما الرأي الأول، أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ، وهو مذهب "سيبويه" و"الكوفيين"؛ وأما الذي بني عليه شيء هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي؛ لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه⁽¹⁾، قال "ابن الأنباري": «والأصل في الأسماء أن لا تعمل»⁽²⁾، وذهب "المبرد" إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه، وقد رُد هذا المذهب أيضاً، وما هذا الجدل الدائر بين النحاة، إلا من اهتمامهم بكل تفاصيل علم النحو، وما هو إلا دليل على اجتهاداتهم التي لا تنكر في مختلف المسائل.

ب- الإفادة:

أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى أن الخبر مناط الفائدة؛ فلا بد له أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولاً على عكس المبتدأ؛ فإذا كان المبتدأ لا بد أن يكون معلوماً -أو محددًا- على اعتبار أنه محكوم عليه؛ والحكم على غير معين لا يفيد، فإن الأصل في الخبر أنه مجهول؛ هذا أن الهدف منه إعلام السامع ما يحتمل أن يكون جاهلاً به، فماذا لو كان الخبر معلوماً كالأحكام العامة الشائعة، ونحوها من التراكيب اللغوية التي هي من قبيل: الماء سائل، الثلج بارد، الليل مظلم، والنهار مضيء وكان ذكره من قبيل تحصيل حاصل.

وعلى هذا يكون الأصل الجهل بالخبر، وهذا لا لكونه مجهولاً في ذاته، بل لأن نسبته إلى المبتدأ بعينه قد جهلت، إذ لو كان مجهولاً في ذاته ما أفاد شيئاً؛ لأن الحكم بالمجهول - كالحكم على مجهول - لا يفيد شيئاً.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن مقتضى كون الخبر مجهول العلاقة - أي النسبة - بالمبتدأ أن يكون في الأصل فيه التنكير، إذ أن النكرة هي التي تتسم ببعض التعيين لكون مدلولها مفرداً شائعاً في نطاق جنسه، ورتبوا على ذلك

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 39.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 45.

أن وقوع الخبر معرفة من قبيل مخالفة الأصل، وذلك لا يجوز إلا في مواضع بعينها، لا بد فيها جميعاً من كون المبتدأ معرفة. و عليه فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، وجب عند جمهور النحاة كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبر. (1)

ج- الإسناد إلى المبتدأ:

الخبر مسند إلى المبتدأ، أي محكوم به عليه، ويتقضي ذلك صلاحيته في ذاته وبصيغته لإسناده إليه، وترتبط صلاحية الخبر الذاتية للإسناد بالمعنى الذي يكون صالحاً للإخبار به عن المبتدأ، فنحو: "الحق باطل"، و"الظلام نور"، إلى غير ذلك من التراكيب عتبا باللغة زيادة عن كونه لا فائدة فيه، و أما صلاحية الخبر بصيغته فمردّها إلى اللفظ الذي يجب أن يكون ملائماً للمبتدأ ومتسقاً معه، سواء من حيث العدد أو النوع. (2)

د- عدم الاستغناء عن الخبر: إن الهدف من الخبر هو: تحقيق الفائدة، وقد وردت بعض التراكيب اللغوية التي تحققت من الخبر تحقيق الفائدة فيها دون احتوائها على الخبر لفظاً، لوجود ما يغني عنه بها، ومن ثم فقد رأى النحاة إمكانية الاستغناء عن الخبر فيها، ومن ذلك إذا أغنى عنه المصدر، أو المفعول به، أو الحال؛ فمثال الأول قولك: زيد سيرا، ومثال الثاني قولك: إنما العامري عمامته بمعنى: متعهد عمامته، وأما الثالث فمثاله قولك: زيد قائماً؛ أي عبثاً قائماً، ومنه قراءة ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (3)، والحق أن الخبر لا يستغنى عنه في الجملة، لكونه طرفاً إسنادياً فيها من جهة، ولأنه مناط الفائدة من جهة أخرى، وما استدل به النحاة من مواضع جواز الاستغناء فيها عن الخبر ليست مسلمة التخريج، ذلك أن إهمال الخبر فيها جملة أمر يرفضه المعنى وقواعد الإعراب معاً. (4)

03- أنواع الخبر:

جعل النحاة الخبر لفظاً مفرداً، كما جعلوه جملة، وتحت كل نوع منهما يندرج أنواع أو تقسيمات أخرى ارتآها لها النحاة؛ فيدخل تحت "الخبر المفرد"؛ الذي يعنون به ما كان كلمة واحدة صالحة لفظياً للتأثر بالمؤثرات الإعرابية ما يلي: الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق، الخبر الجامد المؤول بالمشتق، الخبر المشتق الجاري مجرى الجامد، الخبر المشتق غير

(1) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 41.

(2) المرجع نفسه، ص 41.

(3) سورة يوسف، الآية: 08.

(4) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 41.

الجاري مجرى الجامد، في حين أنهم اصطلاحوا للخبر الجملة مسمى "الخبر التركيب الإستنادي"؛ وإليه يرجع النحويون الخبر الواقع ظرفاً أو جاراً و محروراً، وهو ما سنشير إليه لاحقاً فيما يتعلق بالجملة الظرفية⁽¹⁾؛ قال "بن مالك":

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَجُمْلَهُ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتَلُهُ
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى⁽²⁾

أ- الخبر المفرد: هو ما ليس بجملة ولا شبه جملة؛ نحو: العدل مطلوب؛ وينقسم إلى:

ب- الخبر الجامد غير المؤول بالمشق: والمراد بالجامد هنا ما ليس صفة متضمنة معنى الفعل، وحروفه، نحو: أب، أخ، وحم، و رجل، وزيد، وأسد، و ثعلب، وتقييد الجامد بعدم تأويله بالمشق لإخراج ما قبل التأويل بالمشق منه، وذلك في الأسماء الجامدة التي عرف مسعاها بمعنى ملازم لها، نحو: "أسد" للدلالة على الشجاعة، و ثعلب للدلالة على المكر والحيلة، و نحو ذو مال أي صاحب مال، والمنسوب مثل: جزائري، أي المنسوب إلى الجزائر. ومن النحاة - عدي السكاني - من نحا إلى أن الخبر الجامد غير المؤول بالمشق نحو: أب، رجل، زيد، لا يستلزم ضميراً مبتدأ يربط بالمبتدأ، و كاف أن يكون هذا الربط صادق على ما صدق عليه المبتدأ، ومطابقاً له في العدد والنوع وغير ذلك.

ج- الخبر الجامد المؤول بالمشق:

الجامد هو ما ليس صفة متضمنة معنى الفعل وحروفه، والتأويل بالمشق رهين كون الاسم قد عرف مسماه معنى يلازمه ولا يبرحه كمالزمة الشجاعة الأسد، وعليه إذا قلنا: محمد أسد، أي شجاع، وقد استفسر النحاة في هذه المسألة حول استلزام الخبر ضميراً يعود على ما يربطه بالمبتدأ؟، وكان من النحاة - هنا - من أجاب بلا ضرورة لارتباط الخبر بضمير يعود على المبتدأ؛ لأن التطابق يعني عن ذلك، في حين رد آخرون بأن المجرد متى أول بالمشق استلزم ضميراً، وجاز العطف عليه مؤكداً، نقول مثلاً: محمد أسد هو خالد، وهو الذي عليه رأي النحويين.

د- الخبر الجاري مجرى الجامد: المشتق ما كان متضمناً معنى الفعل وحروفه من الصفات، وهو في عرف النحويين والصرفيين: " ما أخذ من المصدر دلالة على حدث وصاحبه، وذلك أخذاً بالاتجاه الشائع عندهم؛ من

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 42.

(2) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ج 1، ص 165، 166.

المصدر أصل المشتقات كلها، ومن هذه المشتقات ما يجري مجرى الأسماء الجامدة، كقولك: هذه البطحاء، فالبطحاء- رغم كونها مشتقة جارية مجرى الأسماء الجامدة، أما ما كان اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة، اسم تفضيل، زمان، مكان وآلة ونحوهم؛ فإنها أسماء لا تجري مجرى الجامد منها (من الأسماء)، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الخبر المشتق الجاري مجرى الجامدة لا يتحمل ضميرا يربطه بالمبتدأ، ويدخل في هذا الحكم: ما كان من الأخبار اسم زمان، مكان أو آلة، اكتفاء التوافق معه عددا ونوعا.⁽¹⁾

هـ - الخبر المشتق غير الجاري مجرى الجامد:

المشتق غير الجاري مجرى الجامد: هو الأوصاف المشتقة الدالة على حدث وفاعله، كاسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، ويستبعد منه اسم الزمان والمكان والآلة، ويرى النحاة أن هذا النوع يستلزم ضميرا يربطه بالمبتدأ، وهذا لأنه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل، ويحتمل هذا النوع ضميرا إذا لم يرفع اسما ظاهرا لفظا أو محلا أو ضميرا بارزا؛ فرفعه للاسم الظاهر لفظا نحو: الزيدان قائم أبوهما؛ فدأبوهما فاعل لقائم)، ورفعه محلا؛ نحو: الكافر مغضوب عليه، فالجار والجرور (عليه) في محل رفع نائب فاعل لمغضوب، وأما رفعه ضميرا بارزا فنحو: زيد قائم إلا هو.⁽²⁾

و - الخبر التركيب الإسنادي:

ويطلق عليه النحويون مصطلح "الخبر جملة"؛ وقد أثر النحاة العدول عن لفظ الجملة لما أخذوا به ضرورة توافر عنصري: الإسناد والفائدة التامة فيها، بما يستلزم ذلك من استقلال المعنى، وبما أنه لا يتحقق في التركيب الواقع خبرا إلا الإسناد فقط دون تمام الفائدة فقد فضلوا اصطلاح " التركيب الإسنادي"⁽³⁾، ويكون هذا التركيب: خبرا جملة اسمية، أو خبرا جملة فعلية، أو خبرا شبه جملة.

ز - الخبر جملة اسمية: وهو ما كان فيها خبر المبتدأ جملة مكونة من مبتدأ وخبر ونحوه، ومنه قولك: زيد خلقه كريم.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص42.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص43، 44.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص44.

فزيد: مبتدأ أول مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خلقه: خلقٌ : مبتدأ ثانٍ مرفوع وهو مضاف، والضمير (هـ) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، كريم: خبر المبتدأ الثاني (خلقه) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية (خلقه كريم) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد). ومثل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾؛ فالمبتدأ في هذه الآية الكريمة: ضمير شأن (هو)؛ وهذا النوع من المبتدأ يستلزم أن يكون الخبر جملة، وبالتالي فإن: هو: ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، الله: لفظ جلالته مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أحد: خبر المبتدأ الثاني مرفوع خبر "المبتدأ" الأول (هو).⁽²⁾

ويدخل تحت الاسمية: الجملة المصدرية بحرف عامل، نحو: سعيد ما بيته كبير، فسعيدٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ما: حرف نفي، بيته: بيت: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، كبيراً: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية (ما بيته كبيراً) في محل رفع خبر المبتدأ (سعيد)، كما يدخل تحت الاسمية: الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله، نحو: الجائزة من يريح يأخذها.⁽³⁾

الجائزة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، من: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ، يريح: فعل مضارع مجزوم بـ"من" وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، والضمير المنفصل (هـ) مبني في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (يأخذها لا محل لها من الإعراب)، والجملة الاسمية (من يريح يأخذها) في محل رفع خبر المبتدأ (الجائزة).

ح- الخبر جملة فعلية: وهو ما كان فيها خبر المبتدأ جملة مكونة من فعل وفاعل، ونحوهما، نحو: العلم يرفع أهله درجات.

العلم: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يرفع: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، أهله: أهل: مفعول به منصوب وهو مضاف، الماء مضاف إليه، درجات: تمييز منصوب بالكسرة نيابة

(1) سورة الإخلاص، الآية: 01.

(2) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ط2، 2000، ص98.

(3) ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط2، 1997، ص522.

عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، والجملة الفعلية (يرفع أهله درجات) في محل رفع خبر المبتدأ (العلم). ويندرج في الفعلية: الجملة المصدرية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله، نحو: سعيدٌ إن يسافر أسافر معه.⁽¹⁾

سعيد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفع الضمة، إن: حرف شرط جازم، يسافر: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، أسافر: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنا)، معه: جار ومجرور، والجملة الفعلية (إن يسافر أسافر معه) في محل رفع خبر المبتدأ سعيد، كما يدخل تحت نوع الجملة الفعلية الواقعة خبراً، والجملة الشرطية المصدرية بمعمول فعلها، نحو: سعيدٌ وليداً زار، والقسمية، نحو: وليدٌ والله إن قصدته ليلبئيك، وكذلك الطلبية، نحو: نبيلٌ انتخبه⁽²⁾ والمخصوص بالمدح و الذم إن كان مقدماً، نحو: خالدٌ نعم القائد، أي: مبتدأ (خالدٌ) يليه (فعل جامد: نعم + فاعل: القائد) والفعل الجامد مع فاعله يكونان جملة فعلية تكون في محل رفع خبر المبتدأ (خالدٌ)، كما يدخل تحتها أيضاً ما كان أسلوب اختصاص، نحو: نحنُ - العربُ - نكرمُ الضيفَ، فنحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، العربُ: مفعول به لفعل محذوف تقديره أحصُ، منصوب بالفتحة، نكرمُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن)، وجملة (نكرم) في محل رفع خبر المبتدأ (نحن).⁽³⁾

ملاحظة:

يشترط في الجملة الواقعة خبراً أن:

- لا تكون ندائية، فلا يقال: "عادلٌ يا أوثق الأصدقاء، على اعتبار (عادل) مبتدأ والجملة بعده خبر عنه.
- لا تكون مصدرية: بـ(لكن) أو(بل) أو (حتى)؛ لأن كل حرف منها يقتضي كلاماً مفيداً قبله.
- تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ إلا إذا كانت بمعنى المبتدأ.⁽⁴⁾

4- أنواع الربط بين الجملة الواقعة خبراً أو مبتدأ:

وضع النحاة لربط الخبر الجملة بالمبتدأ قبلها أنواعاً كثيرة من الربط، أشهرها ستة:

- 1) محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 523.
- 2) المرجع نفسه، ص 523.
- 3) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 99.
- 4) محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 523.

أ- الضمير العائد إلى المبتدأ: وهو أقوى الروابط، و يكون إما ظاهرا: نحو: "الله رحمتُه واسعة"، و "إمّا مستترا"، نحو: "محمدٌ رسولٌ" (والأصل: محمدٌ هو الرسول)، وقد يحذف للعلم به ملاحظا منويًا، نحو: الإيمانُ شعبةٌ الحياءِ (الأصل: شعبة منه).

ب- الإشارة إلى المبتدأ: نحو: خدمةُ الناسِ تلكَ قضيةُ الوطنيّين؛ (فقد أُشير إلى المبتدأ باسم الإشارة تلك).

ج- تكرار المبتدأ بلفظه وبمعناه: أما الأول فالأصلح أن يكون في موضع التضخيم، ونحوه قوله عزوجل: ﴿القارعةُ ما القارعةُ﴾⁽¹⁾، وقد يستعمل في مواضع التهويل، نحو: الإرهابُ ما الإرهابُ؟، وقد يستعمل في مواضع التحقير، نحو: الزندقةُ ما الزندقةُ؟، وقد يكون المبتدأ بتكرار معناه لا لفظه نحو: نبيل من أبو إبراهيم؟ شرط أن يكون أبو إبراهيم كنية نبيل.

د- عمومٌ في جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ، نحو: أيُّوب نعم الصَّبَّارُ.

هـ- الضمير الراجع إلى المبتدأ: من جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثمَّ على جملة الخبر الخيالية من الرابط، نحو: المسافرون وصلت الطائرة وصعدوا فيها، ونحو: الأسدُ رأى الطريدة فوثب، ونحو: الحمايةُ المدنيةُ انتهت المهمة ثم انسحب طاقمها.

و- الضمير الراجع إلى المبتدأ من فعل الشرط: الذي حذف جوابه لدلالة الخبر عليه، نحو: الطفلُ نتألمُ إن بكى. فإذا كانت جملة الخبر بمعنى المبتدأ، لم تحتج إلى رابط، نحو: "اللهُ أقربُ إلى عباده من حبل الوريد"، ونحو: "اللهُ حسبي".⁽²⁾

ز- الربط بالفاء: كقول الشاعر "ذي الرِّمَّة":

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

أو كما فعل "ابن هشام"، لما ربط بالواو في قوله: "زيدٌ ماتت هند وورثتها"، اعتمادا على أن الواو للجمع في (الجمل) أيضا، ومن النحاة من رفض العطف بالواو في هذا الموضع، ولا بد من مراعاة صحة المعنى واستقامته في الربط

(1) سورة القارعة، الآية: 1، 2.

(2) ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 523، 524.

بالضمير، إذ القصد منه توجيه الخبر المبتدأ، والقطع بصحة هذه العلاقة لفظاً ومعنى، وهكذا لا يستقيم الربط والتركييب إذا توفر الرباط اللفظي دون الاتساق المعنوي.

ط- الخبر شبه جملة: يخبر عن المبتدأ بشبه الجملة (ظرفاً كانت أو جاراً ومجروراً) شريطة أن تؤدي شبه الجملة مع المبتدأ معنأً تاماً⁽¹⁾؛ أي أن يحذف منه متعلقه المحذوف، ومثالها: جنه المؤمن في الآخرة وجنة الكافر في الدنيا؛ فشبه الجملة (في الآخرة وفي الدنيا) إخبار عن المبتدأ (جنة المؤمن وجنة الكافر) السابق لها.

وأما تفسير "أن يفهم منه متعلقه المحذوف" فلأنه على حالتين:

الأولى: أن يكون المتعلق كونا عاما (خال من أي معنى زائد) نحو: السلام في الإسلام، والتقدير: السلام (يكون، يوجد، أو يستقر) من غير زيادة على الكون العام، ومثل: عدنان في البيت، فالتقدير عدنان (مستقر، كائن، موجود...) في البيت، ومن غير الجائز أن يقال: عدنان قائم، أو نائم، أو النوم، أو الحركة، زيادة على الكون العام.

الثانية: أن يكون المتعلق كونا خاصا دلت عليه قرينة: والكون الخاص لا يجب ذكره، إلا في حال وجود قرينة تدل عليه، وإلا جاز حذفه كقوله تعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾⁽²⁾، (أي الحرُّ يُقتلُ بالحرِّ، والعبدُ يُقتلُ بالعبدِ)، وكقولك: أنت من الموظفين (أي معدود منهم)، فإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره، نحو: عدنان نائم في البيت، وعدنان جالسٌ أمام المدفأة⁽³⁾.

وقد اختلف النحاة فيما بينهم في كون شبه الجملة خبرا عن المبتدأ، فذهب "الأخفش" و"الزمخشري" و"الفارسي" إلى تقدير (كان) أو (استقر)، وتبعهم ابن الحاجب في ذلك، وحينئذ تكون (كان) أو (استقر) هي العامل في شبه الجملة، وتكون جملتها خبر المبتدأ، في حين قدر جمهور البصريين (كائن) أو (مستقر)، ويرد "ابن مالك" هذا الرأي إلى "سيبويه"⁽⁴⁾.

توجد بين المبتدأ والخبر علاقة تربط بينهما، وتجعلهما متسقان في اكتمال المعنى؛ وهي ما يصطلح عليه النحاة "بالتطابق"؛ فهذه العلاقة تساعد على ضمان سلامة مبنى الجملة ومعناها، وذلك باتفاق المبتدأ والخبر من حيث

(1) إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، ج1، ص 89.

(2) سورة البقرة، الآية: 178.

(3) ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 525.

(4) إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، ج1، ص 89.

الجنس: تذكيراً أو تأنيثاً، أو من حيث اتفاقهما في العدد: إفراداً، تثنية، أو جمعاً، لكن الخبر يتنوع، فيكون مفردة واحدة جامدة أو مشتقة، كما قد يتفق مع المبتدأ في المعنى وقد يختلف، لهذا ركز النحاة على ضرورة تطابق كل من المبتدأ والخبر، جنساً وعدداً، وبينوا لهذا التطابق وجهين، أولهما: تطابق مباشر، وثانيهما: تطابق غير مباشر.

- **التطابق المباشر:** ويكون بإفراد الخبر وتثنيته أو جمعه، وتذكيره أو تأنيثه؛ حتى يوافق المبتدأ في هيئته التي هو عليها، ولا يتأتى هذا الوجه إلا إذا كان الخبر غير تركيب إسنادي، نحو: هذان رجلان عظيمان، هذه امرأة فضلى، هاتان امرأتان فضليان.

- **التطابق غير المباشر:** وهذا إذا كان في الخبر رابط يعود على المبتدأ ويربطه به، يطابقه جنساً وعدداً، وهذا النوع من التطابق يتأتى في حال كان الخبر تركيباً إسنادياً مغايراً للمبتدأ في المعنى، نحو: الطالبُ قديمٌ أبوه، الطالبان قديمٌ أبوهما، الطالبُ قديمٌ أبوهما، الطالبةُ أبوها مسافرٌ، الطالبتان أبوهما مسافرٌ، الطالباتُ أبوهنَّ مسافرٌ.

أما التركيب الإسنادي الذي يؤدي نفس المعنى فلا حاجة إلى رابط يربطهما⁽¹⁾، وقد استثنى النحاة من وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر حالات، لمخالفة الخبر فيها للمبتدأ، جنساً أو عدداً، وأهم هذه الحالات:

1- المخالفة النوعية: أجاز النحويون وقوع المغايرة بين المبتدأ وخبره تذكيراً وتأنيثاً في مواضع أهمها:

- إذا كان المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى؛ نحو: الاسمُ كلمةٌ، وهذا فاطمةٌ إذا كان اسم المشار إليه فاطمة.
- إذا كان التأنيث غير حقيقي بل مجازي: كقول الشاعر: والعيثُ بالإثم الجادِيٌّ مكحولٌ، أي: عضوٌ مكحول.
- قصد الدلالة على التعظيم أو التكبير، كما لو قيل: هذه المرأةُ رجلٌ (في الدلالة على شجاعة المرأة).
- قصد الدلالة على التقليل أو التحقير، كما لو قيل: هذا الرجلُ امرأةٌ (في الدلالة على أن هذا الرجل جبان).

2- المخالفة العددية: من المواضع التي أجاز فيها النحاة المغايرة بين المبتدأ والخبر بسبب الاختلاف في العدد:

- إذا كان المبتدأ ذا أجزاء: نحو: هذا الثوب أخلاق، وهذه البريمةُ أعشائرُ.
- إذا قصد بالجمع الحكم على أفراده فرداً فرداً: نحو: الرجالُ صديقٌ، بمعنى: كل واحد من الرجال صديق.

(1) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 49.

- إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر اسم مشتق: نحو: الجيش منتصرٌ.

- إذا كان المبتدأ مجموع اللفظ مفرد المعنى والخبر اسم مشتق، نحو: السحب عاليةٌ، والطرق سيئة⁽¹⁾.

و هذه الأوجه هي الأكثر شيوعاً فيما يخص المطابقة بين عناصر الجملة الاسمية وأهمها، إذ لا بد من هذه المطابقة النوعية والعددية، سواء بوجهها المباشر أو غير المباشر.

1- الترتيب في الجملة الاسمية:

الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ صدراً لها، ويليه الخبر، بغية فهم ماهية المحكوم عليه (المبتدأ) قبل الحكم (الخبر)، لكن هذا العرف الذي اتفق عليه النحاة، قد يخرج أحيانا عن المألوف، فينعكس مبنى الجملة، ما يجعل المحكوم به (الخبر) قبل المحكوم عليه (المبتدأ)⁽²⁾، وم ثم فقد جعل النحاة العلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب ثلاث حالات هي: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر، وجوب تقدم الخبر على المبتدأ، جواز الأمرين.

أ- تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً: ذكر النحاة أموراً محددة توجب تقدم المبتدأ على الخبر، قال "أبو الفداء" في كتابه: (يجب تقدم المبتدأ إذا تضمن معنى الإنشاء نحو: من أبوك؟ وما صناعتك؟ وكذلك إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ نحو: زيد قائمٌ، واعلم أنه لو قال: فعلاً له مفرداً لكان أولى، لئلا يرد عليه: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فإن الفعل هنا للمبتدأ، ولا يجب تقدم المبتدأ عليه بل يجوز: قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن قاما وقاموا خبران مقدمان، ويجب التقسيم أيضاً إذا استوى المبتدأ والخبر في المعنى نحو: زيد الأفضل).⁽³⁾

فقد وضع "صاحب الكناش" المواضع التي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر، وحددها النحاة في مواضع أهمها:

- إذا كان المبتدأ له حق الصدارة: أي واجب التقدم في صدر الجملة، سواء أكان واجب الصدارة بنفسه، أو باتصاله بما يجب له الصدارة، نحو: من مسافرٌ؟ فإن (من) استفهام واقعة مبتدأ؛ لأن أسماء الاستفهام لها الحق في أن تتقدم على الخبر، ويجب أن يتقدم المبتدأ على الخبر إذا اتصل به لام الابتداء؛ نحو: لمحمدٌ ناجحٌ (محمد) واقع

(1) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 50، 51.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(3) عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن الفضل علي الأيوبي، الكناش في النحو والتصريف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، د. ط، 2004، ج 1، ص 144.

مبتدأ لاتصاله بلام الأمر، التي يجب التقدم على الخبر. وقد حاول بعض النحاة حصر ما يجب له الصدارة فذكروا منها ثمانية: (ما) التعجيبة، (من) الاستفهامية، (من) الشرطية، (كم) الخبرية) ضمير الشأن، المقترن بلام الابتداء، الموصول الذي في خبره الفاء، والمضاف إلى ما له حق في الصدارة، فما كان واحدا من هذه الأسماء وجب تقدمه على الخبر.

- إذا كان محصورا في الخبر: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾⁽¹⁾، فقد حصر المخاطب (وهو الرسول ص) في كونه نذيرا، ولو تقدم الخبر لانعكس المعنى، ونحو قوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾⁽²⁾؛ فقد حصر ﷺ في الرسالة، ولو تقدم الخبر لانعكس المعنى المقصود، وقد اتفق النحاة على وجوب تقدم المبتدأ في هذا الموضوع إذا كانت أداة الحصر (إنما) محور اتفاق بين النحويين، أما إذا كانت أداة الحصر (ما) و (إلا) فإن مذهب جمهور النحاة وجوب التقدم، فيما يميز بعضهم تقدم الخبر إذا اقترن بـ(إلا) لوجود دليل يدل على الحصر في الخبر، وهو وقوعه بعد (إلا) مستشهدين بقول الكمي بن زيد:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْحَى
عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ

فقد تأخر المبتدأ وتقدم عايه الخبر مقترنا بـ(إلا) في صدر البيت وعجزه معا، وذلك رده الجمهور وجعلوه من قبيل الضرورة.⁽³⁾

- إذا خيف التباس المبتدأ بالخبر: وهذا في حال كان كل من المبتدأ والخبر متساويين من حيث التعريف والتنكير، وليس ثمة ما يفرق المبتدأ ويميزه عن الخبر، حيث لا سبيل إلى معرفة كل منهما في هكذا موقف إلا بالتزام الترتيب، نحو: محمد صديقي، وصديقي محمد، ففي كلا المثالين ما تقدم هو المبتدأ والخبر ما تأخر عنه وهو الاختلاف في المعنى، فإذا ما أولي الكلام عن (محمد) وكان عند السامع معلوما من يكون، وهو لا يكون معروفا إذا ما أخرته، وعلى هذه الحال يكون مجهولا عند السامع من صديقي، أما في حال قولك: صديقي محمد، فإن المعروف هنا هو الصديق، ولكن يجهل أنه (محمد)، لكن في حال كان هناك علامة تبين المبتدأ من الخبر، فإنه لا ضرورة للترتيب بينهما، ويجوز تقدم الخبر وتأخره، ويصلح هذا سواء أكانت العلامة لفظية، نحو: رجلٌ صالحٌ حاضرٌ، ذلك أن ذكر الصفة دليل

(1) سورة هود، الآية: 12.

(2) سورة آل عمران، الآية: 144.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص54.

على (رجل) مبتدأ تقدم أ وتأخر، ولهذا جاز قولك: حاضرٌ رجلٌ صالحٌ، أو كانت العلامة معنوية، كما يقال: أبو يوسف أبو حنيفة، فالقصد هنا الحكم على أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة النعمان وتلميذه - علميا- كأبي حنيفة أستاذه، ولا مجال لتصوير العكس، من ثمة كان (ابو يوسف) مبتدأ تقدم على الخبر أو تأخر، وعليه قول الشاعر:

بُنُونَا بُنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا
بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فالمقصود في هذا البيت: هو الحكم على أبناء الأبناء بأنهم في معزة الأبناء وليس العكس، وهكذا تكون (بنونا) في الخبر - في هذا البيت - تقدمت أو تأخرت.

- إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه: أو بنكرة أو معرفة أو بالألف واللام، وكان الضمير قد عاد إلى المبتدأ مطابقة له، نحو: أنا الذي أقر ما يجب عمله، ونحن الذين نقوم بواجبنا، وأنت الذي تأسوا الجراح، وأنت التي تفعلين ما يجب فعله، ونحو: أنا رجلٌ أقول ما أعتقد، ونحن قوم نعمل ما نؤمن به، وأنت إنسان تفعل الخير، وأنتما رجلان تجهدان ضد الباطل.⁽¹⁾

- إذا كان المبتدأ والخبر مفعولين بضمير فصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾.⁽²⁾

- إذا كان المبتدأ دالا على الدعاء: نحو: واللّه هو المعين، ونحو: محمد هو الأمين.

- إذا كان الخبر متعددا، نحو: الحق حلٌّ مرٌّ.

- إذا خيف التباس المبتدأ بالتأكيد، نحو: أنا قمتُ وأنت تقومُ.

- خشية التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم على الخبر، وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر: وهو من المواضع التي أضافها النحاة في ميالة تقدم المبتدأ على الخبر، نحو: زيدٌ قامَ، أو يقومُ، فلو قدم في هذه الحال وقيل: قام أو يقوم زيدٌ لالتبس المبتدأ بالفاعل، من هنا فإن الجملة المكونة من فعل وفاعل تختلط بالجملة المكونة من مبتدأ وخبر⁽³⁾.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 54، 55.

(2) سورة البقرة، الآية: 05.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 55.

ب- تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا:

جاء في الكناش: يجب تقديم الخبر إذا تضمن معنى الإنشاء نحو: أين زيد؟ ومتى السفر؟ (...). وكذلك يجب تقديمه إذا كان مصححا للمبتدأ نحو: في الدار رجل فإنه لو قدم المبتدأ حصل الابتداء بالانكسار من غير تخصيص، وكذا يجب تقديمه إذا كان المبتدأ أن المفتوحة مع ما في حيزها نحو: عندي أنك قائم، وفي ظني أنك مسافر، فلو قدمت بقيت عرضة لدخول إن عليها، وكان يجب تقديمه إذا كان في المبتدأ ضمير راجع إلى شيء من الخبر نحو: على الثمرة مثلها زيدا، فلو قدم المبتدأ الذي هو مثلها رجع الضمير إلى غير المذكور لا لفظا ولا معنى⁽¹⁾. فمن هذا القول يمكن الوقوف على أهم ما أقره النحاة من مواضع تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا:

1- إذا كان للخبر حق الصدارة: وجب أن يتقدم على المبتدأ، نحو: أين الكتاب؟، وكيف حالك؟ وكم درهم مالك؟ ومثال الثاني: لمقروء كتابك، وصبيحة أي يوم سفرك؟ و صاحب كم كتاب أنت؟ ف(أين) ومثلها (كيف) اسما استفهام وقعا خبرا مقدا وجوبا لاتصاله بلام البتداء التي حقها الصدارة مع ما اتصلت به من اسم، ونحوها (صبيحة) لأنها أضيفت إلى ما له حق الصدارة أيضا وهو (أي)، والأمر نفسه مع (صاحب) إذا أضيفت إلى (كم) الخبرية التي بمعنى كثير، وهي مستحقة الصدارة أيضا.

2- إذا كان الخبر محصورا في المبتدأ: وهذا الحصر يكون بإجماع النحاة بـ(إنما) نحو: إنما صديق محمد، حيث حصرت الصداقة في محمد، ولو تقدم المبتدأ لانعكس المعنى، كما يكون حصر الخبر عند جمهور النحاة بـ(ما) و(إلا) نحو: ما مجاهد إلا خالد، فقد حصر الجهاد في خالد دون غيره، ولو تقدم لانعكس المعنى.

3- إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر: نحو قول الشاعر:

أَهَابُكَ إِجْالًا وَمَتَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ لَكِنْ مِـلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فـ(ملء عين) مقدم وجوبا، وحبیبها مبتدأ مؤخر لاتصاله بضمير يعود على كلمة في الخبر المقدم، ولو أحر الخبر -هنا- لفسد المعنى، لأنه حينها يكون عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في غير المواضع التي أبيح فيها ذلك⁽²⁾، وقد أشار النحاة القدامى إلى مواضع أخرى مما هذه مما يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ، نذكر منها:

(1) اسماعيل أبو الفضل، الكناش في النحو والتصريف، ص144.

(2) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص57.

- إذا كان تقديم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة: وهذا لما يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة، إلا تقدم الخبر عليه، نحو: عندي كتابٌ، وفي بيتنا رجلٌ، وفي حال وجد مسوغ للابتداء بالنكرة في هذا الموضع فإنه لا يجب تقديم الخبر، بل يجوز تقديمه وتأخيرها، نحو: عندي كتابٌ قيّمٌ، وكتابٌ قيّمٌ عندي.
- إذا كان الخبر ظرفا يفيد الإشارة، نحو: ثمّ زيدٌ، ونحو: هنا عمرو، وهذا بالقياس على سائر الإشارات إذ تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيدٌ هذا.
- إذا كان الكلام يفهم منه تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير، نحو: لله دركٌ، إذ تقدم الخبر في مثل هذا الموضع يفيد التعجب، ولو تأخر ما أفاد المعنى.
- إذا استعمل في مثل، نحو: في كل دار بو سعد، لكل فرعون موسى، على أهلها جنت براقش.
- إذا كان مسندا إلى ما اقترن بفاءٍ والجزاء، نحو: أما في الدار فزيدٌ.
- 4- إذا كان المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر عليه: وهو الظرف والجار والمجرور، نحو: عندي كتابٌ، في البيت رجلٌ⁽¹⁾؛ وإنما يجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لتوهم كون المتأخر نعتا لا خبرا، لأن حاجة النكرة إلى النعت أقوى من حاجتها إلى الخبر.⁽²⁾
- 5- **التخصيص**: عندما يكون المبتدأ مجهولا عند السامع، وحب تقديمه له حتى يعلمه، كقولك: زيدٌ قائمٌ، ومحمد منطلقٌ، فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع، وفي حال كان السامع على علم ما إذا كان زيد قائما أم قاعدا، وحب تقديمك الخبر له لإزالة ما يتوهمه، فتقول له: قائمٌ زيدٌ، فجملة زيدٌ قائمٌ إخبار أولي ولكن جملة قائم زيد تصحيح للوهم الذاتي في ذهن المخاطب، غذك كان يظن أن زيدا قاعدا، فتقول له: قائم زيد أي ليس قاعدا، وقد جاء في الطراز: (فقولنا زيد منطلق إخبار لمن يجهل انطلاقه، وقولنا (منطلق زيد) إخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقه فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه⁽³⁾)، وقد جاء فيه أيضا في تقديم الخبر على المبتدأ في (نحو قولك: (قائم زيد) في (زيد قائم) فأنتك إذا أخرجت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيدا قائم لا غير من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة بخلاف ما إذا قدمته وقلت: (قائم زيد) فأنتك تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر امثاله وتفيد وجهها نحر، وهو أنه

(1) مبارك مبارك، قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العلمي، بيروت-لبنان، ط3، 1992، ص145.

(2) أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط7، 1994، ج1، ص192.

(3) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص150، 151.

يكون كلاما مع من يعرف زيدا وينكر قيامه فتقول: (قائم زيد) ردا على إنكار من ينكره، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾، فقدم (شاخصة) الخبر على المبتدأ (أبصار).

6- الافتخار: نحو قولهم: تميمي أنا، فثمة فرق بين أن تقول (أنا تميمي) وبين قولك (تميمي أنا) فالأولى إخبار عن نفسه، واما الثانية فللافتخار بنفسه وقبيلته.

7- التفاؤل والتشاؤم: نحو: ناجح زيد ومقتول ابراهيم.⁽²⁾

1- حذف المسند والمسند إليه:

المتعارف عليه بين النحاة أن يذكر طرفا الإسناد في الجملة الإسمية، وهما: المبتدأ والخبر لكن في بعض الأحيان ولأسباب معينة تتوفر في هذين الركنين أو تغيب قد يحذف أحدهما أو كلاهما، وهذا الحذف يكون إما واجبا وإما جائزا.

أ- حذف المبتدأ جوازا: يحذف المبتدأ في المواطن الآتية :

- في جواب الإستفهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ﴾⁽³⁾، فد(نار حامية) جملة اسمية، والتقدير: هي نار حامية، فتكون (نار) خبرا لمبتدأ محذوف دل عليه السياق، ونحو: كيف محمود؟ فيجيب: بخير، بمعنى: محمود بخير، فتكون (بخير) خبرا لمبتدأ محذوف لدلالة السؤال عليه.

- بعد فاء الجزاء أو الجواب: كنحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾⁽⁴⁾، والتقدير: فعمله لنفسه، فتكون شبه الجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، ونحو قوله تعالى أيضا: ﴿وَإِنْ مَسَّ الشَّرُّ فَيُؤْسَسْ قَنُوطٌ﴾⁽⁵⁾، أي: فهو يؤوس.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 97.

(2) فاضل السمرائي، معاني النحو، ج01، ص153.

(3) سورة القارعة، الآية: 10، 11.

(4) سورة الجاثية، الآية: 15.

(5) سورة فصلت، الآية: 49.

- بعد (إذا) الفجائية: نحو قولك: فتحت الباب فإذا الصديق، أي: فإذا هو الصديق؛ فيكون الصديق خبراً لمبتدأ محذوف، بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽¹⁾، والتقدير: هذه أساطير الأولين، أو هي أساطير الأولين، ونحو: ﴿قَالَتِ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنٌ لِي وَلَكَ﴾⁽²⁾، والتقدير: هو: "هذا قرّة عين".

- ما يدل عليه المقام والحال أو السياق، نحو قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾⁽³⁾، والتقدير: أو سورة، فتكون (سورة) خبر لمبتدأ محذوف، ونحو قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾، والتقدير: هذه براءة.

- بعد شيء وقع صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَالتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾⁽⁵⁾، والتقدير: المؤمنون التائبون⁽⁶⁾.

- حذف الخبر جوازا:

يحذف الخبر جوازا في حال دل عليه دليل، نحو:

أ- إذا وقع جوابا للاستفهام، نحو: زيدٌ في جواب لسؤال: من قام؟ أي: قام زيد.

ب- بعد (إذا) الفجائية إذا وقعت حرفا: نحو: خرجتُ فإذا السبع، والتقدير: ...السبع حاضر.

ت- إذا اقتضاه السياق، نحو قوله تعالى: ﴿أَكَلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾⁽⁷⁾.

بمعنى: وظلها دائم⁽⁸⁾.

1- جواز حذف المسند والمسند إليه معا:

يرى النحاة إمكانية حذف كل من المبتدأ والخبر في آن واحد، وهذا إذا دل عليهما دليل من السياق، أو الموقف،

كما لوقيل: مَنْ يُخْلِصْ فِي وَاجِبِهِ فَهُوَ عَظِيمٌ، ومن يدافع عن وطنه فهو عظيم، ومن ينفع الإنسانية؛ أي: فهو

(1) سورة الفرقان، الآية: 05.

(2) سورة القصص، الآية: 09.

(3) سورة النور، الآية: 01.

(4) سورة التوبة، الآية: 01.

(5) سورة التوبة، الآية: 112.

(6) ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، ج1، ص131-133.

(7) سورة الرعد، الآية: 35.

(8) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص61.

عظيم، وقد حذف المبتدأ والخبر معا لدلالة السياق عليهما وحاجة الشرط إلى ذلك.

- حذف المبتدأ وجوبا: يحذف المبتدأ وجوبا في حال كان: نعتا مقطوعا إلى الرفع للمدح أو الذم أو الترحم، نحو: رأيت الرجل الكريم (بالرفع). فالكريم: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (تقديره هو)، ونحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والتقدير: الشيطان هو الرجيم.
- مخصوصا بالمدح أو الذم، نحو: نعم الكتب كتاب الله، بئس الرفيق رفيق السوء، فكتاب الله (الممدوح) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (تقديره هو)، والمذموم (الخليل) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (تقديره هو).
- صريحا في القسم، نحو: في ذمتي لأغلبن الهوى، والتقدير: في ذمتي يمين، عهد،... فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا سد جواب القسم مسده.

- الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ويغني عن ذكره، نحو قوله تعالى: ﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁽¹⁾، والتقدير: أصبر صبرا جميلا، ونحوه أيضا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾⁽²⁾، والتقدير أطيع طاعة معروفة، فالمصدر مفعول مطلق للفعل، ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه، ثم ارتفع المصدر ليكون أكثر وقعا في التعبير على الدلالة على الدوام والثبات، ولهذا فهي تعرب أخبارا لمبتدئات محذوفة وجوبا، تقديرها: أمري صبر، وأخرى: أطيع طاعة.

- حذف الخبر وجوبا:

- أ- إذا وقع بعد لولا، نحو: لولا الرسل لضاع البشر، أي: لولا الرسل موجودون، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾⁽³⁾، ف(دفع) مبتدأ خبره محذوف (تقديره موجود).
- إذا سد مسده واو المعية، وذلك في حال وقع بعد المبتدأ (واو) نص في المعية، نحو: كل امرئ وخلقته، أي: كل امرئ وخلقته متلازمان؛ فالخبر محذوف وجوبا في هذ الموضع عند جمهور النحويين⁽⁴⁾.
- إذا سد مسده الحال: وذلك عندما يكون المبتدأ مصدرا وقع بعد حال سدت مسد الخبر-من حيث المعنى- وأغنت عنه، لكنها لا تكون صالحة لأن تعرب خبرا، نحو: إكرام الطالب متفوقا، فالخبر-هنا- هو (إكرام) وقع بعده

(1) سورة يوسف، الآية: 18.

(2) سورة النور، الآية: 53.

(3) سورة البقرة، الآية: 251.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 63، 62.

حال (متفوقا) ولا يصح أن يكون هذا الحال خبرا عن المبتدأ؛ فلا يجوز: إكرامي متفوق، وإن كان معنى الحال في الجملة يشير إلى دلالة الخبر، وتقدير الكلام: إكرامي الطالب إذا كان متفوقا.

ب- أن يذكر مصدر مكرر بعد مبتدأ: فيكون بدلا من فعله الخبر المحذوف، نحو: أنت سيراً سيراً، فيكون (أنت) ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف دل عليه المصدر المذكور (سيراً)، أو أن يكون المصدر محصورا، نحو: ما أنت إلا سيراً، وإنما أنت سيراً.

وجوب حذف المبتدأ والخبر معا: لا يتأتى هذا إلا إذا وجد ما يبغي عن ذكرهما، كأن يكون هناك دليل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنُ مِنَ الْمَحْيِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾⁽¹⁾، والتقدير: واللآئي لم يحضن عدتهن كذلك، فتكون (عدة) المحذوفة مبتدأ مرفوعا، زخبره المحذوف جملة اسمية في محل رفع المبتدأ الاسم الموصول (اللآئي).⁽²⁾

الجملة الاسمية المقيدة:

يطلق اسم "الجملة المقيدة" على ما عرف عند النحاة القدامى بالجملة المنسوخة، وقد عدل النحاة المتأخرون عن التسمية الأصلية، لما رأوا أن النسخ يرتبط -في تصورهم- بالتغيير الذي يطرأ على الحالة الإعرابية بغض النظر عن بقية صور التغيير التي تلحق الجملة الاسمية؛ ذلك ان التغيير الإعرابي الذي يلحق أحد طرفي الغسناد أو كليهما بعد دخول الناسخ، لا يمثل إلا الجانب الشكلي من التغيير، لأنه لا يوجد جانب موضوعي آخر مهم، يتمثل في الحكم المستفاد من العملي الاسنادية التي تتأثر بدخول النواسخ، ويتجلى في المقام الأول في المعنى، ويتضمن نوعا من تقييد الإسناد فيها، سواء أكا تقييدا بالسلب، أو نفي الحكم وإزالته، أم كان تقييدا بالزمن، بمعنى تقييد الحكم بفترة لا يتجاوزها، أو تقييدا بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم أو الظروف المحيطة به، أو تقييد بالتأكيد، وعلى هذا الاعتبار الموضوعي فضل بعض من النحاة استعمال هذا المصطلح (الجملة المقيدة) حت يوحى من الوهلة الأولى بهذا الشق من التغيير، مع وجوب الاهتمام بالجانب الشكلي المرتبط الذي يساهم فيما ينتج من تغير في الحالة الإعرابية.

وقد قسم النحاة النواسخ التي هي: كان وأخواتها، الملحقات بـ(ليس)، كاد وأخواتها، ظن وأخواتها، أعلم وأرى، تقسيمات متنوعة بتنوع المعايير المحكومة بها، فقد قسمها النحاة من حيث الصيغة إلى أفعال وحروف، ومن حيث

(1) سورة الطلاق، الآية: 04.

(2) ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، ج1، ص 144، 145.

الوظيفة إلى ناصبة لأحد الطرفين أو كليهما، ومن حيث التأثير في المعنى إلى ما يتجرد للدلالة على الزمن فقط، وما يصحب الزمن فيه بعض المعاني، وما يتجرد للدلالة على المعاني وحدها دون الزمن.

أولاً- كان وأخواتها:

اشترط النحاة للجملة التي تدخل عليها (كان) وأخواتها جملة من الشروط التي يلزم توفرها في ركني الإسناد فيها.

1- **المبتدأ:** يشترط فيه ألا يلزم الصدارة فلا يكون أحد أسماء الاستفهام، أو الشرط، أو (كم) الخبرية، أو مقترنا ب(لام) الابتداء، كما لا يكون واجب الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، وألا يلزم الابتدائية بنفسه أو غيره، نحو: أقبل رجلٌ يقل ذلك، ومثله الواقع بعد (إذا) الفجائية، و(لولا) الامتناعية، وأن يلزم عدم التصرف، نحو: طوبى للمؤمن، وويل للكافر، وسلامٌ عليك.

2- **الخبر:** يشترط فيه أن لا يكون طلباً، أمراً، نهيًا، ولا أسلوباً إنشائياً.

فإذا احتوت الجملة الاسمية على هذه الشروط صلحت لتقبل (كان) أو إحدى أخواتها الإثني عشرة: أمسى، أصبح، أضحى، بات، ظل، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما دام، ما انفك، ما فتى، وجميع هذه الأدوات تعمل في الجملة الاسمية، فتغير الوظيفة الإعرابية ومعها المعنى، فنصب الخبر ويسمى خبرها، في حين يبقى المبتدأ على أصله (الرفع) ويكتسب اسمه منها؛ فيسمى باسم الناسخ الداخل عليه.

3- **معاني (كان) وأخواتها:** تختص (كان) بالدلالة على الزمن الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾⁽¹⁾، وتدل (أمسى) على وقوع الفعل المستفاد من الإسناد في وقت المساء، نحو: أمست خللاً بعد سكاكها، في حين تدل (أصبح) على وقوع الفعل المستفاد من الإسناد في وقت الصباح، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِعِينَ﴾⁽²⁾، أما (أضحى) فتختص بالدلالة على الحكم وقت الضحى، نحو: أضحى الفتى يتلوى من المرض، وتفيد (ظلّ) اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، على عكس (بات) التي تدل على اتصاف بالحدث ليلاً، نحو قوله تعالى:

(1) سورة الإسراء الآية: 11.

(2) سورة هود، الآية: 67.

﴿يَبْيِثُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾⁽¹⁾، أما (صار) فإنها تدل على التحول من حال إلى أخرى، نحو: صارت الحياة شاقّةً، وتدل (ليس) على النفي، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽²⁾.

تعمل هذه الأفعال الرفع في اسمها، والنصب في الخبر دون قيد، عدا الأفعال الخمسة (زال، برح، فتى، انفك) فلائها تعمل بشرط أن يتقدمها نفي أو شبيهه (النهي أو الدعاء)، وهي تتفق في دلالتها على استمرار حدوث الفعل واتصاله بزمن الإخبار، فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽³⁾، أما النهي فنحو قول الشاعر:

صَاحِ شَمْرُ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ
تِ، فَنَسِيَانُهُ ضَالًّا مُبِينِ

وأما الدعاء فنحو قول "ذي الرمة":

أَلَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ

أما (دام) فيشترط لأن تعمل تقدمها (ما) المصدرية الظرفية، قال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽⁴⁾، أي: مدة بقائي حيا، وهذا لن (ما) تحمل معنى الدوام والمدة.

4- أحكام أطراف الإسناد بعد (كان) وأخواتها:

ذهب النحاة إلى أن ما يصدق من أحكام على أطراف الإسناد في الجملة الاسمية المطلقة يصدق على المقيدة منها على (كان) وأخواتها، إلا في بعض المسائل، نذكر منها:

- الحالة الإعرابية: فالأصل في المبتدأ والخبر في الجملة المقيدة الرفع والنصب -على التوالي- ولكن بعض النحويين أجازوا رفع الخبر أيض، ومما استدلوا به على هذا قول "العجيز السلوي":

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَآخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقول "هشام بن عقبة" (أخو ذو الرمة):

(1) سورة الفرقان، الآية: 64.

(2) سورة هود، الآية: 08.

(3) سورة هود، الآية: 118.

(4) سورة مريم، الآية: 31.

وَأَلَيْسَ فِيهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا

فطرفا الإسناد في البيتين مرفوعين، برغم وجود (كان) في الأول، و(ليس) في الثاني، ولكن النحاة يرفضون العدول عن نصب الخبر، فنصبه حكم إعرابي ثابت، وجب اتباعه، ولكن مثل هذه النماذج لا يغير من هذه الحقيقة.

- في تعيين الدلالة: الاسم في الجملة المقيدة لا يحتاج إلى تعيين الدلالة، إذ يفني التقييد بآداء مقدار من هذا التعيين؛ وعلى هذا جاز أن يكون الاسم فيها نكرة دون مسوغ، وقد ورد في التراث اللغوي ما يتجاوز ذلك، فمن بين نصوصه ما وقع الاسم فيه نكرة والخبر معرفة، نحو قول "حسان بن ثابت":

يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

كَأَنَّ سَلَفَهُ مِنْ يَبِيَّتِ رَأْسٍ

فقد وقع الخبر (مزاجها) معرفة في حين كان الاسم (عسل) نكرة، غير أن بضع النحاة قد رفضوا بهذه الظاهرة التي استشهد بهذه الأبيات عليها، مرتين أنه واجب الالتزام يكون المحكوم عليه مبتدأ كان أو اسما لكان أو غيرها - أعرف من المحكوم بالضرورة- فلا يعتد بهذه الأبيات النادرة كدليل على صحة ما قيل.

- في الترتيب: لا يختلف ترتيب عناصر الجملة الاسمية المقيدة عن المطلقة منها، إذ الأصل تقدم (كان) الكلام يليها اسمها فخرها، إلا أنه يختل هذا الترتيب أحيانا نحو: كان خالدٌ موفِّقًا، فتخرج إلى: كان موفِّقًا خالدٌ، موفِّقًا كان خالدٌ، خالدٌ كان موفِّقًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله أيضا: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾⁽²⁾، وجواز هذا الترتيب يصدق ما لم يحل دونه حائل، أما وجوبه فيكون إذا أضيف الاسم إلى ضمير يعود إلى شيء في الخبر، نحو: كان خائنٌ الأمانة حارسُها، ومن المانع لها مثلا: حرف الالتباس، نحو: كان صديقي عدوِّي، أو حصر الاسم في الخبر⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾⁽⁴⁾.

- في الحذف: وردت بعض الجمل التراثية التي نسبت إلى عصر الاستشهاد، وقد حذف منها خبر (كان)

أو إحدى أخواتها، نحو قول أحدهم:

(1) سورة الروم، الآية: 47.

(2) سورة البقرة، الآية: 177.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 86-90.

(4) سورة الأنفال، الآية: 35.

بَرِيئًا، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوَى رَمَانِي

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

فقد حذف خبر (كان) في البيت الثاني، وأصل الكلام: كنت منه بريئاً ووالدي، أما (كان) فحذفت-حسب النحاة- وجوبا في مثل: أمّا أنت فمنطلقاً انطلقْتُ، وتقديره: لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ، فحذفت اللام الجارة من (أَنْ) على المألوف في كلامهم ثم حذفت (كان) لجواز حذفها في كلامهم، كما تحذف جوازا مع الاسم، نحو قولك: فقيهاً، لمن قال: كان زيدٌ، ومع الخبر كقولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ كَانَ صَاحِبِكَ، ومع الاسم الخبر، كقولك: نَعَمْ، لمن قال: هلْ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا⁽¹⁾، وتحذف نون (كان) في المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾⁽²⁾ فتكون في هذه الحال مجزومة وعلامة جزمها السكون على النون المحذوفة للتخفيف، وحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

ثانيا: الملحقات بليس:

وهي حروف ألحقها النحاة بـ(كان) لشبهها في وظيفتها، ودلالاتها على النفي مثل: ليس وأخواتها النافيات، وهذه الملحقات هي: ما، لا، لات وإن.

اختلف النحاة في كون (ما) عاملة أم غير عاملة، فيستدلون بقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽³⁾، وقوله أيضا: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽⁴⁾، فيجعلون الاسم بعدها -في حال كانت غير عاملة- مبتدأ والمنصوب خبر ونصب بإسقاط الخافض، وأما من يقول بعملها عمل (ليس) فإنهم يلزمونها شروطا: كأن يقترن اسمها بـ(أَنْ) الزائدة، وإن لم يقتربا بطل عملها، مثاله قول "فروة بن مسيك المرادي":

مُنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ

فَمَا إِنْ طَبَنٌ جُبْنَا وَلَكِنْ

كما اشترط له أيضا: بقاء النفي وعدم انتقاضه، والشرط هنا ألا يقترب الخبر بـ(إلا) أو بطل عملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽⁵⁾، واشترط لها أيضا: التزام الترتيب في الجملة، فلا يتقد خبرها اسمها، وغلا بطل عملها، نحو: "ما زيدًا ضاربٌ قائمٌ، على أن زيدا معمول ضارب"، فلا يصح القول: "ما زيد ضاربٌ قائمًا".

(1) اسماعيل بن الفضل، الكناش في النحو والتصريف، ج1، ص205.

(2) سورة مريم، الآية: 20.

(3) سورة يوسف، الآية: 31.

(4) سورة المجادلة، الآية: 02.

(5) سورة آل عمران، الآية: 144.

لا النافية: يلحق النحويون (لا) النافية بـ(ليس)، وهذا استنادا إلى بعض النصوص وردت عاملة فيها، نحو:

تَعَزُّ فَلَآ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا فَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وقد اشترط النحاة لها شروط (ما)، ما عدا شرط اقتران (أن) باسمها، ذلك أنه لا حاجة له فيها، لأنَّ (إن) لا تدخل على اسمها، ولا نفع بعدها قط.

(إن) النافية: تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فدخولها على الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾⁽¹⁾، فطبيعة (إن) باتفاق النحاة هي النفي، لكنهم تباينوا في وظيفتها في الجملة الاسمية، وهذا لعدم ورود شواهد ثرائية كثيرة لها، ولهذا فقد ألقوها بليس، نحو قول أهل العالية: إن أحدًا خيرًا من أحد إلا بالعافية⁽²⁾، وكل النصوص التي وردت فيها (إن) بمعنى (ليس) التزمت الترتيب بين معموليها، ولم ينتقض النفي فيها، ولم تتكرر (إن) نفسها، كما لم تدخل على اسمها، وهي الشروط التي ألزمها النحاة إياها لتكون عاملة.

لات: اتفق النحاة على دلالتها على النفي مطلقا، لكنهم اختلفوا حول لفظه إفرادا وتركيبا، كذلك من حيث فعليتها من حرفيتها، وما يعيننا هنا وظيفتها، فمن النحاة من عدها غير عاملة، باعتبار الاسم المرفوع بعدها محذوف خبر، والمنصوب بعدها مفعولا به لفعل محذوف، أما إن كان مجرورا فعلى إضمار الجار (من الاستغراقية)، وغير هؤلاء النحاة ذهبوا إلى أنها عاملة عمل (لا) النافية للجنس، فتعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر، فكأنها (لا) التبرئة، زيدت عليها التاء، أما من رجح عملها عمل (ليس) فقد اشترط لها الإزامين:

- أن يكون معمولها لفظ (الحين)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽³⁾.

- الاكتفاء بأحد الركنين وعدم الجمع بينهما: والغالب ذكر المنصوب وحذف المرفوع، ويكاد يجمع النحاة على أن إلحاق (لات) بـ(ليس) أمر مشكوك فيه، لما فتح باب التأويلات النحوية، ودفعهم إلى الاعتقاد بأن إلحاقها بـ(ليس) لا يعدو أن يكون رأيا على أن يكون وصفا للظاهرة اللغوية.⁽⁴⁾

(1) سورة الملك، الآية: 20.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 110-113.

(3) سورة ص، الآية: 03.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 114.

- ثالثاً: كاد وأخواتها: وهي تعمل عمل (كان) فتبقي على المبتدأ مرفوعاً وتنصب الخبر، وتستعمل للدلالة على:
- المقاربة: وهي ما دلت على قرب وقوع الخبر، وهي ثلاثة أفعال: كاد، كرب، أو شك، نحو: كاد القمرُ يطلعُ، كرب الصبحُ أن ينبلج، أو شكَّ الفرجُ أن يأتي.
 - الرجاء: وهي ما دلت على رجاء وقوع الخبر، وهي ثلاثة: عسى، حرى، اخلوِّق، نحو: ﴿عسى أن تكْرهُوا شيئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، ونحو: حرى المريضُ أن يُشفى، اخلوِّق الكسلانُ أن يجتهد.
 - الشروع: ما دلت على البدء والشروع في العمل، منها: شرع، بدأ، جعل، طفق، أخذ، أنشأ، نحو: شرعَ المطرُ يهطلُ، أنشأ خليلٌ يكتبُ، أخذ التلاميذُ يقرأون، طفقَ القومُ يتسابقون، جعلَ البردُ يشتدُّ، بدأ المتنافسون يتبارون.
 - أحكام أفعال المقاربة: جعل النحاة ما تقدم القول فيه عن أحكام اسم (كان) سارياً على (كاد وأخواتها) وكذا ما ينطبق على الفاعل ونائبه.
 - شروط خبرها: يشترط لأفعال المقاربة؛ أن يكون فعلاً مضارعاً: سواء اقترن بـ(أن) أم تجرد منها، نحو: أو شكَّ الليلُ أن ينقضي، أو كاد الليلُ أن ينقضي.
- كذلك أن يكون خبر (حرى واخلوِّق) مقروناً بـ(أن)، نحو: حرى الحرب أن ينتهي، اخلوِّق المذنب أن ينجو.
- ويرى النحاة أن اقتران خبر (كاد وأخواتها) بـ(أن) فيه ثلاثة أوجه:
- ما يجب أن يقترن خبره بـ(أن) وهو (حرى واخلوِّق).
 - ما يجب أن يتجرد خبره من (أن) وهو أفعال الشروع (شرع، بدأ، جعل، طفق، أخذ، أنشأ). ما يجوز في خبره الاقتران بـ(أن) أو التجرد منها: (كاد، كرب، أو شك، عسى)، وتجدد الإشارة هنا إلى أن الخبر في حال اقتران (كاد أو إحدى أخواتها) بـ(أن) لا يكون المضارع نفسه، بل هو المصدر المؤول، ويكون في محل نصب خبرها، في حين إذا لم يقترن الخبر بـ(أن)، تكون الجملة الفعلية في محل نصب خبر.

(1) سورة البقرة، الآية: 216.

رابعاً: إن وأخواتها:

الأحرف المشبهة بالفعل ستة (إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل).

1- **معانيها:** تدل (إن) على توكيد النسبة بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، ونفي الشك عنها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾⁽¹⁾، وتدلل (أن) على ما تدل عليه (إن) من المعاني، وهي -أي أن- تدخل على المركب الإسنادي الاسمي أو الظرفي، كنحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾⁽²⁾، أما (كأن) فلتأكيد التشبيه الذي مقتضاه: كون الخبر أرفع درجة في وجه الشبه من الاسم؛ لأنه المشبه، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ﴾⁽³⁾، ويستعملها البعض للتقريب نحو: كأنك بالشتاء مقبل، أو للنفي نحو: كأنك المسؤول عنا، أو للتعجب والإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾⁽⁴⁾، كما تفيد الظن و...و...ومعان أخرى لا سبيل إلى حصرها هنا، (لكن) تفيد الاستدراك أي: رفع ما يتوهم من الكلام السابق عليها سلبي أو إيجاباً، مثل: ما لون الكتاب أحمر ولكنه أخضر، الرجل شهيم ولكنه سريع الغضب، أما (ليت) فتفيد التمني؛ أي: طلب أمر محمود غير متوقع، نحو: ليت المساء يقبل، وأخيراً (لعل) والتي تستعمل لتوقع أمر ممكن الحدوث، فإن كان محبوباً أصطلح عليه بالترجي، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾⁽⁵⁾.

- وإن كان غير محبوب سمي إشفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ﴾⁽⁶⁾.

3- **عملها:** تدخل الأحرف المشبهة بالفعل على الجملة الاسمية، فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر، ويسمى خبرها، وهي تعمل بشروط، منها: أن يتوفر في المبتدأ ما توفر في اسم (كان) من شروط؛ كعدم أولويته بالابتداء، وأن لا يكون واجب التصدر ولا واجب الحذف وأن لا يكون غير متصرف، أما الخبر فيشترط فيه ما اشترط في خبر (كان)، كأن لا يكون طلبياً ولا إنشائياً.

(1) سورة الكهف، الآية: 107.

(2) سورة الرعد، الآية: 31.

(3) سورة القمر، الآية: 20.

(4) سورة القصص، الآية: 82.

(5) سورة الطلاق، الآية: 01.

(6) سورة الكهف، الآية: 06.

4- خصائصها السياقية:

- الترتيب: لا يجيز النحاة تقدم خبر أي من هذه الأدوات عليها مطلقا، فلا يقال: ناجح إن محمدا، ولا يجوز تقدم معمولات أخبارها عليها أيضا - سواء أكانت ظرفا أم مجرورا - إذ لا يصلح مثلا القول: في الكلية إن محمدا موجود، ومما يجيزه النحاة - هنا - توسط معمول الخبر بين الأداة واسمها، إلا في حال كان ظرفا أو جارا ومجرورا؛ إذ لا يصح القول: إن الطعام محمد آكل، أما إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، فقد جاز تقدمه على السم وحده على سبيل التوسع فيهما، نحو قول الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ يُجْبُهَا
أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابُهَا

- في الحذف: المتعارف عليه أن لا سبيل لحذف ما لا دليل عليه، أما ما دل عليه دليل من الموقف أو السياق من طرفي الإسناد في الجملة المقيدة بـ(أن) أو إحدى أحواتها، ففي حذفه آراء:

- جواز الحذف مطلقا؛ قال به "سيبويه" ونقل "الخليل" عن العرب: إن بك زيد مأخوذ، وحكى "الأخفش": إن بك مأخوذ أحوالك، بالرفع فيهما على أن الاسم محذوف وما بعده مركب إسنادي وقع خبرا، كقول "الفرزدق":

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي
وَلَكِنْ زُنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

برفع (زنجي) على إن السم ضمير المخاطب، والتقدير: و لكنك.

- قصر حذف الاسم على الشعر دون النثر؛ وهو اتجاه "ابن عصفور".

- إجازة الحذف في الشعر والنثر شريطة أن لا يؤدي حذف الاسم إلى أن يلي هذه الأدوات أفعال.

وأما الخبر ففي حذفه ثلاثة اتجاهات:

أ- اتجاه "سيبويه" وما عليه جمهور النحاة؛ وهو الجواز مطلقا، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة وسواء تكررت (إن) وأحواتها أم لم تتكرر، ومنه قول "الأعشى":

إِنْ مُجَلًّا وَإِنْ مُرْتَجَلًّا
وَإِنْ فِي السَّقْرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًّا

بتقدير: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا.

ب- منع حذف الخبر مطلقا، إلا إذا كان الاسم نكرة؛ وهو اتجاه الكوفيين وقد ضعف السماع هذا الاتجاه.

ج- حظر حذف الخبر مطلقا، إلا إذا تكررت الأداة؛ وهو اتجاه "الفراء"؛ ومثاله: القول السابق الذي نسب للأعشى⁽¹⁾.

خامسا: ظن وأخواتها:

ظن وأخواتها أفعال ناسخة، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما، ويسمى المبتدأ مفعولا به أولا ويسمى الخبر مفعولا به ثانيا؛ وهذه الأفعال نوعان: قلبية وغير قلبية.

1- أفعال القلوب: وهي الدالة على اليقين أو الرجحان، وهي لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت محتفظة بمعناها⁽²⁾، وتنقسم إلى:

أفعال اليقين وهي: علم، ومعناها: تيقن، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾⁽³⁾.

وجد: ومعناها علم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى أيضا: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾.

ألغى: ومعناها وجد، ويشترط أن لا تستعمل إلا مزيدة بمزة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾⁽⁶⁾.

درى: ومعناها علم، نحو قول الشاعر:

دَرَيْتُ الْوَقْفَ الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَأَغْتَبِطُ
فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَقْفَاءِ حَمِيدُ

تعلم: بصيغة الأمر، وهي بمعنى (اعلم)، نحو قول "زياد بن سيار":

1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 137-140.

2) بهاء الدين بوخدود، التطبيق النحوي، ص 243.

3) سورة الممتحنة، الآية: 10.

4) سورة الأعراف، الآية: 102.

5) سورة المزمل، الآية: 20.

6) سورة الصافات، الآية: 69.

فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا

2- الأفعال الدالة على الشك:

حجا: ومعناها ظن، ومضارعه: يَحْجُو، نحو قول: "تميم بن مقبل"، أو "ابن شبل الأعرابي":

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

جعل: ومعناها: اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ

الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾⁽¹⁾.

عَدَّ: وهي ك(جعل) في إفادة اعتقاد غير صحيح، نحو قول "النعمان بن بشير الأنصاري":

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْفَقْرِ

فَلَا تَعُدَّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ شَيْخًا

جَعَلَ: وتفيد تقرير حكم ما دون سند، نحو قول "أبي أمية الحنفي":

إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيًّا

رَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ شَيْخًا

هب بصيغة الأمر، ومعناها ظن، نحو قول "ابن همام السلولي":

وَأَلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ

أفعال مشتركة في الدلالة على اليقين والشك:

رَأَى: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (06) وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾⁽²⁾؛ فيرونه (الأولى) للشك، والثانية (نراه) لليقين وهو

أكثر شيوعا من دلالة الشك.

ظَنَّ: نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽³⁾؛ أي: تيقنوا والغالب استعمالها للشك، نحو:

(1) سورة الزخرف، الآية: 19.

(2) سورة المعارج، الآية: 06.

(3) سورة البقرة، الآية: 46.

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَىَّ الْحَرْبِ صَالِيَا فَعَرَدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعْرِدَا

حسب نحو قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّقْفُفِ﴾⁽¹⁾؛ بمعنى: يظنهم، وهو كثير ومنه قوله سبحانه:

﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾⁽²⁾.

حال: نحو قول "النمر بن تولب":

دَعَانِي الْعَوَانِي عَمُّهُنَّ وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

الأفعال غير القلبية: وهي الأفعال الدالة على التحول والصيرورة، وهي:

جَعَلَ: نحو قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾⁽³⁾؛ وهي تفيد الاعتقاد إلى جانب الصيرورة والتحويل.

صَيَّرَ: نحو قول "رؤبة":

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَايِلُ فَصَيَّرُوا مَثَلًا كَعَصْفٍ مَأْكُولِ

رَدَّ: نحو قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾⁽⁴⁾.

تَرَكَ: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾⁽⁵⁾.

اتَّخَذَ: نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾⁽⁶⁾.

وهب: بصيغة الماضي وهي ملازمة له، نحو: وهبني الله فداءك، أي: جعلني وصيرني.

ومن النحاة من أضاف إلى هذه المجموعة أفعالاً أخرى؛ منها:

(1) سورة البقرة، الآية: 273.

(2) سورة الكهف، الآية: 18.

(3) سورة الفرقان، الآية: 23.

(4) سورة البقرة، الآية: 109.

(5) سورة الكهف، الآية: 96.

(6) سورة النساء، الآية: 125.

نبد: بمعنى صيّر وجعل، نحو قوله تعالى: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾. (1)

ضرب: نحو: ضربنا الرصاص نقودا.

خلق نحو قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾. (2)

3- الخصائص السياقية: تتسم ظن وأحواتها بجملة من المميزات الخاصة وظيفيا في الاستعمالات اللغوية، وأهم

هذه الخصائص ما يأتي:

- في وظيفتها الإعرابية:

تحتاج هذه الأفعال - حين استخدامها ناقصة - إلى طرفين إسناديين منصوبين يعربان مفعولين لها؛ ويكون هذان الطرفان النواة التي صيغت الجملة حولها، ونسجت من أجلها، ويرى النحاة في مجال تحديد العلاقة بين هذه الأفعال الناسخة و (النواة) بعدها إمكان اتصالها معنويا دون أن يكون للأفعال تأثير لفظي فيها، ويتمثل ذلك عند النحاة جميعا فيما أسماه بـ (الإلغاء) و (التعليق)، وهما في جوهرهما إلغاء للآثار اللفظية دائما والمحلية أحيانا في حال توسط هذه الأفعال أو تأخرها، أو وقوع بعض الأدوات ذات الطابع الخاص بعدها، كما يتجلى ذلك أيضا في إمكان إلغاء هذا التأثير، ورفع الاسمين اللذين يكونان (النواة) بعدها دون أن يقع في مواقع الإلغاء والتعليق كلها؛ وهو قول فريق من النحاة أجاز باطراد إلغاء الأفعال مع تقدمها، استنادا إلى ورود بعض نصوص مختلف في تحريجها.

- في مجال تنوع الأساليب الواردة لها: فقد أجاز النحاة في هذه الناحية إمكان دخولها على المصدر المؤول

من (أنّ) المشددة ومعمولها، أو (أن) المصدرية ومدخولها، وقد قرر النحاة اطراد استخدام هذا الأسلوب في بعض الأدوات منها:

تَعَلَّمَ، نحو قول "زهير بن أبي سلمى":

وَالْأَنْ تَضِيْعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

فَقُلْتُ تَعَلَّمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غُرَّةً

فقد دخلت (تعلم) على (أنّ) المشددة المؤولة مع معمولها بمصدر سدّ مسدّ مفعولها.

(1) سورة البقرة، الآية: 101.

(2) سورة النساء، الآية: 28.

زَعَمَ: نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾⁽¹⁾؛ فقد دخلت على (أن) المصدرية، فاكتفت بالمصدر المؤول.

ظَنَّ: نحو قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾⁽²⁾؛ فقد دخلت على (أن) المشددة ومعموليهما فاكتفت بهما⁽³⁾.

حسب: نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾⁽⁴⁾، فقد دخل الفعل على (أن) المشددة ومعمولها.

- في مجال حذف بعض المعمولات:

أجاز بعض النحاة حذف أحد المفعولين، أو حذفهما معاً، عند وجود دليل من الموقف أو السياق، يدل على المحذوف مستدلّين ببعض النصوص المأثورة؛ نحو قول "عنترة":

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرُهُ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْحُبِّ وَالْكَرَمِ

أي: لا تظني غيره واقعا مني؛ فحذف المفعول الثاني، ونحو قول "الكميت":

بِأَيِّ كِتَابٍ أَوْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَّبُ

أي: وتحسب حبهم عارا، فحذف المفعولين معاً.

وقد رفض كثير من النحاة حذف أحد المفعولين وإن وُجد دليل على المحذوف، معللين ذلك بأن المفعولين متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه. إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجوز حذف أحدهما دون الآخر، إذ أن أحدهما معتمد البيان والآخر معتمد الفائدة، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر؛ حيث يجوز حذف أحدهما بأن الحذف

(1) سورة النعابن، الآية: 07.

(2) سورة البقرة، الآية: 46.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 183.

(4) سورة الكهف، الآية: 09.

هنالك لا يؤدي إلى لبس، أما هنا فإنه يسلم إليه، فقد يوهم التباس ما تعدى إلى اثنين من الأفعال بما يتعدى إلى واحد.

- في علاقتهما بالضمائر:

يرى النحويون أن الأصل في الأفعال المتعدية أنها لا يوقعها الفاعل بنفسه بل بغيره، فإذا أريد الدلالة على ان الفاعل قد أوقع الفعل بنفسه لم يجوز ان تتعدى الفعل إلى ضميرين متصلين مرجعهما واحد، فلا يقال: ضربتني (بضم التاء) لأن الضمير للمتكلم، ولا: أكرمتك (بفتح التاء والكاف) لأن الضميرين للمخاطب. بل يجب أن يستخدم المتكلم بدلا من ضمير النصب المتصل بكلمة (نفس) فيقال: ضربت نفسي، وأكرمت نفسك، بفتح التاء والسين...، وهكذا.⁽¹⁾

سادسا: أعلم وأرى:

يرى كثير من النحاة الاعتداد بـ(أَعْلَمَ) و(أَرَى) ضمن نواسخ الجملة الاسمية. وذلك أن (أعلم) هي(علم) لفظا ومعنى ووظيفة، لم يتغير فيها إلا زيادة الهمزة عليها. وما اقتضته هذه الزيادة من ضرورة زيادة مفعول آخر إلى مفعولها. والأمر كذلك فيما بين (أرى) و(أرى) من وجود عناصر تشابه تربط بينهما في اللفظ والمعنى والاستعمال جميعا، وقد قرروا أن دخول أي منهما عليها ينصب طرفيها على أنهما مفعولان، كما ينصبان معهما مفعولا آخر هو الذي كان فاعلا لهما قبل زيادة الهمزة عليهما، إنك حين تقول مثلا: أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا خَالِدًا مَا نَاجِحًا، وَأَرَيْتُ سَعْدًا سَعِيدًا مُتَّصِرًا، سوف تجد في كل من الجملتين ثلاثه مفعولات. أولهما فاعل العلم والرؤية، والآخران هما اللذان يكونان مضمون القضية موضوع العلم ومناط الرؤية. يقول "ابن يعيش": هذان الفعلان منقولان من (علمت) و(رأيت)، وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين... كان الأصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما، ورأى بكر محمدا ذا مال. فلما نقلته من (فعل) إلى (أفعل) صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل.

- معانيها:

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 185.

(أَعْلَمَ): وهي أم هذا الباب، والأصل الذي يلحق به غيره، تنصب المفاعيل الثلاثة. (1)

(أَرَى): وهي أخت (أعلم) في العمل والمعنى باتفاق النحاة، وتدل على العلم واليقين، نحو قوله تعالى: يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم "كذلك" فـ(يُرى) بضم الياء مضارع (أرى) والهاء والميم مفعول أول، والله (فاعل) و(أعمالهم) مفعول ثان، و(حسرات) مفعول ثالث، ومن النحاة من زاد عليهما أفعالاً هي بمعناها (نبأ) وبها ورد قول النابغة الذبياني:

نَبَتَتْ زَرْعَةً - وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمِهَا -
يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

فالتاء نائب فاعل، وهو مفعول أول، و(زرعة) مفعول ثان، ويهدي إلى مفعول ثالث.

(أَنْبَأَ): نحو قول "الأعشى ميمون بن الأقيس":

وَأَنْبَأْتُ قَيْسًا - وَلَمْ أَبْلِهِ
كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

فالتاء مفعوله الأول، وقيسا الثاني، وخير الثالث.

خَبَّرَ: بتضعيف الباء، نحو قول "العوام بن عتبة بن كعب بن زهير":

وُخْبِرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذُهُ

والتاء مفعول به أول، و(سوداء) الثاني، و(مريضة) الثالث.

(أَخْبَرَ): بزيادة همزة النقل، نحو قول رجل من بني كلاب:

وَمَا عَلَيكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا
وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي

فالتاء المكسورة مفعول به أول، و(باء) المتكلم الثاني، و(دنفًا) الثالث.

(حَدَّثَ): نحو قول "الحارث بن حلزة الشكري" في معلقته:

أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّ
تُؤْمُهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

(1) المرجع نفسه، ص195.

والضمير (المرفوع) مفعول أول، و(المنصوب) مفعول ثان، بعده مفعول ثالث.

ويقرر النحويون أن القاعدة العامة أن تخضع هذه الأفعال في علاقتها بمفعولها الثاني والثالث للقواعد المقررة في أفعال القلوب المتصرفة في باب (ظنّ)، بيد أن ثمة عددا من القضايا التي دار فيها خلاف في مدى تطبيق قواعد أفعال القلوب عليها، كان على رأسها:

01/ اختلاف الأقوال المأثورة في التراث النحوي في جواز إلغاء (أعلم) وأحواتها عن العمل في مفعولها الثاني والثالث أو تعليقها عن العمل فيهما لفظا ومحلا.

02/ حذف أحد المفعولين أو كليهما: ففي البدء يمكن التفرقة بين الحذف لدليل؛ يدل على المحذوف من الموقف أو السياق، والحذف لغير دليل.⁽¹⁾

ويوشك أن يكون ثمة اتفاق بين النحاة على جواز الحذف لدليل: إذ هو في الحقيقة نوع من الاختصار الذي يتفق وطبيعة اللغة ويفي باحتياجات الموقف، وهكذا يمكن إذا سألك سائل قائلا: هل أعلمت الطلاب الأستاذ حاضرا؟ أن تقول: أعلمت، دون ذكر أي من المفاعيل الثلاثة، أو أعلمت الطلاب دون حاجة إلى ذكر المفعولين الآخرين، أو: أعلمت الأستاذ حاضرا، دون النص على المفعول الأول، أما الحذف لغير دليل من الموقف أو السياق - ويصطلح عليه النحويون بالحذف اقتصارا - فقد تعددت آراء النحويين فيه، بين المنع المطلق والإباحة المطلقة، والمنع في بعض الأحوال والإباحة في بعض الأحوال، وخلاصة هذه الأفكار جميعا أن حذف المفعولين الثاني والثالث - وهما اللذان - كانا طرفي الإسناد في الجملة الاسمية قبل تقييدها ب(أعلم) ومثيلاتها وأحدهما جائز إذا وجد دليل يدل على المحذوف.

أما في حال عدم وجود دليل فإنه يمتنع حذف أحد المفعولين باتفاق. وأما حذفهما معا فموضع خلاف؛ إذ أن جمهور النحاة يمنعه، ولا يميز منهم إلا عددا محددًا وبشروط معينة؛ أهمها أن يذكر المفعول الأول - الأمر الذي يشير إلى أن مثل هذا الحذف مخالف للأصل المطرد - فإذا أضيف إلى ذلك عدم وجود نصوص تشهد له، لم يكن ثمة مفر من القول بأن الحذف في هذا الموضع يصدر عن التقسيمات الذهنية والافتراضات العقلية دون أن يبدأ من تحليل

(1) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 199.

ظواهر النصوص اللغوية؛ ومن ثمة فإننا نميل إلى ما تقرر في الثرات النحوي منسوبا إلى "سيبويه" و "المبرد" من ضرورة ذكر مفاعيل هذه المفعولات بأسرها، بما في ذلك ما كان طرفا إسناديا في الجملة الاسمية قبل نسخها.⁽¹⁾

ختاما فإن ما سبق القول فيه بشأن الجملة الاسمية، ماهو إلا أساسيات حاولنا من خلالها تقسيم أهم ما احتوت عليه أم الجمل في العربية، باعتبارها الأصل الذي تتفرع منه باقي الأنواع، وتتصل به اتصالا وثيقا.

ثانيا: الجملة الفعلية:

تعد الجملة الفعلية النوع الثاني من التقسيمات التي وضعها النحاة للجملة العربية، فإذا كانت الجملة الاسمية هي ما صدرت بمبتدأ وخبر، فإن الفعلية منها عند النحاة ما ابتدأت بفعل وفاعل، وهو ما سنحاول استعراضه في هذا الجزء من هذا الفصل.

1- مفهوم الجملة الفعلية:

هي الجملة التي يتصدرها "فعل"، وهي المكونة من (فعل) و(فاعل)، أو مما كان أصله الفعل والفاعل، وعموما فإن الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا، سواء تقدم أم تأخر.⁽²⁾

فتكون الجملة الفعلية ما تكونت من فعل وفاعل، وقد تكون أحيانا في حاجة إلى عناصر أخرى مكملة للمعنى زيادة على هذين العنصرين؛ وهذا محكوم بنوع الفعل.

- مفهوم الفعل:

هو كلمة تدل على معنى في نفسها وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة؛ فالنحاة يشترطون في الكلمة شرطين حتى تكون فعلا، أولهما: أن تدل على معنى في نفسها، والثاني: أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، المضارع، الأمر).

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص201.

(2) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة- مصر، ط1، 2007، ص41-43.

فبالنظر إلى الشرط الأول: نجد أنه يخرج الكلمات التي لا تدل على معنى في نفسها، وهي - حسبهم - الحروف، أما الشرط الثاني فمفاده أنه يخرج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها، إلا أنها لا تكون مقترنة بزمان عند النحاة، وهي - الأسماء - إلا أن هناك من النحاة من رد هذا التعريف من جهة قصرهم حدَّ الفعل على اقترانه بالزمن؛ لأنه إذا كان الفعل لا يكون فعلاً إذا لم يقترن بزمن، فكيف الحال مع نعم، بئس... من أفعال المدح، والذم، وأنشأ، وطفق، وأخذ... من أفعال الشروع، وكاد، وأوشك،... من أفعال المقاربة، ومن هنا يكون الربط بين الفعل باعتباره حدثاً والزمن باعتباره إطاراً ضرورياً له مفتقراً إلى سند يرتكز عليه من واقع اللغة.

وهو ما أشار إليه "الجرجاني" لما جعل حد الفعل: «الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولاً كاهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً وفي اصطلاح النحاة مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وقيل الفعل: كون الشيء مؤثراً في غيره كالقاطع ما دام قاطعاً»؛ بمعنى أن الفعل هو اللفظ السابق للفظ بعده، يعمل فيه فيترك فيه أثراً، وهناك من يقول بأن الفعل هو ما اقترن بواحد من الأزمنة الثلاثة، لكن هناك من النحاة من وضع حدّاً للفعل من خلال العلامات التي تميزه عن غيره؛ وهو ما أشار إليه "ابن مالك" في ألفيته بقوله:

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَتُونُ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فالعلامات الخاصة بالفعل يمكن بها تمييزه عن الأسماء وما أشبهه منها، وكذا الحروف.

فالتاء التي أشار إليها "ابن مالك" قد تكون للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽¹⁾، وإما أن تكون للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفتَ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي اليمِّ﴾⁽²⁾، ومن علاماته أيضاً: تاء التأنيث الساكنة أصالة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾⁽³⁾، وقد يخرج عن حالته الأصلية (السكون) فتتحرك بالكسر أو الفتح، وهذا إذا عرض له عارض:

(1) سورة المائدة، الآية: 116.

(2) سورة القصص، الآية: 07.

(3) سورة القصص، الآية: 11.

- كالتخلص من التفاء الساكنين، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾⁽¹⁾ ، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾⁽²⁾.
- كذلك ياء المخاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾⁽³⁾، وقد سمها "ابن مالك" بقوله: (يا افعلي) ليميزها عن ياء الضمير التي تكون في الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾⁽⁴⁾، والتي تكون في الحرف، كنحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾⁽⁵⁾.
- نون التوكيد - الثقيلة أو الخفيفة- فالأولى كنحو: والله لأفعلن الخير، والثانية نحو: احذرن قول السوء، قال تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾⁽⁶⁾.

أقسام الفعل في العربية:

جعل النحاة للفعل تقسيمات عديدة، متخذين في ذلك معايير مختلفة؛ فهو من الناحية الزمنية ينقسم إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر، وهو ما قال به "ابن مالك"؛ حيث قسمه على هذا النحو بالنظر إلى علامات الفعل في العربية، يقول:

سَوَاهِمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَمَ
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ
وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مَزُ وَسِمَ
بِالتُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمْرٌ فُهُمُ⁽⁷⁾

و الفعل من حيث اللزوم والتعدي، ينقسم إلى: فعل لازم يكتفي بالفاعل، أو متعدد يحتاج إلى المفعول به مع فاعله أيضا، فبعض الأفعال يتعدى إلى مفعول واحد، فيما يتعدى بعضها إلى أكثر من مفعول واحد؛ كمفعولين أو

(1) سورة يوسف، الآية: 51.

(2) سورة فصلت، الآية: 11.

(3) سورة مريم، الآية: 26.

(4) سورة نوح، الآية: 28.

(5) سورة النمل، الآية: 19.

(6) سورة يوسف، الآية 32.

(7) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص32، 33.

ثلاثة مفاعيل مثلا. أما إذا أردت أن تقسمه من حيث الصحة والاعتلال فستجد أنه ينقسم إلى فعل صحيح، وفعل معتل، كما ينقسم إلى جامد ومتصرف، وهذا بالنظر إليه من جانب الجمود والتصرف.

ولما كان علم النحو يهتم بجوانب خاصة من أقسام الفعل دون أخرى - والتي يهتم بها غيره من العلوم الصرف مثلا- فقد ارتأينا أن نعالج ما يدخل تحت اهتمامات علم النحو من أقسام الفعل، وهذا لا تشعب بنا الآراء وتبعنا عن الهدف من هذه الدراسة، ولهذا فإن حديثنا عن أقسام الفعل في العربية ستركز على أقسامه المتفق عليها، وهي: تقسيمه من حيث الزمن، ثم من حيث اللزوم والتعدي، وأما الأقسام الأخرى - التي أشرنا إليها - فمن الممكن الوقوف عليها في مختلف المؤلفات النحوية والصرفية على كثرتها.

1- الفعل من المنظور الزمني: ينقسم الفعل في العربية بالنظر إلى دلالة الزمن إلى: ماض، ومضارع، وأمر.

أ- الفعل الماضي:

حد الفعل الماضي: ما دل على عمل أو حدث وقع في الزمن الماضي، أو هو ما دل على حدث وقع قبل زمان المتكلم به، نحو: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽¹⁾.

علاماته: قال "ابن مالك": «وماضي الأفعال بالتأنيذ وسم⁽²⁾»، يقبل الفعل الماضي تاء المتكلم المضمومة؛ أي

تاء الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾⁽³⁾.

أسلمتُ، أسلم: فعل ماض مبني على السكون، و(تاء المتكلم) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، تقديره "أنا".

وكذا تاء المخاطب المفتوحة (ت)، والمكسورة (ت) وقبوله تاء التأنيث أيضا⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّنْتَ طَائِفَةً

(1) سورة آل عمران، الآية: 18.

(2) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص33.

(3) سورة آل عمران، الآية: 20.

(4) ينظر: أحمد جاسر عبد الله، مهارات النحو والإعراب، دار الحامد، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص23.

مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ ﴿١﴾ . آمَنْتَ، آمَنَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و (التاء) للتأنيث.

ب- الفعل المضارع: هو ما دلَّ على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾. (2)

علاماته: قال ابن مالك: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ». (3)

- صحة دخول (لَمْ) عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. (4)

- (السين) نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (5)، وقوله تعالى -أيضا- ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾. (6)

- قبوله -كذلك- (لَنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾. (7)

- (سوف) نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾. (8)

ملاحظة:

يصاغ الفعل المضارع بزيادة أحد حروف المضارعة عليه وهي: (الهمزة، والنون، والياء، والتاء)، والتي جمعت في

كلمة (نَأْتِي أو أَتَيْتُ)؛ وذلك بزيادة هذه الأحرف على الماضي منه، نحو: أحترم الكبير، نحترم الكبير، تحترم

الكبير، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾. (9)

(1) سورة الصف، الآية: 13.

(2) سورة البقرة، الآية: 27.

(3) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص33.

(4) سورة الإخلاص، الآية: 03.

(5) سورة الكهف، الآية: 22.

(6) سورة التوبة، الآية: 105.

(7) سورة البقرة، الآية: 120.

(8) سورة التكاثر، الآية: 03.

(9) سورة الزمر، الآية: 53.

ج- فعل الأمر:

هو كل فعل يطلب به القيام بعمل في الزمن القريب أو البعيد، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾.

علاماته: يقبل فعل الأمر دخول ياء المخاطبة على آخره⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَزِيْٓ إِلَىٰكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾⁽³⁾، وقوله تعالى-أيضا- ﴿فَكُلِيْ وَأَشْرَبِيْ وَفَرِي عَيْنًا﴾⁽⁴⁾.

02- الفعل باعتبار الزوم والتعدي: قسم النحاة الأفعال في العربية - باستثناء الناقصة منها- إلى نوعين:

أولهما: تكتفي الأفعال بمرفوعاتها لتفيد معنى تاما، يحسن السكوت عليه، ويستغني السامع عما سواه من إضافات، نحو قولك: جلس محمد، وفرح خالد، وكرم محمود. ويصطلح النحاة على هذا النوع من الأفعال مصطلحات "اللازم" أو "القاصر" أو "غير المتعدي"، وهو عندهم: ما لا يفترق وجوده إلى محل غير الفاعل نحو: قام، ذهب، ذلك أن القيام لا يتعدى الفاعل ومثله الذهاب.

- أما ثانيهما: فلا تكتفي الأفعال فيه بمرفوعاتها، بل يلزمها منصوب ليكتمل المعنى وتتم الفائدة تنمة يحسن السكوت عليها، نحو: أكل الجائع الطعام، وفهم الطالب الدرس. ويطلق النحاة على هذا النوع من الأفعال مصطلحي "المتعدي" أو "المجاوز" ويعرفونه بأنه: ما افتقر وجوده إلى غير الفاعل؛ أي الذي يحتاج لإفادة معنى تام إلى غير الفاعل وهو المفعول به، "فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد، نحو: ضرب، وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا؟".

ويميز النحاة بين هذين النوعين من الأفعال بعلامتين:

(6) سورة الزمر، الآية: 53.

(7) ينظر: أحمد جاسر عبد الله، مهارات النحو والإعراب، ص 24.

(8) سورة مريم، الآية: 24

(9) سورة مريم، الآية: 26.

أولاهما: أن الفعل المتعدي يجوز صياغة اسم المفعول التام من غير حاجة إلى ظرف و جار و مجرور، نحو: الباب مفتوح، والطعام مأكول. أما في حال حاجته إلى جار و مجرور نحو: النجاح مفروح به، و محمد مجلس عنده؛ فإنه لا يكون - هنا - متعديا بل يكون لازما.

وثانيهما: جواز اتصال الفعل المتعدي بـ(هاء) تعود على غير المصدر مثل: الطعام أكله الولد، والقصيدة حفظتها زينب، فالضمير في (أكله) يعود على (الطعام)، والضمير في (حفظتها) يعود على القصيدة. أما إذا اتصل به ضمير المصدر وحده فلا يكون هذا دليلا على تعدي الفعل؛ إذ يجوز كونه لازما، وهناك من النحاة من أضاف إلى هذين النوعين من الأفعال نوعا ثالث، هو "الفعل المتعدي اللازم"، أي يجوز استعماله متعديا حينما فيحتاج إلى مفعول به. ⁽¹⁾ كما يجوز أن يستعمل لازما ولا يكون -هنا- في حاجة إليه، مثل شكر، ونصح، وكال، ووزن، وعتد، إذ يجوز أن تقول: شكرته وشكرت له، نصحته ونصحت له، وكلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، وعتدته وعتدت له، وغيرها من النماذج كثير.

أقسام الفعل المتعدي:

- أ- ما يحتاج إلى مفعول به واحد: وهو كثير في اللغة، نحو: نصر، فتح، رد، قرأ، وضع،...ومن هذا النوع أفعال الحواس كلها؛ فهي تحتاج إلى مفعول واحد مما تقتضيه كل حاسة منها.
- ب- ما يحتاج إلى مفعولين، وينقسم - بحسب مفعوليته- إلى أقسام ثلاثة هي:
- ما كان المفعول به الثاني مستعملا مع حرف الجر أصلا، ثم حذف الجار لكثرة الاستعمال، نحو: (استغفر) في قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

أي: أستغفر الله من ذنب، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المفعول به فنصب.

- ما كان متعديا إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول في المعنى، وهو ما يصطلح عليه النحويون بالمتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة سواء أكانت دالة على ظن أم يقين، فإنها

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 49.

تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فتتصبهما على أنهما مفعولين لها ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين بل لا بد من وجودهما معا.

- ما كان متعديا إلى مفعولين الثاني منهما مغاير للأول في المعنوي ويصطلح عليه النحاة بالمتعدي إلى مفعولين ليسا مبتدأ وخبرا في الأصل، نحو أعطى عبد الله زيدا درهماً.

ج- ما يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل: ولا يجوز في هذه الأفعال الاقتصار على مفعول واحد منها دون الثلاثة، والمجمع عليها منها فعلان هما (أعلم وأرى)؛ اللذان أحذا من (علم وأرى) وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فما نقل من (فعل) إلى (أفعل) صار الفاعل مفعولا فاحتاج الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين في المسموع من العرب.

ويرى النحاة أن ثمة مقدارا من المرونة في تعدي الفعل ولزومه، وهي (المرونة) تتجلى في إمكان تحويل الفعل من نوع إلى آخر باستعمال وسيلة من الوسائل التي أقرها اللغويون، وهكذا يمكن أن يتحول الفعل من لازم إلى متعد، كما يجوز أن يحول من متعد إلى لازم، ووسائل "تعدية" الفعل عديدة، وقد نظم "المهلبى" عددا منها في أبياته التي يقول فيها:

إِلَى كُلِّ مَفْعُولٍ وَعِدَّتْهَا عَشْرُ	حِصَالٍ تَعَدِّي الْفِعْلِ بَعْدَ لُزُومِهِ
وَ"وَأُو لَمَعَ" وَ"الْحَرْفُ" مَعْمُولُهُ الْخُرُّ	"مُفَاعَلَةٌ" وَ"السَّيْنِ وَالنَّاءِ" بَعْدَهَا
وَ"حَمَلٌ عَلَى الْمَعْنَى" وَ"إِلَّا لِمَنْ تَعَرُّو	وَ"تَضْعِيفُ عَيْنٍ" ثُمَّ "لَامٌ" وَ"هَمْزَةٌ"
فَفَكَّرَ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِمَا قُلْتُهُ سِتْرًا ⁽¹⁾	وَ"تَوْسِيعَةٌ فِي الظَّرْفِ" كَالْيَوْمِ سِرِّتِهِ

ويرى النحويون أن الفعل "المتعدي وغير المتعدي" بيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينصب بالفعل من الملحقات بمن". أما المفاعيل الأربعة التي يعينها "الزخشيري" هنا، فهي: "المصدر" أي المفعول المطلق، "ظرف الزمان" و"ظرف المكان"، و"الحال"، نحو قولك في اللزوم: قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا، وتقول في المتعدي: أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا وإنما اشتركا في التعدي لإلى هذه الأربعة؛ لأن المتعدي إذا

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 50.

نهي في التعدي واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى، وكل ما لا يتعدى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها⁽¹⁾.

وأما الملحق بهذه الأربعة فـ"المفعول له" و"المفعول معه"، وإنما كانت ملحقة بها وليست منها عند محققي النحويين؛ "لأن الفعل قد يخلو من الدلالة على المفعول له والمفعول معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال: ألا ترى أن إنسانا قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو أساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه"⁽²⁾.

- مفهوم الفاعل:

الفاعل: هو الركن الثاني بعد الفعل، والذي يتم المعنى الذي شرع فيه الفعل، و"هو ما أسند إليه الفعل أو شبه على جهة قيامه به أي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله"⁽³⁾، بمعنى أن الفاعل هو اللفظ الذي يأتي بعد الفعل، فيوضحه، ويزيل الإبهام الذي يعتريه؛ لأن الفاعل هو من يتم بإنجاز الفعل وتحقيقه، لأنه متعلق به، ويعرفه أيضا بأنه: « اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعل، أو مؤول به، مقدّم عليه بالأصالة، واقعا منه، أو قائما به، مثال ذلك زيدٌ من قولك: "ضرب زيدٌ عمراً" و"علم زيدٌ" فقد أسند الضرب في المثال الأول إلى زيد لأنه هو من قام بالفعل وقد صدر عنه، أمّا المثال الثاني فإن العلم قائمٌ بزید، أي أنه (العلم) مرتبطٌ بزید لأنه هو علم». ⁽⁴⁾

عموما فإنَّ الفاعل في نظرة النحاة هو: "اسم صريح، ظاهر أو مضمّر، بارز أو مستتر، أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام، متصرّف أو جامد، أو ما في تأويله -على المسند إليه، وهو أي الفعل أو ما في تأويله- أصلي المحل أو الصيغة"⁽⁵⁾. فالفاعل على حدّ هذا القول هو إمّا: اسم صريح، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص52.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص45-54.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص170، 171.

(4) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص180، 181.

(5) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص58.

الأرضِ خَلِيفَةً⁽¹⁾، فالفاعل هنا هو رُبُّكَ، وهو اسم صريح ظاهر، أمَّا كونه ضميرا بارزا؛ فذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾⁽²⁾، فالفاعل هنا هو ضمير (الواو) المتصل بالفعل (اتقوا)؛ وهو مبني على الضم في محل رفع (فاعل).

وكونه ضميرا مستترا فنحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَبُثُّمْ فَهَوْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽³⁾، فالفاعل -هنا- ضمير مستتر متضمن في الفعل (تبثم)، تقديره (أنتم). أو يكون الفاعل غير صحيح؛ إذا كان بعد أداة من إحدى هذه الأدوات: (أن، أمَّا، أن)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، ف(أن تخشع) تركيب وماهو صريح، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع، وعلى ذلك فإنه يعامل معاملة الفاعل: خشوع.

وقد وضع النحاة هذه المعايير أو التقسيمات، التي لا تكاد تخلو من الفاعل، بهدف تمييزه عن غيره من المرفوعات، خاصة منها المبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ (من أسماء الشرط، الإستفهام، أسماء الأفعال الناسخة: كان، كاد، .. أو نائب فاعل...)، ذلك أن الفاعل بحكم هذه الشروط وإن اتفق في الرفع مع المبتدأ يمكن تمييزه عنه، لما كان لهذا الأخير حق الصدارة، لأنه يتقدم على الخبر، إلا في بضع مواضع، على عكس الفاعل الذي يلزم موقعه في موالاته للفعل في أغلب الأحوال.⁽⁵⁾

- **أحكام الفاعل:** سنّ النحاة للفاعل أحكاما عديدة، واتفقوا على سبعةٍ منها، سنحاول التعرض لها بإيجاز:

- **الرفع:** فالفاعل واجب الرفع، وقد تكلم النحاة في هذا الحكم عن مسألتين، إحداهما: علّة رفع الفاعل، وثانيهما عامل الرفع فيه.

- **علّة الرفع:** يرى النحاة أنّ سبب رفع الفاعل إمّا هو الفرق بينه وبين المفعول به، لأنه لولا الإعراب لأمكن توهم أنّه (أي المفعول) فاعل، فكان الغرض اختصاص كل واحد منهما (الفاعل والمفعول) بعلامة تميزه عن صاحبه؛ هذا من جهة، وكذا اختص الفاعل بالرفع لقوته، والمفعول لضعفه امتاز بالنص والمعنى بقوة الفاعل، تمكنه بلزومه الفعل

(1) سورة البقرة، الآية 30.

(2) سورة النساء، الآية: 01.

(3) سورة التوبة، الآية: 03.

(4) سورة الحديد، الآية: 16.

(5) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 59، 60.

وعدم استغناء الفعل عنه، والمفعول غير ذلك، إذ يجوز حذفه وسقوطه، وكذا لأنه أقل من المفعول به، فليس لفعل أكثر من فاعل، ويكون له مفعول واحد، واثنان وثلاثة، وفي المقابل: الضمة أثقل من الفتحة، ولما أعطى النحاة الفاعل الذي هو قليل -الرفع- الذي هو ثقيل، وجعلوا للمفعول -الذي هو الكثير- النصب الذي هو خفيف على المتكلم من جهة، وللموازنة بين حالتي الرفع والنصب من ناحية أخرى، أما عامل رفع الفاعل، فللنحاة فيه أقوال عديدة تمثل في مجموعها اتجاهين:

- **أولهما:** أن الفاعل يرفع بالفعل أو ما أشبهه، ومن ثمة يكون العامل فيه لفظياً، وليس معنوياً، وقد حظى هذا الإتجاه بموافقة جمهور النحويين على رأسهم سيويه.

- **وثانيهما:** رفض أن يكون رافع الفعل، عامل لفظي، لأن العامل " هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب"، وليس لفظ الفعل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب، وهو ما دعى أنصار هذا الإتجاه إلى القول بأن العامل لا بد أن يكون معنوياً، ليس له وجود لفظي، وهو ما جعلهم يختلفون، في تحديد هذا العامل المعنوي، فمنهم القائل: بأن العامل هو الإسناد، أي بكون الفاعل مسنداً إليه في الجملة، وهو مذهب هشام، ومنهم من اقترح أن العامل هو "الفاعلية": أي أن الفاعل فاعلاً بالفعل أو ما أشبهه، وهو مذهب خلف، وغيرهم من قرر أن العامل هو مشابته للمبتدأ، من قبيل أنه يخبر عنه بمسند (هو الفعل) كما ينبؤ الخبر عن المبتدأ.

فيما ذهب آخرون إلى أن العامل هو: إحدائه الفعل وهو مانقله "ابن عمرو" وقد قوبلت جملة هذه الآراء بردود عدة لعل الأقرب إلى الصحة، ذلك الردُّ القائل: بأن الأصل هو عدم اللجوء إلى القول بالعامل المعنوي، إلا إذا تعذر وجود عامل لفظي صالح، أمّا وثمة عامل لفظي صالح موجود، وهو الفعل أو ما شابهه، فإنَّ العدول عنه إلى غيره من العوامل المعنوية مخالفة للأصل بغير سندٍ وعلى غير قياس، وواضح أن هاتين القضيتين قد بالغ النحويون في مناقشتها، يجوز لها أن تنال حكم أن ليس لهما قيمة في البحث النحوي الذي لا تعنيه "علل الظواهر"، وإمّا يهدف مباشرة إلى تحليلها، ومن ثمَّ فإنَّ البحث عن العلة بحدِّث خارج عن دائرة التحليل اللغوي الذي هو غاية الباحث النحوي.⁽¹⁾

وفيما يتوافق مع تحديد أبعاد هذا الحكم (حكم الرفع)، فإنَّ النحويين قد قرروا أنه يجوز للفاعل أن يخرج عن الأصل - لزومه حالة الرفع- إلى الحالتين الإعرابيتين الأخرين وهما: النصب والجر.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 65، 66 .

- **نصب الفاعل:** ورد الفعل منصوبا في موارد عديدة اتفق عليها "لأمن اللبس" أي: وضوح المعنى المقصود من الجملة، ومنه قراءة عبد الله بن كثير لقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾، بنصبه (آدم) ورفعته كلمات، وقد سمع عن العرب: خرق التوبُّ المسمارَ، وقولهم كسر الزجاجُ الحجرَ، ينصب (المسمار والحجر)، ومثله نصب (سوءاتهم). في قول "الأخطل":

الْفَنَافِئُ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
بَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتُهُمْ هَجْرُ

ومثله نصب (القدم). في قول "الراجز":

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَا

وقد تباين النحويون في الأخذ بهذه النصوص، التي ذكر فيها المبتدأ منصوبا، كما اختلفوا في جواز القياس عليها، فمن حيث اختلافهم حول هذه النصوص، نجد أن من يبينهم من رفضها قطعا، انطلاقا من حكمه عليها بالشدوذ، وفي المقابل هناك من قبلها معللا ذلك بأن الذي عمل في الفاعل "النصب" جميعا هو: "فهم المعنى وعدم الإلباس".

أما من حيث جواز القياس عليها، فقد اختلف النحاة فيه إلى من يرى أن: الفاعل قياسي وليس سماعي، مادام الأمر مفهوما لا غموض فيه، ومن تمة فقد أجاز أصحاب هذا الإتجاه محاكاة تلك النصوص التي ورد الفاعل فيها منصوبا، وتعبير أكثر دقة: يجوز نصب الفاعل عندهم مادام المعنى مفهوما من السياق أو المقام، وأصحاب هذا الرأي قلّة من النحاة،⁽²⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى. جمهور النحويين، أن نصب الفاعل ظاهرة محدودة محصورة في بعض النصوص المسموعة، ويجب أن تعالج في إطار المسموعات اللغوية المروية، وعليه لا يكون هناك من سبيل للحمل عليها، حصرا لدائرة الشذوذ والاختلال في اللغة، ويرجح النحاة أن هذا الموقف هو الأصلح للأخذ به وتبنيه، إذ يتفق مع أصول منهج التحليل اللغوي.

- **جر الفاعل:** أتاح النحاة إمكانية أن يرد الفاعل مجرورا؛ ويبينوا أن له مواضع دون أخرى يجوز له فيها أن يجر لفظا على أن يكون محله الرفع، ومن ذلك:

(1) سورة البقرة، الآية: 37 .

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 67، 68.

إضافته للمصدر: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾⁽¹⁾، فلفظ الجلالة (الله) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وفي هذا الموضع قد يجر الفاعل بحرف جر زائد، نحو: كفى بالموتِ واعضاً، (فالموتِ): فاعل مجرور بالباء لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، ونحوه المثل الشائع عند العرب: "رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمَّكَ" فالفاعل فيه (أخ)، وقد ورد مجروراً لما سبقه حر الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ) فكان أن جره لفظاً، لكن بقي الفاعل مرفوعاً محلاً ومثلاً هذا قوله تعالى: ﴿مَآجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾⁽²⁾، (من) حرف جر زائد إعراباً لا معنى، و(بشير): فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، لحرف الجر الزائد (من)، وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾⁽³⁾، فالفاعل هو (ما)، و(اللام) صلة⁽⁴⁾؛ وهو موضع آخر من مواضع جر الفاعل.

إذا كان الفاعل مضافاً إليه واسم المصدر مضافاً: وهذا على حدّ قول الكوفيين والبغداديين، الذين أجازوا الاسم المصدر غير العلم وغير الميمي العمل عمل الفعل، ويستدلون في هذا المقام بقول "عائشة" -رضي الله عنها-: "من قبله الرجل امرأته الوضوء"، فد (الوضوء) مبتدأ مؤخر، و (من قبله): خبر مقدم و(قبله) اسم مصدر قبّل -بتضعيف العين- و(الرجل): فاعله وهو مجرور بإضافته إليه، و(امرأته): مفعول به.

ومنه أيضاً على قلته **المصدر الميمي:** كما ورد في قول "العرجي"، وقيل: "ابن الحارث بن خالد المخزومي":

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ

فالمهزلة للنداء، و(ظلوم) هو اسم محبوبة الشاعر، و(مصابكم) مصدر ميمي بمعنى إصابتكم، وقد أضيف إلى فاعله، و(رجلاً): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أن يسبق بـ(من) زائدة: وقد سبق الإشارة إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾⁽⁵⁾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾⁽⁶⁾، ونحو قوله تعالى أيضاً:

(1) سورة البقرة، الآية: 251.

(2) سورة المائدة، الآية: 19.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 36.

(4) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السلك إلى ألفية ابن مالك، ص .

(5) سورة الأنبياء، الآية: 02.

(6) سورة يس، الآية: 30.

﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ﴾⁽¹⁾، (من) في هذه الآيات جميعا زائدة، والفاعل الاسم الواقع بعدها، وهو مجرور بما لفظا، مرفوع محلا، وشروط إضافة من قبل الفاعل هي: أن تكون مع التكررة، وأن تكون عامة، وأن تكون في غير الموجب.⁽²⁾

وقد جعلت قضيتا (نصب الفاعل وجره) التُّحَاة يعيدون النظر في ما يتعلق بهما؛ وخلصوا إلى أن النماذج التي سبقت للاستشهاد على صحة نصب الفاعل، إذ لا تعد سليمة ودقيقة كفاية للتعامل على أنها قواعد صحيحة يحتاج بها على نصب الفاعل؛ من حيث أن نصب الفاعل ليس ظاهرة لغوية، إنما هو محصور في مآثورات اللغوية (...). من ثمة يكون بأن الفاعل هنا منصوب لفهم معناه بالضرورة نوعا من إقحام الدلالة اللغوية على المقومات الإصلاحية.

أما جره (أي: الفاعل) فمخالف لنصبه، إذ أن هذه الظاهرة يمكن التعقيد لها، وهو محاوله النحاة لما سمعوا إلى تحديد ضوابطها، وهذا لا ينفي ذلك مع نصب الفاعل؛ فرغم أنهم حاولوا البحث في هذه المسألة لتبلغ حداً من المنطقية يؤهلها لأن تتخذ قاعدة سليمة، إلا أنهم اصطدموا بحقيقة أن نصب الفاعل في الأمثلة التي ورد فيها قد اقترن برفع المفعول، ويمكن تفسير ذلك بأنه كان نتاج محاولة من بعض الناطقين باللغة لرفض ما يمكن تسميته بالاحتمية اللغوية، بمعنى الخضوع للعرف النحوي، وذلك وجه من وجوه رفض الواقع، وأما جر الفاعل بإضافة المصدر أو اسمه إليه، وهما الموضوعان الأولان من مواضع جرّ الفاعل؛ فلا علاقة له بالجملة الفعلية، إذ لا يوجد فعل فيها، من ثمة فإنّ فاعل الفعل لا يجر بالإضافة، وهكذا لا يبقى من المواضع التي لا يرفع فيها إلا حالات جره إما بالفاء، وإما بالحرف الزائد (من) أو باللام الزائدة عند النحويين.

والجدير بالذكر أن فكرة زيادة هذه الحروف -هنا- في حاجة إلى مناقشة فإنها -أي الحروف- بدخولها الكلام تترك أثرا معنوياً وآخر لفظياً، أما أثرها المعنوي فتأكيد المعنى العام المستفاد من الجملة، وأما أثرها اللفظي فجر الاسم واقع بعدها، ولذلك كان اعتبار هذه الحروف زائدة بالرغم من إطراد وجودها، وأداء وظائفها في الموضع التي أشرنا إليها نتاج الخلط بين دور الكلمة الدلالي ووظيفتها النحوية، وأيضاً الإضطراب في تحديد الظاهر اللغوية من خلال العلاقات السياقية مرتكزة على الافتراضات العقلية.⁽³⁾

(5) سورة المائدة، الآية: 19.

(2) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 69، 70.

(1) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 71، 72.

أما علامات رفع الفاعل عند النحويين فتلاثة، الضمة التي علامة الإفراد، كـنحو قوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَتَقُوا اللَّهَ﴾⁽¹⁾، وكذا الألف: وهي علامة المثني أو التثنية، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾⁽²⁾.

أما الثالثة فالواو: وهي علامة الجمع (جمع المذكر السالم) وعلامة رفع الأسماء الستة.

وقد تكون علامة رفع الفاعل: ضمة مقدرة حال دون ظهورها: **الثقل**، نحو: أنصف القاضي المظلوم، فالقاضي (فاعل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، (القاضي) منع من ظهورها الثقل، **التعذر**: ويكون في الأسماء المقصورة، نحو: بر مصطفى بوالديه، فمصطفى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، وقد يحجب العلامة الإعرابية (الضمة) من أن تظهر اشتغال المحل بالحركة المناسبة نحو: ما ذكر أنفا مع (من).

- وجوده في الجملة: أجمع النحاة على وجوب احتواء الجملة الفعلية على الفاعل، فحيث وجد الفعل مستوفيا شروطه من التمام و أصالة الصيغة، استلزم ذلك وجود فاعل يتم معناه، وعليه: "الفاعل لابد له منه لفعل فُصد به الاستفادة، لأنه جزء أساسي في الجملة التي لا تتم إلا بمسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل"⁽³⁾، وقد استدل هؤلاء النحويون على ضرورة احتواء الجملة، لاستلزام الفعل إياه، وحاجة الإسناد إليه، فإن ظهر في الكلام فلا إمكانية للإضمار، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾⁽⁴⁾.

وقوله تعالى أيضا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁵⁾، أما إن خفي، فهو -هنا- ضمير مستتر راجع إلى مذكور؛ كـنحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْضُ وَيَبْسُطُ﴾⁽⁶⁾ ففي يقبض ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة (الله)، وكما أنه يرجع إلى مذكور، فإنه يرجع -أيضا- إلى ما يفهم من سياق الكلام، كـنحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾⁽⁷⁾، أي إذا بلغت الروح، وقد أضمرت، وإن لم يجر لها ذكر لأن السياق يحيل إليها.

(1) سورة الأنفال، الآية: 01.

(2) سورة طه، الآية: 43.

(3) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 318.

(4) سورة النصر، الآية: 01.

(5) سورة البقرة، الآية: 43.

(6) سورة البقرة، الآية: 245.

(7) سورة القيامة، الآية: 26.

ومثال الضمير العائد لما دلّ عليه الفعل الحديث المروي: " لا يزيي الزاني حين يزيي وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، فكل من الفعل (يزيي ويشرب) يحتويان على ضميرين مستترين مرفوعين على أهما فاعلان راجعان إلى الشراب، إذ الشرب يستلزم شارباً، وحسّن ذلك تقدم نظيره، وهو (لا يزيي الزاني)، وهو لا يعود إلى الزاني لفساد المعنى، أما الضمير العائد لما دلت عليه الحال المشاهدة، أي الموقف اللغوي، فمثاله ما نقل عن العرب في قولهم: " إذا كان غدا فإني"، فكان في هذا الموضع تامة، وهي تحتاج عند النحاة إلى فاعل، وفاعلها ضمير مستتر والتقدير أن الضمير المستتر يعود على الحال، بمعنى: إذا كان الحال (هو): أي الحال التي نحن عليها، والموقف الذي نحن فيه، فإني.

ومن المهمتين بهذه المسألة -إضمار الفاعل- من تأمل في هذه المواضع الأربعة التي أقرّ النحاة فيها أنّ الفاعل يضمّر، ووجد أنّ الأقرب إلى الحق: الاعتراف بأن موقف النحويين ليس نتاج تحليل لغوي لما في النصوص من ظواهر، بقدر ما يمتد مما استقر في الثرات النحوي من قواعد وأصول؛ وذلك أن اعتبار الفاعل مضمراً في الموضع الأول ليس له من سند إلا ما فرضه جمهور النحويين من عدم إمكانية جواز تقدم الفاعل على فعله، تمييزاً للجملة الفعلية من الاسمية، ولو أنهم جعلوا محور التمييز نوع المسند في الجملة، وليس نوع الكلمة المتصدر فيها، لما اضطر إلى القول بالاضمار في هذا الموضع.⁽¹⁾

أما المواضع الثلاثة الأخرى، فمن الواضح أن فكرة إضمار الفاعل فيها، لا يعبر عما في الجملة من مظاهر وظواهر، بل إنه يستند إلى الأصل الذي يلزم ضرور احتوائها (أي الجملة) على ركنين، ومن هنا؛ فإنه ما دام الفعل مذكورا وهو ركن من أركانها فقد كان لزاما عليهم القول بوجود فاعل فيها، لأن الفعل عند النحويين بمنزلة العرض والفاعل بمنزلة العرض والفاعل بمنزلة الجوهر، وبما أن العرض لا يقوم بنفسه بل إنه يحتاج إلى فاعل، وما دام ليس له وجود في اللفظ، فلا بد تقديره مضمراً، من هنا أغفل النحويون خصائص الأسلوب في هذه المواضع تحت إلماح هذه الأفكار المنطقية التي لا علاقة لها باللغة، ولو أن النحويين لم يفرضوا على الجملة ما ليس فيها، لوجودها في تلك المواضع في غنى عن القول بإضمار الفاعل، لأن المواقف التي تستخدم فيها كفيّلة بتحديد دلالتها دون الحاجة إلى القول بوجود فاعل فيها.

(1) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص75.

- الاستغناء عن الفاعل: قال جمهور النحويين بأن الاستغناء عن الفاعل ممكن في حالات معينة، حيث يكون عدم تقدير الفاعل فيها أصلا بمثابة استثناء من القواعد التي تقول بوجوده دائما، ومن هذه المواضع.

- في حال وجود فعل مؤكد لفعل آخر تأكيدا لفظيا: إذ القصد من التوكيد اللفظي، توكيد اللفظ ذاته، ويتأتى هذا بتكراره -هو عينه- أو بتكرار ما يرادفه، سواء كان مفردا أو مركبا أو جملة، اسما كان أو فعلا، أو حتى حرفا، ومثاله قول الشاعر:

فَأَيُّنَ إِلَى أَيِّنَ النَّجَاةِ بِيغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون احبس احبس

فإن (أتاك) الثانية، و(احبس) مثلتها توكيد لفظي لما قبلهما، ومن تم لم يكن كل منهما في حاجة إلى فهو مستغن عنه فيهما.⁽¹⁾

في الفعل المقترن بـ(ما) الكافة، ولا يقترن بها إلا أفعالا ثلاثة ذكرها ابن هشام، هي: قل، كثر، طال، فإذا دخلت (ما) عليهن استغنت كل منهن عن الفاعل، ودخلت على الفعل، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَمَّا يَبْرُحُ اللَّيْلُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيَا أَوْمَجِيَا

فـ(يورث) فعل ماضي و(ما) كافة له عن طلب الفاعل، غير أن هناك خلافا بين النحويين في البيت، وسببه وقوع الاسم بعد (قلما)، فذهب سيبويه إلى جواز ذلك في الشعر، إلا أن معاملة الفعل المتصل بـ (ما) هذه مكفوفة عن عمله (طلب الفاعل) هو الذي عليه جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه ولكن بعضا منهم (بعض النحويين) يرى أن الفعل في هذه الحال غير مكفوف، بل إنه يطلب فاعلا، وهذا الفاعل (ما) المصدرية المتصلة بما بعدها من مصدر، وعلى هذا فإنهم ينفون أن يكون هذا الموضع من المواضع التي يستغني فيها عن الفاعل، إذا كان الفعل (كان) الزائدة، وهي - تزداد- عند جمهور النحويين- بشرطين على الأغلب، أولهما أن تكون بلفظ الماضي، ومن ثمة يشد زيادتها بلفظ المضارع كما وقع في بيت "أم عقيل بن أبي طالب":

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلٍ إِذَا تَهَبُّ شِمَالُ بَلَيْلٍ

1) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 76، 77.

- **وثانيهما:** أن ننزل بموضع بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ وخبره، وذلك نحو: حمزة - كان - مشركا، أو أن ننزل بين الفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد - كان - أفضل من هذه الظروف للعمل الوطني، وبين الصلة والموصول، نحو: حضر الذي كان وجهه مشرق بتلاوة القرآن أو أن تكون بين الصفة والموصوف، نحو: اغتيل شاب - كان - نبيلًا.

- حذف الفاعل:

جعل النحاة مواضع حذف الفاعل وجهان: أولهما: وجه يحذف فيه الفاعل وجوبا، ووجه آخر يحذف فيه الفاعل جوازا، فيجوز فيه الذكر أو الحذف.

الحذف الوجوبي: يحذف الفاعل في نظر النحويين وجوبا في ثلاثة مواضع:

- إذا حُوِّلَ الفعل من مبني لمعلوم إلى مبني للمجهول، نحو: عرف الحق وعمي عن إحقاقه.
- في المصدر الذي لم يذكر معه الفاعل مظهرا، فيكون في هذه الحال محذوفا ولا يكون مضمرا، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾⁽¹⁾؛ لأن المصدر عند البصريين، لا يكون مششقا، وعلى هذا فإنه لا يحتمل ضميرا.
- في حال اجتماع الفاعل وساكن من كلمة أخرى، كمثل قولك للجماعة: اضربوا المثل، وللمخاطبة: اظربي المثل، وشبيهه: إذا كان الفاعل واو الجماعة، وأكد بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾؛ ونحوه إذا كان ياء المؤمنة المخاطبة والفعل مؤكد بالنون أيضا، ومن النحاة من زاد على هذه المواضع، خلاف التي ذكرت -أنفا- مواضع - أخرى يحذف فيها الفاعل⁽³⁾، وقد جمعها "الدنوشري" في بيته اللذان يقول فيهما:

وَبَابٌ وَنَائِبٌ، بِهَا يَسْتَعْنِي

تَعَجُّبٌ، وَمَصْدَرٌ، وَاسْتِثْنَاءٌ

وَبَعْدَهُ مُسْتَتِرٌ بِلَا وَهْنٍ

عَنْ فَاعِلٍ لَفْظًا، كَذَا إِذَا سَكَنَ

بيد أنه عبر عن الحذف بالاستغناء، مخالفا ما عليه غيره من النحويين، ويحذف الفاعل جوازا في غير المواضع

السابقة إذا كان تمة سبب بلاغي للحذف، وله صورتان:

(1) سورة البلد، الآية: 14.

(2) سورة القصص، الآية: 87.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 97.

الأولى: أن يحذف مع رافعة، نحو قولك: المظلومين، في إجابة سؤال: من تناصر؟ إذ التقدير عند النحويين أناصر المظلومين؛ حيث حذف الفعل مع فاعله عندهم في هذا الموضع، ومن الآية: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾⁽¹⁾؛ أي قالوا: أنزل ربنا خيرا - فحذف الفعل وفاعله معا.

أما الثانية: فأن يحذف وحده ويبقى رافعه، نحو قولك: تصدق، في إجابة ماذا صنع المحسن؟ وتأويل الكلام: تصدق المحسن - وقد حذف هنا وحده وبقي فعله.⁽²⁾

وعليه ورد قول "الفرزدق":

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ

فقد وردت (كان) زائدة بين الجار والمجرور أيضا، إلا أنه الجمهور اعتبروا أن (كان) في بيت الفرزدق شادة، لأنه ذكر الضمير معها، وغيرهم من النحاة اعتبروها قصة وردوا زيادتها فيه، إلا أنها (أي: كان) فيما سبق هذا المثال؛ استغنت عن الفاعل؛ فهي مخالفة لشريكها التامة والناقصة.⁽³⁾

إفراده وتوحيده: فرض النحاة للفاعل ألا يكون جملة أو شبه جملة، إنما يكون مفردا، أو مثني، أو جمعا، أو ما ألحق بهذه الحالات.

- ومثال كون الفاعل مفردا، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا خُذْهُ عَدُوِّي وَعَدُوْلَهُ ﴾⁽⁴⁾، ف(عدو) فاعل (مفرد) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

- ومثال كونه (أي: الفاعل) مثني قول "عبد الله بن جعدة":

وَاعْرُورِقَتْ عَيْنَايَ لَمَّا أُخْبِرْتُ بِاجْعَفَرِيِّ وَاسْبَلَتْ إِسْبَالَا

ومثال المثني بالعطف؛ أي المفرد المعطوف عليه قول "عمر بن أبي ربيعة":

فَقُلْتُ لَهَا بَلْ قَادِنِي الشَّقُوْقُ وَالْهَوَى إِلَيْكَ وَمَا عَيْنٌ مِنَ النَّاسِ تَنْظُرُ

ومثاله في حال كونه جمع تكسير ما أدلى به "المهلهل":

(1) سورة النحل، الآية: 30.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 79، 80.

(3) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 82 - 84.

(4) سورة طه، الآية: 39.

حَلَّتْ رِكَابُ الْبِعَى فِي وَائِل

فِي رَهْطِ جَسَّاسٍ ثِقَالِ الْوُثُوقِ

أو نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ﴾⁽¹⁾، وجمع المذكر السالم نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِهَا بَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾⁽²⁾، فالفاعل (اللاعنون) جمع جمعامذكرا، فهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنهم جمع مذكر سالم، ونحوه قوله تعالى أيضا: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾⁽³⁾، وقد يرد الفاعل جمعا مؤنثا، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يَشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾⁽⁴⁾، ونحوه أيضا: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾⁽⁵⁾، ففي كلا الآيتين الفاعل هو (المؤمنات) وقد جمع على جمع الإنات، وقد يتساءل المرء - في هذا الصدد - كيف أن الفاعل لا يكون جملة، وقد وجد أدلة عدة على ذلك، نحو: يستحسن أن تستمع جيدا لتفهم، أو نحو: ينبغي أن ترضي والديك حاشا ما فيه معصية لله، وغيرها من الأمثلة كثير، وقد علق النحاة على مثل هذه التساؤلات التي فيها قدر كبير من الصحة أن ما قد يعده أحدهم فاعلا (وهو جملة) إنما هو مركب، صح تأويله بمصدر يكون هو الفاعل فيها مفرد؛ مصدر مؤول، يمكن تحويله إلى مصدر صريح.

وقد أشار النحويون إلى أن الفاعل واحد غير متعدد؛ فلا يمكن أن يوجد أكثر من فاعل في الجملة الفعلية الواحدة، وقد وضح النحاة أن ما قد يبدو أنه الفاعل وفاعل ثان وثالث....، نحو: خاب الكفار والمشركون، وقد يفلح المنافقون والغافلون عن الآخرة في الدنيا، ومثلها مما يحسبه الناس فاعلا متعددا، قد بينوا أنه ما هو بمتعدد، حيث أن الفاعل في هذه الأمثلة هو الاسم الأول الموالي للفعل مباشرة، وما بعده: تابع له، فلو قلت: جمع محمد وأحمد ومحمود وحامد طيب الأخلاق؛ فإن الفاعل هو الاسم الأول وما بعده معطوف عليه.⁽⁶⁾

(1) سورة يوسف، الآية: 58.

(2) سورة البقرة، الآية: 159.

(3) سورة الأنفال، الآية: 08.

(4) سورة الممتحنة، الآية: 12.

(5) سورة الممتحنة، الآية: 10.

(6) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 85، 86.

- **حذف العامل:** يتعلق الفاعل بالفعل، كما يتعلق الفعل بالفاعل، والأصل في الجملة الفعلية أن يذكر العامل فيها؛ لأنه يعمل في الفاعل؛ إلا أنه في بعض الأحيان -حسب رأي الجمهور- قد يضم الفعل في بعض المواضع ويحذف منها؛ وهذا الإضمار يكون جوازاً كما يكون وجوباً.

أ- الحذف الجوازي:

يجوز إضمار العامل إذا كان هناك ما يدل عليه، سواء كان من الموقوف أو من اللفظ، وذلك في مواضع نحو:

- وقوعه في جواب الاستفهام المحقق؛ ذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله، فيقول المسؤول: زيد أو عمر، يريد: ضربه زيداً أو قتله عمرو، فيرتفع بذلك الاسم بالفعل المقدر؛ وإن لم يصحبه، فمناط الشك هو الفاعل وليس الفعل، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَيَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾⁽¹⁾، يعني: أن (الله): لفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف دل عليه، دخول الإستفهام، والتقدير خلقنا الله.

- وقد يحذف العامل في موضع آخر في حال الإجابة بالنفي، نحو قولك: ما قرأ أحد فيقال: بلي علي؛ أي بلي قرأ علي.⁽²⁾

- إذا وقع جواباً لاستفهام مقدم، مثله قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ لَهَا فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ﴾⁽³⁾، وقد قرأت بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر؛ ذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله، فأحل الجار والمجرور، ثم فسر من على تقدير سؤال سائل: من يسبحه؟ فقال: رجال بمعنى: يسبح له رجال، وبهذا فقد ارتفع الفاعل (رجال) بفعل مضمر الذي أوحى به (يسبح)، فهو لما قال: (يسبح له)، دل على أن ثمة مسبحاً، ونحوه قول الشاعر:

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ: ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَخُتِبَتْ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحَ

بناء (يبكي) للمفعول (أي: المبني للمجهول)، والفاعل هو: (ضارع): فاعل الفعل محذوف جواباً لاستفهام مقدر، كأنه قيل من من يبكيه؟ فكانت الإجابة: ضارع؛ أي: يبكيه ضارع، والإضمار والحذف مطرد في هذا الموضع، كما هو حال الحذف في جواب الاستفهام المحقق.

- إذا استلزمه فعل قبله، كمثله قول الفرزدق:

(1) سورة الزخرف، الآية: 87

(2) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية بن مالك، ص 322.

(3) سورة النور، الآية: 36 .

حَصِين عَيْطَات الدَّائِقِ وَالْحَمْر

غَدَاةٌ أَجَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمِ طَعْنَةً

فـ(الخمرة):فاعل مرفوع لفعل محذوف يستلزمه أحلت، أي: وحلت له الخمر؛ لأن (أحلت) المزيد يستلزم (حلت) المجرد.

ب- الحذف الوجوبي:

وقد جعل النحاة الاتفاق في موضع يجب فيه حذف العامل أبداً، ولا يكون له من سبيل للجواز، وذلك: لما يفسر الفعل المحذوف فعل بعده؛ وقد ورد ذلك في مواضع وأمثلة، وردت فيها الأسماء موالية لأسماء الشرط، إذ أن الأصل - عند النحاة- أن تليها الأفعال أما وقد والتها الأسماء فإنها لا تعرب مبتدأ، بل فاعلاً لفعل محذوف يتسره مابعده، ولا يصح أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور بعده لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، فـ(أحد) -حسبهم- فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، ولا يصح ذكر الفعل المحذوف في هذا الشاهد لئلا يجمع بين المفسر والمفسر، وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽²⁾؛ فـ(السماء): فاعل الفعل محذوف يفسره الفعل المذكور⁽³⁾، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، فلا يصح ذكر الفعل المحذوف لأنه مفسر بالفعل الموجود، ولا يمكن الجمع بين الفعلين: المفسر والمفسر، وتجدد الإشارة إلى أن دعوى حذف (الفعل) في هذه المواضع كلها، لا تبنى على ما ورد في هذه الشواهد والنصوص، وإنما تعتمد على ما تقدر في النحو من قواعد:

ذلك أن مواطن الحذف الجوازي، فقد حدث لسببين؛ أولهما: تقصي العامل الذي أحدث الرفع في الفاعل، ولما كان -الفعل- فقد وجب أن يوجد في الجملة مادام الفاعل موجوداً، أما إذا لم يكن موجوداً فإن حذفه يقدر فيها. أما السبب الثاني فهو حتمية بناء الجملة على ركنين، لأن الإسناد عندهم باعتبار عملية عقلية تقتضي طرفين: هما المسند والمسند إليه.

أما الحذف الوجوبي -فبدوره- كان نتاجاً لما تقرر عند جمهور النحاة من ضرورة كون جملة فعل الشرط فعلية من ناحية لأنها علة وسبب لوجود الثاني والأسباب لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال والأقوال، وعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل -من جهة أخرى- وكل من هذين السببين (اللذان يسلم النحاة بأنهما أصلان من

(1) سورة التوبة، الآية: 06.

(2) سورة الانشقاق، الآية: 01.

(3) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 92.

الأصول النحوية) غير مسلم، ذلك أن كثيرا من النصوص اللغوية التي تتضمن أدوات الشرط قد أوردت الأدوات فيها الأسماء الظاهرة أو الضمائر، وما ذكرناه - قبل قليل - ما هو إلا أمثلة محدودة منها.

- الترتيب في الجملة الفعلية:

أ- الترتيب بين الفعل والفاعل: يلزم النحاة الفاعل مرتبة ثانية بعد المرتبة الأولى حق الفعل، ذلك أن الفاعل جزء أو كجزء من فعله من جهة إلى جانب ان الفعل عامل فيه، وعلى هذا لم يصح أن يتقدم عليه، إذ لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة على بعض، كما يجب مراعاة الترتيب بين العامل ومعموله، ولهذا كان ما كان من تأويل فعل محذوف جوازا أو وجوبا قبل الفاعل الذي لم يذكر عامله قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽¹⁾، أو اعتبار أن اللفظ الذي يحتمل في ظاهره أنه فاعل متقدم واجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في الفعل أو ما أشبهه واعتبار هذا الاسم المتقدم مبتدأ نحو: بلال أسلم.⁽²⁾

لكن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل، وقد استشهدوا بقول "الزباء":

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهًا وَوَيْدًا أَجْنُدًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدًا

وسبب اعتدادهم بهذا البيت أن (مشيها) روي مرفوعا، ولا جائز أن يكون مبتدأ، إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدا)، وهو منصوب على الحالية، فلزم أن يكون فاعلا ب-(وئيدا) مقدا عليه، فقد سبق المسند الفاعل.

- الترتيب بين الفاعل والمفعول به: ينص القانون النحوي -العربي- أن المفعول به هو مكمل لمعنى الجملة، يقع عليه فعل الفاعل، على هذا فقد نال الرتبة الثالثة في الترتيب بين عناصر الجملة الفعلية، قد اتفق على أن يلي المفعول به الفاعل، إلا أنه - ولظروف طارئة في الكلام - قد يسقط هذا القانون ويتقدم المفعول به خطوة على الفاعل، كما قد يتقدم خطوتين، فيتقدم على الفعل والفاعل معا، فهذه حالات ثلاثة للمفعول؛
أ- وكل واحد منها قد يكون جائزا، كما قد يكون واجب، على النحو الآتي:

1- وجوب تقدم الفاعل على المفعول: يجب تقديم الفاعل على المفعول به في مواضع معينة، أشهرها أربعة:

- خشية اللبس: إذ يختلط على المرء أحيانا تبيان الفاعل من المفعول، وهذا العدم ظهور العلامة الإعرابية، وغياب قرينة دالة على أحدهما، نحو: استقبل مصطفى موسى، زار جدي عمي، ففي كلا المثال: ورد الفاعل والمفعول

(1) سورة التوبة، الآية: 06.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص92.

به بالقصر؛ ما حال دون معرفة أحدهما أحدهما من الآخر، ولا سبيل إلى معرفة الفاعل إلا باعتبار الاسم الأول بعد الفعل -مباشرة- هو الفاعل.

أما إن كان ثمة قرينة سواء أكانت لفظية أم معنوية، أمكن حينها تمييز الفاعل من المفعول، وذلك نحو: ساعدت عيسى نجوى فالقرينة هنا لفظية تمثلت في "تاء التأنيث" الدالة على أن (نجوى) هي الفاعل، وأن فعل المساعدة واقع منها على عيسى، أي أنه: المفعول به أو نحو: أعدت الحلوى ليلي؛ فالقرينة هنا معنوية؛ ذلك أن (ليلى) هو الفاعل، باعتبار أنها من أعد الحلوى؛ إذ يستحيل أن يحدث العكس؛ وعلى هذا فإن المعنى يفيد إى أن (ليلى) فاعل وقع فعله على مفعول به وهو (الحلوى).⁽¹⁾

- أن يحصر المفعول في الفاعل:

يحصر المفعول به في الفاعل بـ(إنما)، ولو قدم المفعول به على الفاعل لانعكس المعنى؛ نحو قولك: إنما تفسد السلطة الحكام -مثلا- فقد حصر إفساد السلطة في الحكام وحدهم فهي لا فسد غيرهم، وعلى العكس من ذلك، فيجوز أن تكون ثمة عوامل إفساد الحكام خلاف السلطة، ولو قدم المفعول مثلا، وقيل إنما تفسد الحكام، لخرج المعنى إلى حصر إفساد الحكام في السلطة وحدها، ومقتضى هذا أن الحكم لا يفسدهم شيء غير السلطة التي لا يقتصر فسادهما عليهم وحدهم، ولهذا ينعكس المعنى المقصود بالنسبة للفاعل والمفعول به، وكان من النحاة - أمثال أبي موسى الجوزي- ومن أوجب تأخير المفعول به المحصور مطلقا، سواء كانت أداة الحصر (إنما) أو (ما) و(إلا)، وبالمقارنة مع البصريين وثلة من الكوفيين (الكسائي، الفراء، وابن الأنباري) الذين أجازوا تقديم المفعول به المقترن بـ(إلا) على فاعله، مستشهدين بقول "دعبل بن علي الخزاعي":

وَلَمَّا أَبَى -إِلَّا جَمَاعًا- قُوَادُهُ
وَلَمْ يَسَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا بِالتِّي
تَسَلَّى بِهَا تُعْرِي بِلَيْلَى وَلَا تَسَلَّى

فقدم المفعول المحصور بـ(إلا)، وهو (جماحا) على الفاعل وهو (قواده)، ومنه بيت قيس بن ذريح:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ -إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي- كَلَامُهَا

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 92-94، ومحمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 496.

فقدم المفعول المحصور بـ(إلا)، وهو (ضعف) على الفاعل وهو (كلامها).

- إذا كان الفاعل ضمير متصلًا والمفعول به اسما ضاهرا: وذلك نحو قول "جميل بن معمر":

تنادى آل بُثينة بالـرَّواح وقد تركوا فؤادك غير صاح⁽¹⁾

فالفعل (ترك) اتصل به فاعله وهو (ضمير الواو)، وقد تأخر المفعول به عنها، وهو (فؤادك).

- إذا كان كل من الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين غير مفصولين لا بحصر، ولا بغيره، نحو: أكرمتك

ساعدته ونحوهما، ذلك أن تأخير الفاعل يؤدي إلى انفصال الضمير مع وجوب اتصاله، وذلك يرفضه النحاة.

1- وجوب تقديم المفعول به على الفاعل: يقدم المفعول به على الفاعل -وحده- فيما يلي:

- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽²⁾، ونحو قوله تعالى

أيضا: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾⁽³⁾، ونحو قوله عزوجل: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽⁴⁾، وإنما

وجب تقديم المفعول به على الفاعل -هنا- إذ أنه لو انعكس الترتيب لعاد الضمير المتصل على متأخر لفظا ورتبة،

وهذا يخل بالمعنى، وفي هذا الموضع -من النحاة- من أجاز تقديم الفاعل إذا كان في الشعر -لا غير- بمعنى تفرضه

الضرورة الشعرية، وهذا استنادا لما توارد ذكره من نصوص شعرية تقدم فيها الفاعل المتصل بضمير عليه، ومثله:

جَزَىٰ رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فـ(ربُّ) فاعل، وهو متصل بضمير يعود إلى (عدي) وهو مفعول، وقد تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه في

البيت.⁽⁵⁾

أمَّا إذا اتصل ضمير المفعول يعود على الفاعل، فإنه يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: أنهى الأستاذ درسه، وأنهى درسه

الأستاذ، لأن الفاعل رتبته التقديم، سواء تقدم أو تأخر.⁽⁶⁾

- إذا كان الفاعل محصور في المفعول به:

(1) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 94.

(2) سورة البقرة، الآية: 124.

(3) سورة غافر، الآية: 52.

(4) سورة المائدة، الآية: 119.

(5) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 94-96.

(6) ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 496.

ويكون هذا الحصر (بإنما) باتفاق النحويين مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹⁾، وعند جمهور النحويين يجوز الحصر بـ(ما) و(إلا)، نحو: ماحكٌ جلدك إلا ظفرك.

– إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي

قَرِيبٌ﴾⁽²⁾، فالمفعول به -هنا- ضمير (الكاف) اتصل بالفعل فوجب تقدمه على الفاعل (عبادي).⁽³⁾

أ- جواز الترتيب بين الفاعل والمفعول به: من الممكن تقديم المفعول به على الفاعل أو تأخيره عنه؛ وذلك إذا لم يكن في أحد المواضع التي توجب تقدم أحدهما على آخر -التي ذكرت آنفاً-، ومن ذلك قولك لبي النداء الباسل؛ فيجوز لك أن تقدم الفاعل على المفعول به فيكون: لبي الباسل النداء؛ إذ أن هذه النماذج غيرها كثيراً ما أثر على العرب، مما تقدم فيه المفعول به عن الفاعل مع إمكانية تأخره، وهو ما يؤكد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾⁽⁴⁾، (ف آل): مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وعليه جاء قول "جرير" يمدح "عمر بن عبد العزيز":

جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(ف رَبٌّ) مفعول به مقدم على فاعله، مع جواز تأخره عنه، كما أنه ورد عديد النماذج -أيضاً- التي تقدفبه الفاعل على مفعوله مع جواز تأخره عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾⁽⁵⁾، (ف-سليمان) فاعل مرفوع، تقدم على مفعوله مع إمكانية تأخره عنه، وكذلك قولك: طهر الطبيب الجرح، فالطبيب هو الفاعل ويجوز تأخيره دون فساد المعنى.

والملاحظ -من هنا- أن ترتيب الجملة في هذه الحالة يتسم بالمرونة، إذ بالإمكان أن يتوسط المفعول به الفعل والفاعل، كما يجوز تأخره عنهما معاً، وذلك الأصل الذي صرح به "أبو علي الفارسي" ومعه "ابن جني"؛ إذ حثا على التزام الترتيب بين عناصر الجملة الفعلية (فعل ثم فاعل ثم مفعول به)، ولا يجيزان ما تقدم الإشارة إليه من مواضع

(1) سورة فاطر، الآية: 28.

(2) سورة البقرة، الآية: 186.

(3) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 94.

(4) سورة القمر، الآية: 41.

(5) سورة النمل، الآية: 16.

الترتيب الجوازي بين هذه العناصر الثلاثة، إلا إلا إذا دعى إلى ذلك - ضرورة- غرض بلاغي يهدف هذا التقديم إلى تحقيقه. (1)

أ- الترتيب بين الفعل والمفعول به: اتفق النحاة على أن الأصل في الجملة الفعلية التزام الترتيب بين عناصرها، لكن الملاحظ أن المفعول به قد يتقدم على فاعله، فيلي الفعل ويسبق فاعله؛ ومن النحاة من أشار إلى حال أخرى من الأحوال التي يكون عليها المفعول به في الجملة؛ وهي تقدمه على الفاعل والفعل معا، وجوبا أو جوازا و الإمتناع.

- تقدم المفعول به وجوبا على الفعل: حدد النحاة مواضع تقدم المفعول على الفعل كمايلي:

- إذا استحق المفعول مرتبة الصدارة: نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ (2)، ف(أي) اسم استفهام، مفعول به منصوب وهو مقدم على الفعل والفاعل معا (تنكرون)؛ وقد تقدم لأنه من أسماء الصدارة، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (3)، فالمفعول هنا هو (أيًا) مفعول للفعل (تدعوا) مقدم وجوبا.

- أن يكون المفعول به مستحق الصدارة بإضافته إلى مستحق له: نحو قولك: صاحب من تكرم أكرم.

- أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لوجب اتصاله؛ نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (4)، فالمفعول مقدم هنا (إيّاك)؛ ولو أخر في هذا الموضع لوجب جعله ضميرا متصلا، وتقدمه يهدف إلى إفادة الحصر ومن ثم فإن تأخره يلغي هذا المعنى.

- أن يكون الفعل مواليا لفاء الجزاء الواقعة في جواب (أما) ظاهرة أم مقدرة ولم يحل بينهما (الفاء وما) حائل، والواقع بعد (أما) المقدرة كقوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ (03) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (04) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ (5)، والتقدير: وأما ربك فكبر، وأما ثيابك فطهر، وأما الرجز فاهجر- إن جاز التقدير- ومثال الواقعة بعد (أما) الظاهرة قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (06) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (6)، وقد وجب تقدم المفعول به في هذا الموضع، لئلا تقع الفاء بعد

(1) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص99، 100.

(2) سورة غافر، الآية: 81.

(3) سورة الإسراء، الآية: 110.

(4) سورة الفاتحة، الآية: 05.

(5) سورة المدثر، الآية: 3- 5.

(6) سورة الضحى، الآية: 10، 09.

أما المفعولة أو المقدرّة مباشرة دون فصل، وذلك لا يجوز، لهذا فقد تقدم المفعول به ليفصل بينهما⁽¹⁾، ومن ثمة فإذا وجد منصوب آخر غير المفعول بين (أما) و(الفاء) فإنه لا يجب تقديم المفعول، كما في نحو: أما اليوم فاعمل خيرا.

- امتناع تقدم المفعول على الفعل: يفسر النحاة امتناع المفعول به من أن يتقدم على الفاعل لأسباب زيادة على ما ذكر من مواضع أهمها:

- إذا خرج الفعل للتعجب، نحو ما أرقى صدق مشاعر الأم، وما أعظم المعاناة التي يتكبدها الأب، فكل من (صدق) و(المعاناة)، منصوب بالفعل السابق عليه، فلا يصح تقدمه عند جمهور النحويين؛ لأنه لا يتقدم على (ما) التعجبية ما في حيزها.

- إذا نصب الفعل حرف مصدري قبله: نحو: يُسعدني أن أرضي والديّ، ف(والدي) مفعول به منصوب بـ(أن)، الحرف المصدري: ولا يجوز أن يتقدم المفعول على الفعل حتى لا يفصل بين (أن) المصدرية والفعل المنصوب بعدها عند جمهور النحويين، كما لا يصلح أن يتقدم المفعول على الحرف المصدري والفعل معه، وذلك كيلا يتقدم على (أن) ما في حيزها عندهم.

- إذا كان الفعل مجزوما بغير أداة الشرط: فإنه لا يصلح أن يتقدم المفعول على الفعل وحده، وإن أجاز النحاة تقدمه على الفعل والجازم معا، وذلك حتى لا يفصل بين أداة الجزم والفعل عند جمهور النحويين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾⁽²⁾، وقول الأعشى:

لَا أَعْرِفَنَّ رُبْرَبًا حُورًا مَدَامِعَهَا مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

ف(لا) الطلبية وقع بعدها الفعل (أعرف) في محل جزم، و(ربربا) مفعول به متأخر لا يجوز تقديمه على فعله، فلا يجوز أن يقال: لا ربرب أعرفن.

- إذا كان مفعولا لفعل الشرط: نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾⁽³⁾ فلا يصح تقديم (سواء) الذي وقع مفعولا على فعل الشرط وأداته، حتى لا يتقدم بذلك على أداة الشرط ما في حيزها، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِنكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾.

(1) ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 100، 101.

(2) سورة الحج، الآية: 29.

(3) سورة النساء، الآية: 123.

(4) سورة البقرة، الآية: 284.

- فـ(ما) مفعول به لفعل الشرط (تبدوا)، ولذلك وجب تأخره⁽¹⁾.
- **نائب الفاعل**: تشهد الجملة الفعلية في بعض الأحيان تغيرات على مستوى بنيتها وتركيبها الأمر الذي ينعكش على العناصر المكونة لها بل على الفاعل-بالأخص- فنظرا لتوفر بعض الأسباب - لفظية كانت أو معنوية- يجذب بها الفاعل، ويعوض بما يسد مسده ويكون المسند إليه في الجملة بدلا منه (أي: من الفاعل)، وهذا يؤثر على المسند -ممثلا في الفعل- عينه، ويصبح الفاعل في الجملة - على هذا النحو- مايسميه النحويون "نائب الفاعل"، أو ما يعرف بأنه "المفعول الذي لم يسم فاعله"، لكن التسمية الأولى أرجح وأشهر، وهذا لسببين:
- **أولهما**: أن القول بـ"نائب الفاعل" أفضل من القول بـ"المفعول" الذي لم يسم فاعله للاختصار.
- **وثانيهما**: أن مصطلح "نائب الفاعل" أكثر دقة، لأن ما ينوب عن الفاعل قد يكون مفعولا في التركيب
- الذي يتكون من فعل وفاعل وهو التكيب النحويين كما قد يكون المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور⁽²⁾، وعلى هذا يكون حال الجملة- التي استبدل فيها الفاعل بنائبه من حيث العناصر المكونة لها، كما يلي:
- 01- الفعل المبني للمجهول**: يخرج الفعل في الجملة الفعلية المحولة عن الأصل؛ إذ يطرأ عليه تغيير أول من حيث التسمية، فيصبح فعلا مبنيا للمجهول، وثان من حيث البنية، فإنه يتغير ليتلائم مع المسند إليه النائب عن الفاعل.
- أ- **صياغة الفعل المبني للمجهول**: لا يصاغ الفعل لغير الفاعل، إلا بتوافر شرطين أساسيين هما:
- تصرفه، إذ لا يصاغ من الفعل الجامد (نعم، بئس، عسى.....).
- كونه فعلا ماضيا أو مضارعا، فلا يصاغ من الأمر.
- **الفعل الماضي**: يصاغ الفعل الماضي المبني للمجهول بكسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله ، نحو: كُتِبَ، أنطَلِقَ، أُسْتُخْرَجَ.⁽³⁾
- و في بناء الفعل الماضي للمجهول ما يجب أن يذكر، منه:
- أنه إذا كان الفعل الماضي الذي يراد بناؤه لغير الفاعل مبدوءا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه معا، نحو: تُدَحْرَجُ، تكسر، تُعلم.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 100 - 102.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 117.

(3) ينظر: عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 96.

- إذا كان الفعل الماضي الذي يراد بناؤه لغير الفاعل مبدوءاً بهمزة وصل، ضمّ أوله وثالثه نحو: أُسْتَجْلِي، أُقْتَدِر، أنطلق.

- إذا كان في الماضي ألف المفاعلة قلبت واو الضم ما قبلها، مثل: شورك في شارك وجوهد في جاهد، وتجوهل في تجاهل.

- إذا كان الماضي أجوفاً ثلاثياً جازت فيه الأوجه الثلاثة الآتية:

أ- كسر فائه وقلب الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة، مثل: قيل وبيع في قال وباع، ونحو قوله تعالى:

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾⁽¹⁾.

ب- ضم فائه وقلب الألف واو لوقوعها بعد الضمة، مثل: قُولٌ وُبُوعٌ في قال وباع، ومنه قول رؤبة:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ج- إشمام الفاء، وهو الآتيان بحركة بين الضمة والكسرة، وذلك لا يظهر إلا في النطق وهي لهجة

بعض العرب، قرأ بها الكسائي، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾⁽²⁾.

- إذا كان الفعل الماضي مضعفاً ثلاثياً، مثل: عدّ، مدّ، وردّ.... ومنه قراءة الآيتين الكريميتين: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا

رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾⁽³⁾، وأيضاً: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾⁽⁴⁾، والضم، فيقال: عدّ، مدّ، وزدّ... ولم يجز البصريون غيره⁽⁵⁾.

● **الفعل المضارع:** يصاغ بفتح ما قبل آخره، وضمّ أوله، نحو: يُكْتَبُ، يُنْطَلَقُ، يُسْتَخْرَجُ، فإن كان ما قبل آخر

الماضي ألفاً قلبت ياءً وكُسر ما قبلها: (استقام، استقيم، استطاع، استطيع)، وإن كان ما قبل المضارع آخر المضارع مدّاً: (ألفاً، أو واوا، أو ياء) قلبت ألفاً؛ (ينال- يُنال)، (يقول- يُقال)، (يقيس- يُقاس).

- إذا كان الفعل المضارع مشدداً (مضعفاً) مثل: يمتدُّ، يشتدُّ، يرتدُّ... فإنه يضمّ أوله - طبقاً للقاعدة العامة -

ويفتح ما قبل حرف التضعيف، فيقال: يُمتدُّ، يُشتدُّ، يُرتدُّ.

(1) سورة الزمر، الآية: 73

(2) سورة هود، الآية: 44

(3) سورة يوسف، الآية: 65

(4) سورة الأنعام، الآية: 120.

(5) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 119، 120.

● **فعل الأمر:** لا يصاغ الفعل المبني للمجهول من فعل الأمر، ولكن يؤدي دوره المضارع المبني للمجهول المسبوق بلام الأمر (لِيُكْتَبْ، لِيُصْنَعْ، لِيُقْرَأْ...)، ولا يصاغ من فعل ناقص لأنه معدوم الفاعل، ولا من فعل لازم، إلا إذا كان الفاعل مصدرا أو ظرفا أو جارا ومجرورا.⁽¹⁾

وقد أجمل ابن مالك هذه الشروط في قوله:

فَأولُ الفعلِ اضممن والمتصل
والثاني التالي تا المطاوعه
وثالث الذي يهمز الوصل

بالآخر اكسر في مضي كُوْصِل
كالأول اجعله بلا منازعه
كالأول اجعلنه كاستحلي⁽²⁾

ب- نائب الفاعل:

قال ابن مالك:

يُنوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ
فِي مَالِهِ كَتَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٌ

- **نائب الفاعل:** "اسم مرفوع لفظا أو محلا يحل محل الفاعل عندما يحذف ويبني الفعل للمجهول"، نحو: أكرم خالد السائل، فيقال: أكرم السائل، فالسائل: نائب فاعل مرفوع لفظا، ونحو: بلغت الرسالة التي حملتني إياها، فتقول: بلغت الرسالة التي حملها، فالرسالة: نائب فاعل مرفوع، والتعبير بنائب الفاعل - في رأي النحاة - أحسن من التعبير بـ (المفعول الذي لم يسم فاعله)، لأنه أكثر اختصارا، ولأن النائب عن الفاعل لا يلزم أن يكون مفعولا به فقد ينوب غيره كالضرف والجار والمجرور والمصدر.⁽³⁾

- **أسباب حذف الفاعل:** يرى جمهور النحويين أن عدم ذكر الفاعل في الجملة الفعلية عائد إلى أسباب تحتم غيابها؛ فمنها ما هو لفظي ومنها ما يكون معنويا.

أ- الأسباب اللفظية: قصد الإيجاز؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَهُ

اللَّهُ﴾.⁽⁴⁾

- يحذف الفاعل أيضا إذا كان الغرض من الكلام: إرادة السجع، وهو نحو قول العرب: "من طابت سريرته محمدت سيرته"، أو أن يراد إقامة الوزن، نحو قول "الأعشى ميمون الأقرن":

(1) عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 96 .

(2) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 340.

(3) المرجع نفسه، ص 340.

(4) سورة الحج، الآية: 60.

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا
عَيْرِي، وَعَلَّقْتُ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ

ب- الأسباب المعنوية:

- العلم المسبق بالفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾⁽¹⁾.
 - الجهل بالفاعل، نحو أغتيل الضابط، أو الشك فيه، أهدر مال الشعب
 - تعظيم الفاعل وتنزيهه عن الذكر، نحو قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْخَرَّاصُونَ﴾⁽²⁾، والفاعل هنا -معروف طبعاً- هو الله تعالى؛ ولكنه لم يذكر صريحاً لتعظيم جلالته، وبيانا لعظمته وقدرته.
 - تحقير الفاعل عن ذكره، نحو أغلقت الطرقات، وتقدير الكلام: أغلق المشاغبون الطرقات، ولم يذكر الفاعل هنا احتقاراً له ولصنيعه السيئ، ومثله: إذا خيف من ذكره لنفوذه أو سطوته أو سلطته، نحو: اختلست أموال الدولة، أو تلوعب بالقانون.
 - إذا كان المقصود من الكلام العموم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾⁽³⁾، وقوله أيضاً: ﴿وَإِذَا حِيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾⁽⁴⁾.
- وما يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء: المفعول به، الظرف، المصدر، الجار والمجرور.
- 1- **المفعول به:** وهو ما ابتدأ به كلامه "ينوب مفعول به عن فاعل"؛ أي أن المفعول به لا ينوب الفاعل بغير ماستقر له من أحكام، نيل خير تائل، والأصل: نال المستحق خير نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى لأنه تمثيل لإنابة المفعول به لا لإنابة المصدر.⁽⁵⁾
- و ينوب المفعول به عن الفاعل كونه مثله في كون الحديث عنه؛ وفي جواز إضافة المصدر إليه، نحو: قولك: استبعد شاهد الزور من المحكمة، و منه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾⁽⁶⁾، وقوله أيضاً: ﴿لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيَسْجَنَنَّ وَيَلْكَوْنَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾⁽⁷⁾.
- 2- **الظرف:** يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

(1) سورة البقرة، الآية: 216 .
(2) سورة الذاريات، الآية: 10.
(3) سورة البقرة، الآية: 196.
(4) سورة النساء، الآية: 86
(5) عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 340
(6) سورة النساء، الآية: 28
(7) سورة يوسف، الآية: 32

أولهما: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب من الظرفية، وعن الجر ب(من) إلى الثأثر بالعوامل المختلفة ك: زمن ووقت وساعة ويوم وغيرها، بخلاف (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، (عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر ب(من) قلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

ثانيهما: أن يكون الظرف، ومراداً بإختصاص هنا: أن يزداد على معنى الظرفية معنى جديداً وهذا ليزول الغموض والإبهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: استشهد يوم الجمعة، ثلثي وقت معتبر، صميم رمضان.

ت- المصدر: أما المصدر و اسم المصدر، فيصلحان للنيابة، ويشترط فيهما شرطين:

أولهما: أن يكون متصرفاً: وهو ما يخرج عن النصب عن المصدرية إلى الثأثر بالعوامل المختلفة، نحو أكل، كتابة، فهم، جلوس... وغيرها، بخلاف "معاد الله" فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف؛ أي أعوذ بالله معاذاً، لكنه لم يشتهر استعماله عند العرب إلا منصوباً مضافاً، فلا يقع نائب فاعل؛ لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب، ونحو: "سبحان الله" فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، والتقدير: أسبح الله سبحانه، ولم تتداوله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

وثانيهما: أن يكن المصدر مختصاً والمراد به هنا، أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قريء قراءة صحيحة، صبر صبر أيوب، على عكس قولك: قُريء قراءة؛ وذلك لعدم تحقق فائدة من المصدر زيادة على ما فهم من الفعل.

ث- الجار و المجرور: يصلح للإنيابة بشرطين:

الأول: أن يكون الجر متصرفاً، والمعنى: أن يلازم وجهها واحداً لا يخرج عنه إلا غيره ك(مُذ) و(مُنذ) الملازمين لجرّ الزمان و(رُب) الملازمة للنكرات.

والثاني: أن يكون المجرور مختصاً والمراد بالإختصاص: أن يكون للجار مع مجروره معنى زيادة على ما كان له من قبل، وهذا إما بالوصف أو الإضافة أو غيرها؛ نحو: فُرح باتحاد العرب، وسُعد بارتفاع دين المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار المشهور، على عكس فُرح بانتصار، لعدم فائدة الإسناد⁽¹⁾.

(1) ينظر: علي عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 347-349.

وهذه العناصر الأربعة هي مجمل ما اتفق النحاة على صلاحيته، لينوب عن الفاعل في غيابه، ولكنهم تباينوا فيمن ينوب عنه في حال اجتماعها معاً؛ ذلك أن نائب الفاعل واحد لا يتعدد كما الفاعل.

وقد علق البصريون -عدا الأحفش- على مسألة ماهية من ينوب عن الفاعل، فقالوا: بوجوب نيابة المفعول به ولا ينوب عنه غيره إذا وجد، ففي نحو: تلى القارئُ تلاوةً عطرةً في الختمةِ الأخيرةِ يومَ الجمعةِ أمامَ الأئمةِ، تبنى للمهزل على نحو: تُليت تلاوةٌ عطرة... إلخ، واعتبروا ما خالف هذا شاذاً أو مؤولاً.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى إمكانية إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، تقدم أو تأخر، واستدلوا على

هذا بقراءة جعفر لقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽¹⁾، حيث قرأ (يجزي) بالياء المضمومة مبنياً للمجهول، إضافة إلى نصبه (قوماً) والنائب الجار والمجرور على أحد القولين، واستشهد أيضاً بقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَا إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقَى ذَا الْعَنِيَّ إِلَّا ذُو الْهَوَى

حيث أنيب -هنا- الجار والمجرور، بدليل نصب المفعول به (إلا سيداً).

أمّا إذا رُجح إنابة ماله أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان أفضل كأن يقال: استُعِلَّ استغلالاً بشعّ البائسُ المجنونُ، بإنابة المصدر إذا كان المتكلم يرمي إلى إبراز هذا المعنى وهو بشاعة استغلاله، أمّا إن كان المغزى ببيان أن الاستغلال وقع أمام الناس أنيب الظرف وهكذا الأمر مع الجار والمجرور.

غير أن الذي عليه جمهور النحويين، هو جعلهم إقامة المفعول به مقام الفاعل، مادام موجوداً في الجملة واجبة وحظّهم إقامة الظرف، أو المصدر أو الجار والمجرور، مقام الفاعل إلا في حالة عدم وجود المفعول به، ويلجأ الجمهور في سبيل ذلك إلى تأويل النصوص التي يستشهد بها الكوفيون، أو يجعلها من قبيل الضرورة الشعرية.⁽²⁾

المكملات: أجمع النحاة على أن الجملة الفعلية إذا ما كان فيها الفعل لازماً، مكتفياً بنفسه، فإنها تتكون فقط من مسند ومسند إليه، ممثلاً في الفعل وفاعله ولم تكن هناك حاجة لغيرهما ليتم المعنى، وذلك نحو: أسلم الكافر، أمّا

(1) سورة الجاثية، الآية: 14

(2) ينظر: علي عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص 349.

في حال ما إذا كان المسند فيها- الجملة الفعلية- غير مكتفٍ بنفسه وكان محتاجاً لغيره من المكملات حتي يستفاد معنًا تامًا، ويكتمل الهدف من الجملة فإن المسند -هنا- يكون فعلاً متعدياً، وكما سبق الإشارة إليه فإن الفعل المتعدي يحتاج إلى ما يكمل ما بدأه هو، وعموماً فإن هذه المكملات تكون - على الأغلب- منصوبة، تساعد على إتمام المعنى وتحصيل فائدته.

01- المفعول به: وهو ما يقع عليه فعل الفاعل، نحو: أعلن العصي توبته ونحوه.

- ويكون مظهراً - كما مثل- أو نحو: تسلّم المتفوق الجائزة؛ فكل من (توبته، وجائزة) مفعولان منصوبان بالفتحة، وهما مظهران.

- وكما أنه قد يكون غير ذلك؛ أي: ضميراً متصلاً، كنحو: ارشدك، و أرشده، و أرشدهن، وأرشدهن، كما يكون منفصلاً، نحو: ما أرشد إلاّ إِيَّايَ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ.

فتقول في إعراب نصحي: نصح: فعل ماض مبني على الفتح، والنون واقية للفعل من التعبير، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

- ويكون المفعول به في الجملة واحداً، إذا كان الفعل فيها لازماً، أما إذا كان متعدياً، فإنه يكون مفعولاً واحداً أو إثنان أو ثلاثة مفاعيل، نحو: وجد الممتحن الإمتحان سهلاً، فالإمتحان مفعول به أول وسهلاً، مفعول به ثانٍ، وهذه المسألة قد فُصل فيها الحديث أعلاه. (1)

02- المفعول المطلق: هو مصدر يذكر بعد فعل من جنس لفظه، لتأكيدهِ وتبيان نوعه أو عدده، نحوقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (2)، ونحو: سعى الحاجُّ سعياً، وذكرَ ذكراً، وكبرَ تكبيراً، فكل من ترتيلاً، سعياً، ذكراً، وتكبيراً مفاعيل مطلقه.

- قد يحذف الفعل ويبقى المصدر منصوباً به، نحو: قدوماً مباركاً وسقياً ورعياً، وصبراً؛ وقد سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات.

وينوب عن الفعل اسماً الفاعل والمفعول والمصدر، تقول: هو ساع سعياً مشكوراً، والرزق محصل تحصيلاً حالاً، والصلاة مفروضة فرضاً إلهياً، وينوب عنه أيضاً مرادفه كقعدَ جلوساً، وصفته نحو: عمّر طويلاً، وللإشارة إليه نحو: "

(1) ينظر: تفصيله في الجملة الاسمية، ص38.

(2) سورة المزمل، الآية: 04.

انح هذا النحو"، أو قد يدل عليه ما يدل على نوعه، مثل: المشي الهويني، أو على عدده: كحج الرسول ﷺ حجة واحدة، أو على آله: كخطه قلمًا، ولفظ كل أو بعض: مضافين إلى المصدر: كأحسنت كل الإحسان، وتأثرت بعض التأثر. (1)

نموذج: تبا لفعال الخونة.

تبا: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره تب أي: خسرت، لفعال: جار ومجرور متعلق بالمصدر "تبا"، وهو مضاف، الخونة: مضاف إليه مجرور.

- يظنان كل الظن.

يظنان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف التشبيه فاعل، كل: نائب عن المفعول المطلق، مضاف إلى المصدر منصوب، وهو مضاف، الظن: مضاف إليه مجرور.

03- المفعول لأجله: هو مصدر مبين لسبب حدوث الفعل وتعليله، ومشارك لعامله في الوقت والوقت والفاعل، نحو: دعوت الأستاذة تكريمًا، فتكريمًا: مصدر مفهم للتعليل، لأنه يصلح جوابًا لسؤال: لم فعلت التكريم؟ وهو مشارك لدعوت في الوقت والفاعل.

- حكمه: النصب إن وجدت هذه الشروط؛ أي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل؛ فإن فقد شرط منهما لم يكن مفعولاً لأجله، وتعين جره بحرف التعليل وهو (اللام).

- مثال ما فقد المصدرية قولك: جئت للماء.

- مثال ما فقد الاتحاد في الوقت: تهيأت اليوم للسفر غدًا.

- مثال ما فقد الاتحاد في الفاعل: قمت لأمرِك إِبَّاي.

ويجوز تقديم المفعول لأجله سواء جرَّ أو نصب، نحو: لُزهدٍ قنع، وزهدًا أفنع، ويكون المفعول لأجله مجرداً من (أل) والإضافة، أو محلى بـ(أل) والإضافة، فيكثر في المجرد النصب ويقل الجر؛ كنعو: درست رغبة في اسعاد والدي، أو لرغبة، والمقرون بـ(أل) يكثر جره ويقل نصبه، كمشجعتي للنجاح.

أما المضاف إليه، فيجوز فيه الأمران على السواء، نحو: تصدقتُ ابتغاءَ الثوابِ أو لابتغائه⁽²⁾.

نموذج: وقفت تقديراً له.

(1) ينظر: محمد علي السراج، اللباب، ص 94.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 95، 96.

وقُتِّتْ: فعل وفاعل، تقديرًا: مفعول لأجله منصوب، له: جار ومجرور، متعلق بالمصدر، والتعليل لإجلاله.

04- المفعول فيه: هو كل ظرف زمان أو مكان حدث فيه فعل تضمن معنى (في)، نحو: امكث هنا برهةً،

هنا: ظرف مكان، وبرهةً: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في)؛ على نحو: امكث في المحلِّ في برهة.

ومن ظروف الزمان، نجد: عُدُوَّة، بكرة، وصحوة، وعشية، وحين، ومن ظروف المكان، نجد: الجهات الستُّ، وهي:

فوق، تحت، و أمام، وراء، ويمين، وشمال ويختص كل منهما-الزمان والمكان- بأتهما يختصان ومبهمان.

الزمان المختص: مادل على زمن معين: كيوم وشهر وعام.

والزمان المبهم: مالميس كذلك: كوقت وحين.

والمكان المختص: ماله حدود معينة، مثل: الدَّار و المسجد.

و المكان المبهم: بخلافه: كيمن وشمال.

كما أن للظرف صفة أخرى هي: التصرف و اللاتصريف.

أما المتصرف: فهو ما يستعمل ظرفا منصوبا وغير ظرف، نحو: سرثُ اليومَ فرسخًا، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل

ألف باع والبريد اثنا عشر ميلا.

وأما غير المتصرف: فهو مالا لزم النصب على الظرفية، أو ما أشبهها، نحو: الجر بـ(من) وكأئن، وعند، ولدن،

وَقَطُّ، وَعَوَضَ، وَإِذْ، وَإِذَا، وَبَيْنَا، وبينما.

فوائد:

- كل الظروف صالحة للنصب على الظرفية إلا المكان المختص فإنه يجز بـ(في): كجلستُ في الدار، واصلت

في المسجد، وبعض الجهات كجانب، وداخل، نحو: جلستُ بجانب المعلم.

- لَدُنْ: بمعنى (عند) إلا أن (لدى) تستعمل للأعيان الحاضرة فقط، فنقول: هذا الكلام من عندي، ولا تقول:

لدي مالٌ إلا إذا كان حاضرًا.

05- المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واو، بمعنى (مع)، والناصب له ماتقدمه من الفعل أو شبهه، كاسم

الفاعل والمصدر، فمثال الفعل: سر والجدار، سر مع الجدار، فالجدار: منصوب بسر.⁽¹⁾

أما مثال شبه الفعل: سعد سائرٌ والرصيف، وأعجبي سيرك والرصيف، فالرصيف منصوب بسائر وسيرك.

وإنما قدروا (الواو) بمعنى (مع) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل بذون توكيده بالضمير المرفوع المنفصل،

نحو: قمت أنا وسعداً.

- ولا يجوز تقدم المفعول معه على عامله فلا يقال: والوادي سرث؛ وعموماً: فإنه يتفهم على أنه مفعول معه

إذا لم يصح عطفه على ما قبله؛ كذهبتُ وهاشماً، فإن صح العطف جاز الأمران نحو: وصل الرئيس والأعوان، والرفع

أرجح، ويتعين العطف أي: عدم النصب بعدما لا يقع الفعل إلا باشتراك: كتخاصم ونحو:

إِذَا أَعْجَبْتَكِ مِنَ الدَّهْرِ حَالَ امْرِئٍ قَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

06- الإستثناء: هو إخراج الثاني من الأول بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، وهي غيرٌ، سوى، خلا، عدا، حاشا،

ليس، لا يكون.

و إلا حرف وهو خلاف (غير) و(سوى)، فهما اسمان، أما : خلا، عدا، وحاشى: فإنها مترددة بين الفعل

والحرف، وليس، ولا يكون: فعلان وهي مختلفة من حيث الأحكام.

المستثنى بإلاً: ثلاثة أنواع: متصل، ومنقطع، ومفرغ.

فالم متصل: ما كان من جنس المستثنى منه، نحو: لتصرف العمال إلا زياداً.

النصب: إن كان الكلام تاماً موجباً، ويقصد بالتام: أن يذكر فيه المستثنى منه، أما الموجب فهو أن لا يسبق بنفي أو

نهي، نحو: اجتمع المتظاهرون إلا سعداً.

وثانيهما: جواز النصب: على الإستثناء والاتباع على البدلية، وهذا إن كان الكلام تاماً منفيًا، نحو: ماتكلم أحدٌ

إلا محمداً و إلا محمداً، وما بصُرت أحدًا إلا عمرًا، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرًا وإلا عمرًا، فجاز -هنا- النصب في

(عمر) على الاستثناء، وأمكن الرفع والجر على البدلية من أحد.

(1) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص122.

و أما المنقطع: فهو كون المستثنى من غير جنس منه، والراجع فيه: النصب، نحو: رحل القوم إلا جملاً،
ف(الجمل) ليس من جنس القوم.⁽¹⁾

وأما المفرغ: فهو كون الكلام ناقصاً غير موجب؛ أي خالياً من ذكر المستثنى منه ومنفياً، و إعرابه يكون بحسب ما يقتضيه العامل قبله، نحو: ما غاب إلا إيادٍ، وما رأيت إلا إياداً، وما مررت إلا بإيادٍ، ف(إيادٍ) الأولى: فاعل للفعل غاب، والثانية: مفعولٌ (رأيت)، والثالثة: مجرورة بحرف الجر الزائد (الباء).
وقد سمي مُفرغاً: لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل فيما بعدها.

- المستثنى بغير وسوى: حكم المستثنى بهما: الجر بالإضافة إليه، ويعريان بما كان يعرب به المستثنى بـ (إلا) تقول: وصل الصحفيون غيرُ كريم، ويجوز: سوى كريم، بالنصب، كما تقول: مافرح أحد غير ناجح بالنصب والاتباع لأنه تام غير موجب.

- المستثنى بعدا، وحاشي، وخلا: يجوز فيه الخفض والنصب، فالنصب على أنها أفعال استتر فاعلها، والمستثنى مفعول نحو: أثمرت الأشجار خلا زيتونة⁽²⁾، والخفض نحو أثمرت الأشجار عدا زيتونة؛ فتصبح هذه الحروف تعامل معاملة حروف الجر، وفي حال تقدم (ما) على خلا وعدا، تعين معاملتهما على أنهما فعلا؛ ويتعين النصب بهما على المفعولية، نحو قولك: كفرت أعيان قريش ما خلا حمزة أو ما عدا حمزة.
أما (حاشا): فلا تدخل عليها (ما) فلا يقال: ما حاشا فلانا، وحكم المستثنى بليس ولا يكون هو: النصب، نحو: وصل المدعوون إلا واحدا.

أو: وصل المدعوون ولا يكون واحدا، كأنه قيل، ليس بعضهم واحدا، ولا يكون بعضهم واحداً.

- تجدر الإشارة إلى أنه: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في النفي؛ فالأصح نصبه نحو: ومالي إلا مذهب الحق مذهب.⁽³⁾

07- الحال: هو وصف، فضلة، يوضع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به، وقت وقوع الفعل، نحو قوله تعالى:

﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾⁽¹⁾، ونحو قوله أيضا: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾⁽²⁾.

(1) ينظر: محمد علي السراج، الباب، ص 96، 97.

(2) ينظر: محمد علي السراج، الباب، ص 97.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 100.

- **الحال فضلة:** فهي ليست عمدة في الجملة، مثل الخبر، الذي هو عمدة فيها، وتشبهه في تعددها، إذ كما يتعدد الخبر نحو: أقبل الناجح مستبشراً مغتبطاً، كما يجوز فيها أن تتقدم على عاملها، نحو: منيرةً تبدوا وجوه المؤمنين يوم القيامة.

وقد اتفق النحاة على أن الحال تكون نكرة كما تكون معرفة، فالأصل فيها أن تكون نكرة مشتقة، وما ورد منها معرفة في اللفظ فهو نكرة في المعنى، نحو: عمل وحده أي: منفرداً، وجاءوا الجماء بمعنى؛ جميعاً، وكذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، أي مشافهة.

- وتكون الحال جامدة مؤولة بمشتق في نحو ما يأتي:

إذا دلت على تشبيهه نحو: كَرَّ عثره أسداً، أي كأسدٍ، وأشرقَت العروسُ شمسًا، أي كالشمسِ.

إذا دلت على ترتيب نحو: أقبلوا فردًا فردًا، وانصرفوا مثنى مثنى؛ بمعنى: مرتبين.

إذا دلت على سعر، نحو: بيعَ القمحُ مُدًّا بعشرين، والسمنُ رطلًا بثلاثين؛ أي مسعرًا.

إذا دلت على مفاعلة، نحو: بعته يدا بيدٍ؛ أي متقابضين، ومشيته كتفا لكتف؛ أي متلاصقين.

إذا كانت موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾⁽³⁾، ونحو قوله أيضا: ﴿وَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾⁽⁴⁾.

- **عامل الحال:** هو ما تقدم على الحال سواء أكان فعلا، أو شبهه أو معناه، نحو: تلك هندٌ مقنعةٌ، كأنك قائم بهم إمامًا، محمدٌ في المسجدٍ متهجداً.

وقد يحذف العامل كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، بمعنى: سر مهدياً، ونحو دعائك للحاج قولك: "حجاً مبروراً، ومعناه؛ حُجٌّ حجاً مبروراً، أمّا صاحبها فهو ما كانت وصفا له؛ أي ما تبين هيئته، وتطابقه تذكيرا وتأنيثا، إفرادا تثنية وجمعا⁽⁵⁾؛ وذلك نحو: سَعِيًا مُهْرُولَيْنِ، ويرى النحاة أن حق صاحب الحال: أن يكون معرفة، وقد يرد نكرة كالمبتدأ إذا تأخر عنها، وتخصص بوصف أو إضافة، أو اعتمد على نفي أو استفهام، مثل: سأل متوسلاً محتاجاً، وبالمسجد رجلٌ زاهدٌ متعبداً، واستمعت إلى خطيبٍ لبيبٍ فهِيمًا، ولا يقتدِ أحدٌ بأخَرَ جاهلاً.

(1) سورة القصص، الآية: 21.

(2) سورة النساء، الآية: 79.

(3) سورة يوسف، الآية: 02.

(4) سورة مريم، الآية: 17.

(5) ينظر، محمد علي السراج، اللباب، ص 101.

- **وقوع الحال جملة:** تقع الحال جملة فعلية أو اسمية، ولا بد من اشتغالها على رابط يكون إما واو فقط، أو الضمير فقط، أو هما معاً، نحو: قم والناس نيام، وأقبل الغلام يلهث، ووصل وهو يبتسم، وتكون الجملة ظرفاً، جاراً ومجروراً، نحو: بزغ القمر بين النجوم، وانعكس وجهه في صفحة المحيط الهادي.

قال الشاعر:

أَرَى الْعَيْشَ بَيْنَ الْمُدُنِ مُرًّا فَلَيْتَنِي
أَعِيشُ قَرِيرَ الْعَيْنِ بَيْنَ الْمَضَارِبِ

أرى: فعل وفاعل، العيش: مفعول به أو للفعل (أرى) منصوب، بين: ظرف مكان متعلق بحال من العيش تقديره (كائناً)، وهو مضاف، المدن: مضاف إليه مجرور، مرًّا: مفعول ثانٍ لأرى منصوب.

07- التمييز: ويوظف التمييز في الجملة مكماً للمعنى، مفسراً له ومبيناً، وهو: كل اسم نكرة جامد يتضمن معنى (من) لرفع الإبهام عما قبله من اسم ذاتٍ ملفوظ أو نسبة ذاتٍ ملحوظ. (1)

فالأول: نحو: جمعت رطلاً توتاً، وأما الثاني: فنحو: زكى محمداً نفساً، فرطلاً و زكى: مبهمان؛ وقد فسر إبهامهما توتاً ونفساً.

- **و التمييز الملفوظ:** هو الواقع بعد أسماء الوزن، الكيل، المساحة، و العدد، نحو: اشتريت رطلاً زيتاً ومُداً قمحاً، وحقلًا فولاً، وعشرين نعجةً، وما كان غير ذلك فهو فرع للملفوظ؛ نحو: اشتريت قميصاً حريراً، وهذا قلبٌ حجرًا.

ويجوز في تمييز غير العدد الجرُّ بـ(من) أو الإضافة إلى التمييز، نحو: هذا عقدٌ ألباساً، أو عقدٌ من الألباس أو عقدٌ ألباسٌ.

- **أما الملحوظ:** فهو المبين لجهة النسبة، ويفهم من الجملة، وهو أقسام أربعة:

الأول: يكون فيه محولاً عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (2)؛ والأصل: اشتعلت عيون الرأس.

الثاني: يكون فيه محولاً عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (3)، و الأصل: فجرنا عيون الأرض.

الثالث: يكون فيه محولاً عن المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ (4)، الأصل فيه: مالي أكثر من مالك.

(1) ينظر: محمد علي السراج، الباب، ص 102.

(2) سورة مريم، الآية: 04.

(3) سورة القمر، الآية: 12.

(4) سورة الكهف، الآية: 34.

الرابع: أن يكون محولا كتمييز التعجب والتفضيل، نحو: لله ذرُّه فقيها، وهو أبعد نظرا وأكثر فهما.
تمييز العدد: وهو جمع مجرور مع الثلاثة والعشرة، وما بينهما، ومفرد مجرور مع المئة والألف، ومفرد منصوت مع أحدا عشر إلى تعة وتسعين، نحو: ابتعثُ ثلاثة كتبٍ، وأربعَ مجلاتٍ، وعشرَ كراساتٍ، ومئةَ ورقةٍ، وألفَ شفرةٍ، بألفٍ وخمسمائةٍ وثمانينَ دينارا.

- **كنايات العدد:** كم: اسم مبهم مفتقر إلى التمييز، وهو نوعان: استفهامية وخبرية، ويكون تمييز الإستفهامية مفردا منصوبا، نحو: كم دينارا قبضت؟، وأمَّا الخبرية فيكون تمييزها مفردا أو جمعا مجرورا بها، أو بـ(من) مقدرة، نحو: كم وزدا قرأت، وكم مسكينا أطعمت، وإعرابها يكون في حال كُني بهما عن المصدر أو الظرف -ال نصب على الظرفية- أو المصدرية، وذلك مثل: كم نجاحا حُزت؟، وكم فشلا حققت؟.

وفي حال كُني بها عن الذوات، ولم يردفها فعل مثل: كم أخا لك؟، أو والاها فعل لازم أو ناقص مثل: كم اسما سما؟ وكم قرية غدت ركاما؟ فهما (أي: كم) مبتدآن وما بعدهما خبر، وإن والاها فعل متعدّد، لم يستوف مفعوله، نحو: كم واجبا أجزت؟ فمحلها: النصب: مفعول به.

كأين: توافق (كم) إبهاما وافتقارا وبناء، وتمييزها إمّا منصوب وإما مجرورا بـ(من) لفظا، وهو الأكثر، وهو الأكثر مثل: كأين غنيا أضحي فقيرا، وكأين من عزيز أمسى ذليلا⁽¹⁾.

كذا: يكون تمييزها مفردا منصوبا، والغالب: تكرارها وعطفها، نحو: سمعنا كذا خبرا، أو كذا وكذا خبرا.

الفرق بين الحال والتمييز: يفرق بين الحال والتمييز في أربعة أمور؛ هي:

أولا: ذكر أن الحال جملة وظروفا وجارا ومجرورا، والتمييز لا يكون إلا اسما.

ثانيا: أن الحال توضع لبيان الهيئات، في حين يرد التمييز لبيان الذوات ورفع الإبهام عنها.

ثالثا: تتعدد الحال كخبر المبتدأ، ولا يتعدد التمييز، كمثل: طاب محمد نفسا.

رابعا: الحال مشتقة والتمييز، جامد وتتقدم الحال والتمييز لايتقدم إلا نادرا، نحو: لله ذرُّه فارسا.⁽²⁾

08- المنادى: هو اسم مطلوب أن يلحق بحرف من أحرف النداء: (الهمزة) و(أي) للقريب، و(يا) و(أيا) و(آ)

للبعيد، نحو: ياعمرؤ، ويا رجل.

(1) ينظر: محمد علي السراج، اللباب، ص 103.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 105.

وقد يحذف حرف النداء في مثل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽¹⁾، والتقدير، "يا يوسف"، وقد جعل النحاة المنادى قسماً: معرب ومبني.

أ- **المعرب**: حكمه النصب، وهو نكرة غير مقصودة، نحو: يا جاهلاً تعقل و- أيضاً- مضاف نحو: يا خالق العباد ويا سامع الدعاء، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: ياساعياً بالخير مقبلاً.
ب- **المبني**: وحكمه البناء على ما يرفع به، وهو نوعان:

مفرد: علم، نحو يا حسين، ونكرة مقصودة: نحو: يا حارس، فتقول في نداء الأول: يا خالد، وخالدان، ويا خالدون.

وفي الثاني: ياتاجر، يا محاميان، ويا معلمون؛ وعلى ذلك، يبني على الألف في المثني، وعلى الواو في جمع المذكر السالم، وعلى الضم الضاهر، في مثل: ياودود، ويا إمام، وعلى الضم، المقدر في مثل: يا مصطفى، ويا سلمى، وفيما كان مبنيًا قبل النداء نحو: يا نبطويه، وياتأبط شرًّا، ويا هذا النابغة، ويا من يسمع.

أما المفرد، فيقصد به مالا يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، في حين يقصد بالعلم كونه أحد المعارف.

- نداء المحلى بـ(أل): إذا أريد نداء ما فيه (أل) جيئ بأبيها للمذكر، والمؤنث أيتها، أو باسم إشارة يحيل إلى المنادى، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّفَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾⁽⁴⁾، ويقال في الإعراب: أي وأية: منادى نكرة مقصودة، مبني على الضم، و(ها) للتنبية، والاسم بعدها، ما حلّي منه بـ(أل) يعرب بدلا من المنادى إذا كان جامداً، أما إذا كان مابعد محلاً بـ(أل) وكان مشتقاً، أعرب: صفة، مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾⁽⁵⁾، ويستثنى من هذا الحكم لفظ الجلالة، فيقال: يا الله، ويكثر معه حذف حرف النداء ويعوض بميم مشددة، تجنبا لدخوله على (أل)، فيقال: (اللهم).

(1) سورة يوسف، الآية: 29.

(2) سورة الإنفطار، الآية: 06.

(3) سورة الفجر، الآية: 27.

(4) سورة الكافرون، الآية: 01.

(5) ينظر: محمد علي السراج، الباب، ص106.

- **المنادى المبني**: إذا كان تابع المنادى نعتا له مضافا غير معرف بـ (أل)، وجب نصبه، مثل: يا أحمدُ يا حامل الرسالة، أمّا إن كان نعتا أو عطفا معرفا بـ(أل) أو مضافا مفردا جاز فيه الرفع، وهذا وهذا مراعاة للفظ المنادى والنصب، مراعاة لمحلّه تقول: يا فاطمةُ الكريمةُ الأب، أو الكريمةُ، ويا محمد الأبتز، والأبتز؛ بالرفع والنصب.

- **المنادى الموصوف بأين**: إذا كان مفردا علمًا، وصفته مضافة إلى علم، ولم يفصل، بينهما بجائل فقد جاز فيه الضم والفتح، نحو: يا حسين بن عليّ، ويا حسين، فإذا لم تتوفر فيه هذه الأمور تعين ضمه، وامتنع فتحه، نحو: يا محمدُ الرسولُ بن عبد الله، ونحو: يا عمر بن العاص. (1)

- **المنادى المرخم**: يجوز ترخيم المنادى تخفيفا في كاسم مختوم بتاء التأنيت، وفي كل علمٍ زائد عن ثلاثة أحرف، شريطة أن لا يكون مضافا، ولا مركبا، ذلك بأن تحذف آخر حرف منه وتضم الذي سبقه أو تبقية على حاله، فتقول في نداء فاطمة وعزّة وجعفر ومحمود ومازن ومالك؛ يا فاطمُ، يا عزُّ، يا جعفُ، يا محمُو، يا ماز، ويا مالِ.

هذه إذا أهم معالم الجملة الفعلية، النوع الثاني من تقسيمات الجملة العربية، والتي حاولنا فيها إجمال أهم ما يمكن سرده بهذا الخصوص.

- الجملة الظرفية:

أجمع النحويون على أن الجملة في العربية نوعان: اسمية وفعلية، ومثال الأولى قولك: محمدٌ خيرٌ خلقِ الله، ومثال الثانية قولك: أقبل المؤمنُ مسرورا، وهناك من النحاة من زاد على هذين النوعين ما أسماه "الجملة الشرطية" - موضوع الدراسة - إلى جانب نوع آخر اصطلاحوا عليه: "الجملة الظرفية"، وقد أشار صاحب المغني إلى هذا التقسيم في قوله الجمل اسمية وفعلية وظرفية. (2)

- **مفهوم الجملة الظرفية**: هي: الجملة التي تصدرها شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور)؛ وبالنظر إلى هذا المفهوم يتضح لنا، أن الجملة الظرفية تختص بعناصر -هي أساس تكوينها- فهي تنسب إلى الظرف المعطوف على الجار والمجرور.

(1) ينظر: محمد علي السراج، الباب، ص 106، 107.

(2) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 160.

- عناصر الجملة الظرفية: من التعريف الذي ساقه النحاة لهذا النوع من الجمل، يتضح أنها تقوم على: الظرف أو الجار والمجرور.

الظرف:

- لغة: هو الوعاء.⁽¹⁾

- اصطلاحاً: «هو اسم منصوب يدل على زمان الفعل أو مكانه ويتضمن معنى (في) باطراد، وإذا لم يتضمن معنى (في) فلا يكون ظرفاً بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة فيكون مبتدأ، مثل: (يومنا مشرقاً) أو خبراً، مثل: (يومنا يوم مبارك) أو فاعلاً، مثل: (جاء شهر رمضان) ...، ويسمى الظرف أيضاً مفعولاً فيه، وسميت الأمكنة والأزمنة ظروفًا، لأن الأفعال تحصل فيها فصارت كالأوعية لها، مثل: (صمْتُ شهر رمضان)، ومثل: (جلست عندك أمام الطاولة)»⁽²⁾، يفهم من هذا التعريف، أن الجملة الظرفية قسمان: الجملة الظرفية ذات الخبر الظرف، والجملة الظرفية ذات الجار والمجرور.

- الجملة الظرفية ذات الخبر الظرف: والظرف نوعان، ظرف مكان وظرف زمان، ويعرفان بأتهما: «منقسم إلى مبهم ومؤقت، فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست، والمؤقت نحو اليوم واللييلة والسوق والدار، (...) والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب، نحو قولك: سزنا ذات مرة، وبكرة وسحَرَ وسُحِرًا وضحَى وعِشاءً وعشيَّةً وعمَّةً ومساءً، إذا أردت سحرًا بعينه، وبضحَى يومك وعِشيَّته وعِشاءه، وعممة ليلتك ومساءها. ومثله عند وسوى وسواء. ومما يختار أن يلزم فيه صفة الأحيان، تقول: سِرَّ عليه طويلاً وكثيراً وقليلًا وقديماً وحديثاً»⁽³⁾، يشير هذا التعرف إلى الخصائص المشتركة بين كل من ظرف الزمان وظرف المكان، وقد فصل فيهما "الزنجشيري" على النحو الذي أورده في هذا القول من خلال الامثلة التي ساقها.

- ظرف المكان: هو الذي يدل على مكان وقوع الفعل⁽⁴⁾، نحو: الناجح فوق منصة التكريم.

- الزمان: فإنه يدل على وقت حصول الفعل، وزمان تحققه، نحو: الراحة يومٌ واحدٌ بعدض التعبِ كافٍ.

1) عزيزة فوال تابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992، ص602.

2) شوقي المعري، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص14.

3) أبو القاسم محمود بن عمر الزنجشيري، المفصل في علم العربية، نج: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2004، ص74.

4) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص602.

- أقسام الظرف:

- يقسم النحاة الظرف بنوعيه إلى عدة أقسام، نوجز القول في ثلاثة منها:

الظرف المبهم، والظرف المحدود، والأول هو: ما كان غير محدود، نحو: المذنبُ تحتَ رحمةِ القانون، فد(أمام) ظرف غير محدود، مبهم منصوب، أما الثاني هو: ما دل على زمان وكان محدودين، نحو: السيرُ يومًا كاملاً متعبٌ⁽¹⁾، وهو كما أشرنا إليه في تعريف "الزخشي" له.

الظرف المتصرف وغير المتصرف، والأول: ما خرج عن الظرفية فاكسب صفة وحل المحل الذي يحل فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾⁽²⁾، فد(شهر): ظرف زمان ابتدأ به الكلام، فخرج من حالة الظرفية إلى الابتدائية، فصار (مبتدأ)، أما الثاني: فهو ما لازم الظرفية ولم يخرج عن معناها، نحو: (قَطُّ)، نحو: العاصي قَطُّ لا يفلح، و(بَيْنَمَا)، نحو: أَرِقْتُ بينما النَّاسُ نِيَام.

الظرف اللغو: وهو « ما كان العامل فيه مذكورا »⁽³⁾، نحو: المسلمون أمام الكعبة.

الظرف المستقر: هو « ما كان العامل في مقدرًا »⁽⁴⁾، نحو: محمدٌ في المسجد؛ فالتقدير هنا (محمد كائن، مستقر، موجود... في المسجد).

ثالثا: الجملة الظرفية ذات الظرف الجار والمجرور:

01- الجر:

لغة: وهو الجذب. جره يجره جرا.⁽⁵⁾

اصطلاحا: الجر في النحو هو ظهور علامة الجر على الاسم المجرور⁽⁶⁾، وتظهر هذه العلامة بطريقتين: الجر بحرف الجر، نحو: سعيدٌ بلقاءِ أحبائي، فد(لقاء) اسم مجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد (الباء).

(1) ينظر: محمد علي السراج، اللباب، ص 607.

(2) سورة البقرة، الآية: 185.

(3) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص 606.

(4) الجرجاني، التعريفات، ص 177.

(5) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص 404.

(6) المرجع نفسه، ص 404.

الجر بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾⁽¹⁾، فد(الهاء) ضمير أضيف إلى (القدر) فجَرَ بإضافته إليه.

الخصائص التركيبية للجملة الظرفية:

- عدم التطابق: وذلك أن الجملة الظرفية تختلف عن الجملة الاسمية بعدم التطابق العددي، والنوعي بين المسند والمسند إليه.

- التقييد: أي قبولها النسخ، فهي تشبه بهذه الخصيصة الجملة الاسمية، وتخالف بذلك غيرها من الجمل.

- بساطة التركيب: فالجملة الظرفية لا تقبل التوسع، يمكن إجمالها في التبعية والإضافة؛ كما سبق وأشرنا، وهي تخالف -هنا- الجملة الاسمية.

- سهولة الوقوف على عناصر الإسناد فيها خلافاً للاسمية؛ التي غالباً ما يعترض وضوح عناره الإسنادي الغموض ما يصعب على المرء تبيينها.⁽²⁾

ورد في تعريف الجملة الظرفية أنها: ما تصدرها ظرف -سواء أكان ظرف زمان، أو كان ظرف مكان- لا خلاف في ذلك؛ إذ أن مسماها دليل على مبناها، فهي مشتقة منه.

لكن الخلاف -هنا- في مسألة الجار والمجرور؛ فإذا قلنا "أن الجملة الظرفية هي ما تكونت من جار ومجرور"، قد يفهم أنا نسوي بينها وبين شبه الجملة في المفهوم، فتصبحان مترادفتين، مع العلم أن شبه الجملة أصل يضم الظرف، والجار والمجرور، ولهذا فقد فرق النحاة بين الجملة الظرفية وبين شبه الجملة، بأن الجملة الظرفية هي التي يكون الخبر فيها شبه الجملة؛ وهذه الأخيرة تتكون إما من: ظرف وإما من جار ومجرور، إلى جانب هذه المسألة، فقد شغلت النحاة نقطة مهمة تتعلق بالجملة الظرفية، ما إذا كانت اسمية أم فعلية.

يصنف النحاة هذه الجملة في خانة الاسمية، إذا ما كانت متعلقة بخبر المبتدأ، نحو: "زيدٌ عندهُ ضيفٌ"، أما في حال تعلقها بفعل يتبعها فإنها تكون جملة فعلية، ويستدلون على هذين الرأيين بقول "العكلي":

عَلَيْكَ السَّلَامُ فَارْتَحِلْ غَيْرَ بَاعِدٍ وَمَا الْبُعْدُ إِلَّا فِي التَّنَائِي وَفِي الْهَجْرِ

(1) سورة الأنعام، الآية: 91.

(2) عماد حسن أبو دية، الجملة الظرفية وعوارض تركيبها - دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي - مجلة جامعة الأزهر، غزة - فلسطين، مج15، العدد1، 2013، ص95.

فيجعلون شبه الجملة (عليك) متعلقة بخبر مقدم للمبتدأ (السلام)، فتكون -بذلك- اسمية ونحو قول عبيد بن أيوب العنبري:"

فَمِنْهُمْ عَدُوٌّ لِي مُحَالٌ مُكَاشِحٌ وَأَخْرُ لِي تَحْتَ الْعَضَاهِ حَبَائِلٌ

(منهم) شبه جملة، جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ (عدو)؛ فالجملة اسمية.

ومن النماذج التي وضعوها للفعلية -منها- قول "عدي بن زيد":

عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلُ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارَنِ مُقْتَدِي

فالجار والمجرور (عن المرء) متعلقان بالفعل (لا تسأل)، أي: أن الجملة فعلية وقد زادوا على هذا النوع من الجمل، تلك المصدرية بحرف الجر الشبيهة بالزائد (رُبَّ)، فإذا كان الاسم مبتدأ فالجملة اسمية، وإذا كان مفعولاً فهي فعلية ويمثلون لهذين الوجهين يقول "الفرزدق":

وَأَطْلَسَ عَسَالَ وَمَا كَانَ صَاحِبًا دُعِرْتُ بِنَارِي مُوهِنٍ فَأَتَانِي

فلا يجوز إعراب (أطلس)، مبتدأ ولا مفعولاً به.⁽¹⁾

وهذا ما أشارت إليه عزيزة فوال تابتي في حديثها عن الجملة الظرفية، لما قالت: هي الجملة المصدرية بظرف أوجار ومجرور، مثل (أعندك ضيف)، أي (أفي الدار ضيف) ومن النحاة من يعتبر (ضيف) فاعل للظرف الذي يقدر بفعل استقر فتكون الجملة فعلية مؤلفة من فعل (استقر) وفاعله، ومثلها جملة (أفي الدار حيز) والتقدير: هل استقر حيز في الدار ومن النحاة من يعتبر الجملة الظرفية اسمية على تقدير(ضيف) مبتدأ و(عندك) خبره، وكذلك جملة (أفي الدار) فتكون خبر مبتدأ، والجار والمجرور خبر مقدم، أو على تقدير (ضيف) فاعل لاسم محذوف تقديره: كائن، مستقر، وهذا الفاعل يعني عن الخبر⁽²⁾؛ أي أن الجملة الظرفية تقون خبراً للمبتدأ، نحو قولك: عندي كتاب، (ف)عندي خبر، سواء لازم الأصل من حيث الترتيب، الترتيب أم خالفه، فتقدم على المبتدأ، ويشترط هنا أن يكون الظرف أو الجار والمجرور تامين، يفهم منهما متعلقهما المحذوف.

أما إذا كانت الجملة فعلية فإن الاسم المرفوع فيها يكون فاعلاً للظرف الذي يُقدر بفعل محذوف: كاستقر.

وقد تحدث النحاة عن هذه المسألة بالنسبة للخبر، فالنحاة لا يجعلون الظرف خبراً للمبتدأ، والحدث الذي بعد الظرف وعاء له ليس المبتدأ، ولهذا فإن الظرف، لا يتعلق بالمبتدأ، حيث يكون المتعلق والمتعلق به شيء واحد، ولا يخبر

(1) شوقي المعري، إعراب الجمل و أشباه الجمل، ص 14.

(2) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل، ص 426.

بالشيء عن جزئه، وهو ما يفسر كون الظرف في حال وقوعه خبراً، فإنه يكون جزءاً منه وليس كله، ويصبح نصبه دليلاً على علاقته بالعنصر غير المذكور في الجملة، والظرف عنصر غير إسنادي بالنسبة للمتعلق المحذوف.⁽¹⁾

بالنسبة للفعل، فقد اصطلاح النحاة عليهما مسمى (شبه الجملة) إذا وقعا موقع المفرد بحيث يكونان خبراً أو نعتاً أو حالاً أو نعتاً، لأن متعلقهما في هذه الحال لا يكون مذكوراً في بناء الجملة، ولا بد أن يكون هذا المتعلق استقراراً مطلقاً فقد يقدر فعلاً أو اسماً مشتقاً من مادة الفعل.

واعلم أن قولك: " زيد في الدار وعمر عندك"، فإن الظرف والجار والمجرور ليسا بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع، ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفها وأقامت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من دلالة عليها إذ المراد باستقرار مطلق لا استقرار خاص، ويجعل النحاة هذا الحكم معماً على الحال والنعت، أما الصلة فإنهم يجعلون تعلقها بالفعل ضرورة، ويشيرون إلى أن ارتباط الظرف بالفعل ليس محكوماً بموضع معين، فيأتي معه إما سابقاً أو لاحقاً، وقد عبروا عن ذلك بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور مالا يتوسع في غيرهما، علماً أن هذه الحرية لا تتأتى لعنصر ما في الجملة إلا إذا كانت علاقته بغيره جلية، وارتباطه بما يجب أن يرتبط به لا يذهب وضوحها تأخيرها أو تقديمها، ولهذا فقد خلقت هذه الإمكانية في استبدال الموقع: القدرة على تعدد صور الجملة الفعلية ما مكن من الإستفادة منه في تنويع التعابير ودلالاتها.⁽²⁾

فهذه إذاً، لمحة موجزة عن الجملة الظرفية، حاولنا فيها إجمال الكلام في أهم ما يندرج ضمن هذا العنوان الرئيس.

و مجمل الكلام فيما ذكر في هذا الفصل، والذي استعرضنا فيه أساسيات الجملة العربية، أن النحاة قد اختلفوا حول مفهوم الجملة، حيث -وكما بينا- كان هناك من سواها بالكلام؛ فجعلها الشيء نفسه، وذلك ما رأيناه عند "ابن جني"، و"الجرجاني"، و"الزمخشري"، وفي مقابل هطاً قال آخرون بالخلاف، أي أن الجملة شيء، والكلام شيء آخر غيره، ومن هؤلاء "الرضي" و"ابن هشام"، وقد فصلنا القول في هذه المسألة، مدللين لكل مذهب بحججه التي دعم بها رأيه.

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 152، 153.

بعد أن فرغنا من مسألة التفريق بين الجملة والكلام، انتقلنا إلى الحديث عن تقسيمات النحاة للجملة العربية، والتي اختلفت باختلاف زاوية نظر كل نحوي إليها، فكانت: جملة صغرى وكبرى، وجملا معربة، وغير معربة، وتقسيمات أخرى غير هذه، لكن هذا لا ينفي اتفاق النحاة على أن الجملة العربية: اسمية، وفعلية، والأنواع المذكورة لا تفتأ أن تكون محتواة في أحد هذين النوعين، وقد وقفنا فيما يخص هذين النوعين على تحديد مفهوميهما وعناصرهما؛ فوجدنا أن الاسمية: ما كان صدرها مبتدأ يردفه الخبر، ووضعنا لكل واحد منهما حدًّا مثلما قال به النحاة، وفصلنا القول في أحوالهما، وخلصنا إلى أن المبتدأ لا يكون غير مفرد، على عكس الخبر الذي يكون مفردا، كما يكون جملة، ولم نغفل الحديث عن مسألة الفضلة؛ ذلك أنها لا تكون دائما زائدة في الكلام، بل إنها في أحيان معينة يجب ذكرها ليتم بها المعنى، وإلا لم تتحقق الفائدة من الكلام.

وقد أعقبنا هذا بالحديث عن الجملة الاسمية، وفصلنا في الجملة المطلقة من جهة، وقابلنا بالحديث عن المقيدة، وكان مما خلصنا إليه أن المعنى يتغير وكذلك المبنى في الثانية عن الأولى؛ إذ يكون للمعنى في الجملة المقيدة دلالات كثيرة: كالماضوية، والتأكيد، أو التعبير عن الشك واليقين...، وكذلك المبنى في الجملة المطلقة؛ فإن كم العناصر التي تتكون منها يفوقه في المقيدة منها، حيث يكون في الجملة الواحدة أكثر من مفعول، بحسب ما تفرضه العوامل في الكلام، وكذلك التغيير من الناحية الإعرابية؛ فالمبتدأ الذي يصبح اسما للناسخ الداخلة على الجملة يكتسب محل جديدا ومعه الخبر في الجملة المقيدة، وكثيرا ما يخرج عن الأصل (الرفع) إلى حال أخرى أشهرها النصب.

بالعودة إلى أنواع الجملة العربية، فإننا نلفي النوع الثاني لها ممثلا في الجملة الفعلية، التي هي المصدرية بالفعل يردفه الفاعل، فالجملة الفعلية لا وجود لها في غياب الفعل؛ إذ هي كما الاسمية في تغييرها تبعا لأحوال المبتدأ، ذلك أن الفعلية تخضع للفعل في جميع أحواله؛ لأنه العامل الرئيس الذي يحكم به عليها؛ خاصة وأنه محكوم بمقياس الزمن، بل إنه تحديدا يتضمن الزمن، فتكون دلالتها على الماضوية إذا كان الفعل ماضيا، وتدل على الآن، إذا كان فعلها في الحاضر، كما إنها تحمل معنى الأمر في حال كان الفعل بصيغة الأمر، وهو جانب من جوانب تقسيمات النحاة للفعل كنا قد ذكرناه، ونشير إلى أننا قد أغفلنا الحديث عن الجانب الصرفي للأفعال لأنه لا يخدم موضوع دراستنا، إذا، فقد تعمدنا الحيث عن التقسيم الزمني للأفعال من حيث كونه: ماضيا، مضارع، وأمر، إلى جانب تقسيمه إلى لازم: وهو ما اكتفى بفاعله واستغنى عما سواه ليفيد معنى، وإلى متعد: وهو ما كان محتاجا إلى غير فاعله ليتم به المعنى وتكتمل الفائدة من الكلام، وقد أشرنا إلى استحالة تقديم الفاعل على عامله، على عكس الخبر الذي يتقدم على المبتدأ أحيانا، فعالجنا قضية التقديم والتأخير، والحذف بين عناصر الجملة الفعلية، وهذه المسألة الأخيرة كان لنا فيها قول

آخر؛ حيث أن حذف الفاعل ينجح معنى الجملة إلى معنى آخر، فيصبح الفعل (الذي كان معلوما) مبني للمجهول، كما يصبح الفاعل (الذي كان معروفا) مجهولا ويسمى: نائب الفاعل، ويكون هذا النائب واحدا من جملة من العناصر، كنا قد استعرضناها مفصلة، وختمنا القول في مسألة تعدية الفعل، بالحديث عن أهم ما يضاف إلى الفعل والفاعل ليساعد على تتمة المعنى، فوجدنا أن هذه المتممات في الأغلب تكون أسماء، وفصلنا القول في تعاريفها وأهم أحكامها.

وقبل أن نسدل الستار عما احتواه الفصل الأول، عرجنا على ذكر ما يتعلق بالجملة الظرفية، باعتبار أنها مع الجملة الشرطية -موضوع هذه الدراسة- نوعان آخران من التقسيمات التي أضفها بعض النحاة كـ"ابن هشام" زيادة عن الاسمية والفعلية، فرأينا أن الجملة الظرفية هي ما انبتت من شبه جملة -ظرفا كانت أو جارا ومجرورا- وأوجزنا القول فيما يخص هذه العناصر، مقتصرين على ذكر حدود عناصرها، وأهم ما يتعلق بها.

الفصل الثاني

الجملة الشرطية ومتعلقاتها

أولاً: الجملة الشرطية وعناصرها

- نشأتها

- مفهومها

- عناصرها

متعلقات الجملة الشرطية

- الحذف

- العطف

- اجتماع الشرط والقسم

الفصل الثاني: الجملة الشرطية و متعلقاتها

تعود بوادى ظهور مصطلح الجملة الشرطية إلى القرن الثاني عند الفراء، والأخفش، والمبرد، وقد تأخر استعماله بمعناه -المعروف اليوم- إلى غاية القرن الرابع، إذ دل به على التركيب ككل دون اطراد، مقارنة باطراد الدلالة على الركن الشرطي، ويعزى تخلف استعماله بهذا المعنى عند بعض النحويين إلى سببين:

أولهما: استبداله بمصطلح غيره، وهو (الجملة الشرطية) عند "بابشاذ".

وثانيهما: استخدامه لغير دلالاته التي وضع لها، والتعبير به عن فعل الشرط، كما فعل "المهروي"، و"ابن الخشاب"، وقد لوحظ أن هذا المصطلح لم يستعمل للدلالة على (الأداة) لأنها لم تكن في حاجة إلى مصطلح آخر لكثرة ما اصطلح عليها من مسميات.⁽¹⁾

أولاً: مفهوم الجملة الشرطية:

« هي الجملة التي تصدرها أداة شرط سواء كانت جازمة أو غير جازمة، وسواء كانت اسماً أم حرفاً، وتكون مؤلفة من أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه⁽²⁾؛ بمعنى أن جملة الشرط هي جملة دخلت عليها أدوات خاصة بأسلوب الشرط، فميزتها عن الأنواع الأخرى -الاسمية، والفعلية، والظرفية- فأخرجتها لتختص بهذه الدلالة.

لقد أشار النحاة في بدايات حديثهم عن هذا النوع من الجمل إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في الجملة، وكيف أنها تخرجها إلى التعليق، فتربط ما يسمى (جملة الشرط) بما يسمى (جملة الجواب)؛ وهو ما سنفصل فيه الحديث في محله.

يذكر أن مفهوم الجملة الشرطية لم يضبط على النحو الذي هو عليه الآن إلا بعد مروره بمراحل، حاول النحاة من خلالها التععيد له، فيذكر النحاة -في هذا المقام- إشارات "الخليل" و"المبرد" وبعدهما "الزمخشري" هذا الأخير الذي نص عليها، من خلال تمثيله لها بخبر المبتدأ في نحو: (بكرٌ إنَّ تعطه يشكرُ).

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي، عابدين-مصر، ط1، 1981، ص53.

(2) شوقي المعري، إعراب الجمل وأشبه الجمل، ص13.

ومن المشاكل التي اعترضت النحاة فيما يخص هذا النوع من الجمل (أي: الجملة الشرطية) مسألة تصنيفها إلى فعلية أو اسمية، « فجعلوا تحت الأولى: ما كان صدرها حرف شرط، أو فعل، أو اسم شرط معمول لفعله حيث المقصود به: جملة الشرط التي تردف الأداة، ويدرجونها تحت الاسمية في حال كان صدرها حرف شرط و مبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله »⁽¹⁾.

وبالنظر إلى التعريف -أعلاه- نستشف ملامح بنية الجملة الشرطية، فقد أشار من خلاله " شوقي المعري" إلى أن "الجملة الشرطية" هي ما كانت مكونة من جملة الشرط وجوابها والأداة الرابطة بينهما، وهو ما سنفصل فيه القول بعد أن نستعرض -في عجالة- أهم المراحل التي مرت بها الجملة الشرطية، منذ نشأتها وحتى نضوجها.

لقد قطعت الجملة الشرطية أشواطاً كبيرة، خلال مراحل تكونها، وبالنظر إلى أمهات الكتب النحوية، فإننا لم نقع على مفهوم محدد ودقيق لهذا النوع من الجمل -وهو أمر بديهي- ذلك أن المصطلح لم يكن قد اكتمل نضجه في المراحل التكوينية الأولى لهذا العلم (أي: النحو)، إذ لا يجد المتصفح لتلك الكتب إلا مجرد إحصاءات وإشارات سطحية إليها، لا تعدو أن تكون أمثلة للجملة الشرطية، وعناصرها.⁽²⁾

ويجمع النحاة على أن الجملة الشرطية لم تظهر بواورها إلا مع محاولات ثلثة من العلماء على رأسهم -سيبويه- في مؤلفه (الكتاب)، وسنحاول ضبط أهم المراحل التي مرت بها هذه الجملة، منذ تكونها إلى غاية نضوجها.

1- الجملة الشرطية عند أوائل النحاة:

- الجملة الشرطية عند "سيبويه"، و"الفراء"، و"الأخفش":

لم يفصل سيبويه في الحديث عن ماهية الجملة الشرطية، إنما شرع في تعداد العناصر المكونة لأسلوب الشرط -وهذه عاداته- إذ لا يقدم حداً دقيقاً وصريحاً للظاهرة التي يدرسها، بل إنه يدخل مباشرة في صلب المسألة التي يريد الخوض فيها، فيعطي أمثلة لها، وأدلة على آرائه فيها، وفيما يتعلق بالجملة الشرطية فقد أفرد لها باباً خاصاً فصل فيه أحكامها، سماه (باب الجزاء)، ومن هنا نفهم أن "سيبويه" لم يستعمل مصطلح (الشرط)، إنما وظف

(1) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 19، 20.

(2) ينظر: أبو أس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 53.

(الجزاء) ليدل به عليه، وهو ما يوحي بأسبعية مصطلح (الجزاء) على (الشرط)، ومن هذا المسمى استمد النحاة مسميات الأفعال التي استخدموها للدلالة على الجزاء، من مثل: (يُجازى بها)، و(جازوا)، بمعنى أنها استخدمت للجزاء، ومنه أيضا استمد مصطلح (المجازاة) والذي استعمل على نطاق ضيق، لأنه مرادف لـ(الجزاء) في المعنى.⁽¹⁾

ومن خلال مناقشة "سيبويه" لمقولة النحويين أنه «يجازى بكل شيء يستفهم به»⁽²⁾، يمكن الوقوف على أنهم يسهون بين مصطلح (الجزاء)، وبين دلالات الأدوات التي يستعملها النحوي في تركيب الاستفهام - والتي مضمونها (النظرية) هي ذاتها التي توظف في الشرط- الذي يسميه (الجزاء)، لكنه رد هذه النظرية واستبدل بها غيرها، لما اتخذ معيارا آخر لمعرفة الأدوات المستخدمة في الشرط؛ فكان هذا المعيار أن كلا من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام، يختلف الفعل معهما عما يكون بعد (الاسم الموصول)، فالفعل لا يكون صلة بعد الشرط ولا بعد الاستفهام، قال "سيبويه": «فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: (حيثما تكنْ أكنْ)، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت: (أن تكونْ)، وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصول لما قبله، وتقول: (من يضربك؟) في الاستفهام، وفي الجزاء (من يضربك أضربه) فالفعل غير صلة»⁽³⁾.

يفهم من كلام "سيبويه" أن المقصود هو فعل الشرط، أي: الفعل الذي يلي أداة الشرط، لأنه لا يكون صلة لها، كما لا يكون الفعل بعد أداة الاستفهام صلة لها، بمعنى أن (حيثما تكنْ) تقابل (أين تكون)، فمصطلح (الجزاء) دلالاته تخرج إلى أداة الشرط والجملة الفعلية بعدها، ولا يحتسب بقية الكلام، إلا أن "سيبويه" في أمثله التي وظفها لم يذكر - فقط- الأداة والجملة الفعلية، إنما أورد الجملة الشرطية كاملة (الأداة تردفها الجملتان)، وهو ما يوحي بأن مصطلح (الجزاء) ينصرف إلى هذا التركيب بجملة، ولكن الأمر ليس هكذا؛ إذ ليس ثمة مصطلح يطلق على التركيب إجمالا، فقوله: «الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله» يحيل إلى أنه يتحدث عن

1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 53.

2) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 59.

3) المصدر نفسه، ص 59.

الأداة والجملة الفعلية بها، ولا يمكن الاحتجاج بتمثيله بجملة تامة، ذلك أن مرده إلى أن المعنى لا يتم إذا ما اكتفى بالأداة والجملة الفعلية فحسب.

وقد أشار "سيبويه" إلى أنه يجوز أحيانا أن يحمل مع صلة الجملة الفعلية -معنى الجزاء- فيكونان معا جملة شرطية قياسا على الاسم الموصول (من) والجملة الفعلية بعده، والتي لا تكون صلة له في حال الاستعمال الشرطي⁽¹⁾، والذي يفهم -هنا- أن (الجزاء) لا يدل على التركيب بأكمله، رغم أنه قد يفهم مما أورده "سيبويه" من نصوص، أن المصطلح مجتزأ به للدلالة على الأداة؛ أي أن (معنى الجزاء) = (معنى أداة الشرط) غير أن معنى (الجزاء) لا يتحقق من الأداة وحدها، إنما يتأتى بها والجملة بعدها.

نفهم إذًا أن "سيبويه" ورغم فهمه للجملة الشرطية بأنها كلام تام، أو (كلام عمل بعضه في بعض) فإنه لا يعتبر التركيب الشرطي تركيبا واحدا، ولا جملة واحدة، ولهذا لوحظ أنه لم يطلق عليه مصطلحا يدل عليه ككل، ما يؤكد اهتمامه بالركن الشرطي من الجملة وجعله تركيبا أساسيا، في حين يكون الركن الجوابي تابعا له، وسمى "سيبويه" هذا التركيب (الجزاء)؛ الذي أخذت منه المصطلحات الأخرى، نحو: (حرف الجزاء)، و(حروف الجزاء)، و(جواب الجزاء)؛ وهذه المصطلحات هي المتداولة عنده.

أما "الفراء" فلم تختلف رؤيته للركن الشرطي عنها عند "سيبويه"، فاهتمامه به يعود لكونه التركيب الأساسي المقابل للتركيب الأخرى كالاستفهام، والقسم.

ويمكن الوقوف على رأي "الفراء" فيما يتعلق بهذه المسألة من خلال ما تضمنه كتابه (معاني القرآن)، حيث وظف فيه مصطلح (الجزاء) الذي دل به على الركن الشرطي من الجملة الشرطية، قال: «إذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت (إن تأتني إذًا أكرمئك)»، ونحو قوله أيضا: «كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه. والجزاء شرط لذلك الخبر فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لحيثه بعد الجزاء»، ويقصد بـ(الهاء) في (قبلها: إذًا).

لما فهم "الفراء" أن (الجزاء) أي: الركن الشرطي، هو التركيب الأساسي، فقد استخدم المصطلح استخداما يوهم بانصرافه إلى الدلالة على الجملة الشرطية بركنيها، وهو ما يفهم من قوله: «فإذا جئت إلى العطف التي

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 59.

تكون في الجزاء، وقد أجمت بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه، إن شئت رفعت العطف مثل قولك (إن تأتيني فإني أهل ذاك وتؤجر وتؤجر وتؤجر)، يذكر أن "الفراء" قد استعمل مصطلح (الجزاء) للدلالة على مواضع مختلفة من التركيب؛ فاستخدمه للدلالة على الأداة، كما في قوله: "ولو كان في الكلام أن إن كان قميصه يصلح، لأن الشهادة تستقبل بـ(أن) ولا يكتفي بـ(الجزاء) أي بأداة الجزاء"، كما وظف المصطلح للدلالة على فعل الشرط، نحو قوله: "ومن نصب اللام في (لَمَّا) جعل اللام لاما زائدة إذا وقعت على جزاء صير على جهة فعل وصير جواب الجزاء باللام وبأن وبلا وبما" وقوله أيضا: "ولا تكاد العرب تدخل النون المشددة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلونها بـ(ما)"، وقوله: "والجزاء لا بد له من أن يجزم مثله أو بالفاء"، واستعمله أيضا للدلالة على جواب الجزاء، نحو: "وذكر عن الحسن: أشدد به جزاء للدعاء لقوله: (اجعل لي)".

أما الجديد الذي أضافه "الفراء" زيادة على ما جاء به "سيبويه"، فهو توظيفه لمصطلح الشرط، وقد تبين من استخدام (الفراء) له أنه ذو دلالات متعددة نحو استخدامه استخداما لغويا بمعنى (علة) مثل ذلك في حديثه عن لام التعليل، يقول: "ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول: (جئتُك لتحسن إلي)، ولا تقول: (جئتُك ولتحسن إلي)".

بمعنى العبارة الشرطية، وأما الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه فقوله: "اضرب أخاك ظلما أو مسيئا، تريد اضربه في ظلمه أو إساءته"؛ أي اضرب أخاك إن كان ظلما أو مسيئا.⁽¹⁾

بمعنى (جواب) أي العبارة الجوابية، مثال ذلك: قوله: "تقول في الكلام علمي علما أنتفع به، كأنك قلت: علمي الذي أنتفع به"، وإن جزمت (انتفع) على أن تجعلها شرطا للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك".

وقد يقرن بين (الجزاء) و(الشرط) فيدل الأول على العبارة الشرطية، ويدل الثاني على العبارة الجوابية، ويدلان معا على الجملة الشرطية، نحو تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَلْيَسَ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْكُمْ﴾⁽²⁾، بأنه مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 61.

(2) سورة ابراهيم، الآية: 31.

وعليه، فإن مصطلحات الجزاء عند "الفراء" هي نفسها عند "سيبويه"، خلافاً له فقط في مصطلح الشرط، والذي اتضح أنه غير مطرد في معنى واحد، وإن كان استعماله للدلالة على جواب الشرط في الغالب.

أما "الأخفش": فقد تابع "الفراء" في تنبيهه لمصطلح (الشرط)، ومنه قوله: (ردءا يصدقني)⁽¹⁾، جزم إذا جعلته شرطاً، ويصدقني إذا جعلته من صفة الردء، وهو الموضع الوحيد الذي ورد فيه المصطلح ويظهر أن هذه الفقرة منقولة من كلام "الفراء" دون إجراء تعديل، واستعمال مصطلح "المجازاة" من طرف "الأخفش" دليل على أنه لم يأت بمجديد فيما يخص هذه المسألة، إلا أنه عوض بمصطلح (المجازاة) مكان (الجزاء)؛ وعبر به عن أدوات الشرط والجملة بعدها، ونسب بقية المصطلحات إلى (المجازاة) للدلالة على الركن الجوابي من الجملة الشرطية بمصطلح (جواب المجازاة)، وقد يكتفي بـ(جواب) إذا كان السياق حاسماً في دلالاته، أما الأداة فقد أطلق عليها (حروف المجازاة).

وهكذا فإن "الأخفش" كان أكثر دقة وتنظيماً في استخدام المصطلحات من "الفراء"، ولكننا لا نجد جديداً من حيث فهمه لطبيعة الجملة الشرطية.⁽²⁾

– الجملة الشرطية عند "المبرد"، و"الزجاج":

لم يختلف "المبرد" عن سابقه في إقراره بأن الجملة الشرطية كلام لا يستغني بعضه عن بعض، وهذا لا يعني أنه فهمها على أنها جملة واحدة، فقد ذكر مثلاً عن المجازاة: المسند والمسند إليه، وقال في موضع آخر: «لأن الجزاء غير واجب آخره، إلا بوجوب أوله»، ويفسر "المبرد" الشرط بأنه (وقوع الشيء لوقوع غيره). ولم تكن المصطلحات عنده مطردة، حيث وظف (المجازاة) في مقابل الاستفهام والخبر، فقد جعل مصطلح (المجازاة) مفهوماً للتركيب ككل (أي: الأداة والجملتين بعدها)، كما وظف مصطلح (الجزاء) مرادفاً للركن الشرطي من الجملة الشرطية، نحو قوله: «وإنما جاز الإضمار ها هنا، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه، لأن الكلام قد تم فاحتمل الاستئناف»، وفي كلامه هذا إشارة إلى أحد عوارض الشرط، وهو: الحذف؛ والذي سنتبين في ما سيأتي ذكره حول متعلقات الشرط.

(1) سورة القصص، الآية: 34.

(2) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 66.

ووظف "المبرد" هذا المصطلح ليدل به على التركيب الشرطي كله مثلما فعل "سيبويه" ذلك أن الركن الشرطي هو التركيب الأساسي، أما الركن الجوابي فإنه لازم له ولذلك يعم المصطلح ليشمل التركيب كله. وأطلق المصطلح - في حالة نادرة- على الركن الجوابي، نحو قوله: « تقول إن تأتيني آتِك، وإن تأتيني فلك درهم » هذا وجه الجزء وموضعه، كما قال عز وجل: ﴿ إِن يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ ﴾⁽¹⁾، وقد وظف "المبرد" مصطلح الشرط في (المقتضب) في موضعين، كان الأول في الموضع الذي ذكر آنفا، أما الآخر ففي قوله: « لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع »، والمغزى في النصين واحد؛ وهو التعليق، بمعنى: جعل حدوث فعل متعلق بحدوث فعل غيره، وهو ما يختلف عنه في (الكامل) لما قصد به الركن الشرطي من الجملة الشرطية، أي الأداة، والجملة بعدها، وهو ما عليه قوله: « ولو كان ها هنا شرطا يوجب جوابا لا يجزم، تقول: (إئتني بدابة ركبته أي بدابة مركوبة، فإذا أردت معنى فإنك إن أتيتني بدابة ركبته قلت: (أركبها) لأنه جواب الأمر ».⁽²⁾

يفهم من كل هذا أن "المبرد" لم يشذ عن درب سابقه في فهمه للجملة الشرطية -وهو ما يفسر تعدد المصطلحات عنده- ويتجلى من خلال تعدد اللفظ في مقابل المعنى الواحد، وذلك نحو استخدامه (الجزاء) للدلالة على الركن الشرطي، والركن الجوابي، والأداة، وفعل الشرط، وخص (حرف الجزاء) بدلالته على (إن) دون غيرها.

و"الزجاج" كذلك لم يخالف سابقه حول فهم طبيعة الجملة الشرطية؛ فاختار مصطلح (الشرط) ليدل به على الركن الشرطي من الجملة الشرطية، وهو ما كان عند "الفراء" و"المبرد"، مع مخالفته لهما في جعل المصطلح مطردا، وهو ما يوضحه قوله: « وجواب الشرط في الفاء مع الشرط الثاني وجوابه وهو (فمن تبع هداي)، وجواب (فمن تبع هداي) قوله: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾⁽³⁾.

وظف "الزجاج" مصطلح (الشرط) للدلالة على بعض مكونات الركن الشرطي، فدل به على فعل الشرط، نحو قوله: « وكذلك معنى دخول النون في الشرط (التوكيد) »، وقوله: « وكان الجواب جزما كالشرط »، ودل به في موضع آخر على الأداة، نحو قوله: « وموضع يفعلوا جزم بالشرط، وهو (ما) والجواب (فلن يكفروه) ».

(1) سورة الأنفال، الآية: 38.

(2) ينظر: أبو أس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 69.

(3) سورة البقرة، الآية: 38.

وقد يرد مصطلح (الشرط) معطوفا عليه مصطلح (الجزاء)، وذلك لأجل توكيد المعنى المقصود، ويعبران عن الترادف بالمعنى، ويوهم هذا المصطلح المركب تركيبا بالعطف بأنه يدل على الركن الشرطي وحده، وقد يرد أثناء حديثه عن أداة الشرط، حيث توصف بأنها في تأويل (الشرط، والجزاء) أي أداة الشرط. وقد استعمل مصطلح الجزء منفردا للدلالة على الركن الشرطي، نحو قوله: «من كسر (أن) فالكلام لفظ الجزء، ومعناه: المعنى في (أن تضل)، ووظف للدلالة على الأداة نحو قوله: وأما الثانية هي التي تزداد تأكيدا (للجزاء)»⁽¹⁾، كما استعمل المصطلح في كل المواضع - عدا ما ذكر - دليلا على الركن الجوابي، نحو قوله: «لأن الجزء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت اللام».

والملاحظ من استعمال مصطلح الشرط والجزاء للدلالة على الركن الجوابي، أنه قد تولد عنه مصطلحان وظفا كمرادفين له، هما: جواب الشرط، وجواب الجزء، ولعل هذا التعدد في مصطلحات الركن الشرطي، هو ما جعل مصطلحات الركن الجوابي تتعدد، ويبين سبب تنوع الاصطلاحات التي أطلقت على الأدوات (اسم الشرط)؛ والذي يفهم من حديثه عن (ما) بقوله: (واسم الشرط ما)، وعموما فقد سميت الأدوات (حروف الشرط والجزاء)، ويرادفه (حروف الجزء).⁽²⁾

2- الجملة الشرطية في مرحلة النضج:

عرفت هذه المرحلة اختلافا في نظرة النحويين إلى طبيعة الجملة الشرطية، عما كانت عليه في المرحلة التي سبقتها، حيث تعمق نحاة هذه الفترة في دراستها، وهو ما يؤكد تبلور الأفكار واستبدال المصطلحات بأخرى غير الأولى، تخدم الدرس النحوي فيما يتعلق بهذه المسألة.

- الجملة الشرطية عند "ابن السراج" و"الزجاج" و"النحاس":

أشار النحاة إلى "ابن السراج" كأول نحوي خاض في مسألة الجملة الشرطية مباشرة، حيث أغنى كلامه عنها من الاستدلال بالنصوص التي قالها على عكس ما حدث مع من قبله؛ فقد بين بوضوح آراء سابقيه في الجملة الشرطية؛ إذ يرى أن التركيب الذي نعرفه - نحن - بمسمى الجملة الشرطية هو -عنده- مكون من شطرين: شرط

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 71.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 73.

وجواب، وهما مترابطان، وقد يقول قائل -هنا- إن هذا ما هو بطاريء فهو الذي عليه من سبقوه، فنقول: أن الجديد هو تصريحه باعتبار كل جزء من أجزاء التركيب جملة، وهو ما يفسر لنا بوضوح موقف النحويين من الجملة الشرطية؛ لأنهم ورغم وعيهم التام للتكامل بين أجزائها فإنهم يعتبرون الشرط جملة، والجواب جملة أخرى، فهم لا يطلقون معنى الجملة ليعمم على التركيب كله، ويعزى هذا إلى أن مفهوم الجملة في هذه المرحلة لم يتعد البساطة بعد، إلى أن يكون مركبا، بمعنى آخر: فإن مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر.

من ناحية أخرى؛ فإن السابقة التي انفرد بها "ابن السراج"؛ هي معالجته هذه المسألة بالتحليل والتمحيص، إذ لم يكتف بمحاولة وصف التركيب الشرطي، بل راح يفصل كيفية تركيبه، فبين أن ثمة جملتين لا علاقة بينهما، ثم جاء (الحرف) وربط بينهما، بحيث جعل الأولى شرطا والثانية جوابا، يقول: «وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقيم زيدٌ يقعدُ عمرو، فيقوم زيدٌ ليس متصلا يقعدُ عمرو، ولا في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطا والأخرى جوابا»⁽¹⁾. نوه -هنا- إلى أنه لا يجب أن يفهم من هذا النص أن مصطلح الشرط في هذا النص لا ينصرف إلى الجملة التي تلي الأداة؛ بمعنى أن التركيب مكون من الأداة والشرط والجواب، إذ الأمر ليس كذلك، فالشرط يشمل الأداة والجملة بعدها، حيث لا يفهم من الجملة التي بعد الأداة الدلالة على الشرط في غياب هذه الأخيرة. ولحديثه عن (إن) دليل واضح يجلي فهمه للجملة الشرطية، يقول: «يقال لها أم الجزء، وذلك قولك: إن تأتي آتِك وإن تقم أقم، فقولك: إن تأتي شرط، وآتِك جوابه ولا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر».

عدا ما ذكر، فإن "ابن السراج" قد أشبهه سابقيه في استخدام المصطلح؛ من حيث تعدد مدلولات المصطلح الواحد، ولم يغفل دور السياق في تحديد المدلول المراد، فقد استخدم (الجزاء) للدلالة على الركن الأول من التركيب؛ أي: الأداة وما يليها، بمعنى أنه في مقابل الركن الثاني من التركيب استخدم المصطلح للدلالة على التركيب، وقد قابله بتراكيب أخرى كالاستفهام، فعمم مصطلح (الجزاء) ليشمل الكلام المكون عنده من جملتين، تكون فيهما الثانية (أي: الجواب) من لوازم الجملة الثانية.⁽²⁾

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 77.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 78.

يذكر أن "ابن السراج" هو أول من حاول في تفسير مصطلح (الجزاء) وبيان معناه، وهو ما يوحي به قوله: والبصريون يقتضون باسم الجزاء على ما كان له شرطا وكان جوابه مجزوما وكان لما يستقبل؛ يفهم من قوله - هذا- أن الجزاء مركب له خصائصه المعينة، واستعماله - عنده- مخالف لما سبق، ويفهم من استعمال هذا المصطلح - عند ابن السراج- دلالة على دور الركن الشرطي في التركيب، وهو الشرطية، وهو نحو: "وينبغي أن تعلم أن المواضع التي لا يصلح (إن) لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتة، لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها، إذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء"⁽¹⁾، من جهة أخرى فقد وظف المصطلح للدلالة على الركن الجوابي من التركيب، لكن هذا الاستخدام نادر، ويعزى وجوده عنده إلى نقل فكرة لـ"الفراء" عن تقديم (الجواب)، إذ أورد الفكرة والمصطلح، كما دل على الأداة بهذا المصطلح أيضا، واستعمله مرة واحدة بمعنى: فعل الشرط، فبالمقارنة مع هذا الأخير، فإن مصطلح (المجازة) لم يحظ بموفور الاستعمال مثله، حيث قصر استعماله على الجانب المعنوي الذي يؤديه الركن الشرطي، (أي الشرط). وقصد بـ(المجازة): الدلالة على الجزاء؛ وهو استعمال أقرب إلى الاستخدام اللغوي منه إلى الاستعمال الاصطلاحي؛ ذلك أن المصطلح لا يدل على التركيب أو جزء من التركيب.

نشير إلى أنه قد وظف (الشرط) للدلالة على الركن الشرطي من التركيب وقرنه في محل واحد بـ(الجزاء) فأصبح المصطلح (شرط الجزاء)، في مقابل مصطلحات (الركن الشرطي) في دلالة على (الركن الجوابي) ومصطلحي (جواب الجزاء) و(الجواب)، مع احتمال الاجتزاء بالأخير للدلالة على (فعل جواب الشرط)، وفيما يتعلق بـ(أداة الشرط) فإن "ابن السراج" قد تابع "المبرد" في تخصيصه حرف (إن) بمسمى (حرف الجزاء)، وجعل للحروف الباقية مسمى (حروف الجزاء) و(حروف المجازة).

نخلص - في الأخير- إلى أن "ابن السراج" كان السباق إلى توضيح نظرة النحو العربي إلى طبيعة الجملة الشرطية في تركيبها من جملتين، وقد كان استعماله للمصطلحات مطردا، فيما عدا (الجزاء) الذي تعددت دلالاته.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 79.

وفيما يخص "الزجاجي" فإن النحويين لم يجدوا دليلا صريحا على اتباعه للنحاة قبله في رؤيتهم للجملة الشرطية، إلا ما استنتجوه مما استعمله من مصطلحات تنبؤ عن اتباعه لهم، من ذلك قوله: «وإذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل المستقبل في معنى الحال كان مرفوعا؛ فقد استخدم للركن الأول من التركيب مصطلح (الجزاء)، وللثاني (الجواب)؛ فهذا الأخير عنده دال على استعماله للدلالة على الركن الشرطي، إلى جانب عده تركيبا مقابلا للتركيب الأخرى؛ لما عنون به الباب الذي درست فيه المسألة بـ(باب الجزاء)؛ وعني به المعنى الذي يؤديه الركن الشرطي، كذلك دلالاته بـ(الجزاء) على الأداة، وعلى الركن الجوابي أو فعل جواب الشرط في كتابه (اللآمات)، واستخدم الشرط في مقابل الجزاء، للدلالة على الركن الشرطي، وللركن الجوابي اصطلاح (جواب الجزاء) و(جواب)؛ لكن الأخير ينصرف إلى الفعل دائما. وذكر عنه -فيما يتعلق بمصطلحات الأدوات- جعله (حرف الجزاء) و(حرف الشرط) في الدلالة عليها مترادفين، وأنه لم يقصرهما على (إن) في استخدامها، كما سماها أيضا: (حروف الجزاء)، و(حروف المجازاة) وهما مترادفين.

أما الجملة الشرطية عند "النحاس" فقد جعل فيها ركني (الشرط) و(الجواب) واحدا، وسماها كلاما، وليس جملة، وقد قسم في (إعراب الآيات) الجملة الشرطية إلى جزئين (شرط) و(جواب)؛ مماثلا لـ"ابن السراج" في إلحاحه على تكامل الشرط والجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوْكُمْ الْأَدْبَارَ﴾⁽¹⁾، شرط وجوابه، وتم الكلام، واختار النحاس استعمال مصطلح (الشرط) على حساب (الجزاء)، إذ لم يرد المصطلح الأخير عنده إلا فيما كان مقتبسا من كتب متقدمة، وهذا في أربعة مواضع، وقد كان استعماله لهذا المصطلح (الشرط) مطردا بمعنى (الركن الشرطي) من الجملة الشرطية، وربما دل على الأداة، وفي هذه الحال، يكون المصطلح عاطلا من (أل)، فيما جعل مصطلح (المجازاة) بمعنى العلاقة المعنوية التي تربط ركني الجملة، وهي (المجازاة) على حدث مشروط، فليس من الغريب أن يكثر استخدام المصطلح للدلالة على الركن الجوابي من الجملة الشرطية، وهو الاستخدام الشائع عنده، بدليل إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِصُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾⁽²⁾، بقوله: «فأتوا: جواب الشرط، وإن شئت قلت مجازاة»⁽³⁾، ويدل على ذلك إطلاقه (الشرط والمجازاة) و(شرط ومجازاة) على الجملة الشرطية، واصطلاح على الركن الجوابي (جواب الشرط) و(الجواب)، والأخير أكثر

(1) سورة آل عمران، الآية: 111.

(2) سورة البقرة، الآية: 23.

(3) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 81.

تداولوا عنده، أما (جواب المجازة) فإنه في حكم النادر؛ إذ لم يرد غير مرة واحدة، في حين أطلق (حروف الشرط) على الأدوات، وكذلك (حروف المجازة).

- الجملة الشرطية عند "السيرافي" و"الفارسي" و"الزبيدي":

«والشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازة فصارتا كشيء واحد، فمن أدخل اللام (لام القسم) في الأول فلائهما كجملة واحدة صدرها الشرط ثم تصير في جواب اليمين المحذف الذي يوجبه اليمين»، يستدل النحاة على طبيعة الجملة الشرطية عند "السيرافي"، بما أورده في هذا النص؛ فقد أكد على متابعته من سبقه من النحاة في زاوية فهمه لها؛ حيث أبان عن فكرة الترابط بين جملة الشرط، فذهب إلى أن التركيب هو كالجمله الواحدة -ولو كان مفهوم الجملة تعدى مفهومها البسيط التي ذكر السيرافي مبنها -لما احتاج إلى القول بأن (الشرط والجواب) كالجمله الواحدة، وإنما هما -بالفعل- جملة واحدة؛ فإشارته إلى الشرط في هذا النص-الذي أورده أول الكلام- واضحة، وهو الذي عليه قوله: «لأن الشرط في الأصل جملة مبنها على فعل وفاعل والجواب جملة أخرى ثانية مبنها على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، وإنما ربط إحداهما بالأخرى (إن)». فهو يسمي الركن الأول من الجملة الشرطية (أداة الشرط، والجملة بعدها) الشرط، أي أنه يجعل الجملة الشرطية جملتين، كما أشار إليه في حديثه عن الحرف، يقول: «ويدخل أيضا لعقد الجملة بالجملة كقولك: (إن تقم أقم، فإن تقم جملة وأقم جملة وانعقدت إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشرط»⁽¹⁾.

أما مصطلح (الجزاء) فقد ذكره "السيرافي" في خضم المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا، وندر وجوده منفردا، وتوظيفه مركبا، نحو: (باب الجزاء)، و(حروف الجزاء)؛ وإن كان الأمر هكذا فإن معناه لم يختلف عن القديم، إذ جعله (أي الجزاء) في مقابل الاستفهام، يقول: «إذا قلت أين عبد الله فكأنك قلت حيثما يكن آتية ومعناها واحد وأحدهما استفهام والآخر جزاء». واستعماله (الشرط) على ذلك الوجه من التعميم - الذي اعتمده - أول الأمر لما أطلقه على التركيب ككل، نحو: (الأصل في الشرط الفعل والفاء داخلة عليه) أي أنه قصد ب(الشرط) الجواب، ورغم مدلول الشرط هذا؛ إلا أنه يضطر لاستخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على جملة الشرط (أي الجملة التي تردف الأداة)، نحو قوله: «ومما يدل أن (إن) أم حروف الجزاء أنها قد يسكت عليها ويحذف

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 83.

الشرط بعدها والجواب «، وقد يستعمل المصطلح ليبدل به على الفعل، في حين كان استخدامه لمصطلح (المجازة) بشكل أوسع، قاصداً به دلالات متعددة.⁽¹⁾

نذكر منها: الدلالة على مصدر (يُجَازَى بِـ) فالمجازة بالأداة يعني استخدامها في (المجازة) فلا اشتراط بها، كاستعمالها للدلالة على الركن الجوابي، نحو قوله: «معنى المجازة فيها أن جوابها يقع عند الشرط، كما يقع المجازة عند وقوع الشرط». وتعميمه لمصطلح (المجازة) ليطلق على التركيب، حتى أضاف إليها (أي: المجازة) كلمة (باب) أو (حرف)، دليل على مشابته لسابقه ممن دلوا على الركن الشرطي بها، على اعتبار أن (الجواب) تابع مكمل (للشرط). وكان نقله لمصطلحات (الشرط) و(الجزاء) و(المجازة) و(الجواب) - وهو الأكثر استخداماً- يردفه (الشرط) ثم (جواب الجزاء) دليلاً آخر سيق لتأكيد اتباعه للنحاة قبله، مع استخدامه (لجواب المجازة) نادراً.⁽²⁾

أما الجديد الذي جاء به "السيرافي" فيما يتعلق بهذه المسألة هو إتيانه بمصطلحات جديدة، أطلقها على الأفعال، مخالفاً بها من قبله ممن جعلوها مجرد مصطلحات تطلق على ركني الجملة، بحيث إذا أطلق (الشرط) على الركن الشرطي أطلقه أيضاً على الفعل المتضمن في الركن الشرطي، ويفسح المجال أمام (السياق) لتحديد جهة المصطلح الدلالية؛ ورغم متابعتهم في إطلاق مصطلح الركن الشرطي على الفعل، إلا أنه جعل مصطلح (فعل الشرط) للفعل في الركن الشرطي، كما أطلق مصطلح (فعل الجزاء) على الفعل في الركن الجوابي، وإن كان استعماله لهذا الأخير نادراً، مقارنة به عند من قبله، والسبب في ذلك عدم اكتفائه بهذه المصطلحات عند إطلاقه مصطلح (الجواب) أو ما أشبهه على الفعل، وفيما يخص أدوات الشرط عند "السيرافي" فقد تعددت مثلما تعددت تلك التي أطلقت كمسميات على الركن الجوابي، كما نجد (حرف الجزاء) دالاً على الأداة مطلقاً، وليس ثمة من دليل على تخصيصه بـ(إن) وحدها، ويجعل حروف الجزاء مسمى (للأدوات الشرطية) جملة، كما أطلق (اسم الشرط) و(اسم المجازة) على ما أسماه "سيبويه" و"ابن السراج" (أسماء) في تعبيرهما عن الأدوات المعاملة على أنها أسماء، وذلك في قوله: «الأسماء التي يجازى بها».

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، 84.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 88.

أما الجملة الشرطية عند "الفارسي" فإنها تشبهها عند من سبقه في قولهم أن الجملة الشرطية تتألف من جملتين، وبالرغم من أن النحاة -كلهم- أشاروا إلى ترابط الجملتين، إلا أن أحدا لم يشر إلى أثر دخول الأداة على الجملة الأولى، على عكس ما فعله "الفارسي"؛ إذ يعد أول من وضع أن دخول الأداة على الجملة الأولى يفقدها فائدتها، قال: « ونظيرها (أي جملة القسم) من الجمل الشرط في المجازة في أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء »، وقد جعل (المجازة) على التركيب ككل، إذ هو أول من اعتبر (الشرط والجزاء) جملة واحدة، قال: « الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاء، وذلك نحو: زيدٌ إنْ تكرمه يُكرم وبشرٌ إنْ تعطه يشكرُ عمرُو فزيدٌ ابتداء، وقولك: أنْ تكرمه يُكرمك جملة في موضع خبر وقد عاد الذكر منه إلى المبتدأ. و الجملة في موضع رفع لوقوعها في موقع خبر⁽¹⁾، يفهم من النص أيضا: أن مصطلح (الشرط) قد وظف للدلالة على الركن الشرطي، وربما دل به على فعل الشرط.

أما فيما يخص مصطلح (الجزاء) فإنه وإن كان ينصرف في هذا النص، وفي مواضع أخرى من (الإيضاح) للدلالة على الركن الجوابي، فإنه كان في (الحجة) دالا على التركيب أو المعنى الذي يفيد التركيب، وهو تعليق يحقق حدثا بحدث، ولم يسم الأفعال بمصطلحات كما فعل "السيرافي". ومن المصطلحات التي أطلقتها على الأدوات: (حرف الجزاء) الذي يدل على (إن) وحدها، و(حروف الجزاء) و(حروف المجازة) كمترادفين، وقد كانت اصطلاحاته هذه نادرة الاستخدام.⁽²⁾

لم يختلف الأمر عند "الزبيدي" فيما يتعلق بالجملة الشرطية، فرغم أنه لم يفصح صريحا عن رأيه حولها، إلا أنه تبني الأفكار العامة التي ذكرت قبله، وعليه قوله: « إنْ تكرمني أكرمك، (إنْ) حرف شرط، وتكرم: جزم بالشرط، وأكرمك: جزم على جواب الشرط ». بمعنى أنه يوجد ما يسمى بالشرط وما يسمى بجواب الشرط.

إن تتبع المصطلحات التي ضمنها "الزبيدي" في كلامه، يفضي إلى الوقوف على أنه يقابل الركن الشرطي (أي: الأداة والجملة بعدها) بالاستفهام، مع ملاحظة عدم الفصل بينهما إلا إذا كان الاستفهام جوابا مجزوما، كجواب الشرط، ومثال هذا التوظيف قوله: وتقول من تضرب أضربه، فد(من): اسم معناه الشرط، وهو في موضع نصب، لأنه مفعول مقدم وقع عليه تضرب واضرب جواب الشرط. فإذا أردت الاستفهام قلت: من

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 89.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 90.

تضربُ أضربُه؟ جزمت أضربُه لأنه جواب الاستفهام، فالمقابلة إذ ذاك بين: (منْ تضربُ) و(منْ تضربُ) أي بين (الشرط) و(الجزاء). واستخدم في تعبيره عن الركن الشرطي مصطلحات (شرط) و(جزاء) و(مجازاة)، إذ ليس في استخدام هذه المصطلحات ما يشير إلى إطلاقها على غير الركن الشرطي؛ لأنه لا توجد مصطلحات تطلق على التركيب كله⁽¹⁾.

أما (المجازاة) فوظفها في نحو قوله: «فإن أردت الاستفهام قلت: ما تصنعُ أصنعُه؟ فما اسم معناه الاستفهام، وهو مفعول مقدم وقع عليه تصنعُ، وأصنعُه مجزوم بالجواب، فإذا أردت المجازاة قلت: (ما تصنعُ أصنعُ)، فعبر عن التركيب كله بـ(المجازاة)»، ومثال توظيفه الجزاء، قوله: «تقول أيُّهمُ تُحسنُ إليه أحسنُ إليه، ترفع الفعلين إذا أردت بأي معنى الذي، فإن أردت الجزاء جزمت الفعلين على ما فصلت لك»، وقد ساوى "الزبيدي" بين (جواب الشرط) و(جواب المجازاة) و(الجواب) في الدلالة على (الركن الجوابي) وجعله مسميات مترادفة، كما دل على الفعل بمصطلح (فعل الشرط)، ولم يوجد للفعل في الركن الجوابي مصطلحات خاصة به، حيث اكتفي بالمصطلحات المطلقة على الركن الجوابي نفسه. وجعل للأدوات مسمى (حرف الشرط)، وانصرف إلى (إن)، فجمعه على (حروف الشرط)، وسمى الأدوات (عوامل المجازاة)، وقد أعرب (إن) بأنها (حرف شرط)، وجعل (ما، منْ، أيُّ) أسماء معناها الشرط، في حين جعل (أئين) وما أشبهها ظروفًا بمعنى الشرط، أما سبيل استخدامه لها فقد نحا فيه نحو "المبرد".

- الجملة الشرطية عند "الرماني" و"ابن جني":

لم يأت "الرماني" بجديد يذكر فيما يخص الجملة الشرطية، فقد أكد أن أداة الشرط تربط الجملة الثانية بالأولى حتى يكونا خبرًا واحدًا، وهي تحول الكلام من الإيجاب على القطع إلى تعليق الثاني بالأول، وقد استخدم "الرماني" مصطلح (الشرط) ليبدل به على الركن الأول من الجملة الشرطية، ويجتزأ به للدلالة على الفعل، لهذا فقد جاء استعمال مصطلح (فعل الشرط) نادرًا، وقد يستخدم للدلالة على الأداة (إن) ويوسع استخدامه ليبدل عى التركيب كله، وليحيل إلى هذا الأخير وظف مصطلح (الجزاء) واستخدمه أيضًا ليبدل على المعنى الذي يتضمنه الركن الأول.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص92.

وقد يجمع بين المصطلحين (الشرط) و(الجزاء) ليدل على التركيب، بمعنى أنه يسميه (الشرط والجواب)، وهذا العطف يدل كل مصطلح منه على ركن من أركان الجملة الشرطية، ف(الشرط) بمعنى: الركن الشرطي، و(الجواب) يدل على الركن الجوابي، وبه أيضا (أي: الجواب) يستدل على فعل جواب الشرط، وإلى جانب (الجواب) فإنه يستعمل مصطلحي (جواب الشرط) و(جواب الجزاء) دلالة على الركن الجوابي.

أما ما اصطلاحه على الأدوات فنحو: (حرف الجزاء)، و(حرف الشرط)، وتخرج دلالتها إلى الأداة (إن) أما الأدوات الأخرى فإنه يطلق عليها مصطلح (حروف الجزاء) و(حروف الشرط)، وكان استخدامه يندرج في حكم النادر⁽¹⁾.

أما الجملة الشرطية عند "ابن جني" فإنها شبيهة بها عند "الفارسي"؛ فقد أكد على أن (الشرط) و(الجزاء) جملتان، يقول: "ومنها أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه: فالشرط نحو قولك: (إن قام زيدٌ قام عمرو) والقسم نحو قولك: (أقسم ليقومَ زيد) فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو زيد أخوك، وقام أبوك". وقد أدرك ابن جني كما كان أستاذه وجماعة النحويين -قبله- يقينا أن الجملة الشرطية كلٌّ يستلزم جزؤها الثاني الأول منها؛ أي أنهم فهموا أن هذا التركيب جملة.

وما لوحظ عن "ابن جني"، قلة استخدامه للمصطلحات، إذ لم يستخدم حيزًا كبيرًا من مؤلفاته؛ ذلك أنه لم يخض في موضوع الجملة الشرطية فكان يعرض لها عرضا، ومع هذا فقد كانت مصطلحاته تتسم بشيء من الدقة، إذ لم تعد مدلولات المصطلح الواحد. ولهذا، فإنه أطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية، واستعمل (الجزاء) للدلالة على الركن الجوابي، فيما يوظف مع الجزاء: (جواب الشرط)، أما (جواب الجزاء) فهو نادر الاستخدام، وأطلق (فعل الشرط)، وفعل (جواب الشرط) على الأفعال، ولم يستخدم في استعماله للأدوات مصطلحات لما ذكر قبله من مسميات⁽¹⁾.

1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 93.

- الجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد:

- من "الهروي" حتى "السيوطي":

اتسمت هذه الفترة بكثرة تأليف الكتب على نحو ما كانت عليه الكتب في المرحلة التي قبلها، حيث تابع النحاة أسلافهم في نظرهم إلى طبيعة الجملة الشرطية ولم يكن هناك من جديد على مستوى المصطلحات، فما زادوه لم يكن إلا مفردات معدودة في صنف المرادفات للمصطلحات الموجودة أصلا .

- الهروي:

انشغل "الهروي" في كتابه (الأزهية) بتتبع الأثر الإعرابي للحروف مبتعدا عن النظر في طبيعة الجملة الشرطية؛ ولكن هذا لا ينفي خروجه عما دأب عليه سابقوه؛ فالرجوع إلى الأمثلة المُعرّبة التي سبقت له، والتي نقلت عنه، يتبين اتباعه للنحاة الذين سبقوه.⁽¹⁾

وقد ساعده الاهتمام بالإعراب على وضع تقسيم للجملة الشرطية لافتنا للانتباه؛ وقد خص هذا التقسيم بالجملة الشرطية ذات الأدوات (مَنْ، مَا، أَيْ) والتي قال فيها: " تكون جزاء كقولك: (مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ)، وما أشبه ذلك، ف(مَنْ) مبتدأ، وهو شرط، و(يُكْرِمُنِي) جزم بالشرط، و(أُكْرِمُهُ) جوابه، وهما جميعا غير (مَنْ)؛ بمعنى أنه جعل الجملة الشرطية تقسيمان من حيث المبني، هما: الشرط: (مَنْ يُكْرِمُنِي)، والجواب: (أُكْرِمُهُ).

ومن حيث الإعراب: ما يكون مبتدأ وهو: (مَنْ)، وما يكون خبرا للمبتدأ، وهو: يكرمني أكرمهُ، وعلى هذا فإن " الهروي" يشير إلى أن الجملة الشرطية بسيطة غير مركبة. وقد كان استخدامه للمصطلحات محدودا، وأكثرها استعمالا (الجزاء) في دلالة على العبارة الشرطية، باعتبارها تركيبا يقابل التراكيب الأخرى كالأستفهام وقد يجتزء بها للدلالة على الأداة، واستخدام (الجزاء) مصدر للفعل (يجازى بـ). أما الشرط فكان استخدامه -عنده- نادرا، وليس له غير موضعين دل به في أحدهما على العبارة الشرطية، وبالأخر على الأداة .

وأطلق على العبارة الجوابية المصطلحين (جواب الجزاء) ويوظف في موضعين، (جواب الشرط) ورد في موضع آخر، أما (الجواب) فقد استخدمه بمعنى: العبارة التي تؤلف مع عبارة تسيقها جملة تامة، بغض النظر عن

(1) أبو أوس ابراهيم الشمسسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص97.

ماهية العبارة الأولى، سواء كانت الأولى استفهامية أو قسمية أو شرطية، ولهذا جاء المصطلح -عنده- مجرداً من (أل)، وقل استخدام مصطلحات الأدوات لدلالته عليها بالمصطلح (جزاء)، إذ لم يستخدم منها غير المصطلحين المترادفين (حروف الجزاء) في موضعين و (حروف الشرط) في موضع واحد.

- مكى بن أبى طالب:

لم يتعد "مكى بن أبى طالب" عما نجاه "النحاس" فيما يتعلق بطبيعة الجملة الفعلية حيث قسمها في إعرابه للآيات إلى ركنيها (الشرط) و (الجواب)، واستخدم المصطلحات نفسها التي استخدمت قبله وهي: (الجزاء) و (المجازة)، و (الشرط)، ولكن الأخير أكثرها شيوعاً، وكانت مجملها تطلق على التركيب أو على الركن الأول من الجملة الشرطية، كما وظف في مقابل ذلك مصطلحات (الجواب)، و (جواب الجزاء)، و (جواب الشرط)، وقد استخدم هذا الأخير أكثر من مصطلحي (الشرط)، و (الجزاء) عند "مكى"، وللأدوات استخدم مصطلحات (حروف الجزاء) و (حرف الشرط) و (حروف الشرط)، ولم يستخدم المصطلح سوى مرة واحدة.⁽¹⁾

- ابن باب شاذ:

صرح "ابن بابشاذ" بأن الركن الشرطي من الجملة الشرطية جملة ناقصة، يقول: "الجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب" وهو ما يبين عن ولادة مصطلح جديد هو (الجملة الشرطية)، ولاشك في أن المقصود به هو الركن الأول منها؛ أي: الأداة والجملة الفعلية بعدها ولعله نتاج إعادة نظر في مصطلح (السيراي) فأعيد صياغة المصطلح إلى (الجملة الشرطية)؛ من المصطلحات التي استعملها (فعل الشرط)؛ إذ نبجده أطلق على الفعل في الركن الجوابي مصطلحاً مناظراً، وربما يكون اكتفى بمصطلح (الجواب) ليقصد به الركن الجوابي أو الفعل نفسه. في حين لم يستخدم من مصطلحات الأدوات شيء.⁽²⁾

- الجرجاني:

هذا "الجرجاني" حذو "الفارسي" وتلميذه "ابن جني"؛ فقد كثر إلحاحه على فكرة التكامل بين (الشرط)، و (الجواب)، إذ لا يكتمل الأول -رغم أنه جملة- عنده إلا بـ (جواب)، ويفصح أن (الشرط) جملة غير مفيدة

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 99.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

وحدها؛ وهو مادفع بالنحاة إلى اعتبار جملي (الشرط) و(الجواب) جملة واحدة، يقول: ووازن هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكننا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل الفائدة به، فلو قلت: "إن تأتني" وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منويا في النفس معلوما من دليل حال.

تميزت مصطلحات "الجرجاني" بالتنوع؛ إذ استخدم (المجازاة) للتركيب، في حين جعل (الجزاء) دالا على التركيب، (أي: الجملة الشرطية كاملة)، وكذلك على الركن الجوابي أيضا، ويجعل السياق حكما في ضبط أي الداليتين يحمل، وقد عبر عن التركيب بين المصطلحين (الشرط والجزاء)، وسمى (الركن الشرطي): الشرط. أما الركن الجوابي فأسماه (الجزاء) إلى جانب (جزاء الشرط)، و(جواب الشرط)، و(الجواب)، وجعل للفعلين مسمى (فعل الشرط) أو (الشرط) فقط على فعل الركن الشرطي، و(فعل الجزاء) - عنده - هو الفعل الواقع في الركن الجوابي.

في حين جعل الأدوات - كلها - منصرفة إلى (إن)، ووسمها بـ(حرف الجزاء)، و(حرف المجازاة)، و(حرف الشرط).⁽¹⁾

- **الزمخشري وابن الشجري وابن الخشاب**: لم يخرج هؤلاء النحاة عما درج عليه النحاة قبلهم، إذ تابعوا ما قالوا به فيما يخص الجملة الشرطية، فـ"الزمخشري" يرى أن أداة الشرط تدخل على جملتين، فتصير الأولى (شرطا) والثانية (جزاء)، عدا هذا فإن مصطلحاته كانت نفسها المصطلحات المتوارثة، حيث جعل للركن الشرطي مصطلح الشرط، وللركن الجوابي جعل (الجزاء) و(الجواب)، وعموما فإن مصطلحاته - كما دل عليها - في (المفصل) محدودة.

أما "ابن الشجري"، فإن الجديد الذي أتى به هو استخدامه لمصطلح (أدوات الشرط) و(حروف الشرط)، إذ هو أول من تلفظ بهاتين التسميتين، - غير ذلك - فإن مصطلحاته بقيت كما هي تتوزع بين التركيب وفعل الشرط والأداة؛ فأطلق (الجزاء) على التركيب وفعل (جواب الشرط)، والأفعال (فعل الشرط) و(الفعل الشرطي). وجعل (أسماء الشرط) و(الأسماء الشرطية) قاصرة ما صنفه النحاة - صرفيا - في خانة الأسماء.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 105.

وأما "ابن الخشاب" فتابع غيره في نظره للجملة الشرطية ولم يخرج عما قال به سابقوه، فيجعل (المجازة) من مصطلحات الجملة الشرطية، و(الشرط) مرادف لمصطلح (فعل الشرط) في الغالب، أما الأداة فيسميها (شرطية) أو (الشرطية).

- ابن "الأنباري" و "العكبري" و "ابن يعيش":

اتفق هؤلاء الثلاثة على أن الجملة الشرطية، جملة مركبة من شرطين وجزء فـ"ابن الأنباري" لم يأت بجديد خلاف إطلاقه تسميات قد تحسب جديدة، من مثل: (كلمات الجزاء)، (كلمات الشرط)، (كلمات المجازة) وكلها مترادفات، ومثله "العكبري" لم يجدد في شيء، بل لقد لوحظ عنه تبنيه لمصطلحات "ابن الشجري" فعبر بها في كلامه، ولم يكن "ابن يعيش" ببعيد عما نحاه "ابن الأنباري" و "العكبري"، حيث تبني رؤيتهما للجملة الشرطية، وينقل عنه كيفية حدوث التركيب في قوله: لما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو (المبتدأ و الخبر) وفصل الكلام على هذه القضية ولم يزد على مقاله "الزنجشيري" عن ركني الشرط والأداة شيء.⁽¹⁾

- "الشلوبيني" و "ابن عصفور" و "ابن مالك":

وضح "الشلوبيني" نظره النحوية إلى طبيعة الجملة الشرطية من خلال تشبيهها بالقسم، فالقسم والمقسم عليه مترابطان (ارتباط الشرط والجزاء)، وربما حذفت إحدى الجملتين كما حذفت في الشرط والجزاء، ولم يزد على هذا -بشيء- إذ قال بما قال به سابقوه، في حين اكتفى "ابن عصفور" بالإشارة إلى أن الأدوات تدخل على جملتين، وسمى جملة الشرط: جملة الشرط والجواب .

أما "ابن مالك" -ونظرا- لاستقرار النظرة إلى طبيعة الجملة، وتعود النحاة على الاهتمام الشديد بقضية -العمل والعامل- فقد اقتصر قوله في ألفيته على أن الأدوات تقتضي فعلين :

فَعَلَيْنِ تَقْتَضِي: شَرْطًا قُدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءَ، وَجَوَابًا وَسَمًا.

(1) أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 107.

فقد مائل "الشلوبيني" فيما نحاه وعلى نوح "ابن مالك" سار "ابن هشام" لما اكتفى بنشر البيت، ودفع تصريح "ابن مالك" في التسهيل - بأن الأدوات تتطلب جملتين - "ابن عقيل" إلى شرح البيت بالقول أن الأداة تقتضي جملتين، ولم يزد على مسميات النحاة ممن سبقوه شيء.⁽¹⁾

- "الرضي" و"المالقي" و"أبو حيان":

لم يأت الرضي بجديد في هذه المسألة، لامن حيث طبيعة الجملة الشرطية، ولا فيما يتعلق بالأداة التي قال فيها: "يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضا حصول مضمون الثانية" ولعل ماأضافه الرضي هو تفريعه للمصطلحات المتعلقة بالأداة، والتي هي ثلاث:

أ- **مصطلحات مطلقة على مجموعة الأدوات:** وهي (أدوات الشرط)، (كلم الشرط)، (الكلمات الشرطية)، (كلم المجازاة)، (كلمات المجازاة)، (كلمات الجزاء).

ب- **المصطلحات المطلقة على الأداة المفردة:** وهي: (أداة الشرط).

ج- **مصطلحات خاصة بأدوات معينة:** خص الأداة المصنفة صرفيا في الحروف بمصطلح (حرف الشرط) وجمعه على (حروف الشرط)، وفي مقابله أطلق مصطلح (أسماء الشرط) على ما صنف صرفيا في خانة الأسماء، في حين جعل للظروف مصطلح (أسماء الظرفية).⁽²⁾

أما "المالقي": فلم يعن بالكلام عن طبيعة الجملة الشرطية، ذلك أنه أفرد كتابه للأدوات وعملها، ولم يعن بالحديث عن التراكيب، في حين أن مصطلحاته لم تخرج عن التصاريف التي ساقها النحاة الأوائل.

أما "أبو حيان": فلم يختلف عن غيره من النحاة في فهمه للجملة الشرطية، فأدوات الشرط عنده تقتضي جملتين: أولاهما (جملة الشرط) وثانيهما (جملة الجزاء) أو (جملة الجواب) وعبر عن الأداة بـ(حرف الشرط)، (اسم الشرط)، و(أسماء الشرط) بغض النظر عن تصنيفها الصرفي.

- "المرادي" و"ابن هشام": لم يتكلف "المرادي" في تعامله مع المصطلحات الشرطية - وهذا - من قبيل التساهل في التعبير وعدم الدقة، وهي ظاهرة عامة عند النحويين، والدليل على هذا أنه في شرحه لألفية (ابن

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 107.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

مالك) قال: « يعني: أن كلا من أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطاً والثانية جزاءً وجواباً أيضاً؛ أي أنه نقله كما ذكر دون تعمق فيه ولا تمحيص وكغيره من النحاة فقد تعددت المصطلحات الشرطية عنده، دون أن تتصف بالجددة والحدثة.⁽¹⁾

- أما "ابن هشام": فقد جاء بعد فترة كثر فيها الحديث عن الجملة الشرطية، ميزتها محاولات واضحة في سبيل ضبط مفهوم محدد لها - لكن دون جدوى - وهذا ما دفعه إلى محاولة تحديد مفهوم عام وموحد للجملة، عكس الذي كان عليه من تعدد.

فإذا كان "الفارسي" و"ابن بابشاذ" قبله يصرحان بأن الجملة لا تفيد منفردة، مستدلين بأمثلة من نحو: (جملة القسم) و(جملة الشرط) - وهذه الأخيرة ما يهمننا هنا - والمكونة من الأداة والجملة الفعلية بعدها فقد نفى عنها "الفارسي" الإفادة حتى يضاف إليها (الجواب)، في حين سَوَّاهَا "الجرجاني" بالكلام، الذي شرطه الإفادة، وقد قال "الفارسي" ما قاله - من أن الجملة لا تفيد وحدها - لسببين:

- أولهما: أن حدَّ الجملة لم يتعد البساطة إلى التركيب؛ إذ هي - في مفهومهم - ما تكونت من مسند ومسند إليه، في حين أن جملة مركبة كالشرطية فإنها لم تحظْ بأن يعتبروها جملة واحدة.

- وثانيهما: نظرة النحاة السطحية إلى الجملة، فهم يُسَمُّون جملة (الشرط) جملة لأن ظاهره أنه مكون من مسند ومسند إليه مُهمَلين أثر الأداة الداخلة عليها، هذه الأخيرة التي خلَّصتها من البساطة إلى التركيب، فافقدتها استقلالها، وأصبحت جزءاً من كل، ورغم فهم لعدم إفادتها - على شكلها هذا - إلا أنهم أبقوا على تسميتها جملة، وقد كان الأجدر أن يسموها غير هذا⁽²⁾، وهذا القول الرأي الذي قبله "ابن هشام"، أما ما صرَّح به "الجرجاني" فقد ردَّه "ابن هشام" محتجاً بأن (الجملة) أعمُّ من الكلام في دلالتها لأنه (أي الكلام) يشترط فيه الإفادة، أما هي (الجملة) فلا، إذ يجوز الإفادة منها وعدمها، فقد وضع "ابن هشام" أن الجملة هي المكونة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، ثم أضاف إليها (ما كان بمنزلة) وهي الجمل التي تدخل عليها الأدوات - وهو هنا يقف عند الجملة البسيطة - وقد ألغى "ابن هشام" برأيه هذا قيمة بعض الأدوات، من حيث ربطها أكثر من جملة بحيث تفارق هذه الجمل بساطتها إلى التركيب. فبسبب هذا التعميم تحيَّل أن أداة الشرط والجملة بعدها، وكذا الموصول وصلته بعده هي جمل قائمة بذاتها، وعُدَّت هذه الأدوات ملحقة بها وداخلة عليها كما

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 117.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 121.

تدخل (إنَّ) و(كان) على الجمل البسيطة، فلا تفارق بساطتها، ثم إن "ابن هشام" زاد على كل هذا التفصيل تصنيفه الجملة الواقعة جوابا للشرط في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وتلك التي يكون لها محل من الإعراب.

وأما المصطلحات الشرطية عند "ابن هشام" فتبدو أكثر تنظيما، إذ أطلق على الركن الشرطي أو (فعل الشرط) مصطلح (الشرط) وسماه أيضا: (جملة الشرط)، و(الجملة الشرطية).

أما الركن الجوابي، وفعل جواب الشرط فقد اصطلح عليه (الجزاء) وكذلك (الجواب)، وأطلق عليه - إلى جانب هذه المصطلحات - مسميات: (جملة الجزاء)، (جملة الجواب)، (جزاء الشرط)، (جواب الشرط)، أما الأفعال فقد أطلق عليها مصطلحين هما: (فعل الشرط)، و(فعل الجواب)، كما وصف الأدوات بـ (الشرطية أو شرطية)، وأسماها (أداة الشرط)، و(أدوات الشرط)، و(اسم الشرط)، و(أسماء الشرط)، و(حرف الشرط)⁽¹⁾.

- ابن عقيل والزركشي والسيوطي: لم يجدد "ابن عقيل" و"الزركشي" و"السيوطي" في نظرهم للجملة الشرطية، غير ما أبداه "الزركشي" من اهتمام بالتفصيل في كيفية ربط الجملتين بالأداة، عدا هذا فقد وافقوا من سبقهم في وضع المسميات للمصطلحات؛ إذ لم يأتوا بجديد فيها. وهذه لمحة موجزة عن الجملة الشرطية، حاولنا من خلالها تتبع مسارها، انطلاقا من فترة تكونها وصولا إلى مرحلة النضج، سعينا فيها إلى إجمال ما نقل من كلام حول هذا الخصوص.⁽²⁾

ثانيا: عناصر الجملة الشرطية:

تتخذ الجملة الشرطية هيكلًا خاصا يكسبها طابعا منفردا، تستمد من العناصر المكونة لها، والمعنى الذي تعززها به؛ وهذه العناصر تتمثل في: (أداة الشرط)، و(فعل الشرط)، و(فعل جواب الشرط)، هذه العناصر مجتمعة تشكل ما يعرف بالجملة الشرطية، وقبل أن نفصل الحديث عن هذه العناصر، لابد من أن نضع حداً لـ(الشرط)؛ الذي نسب النحاة إليه الجملة الشرطية.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 123.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

الشرط:

ترجع بواكير هذا المصطلح إلى "الفراء"، و"الأخفش"، و"المبرد"، وقد تأخر استعماله بهذا المعنى إلى أوائل القرن الرابع، وقد استعمل للدلالة على التركيب ككل، ويرجع النحاة هذا التأخر في استعماله بدلالته هذه إلى استبداله بمصطلح غيره هو (الجملة الشرطية) عند "ابن بابشاذ"، وكذا استعماله للدلالة على (فعل الشرط) كما كان عند "المهروي"، و"ابن الخشاب".

مفهوم الشرط:

- لغة: جاء في اللسان: « الشَّرْطُ: معروف، وكذلك الشَّرِيطَةُ، والجمع شُرُوطٌ و شرائطٌ. والشَّرْطُ: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شُرُوطٌ. وفي الحديث: لا يجوز شرطان في بيع، هو كقولك: بعْتُكَ هذا الثَّوبَ نقدًا بدينارٍ، ونسيئةً بدينارين. وقد شَرَطَ له وعليه كذا يَشْرِطُ ويشْرُطُ شَرْطًا واشْتَرَطَ عليه. والشَّرِيطَةُ كَالشَّرْطِ؛ وقد شَارِطَهُ وشَرَطَ له في ضيعته يشْرِطُ ويشْرُطُ وشَرَطَ للأجير يشْرُطُ شَرْطًا.

والشَّرْطُ بالتحريك: العلامة، والجمع أشرَاطٌ. وأشرَاطُ الساعة: أعلامُها، وهو منه. وفي التنزيل العزيز: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾⁽¹⁾.

والاشترَاطُ: "العلامة التي يجعلها الناس بينهم"⁽²⁾، فالشرط بهذا المعنى: ما يجعله الناس بينهم، يتفقون عليه، ويلزمونه، فلا يخلفه منهم أحد.

- اصطلاحاً:

يذكر "الجرجاني" مفهومين للشرط؛ يبين في الأول منهما كيفية نسجه وارتباط عناصره، يقول: « الشرط تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني وقيل الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهية ولا يكون مؤثراً في وجوده وقيل الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه⁽³⁾، أما المفهوم الثاني الذي أورده "الجرجاني" في سياق تعريفه للشرط؛ فقد ذكره مقروناً ببياء النسبة، يقول: « الشرطية ما يتركب من قضيتين وقيل

(1) سورة محمد، الآية: 18.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرط)، ص 235.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص 131.

الشرطية الذي يتوقف عليه الشيء ولم يدخل في ماهية الشيء ولم يؤثر فيه ويسمى للموقوف بالمشروط والموقوف بالشرط كالوضوء للصلاة فإن الوضوء شرطٌ موقوف عليه الصلاة وليس بداخل فيها ولا يؤثر فيها⁽¹⁾.

فيكون الشرط بهذا المفهوم: اشتراك شيئين في حكم معين، حتى لا يكاد يوجد واحدهما دون الآخر، فالجملة الشرطية هي: التي تنبني من (جملي الشرط والجواب)، ويستلزم وجود الثانية وجود الأولى، نحو قولك: إن تتعب تُفْلَح؛ فالتعب ينتج عنه الفلاح، ويكون هذا الأخير محصلاً عن التعب، نحو ما استدل به - هو - من أن الوضوء شرط لصحة الصلاة، ولا يدخل فيها. عموماً فإن الشرط « هو تعليق حصول أمر بآخر بواسطة إحدى أدوات الشرط. أو هو فعل الشرط، أو هو الجملة الشرطية⁽²⁾؛ وهذا التعريف إشارة واضحة لعناصر الجملة الشرطية.

كما قد أشرنا في افتتاح الحديث عن الجملة الشرطية، إلى أنها تنبني على عناصر ثلاثة، هي: الأداة، وفعل الشرط، وفعل جواب الشرط، وفيما يلي تفصيل الكلام فيما يتعلق بكل واحد من هذه العناصر.

- الأداة:

لغة: هي الآلة⁽³⁾، وفي الصحاح: الأداة هي: الآلة، والجمع: الأدوات.⁽⁴⁾

اصطلاحاً:

ذكر "الجرجاني" مفهوم الأداة بمرادفه اللغوي "الآلة"، فعرّفها بقوله: « الآلة هي الوساطة بين الفعل والمنفَعِل في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار، والقيد الأخير لإخراج العلة المتوسطة كالأب بين الجد والابن فإنها واسطة بين فاعلها ومنفعلها⁽⁵⁾؛ أي أن الأداة هي: الخيط الرابط بين ركنين، والموصل لأثر الواحد منهما إلى الآخر، وهي تأخذ معناها من مضمون الكلام الذي تذكر فيه، فتكون في التعجب (تعجبية)، وفي الجزم (جازمة)، وفي الاستفهام (استفهامية)، وفي الشرط - وهو ما يعيننا- (شرطية).

1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 131.

2) المرجع نفسه، ص 567.

3) المرجع نفسه، ص 37.

4) الجوهري، الصحاح، ص 30.

5) الجرجاني، التعريفات، ص 34.

وقد اكتسبت الأداة أهميتها من الأثر الذي تضيفه إلى الجملة، لهذا نجد اهتمام النحاة بها كبيرا، ما دفعهم إلى إنشاء ما اصطلح عليه بالتقسيم النحوي، الذي فرعوا من خلاله الأدوات إلى: عاملة، وغير عاملة؛ وهو ما يعرف اليوم بالأدوات الجازمة، وغير الجازمة، لكن هذا التقسيم لم تتضح معالمه بجلاء إلا في وقت متأخر من بداية التأليف في الكتب التعليمية، على عكس الكتب النحوية المتقدمة؛ التي توحى بفهم النحاة لهذا التقسيم دون التصريح به، ولعل هذا راجع إلى وعيهم أن الأصل في الأدوات الشرطية الرفع، أما الجزم فسمه طارئة على عليها.

وقد مرت الأدوات الشرطية بمراحل، كانت أولها تلك التي افتتحها "سيبويه" و"المبرد"، ويسمى النحاة بالمرحلة المتقدمة: حيث كانت الأدوات فيها تدرس في باب خاص هو (باب الجزاء) أو (المجازاة)، ولكن (الجزاء) في هذه المرحلة كان مرتبطا بالجزم، فأداة (الجزاء) لا بد لها أن تكون جازمة. ولهذا فقد أعيد النظر -أثناء الدراسة- فيما يخص بعض الأدوات التي تشبه الشرطية منها؛ والتي هي أدوات (الجزاء) من حيث أثرها الذي تفعله في الجملة، ولكنها لا تجزم؛ فلم تعد -لأجل ذلك- محسوبة معها، حيث كان هناك حظ وافر في تعميق مفهوم الشرط وأدواته، وقد تجسدت هذه الرؤية بوضوح في المرحلة التالية؛ أين اهتم بالعمل والعامل، وعملت أدوات الشرط من حيث هي عوامل معاملة الحروف التي تجزم الفعل المضارع. ويتردد بعد ذلك ذكر ما في بعض الأدوات ك(لو) من دلالة على الشرط، بحيث لم تختلف عنها إلا فيما يتعلق بعدم الجزم، وهو ما لوحظ عند "الرماني"، و"القيسي".

ثم جاءت المرحلة الأخيرة: التي شهدت تبلورا في الأفكار، ونضجا في فهم الأمور، وما تصريح "الزنجشيري" بشرطية (لو) و (إن) إلا دليل على هذه النقلة، لما كان سابقوه في خلاف حول شرطيتها من عدمها.

حري بالذكر أن دراسة أدوات الشرط تحت عنوان جوازم الفعل المضارع؛ والتي سنها "ابن السراج" قد استمرت في هذه المرحلة إلى "الشلوبيني"، و"ابن عصفور"؛ الذين ميزوا ما يجزم فعلا عما يجزم فعلين، وأدرجا أدوات الشرط تحت القسم الثاني؛ وهذه المرحلة الرابعة، التي استكمل فيها النحاة دراسة الأدوات الشرطية غير الجازمة ضمنا؛ إذ لم يخصص لها فصل خاص بها، واستمر الحال هكذا إلى غاية مجيء "ابن مالك" الذي جعل

لها (أي الأدوات غير الجازمة) فصلا خاصا لحقه بالجازمة منها، وشاكله شراح ألفيته من بعده، ومنهم "ابن هشام" و"ابن عقيل"؛ وهذه المرحلة الخامسة والأخيرة.⁽¹⁾

فهذه رحلة الأداة الشرطية إلى غاية وصولها إلينا، على أنها أدوات جازمة، وغير جازمة، وكذا أدوات جازمة لفعل واحد، وأخرى جازمة لفعلين.

- أقسام الأدوات الشرطية:

ينظر النحاة إلى أداة الشرط من زاويتين؛ أولاهما من حيث الجانب الصرفي، وثانيهما من حيث جانب العمل وعدمه؛ بمعنى كونها جازمة وغير جازمة، تقول "عزيزة فوال بابتي" في تعليقها على الأدوات الشرطية: "هي التي تشمل حروف الشرط وأسماء الشرط، وأدوات الشرط غير الجازمة، فحرفا الشرط هما: (إن) و(ما) وهما يجزمان فعلين، كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾⁽²⁾، ومثل (إذما تتكلم أتكلم)، وأسماء الشرط الجازمة هي: (من)، (ما)، (مهما)، (أي)، (كيفما)، (أينما)، (أيان)، (أني)، (حيثما)، (متى) كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾⁽³⁾، والأدوات غير الجازمة هي: (لولا)، (لو)، (إذا)، (كلما)⁽⁴⁾. وهذا القول نموذج لتقسيمات النحاة للأدوات الشرطية، والذي نستعرضه كالاتي:

- من حيث الجانب الصرفي:

قسم النحاة أدوات الشرط من هذا المنظور إلى أحرف وأسماء؛ فالأحرف هي: (إن)، (إذما)، (لولا)، (لو)، (لوما)، (أما)، (لما).

وأما الأسماء فهي: (من)، (ما)، (مهما)، (أي)، (كلما)، (أني)، (أيان)، (حيثما)، (متى)، (كيف)، (إذا).

من حيث العمل: جعل النحاة أدوات الشرط على اعتبار "العمل:

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 210.

(2) سورة الطور، الآية: 44.

(3) سورة العنكبوت، الآية: 06.

(4) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 70.

- جازمة: (إن)، (إذما)، (من)، (ما)، (مهما)، (أي)، (كيفما)، (أيما)، (أيان)، (أى)، (حيثما)، (متى)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾.⁽¹⁾

و: عاطفة على ما قبلها، من: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، جاهد: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، (الفاء) رابطة لجواب الشرط، إنما: كافة ومكفوفة لا محل لها من الإعراب، يجاهد: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، لنفسه جار ومجرور، وهو مضاف، و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة (يجاهد لنفسه) في محل جزم.

- غير جازمة: وهي: (لو)، (لولا)، (إذا)، (كلما)، نحو: إذا زرت جدك رضي عنك.

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط وهو مضاف، زرت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله ب(تاء) المخاطب، والتي هي فاعل، جدك: مفعول به، وهو مضاف، و(الكاف): ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والجملة (زرت جدك) في محل جر مضاف إليه، رضي: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، عنك: جار ومجرور، و جملة جواب الشرط (رضي عنك) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

- أحكام أدوات الشرط: كنا قد ذكرنا أن النحاة قد جعلوا الأدوات الشرطية جازمة وغير جازمة؛ وسنستعرض فيما يلي الأحوال الشرطية لهذه الأدوات، كل نوع منها على حدة:

أولاً: أنماط الأدوات الشرطية الجازمة:

1- (إن) وأنماطها الشرطية:

أ- مفهوم (إن) الشرطية: هي حرف شرط جازم لفعلين، ويسمى الأول: فعل شرط والثاني: جوابا له، وهي أم

(1) سورة العنكبوت، الآية: 06.

هذا الباب في أدوات الشرط⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽²⁾.

(إِنْ): حرف شرط جازم لفعليين، مبني على السكون، تُبدوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إِنْ) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، يحاسبكم: يحاسب: فعل مضارع مجزوم بـ(إِنْ) وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾⁽³⁾، (إِنْ): حرف شرط جازم لفعليين، مبني على السكون، تَعُدُّوا: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونعد: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره.⁽⁴⁾

ب- أحوال (إِنْ) الشرطية:

- الفعلان بعد (إِنْ) الشرطية يكونان إما:

- مضارعين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾⁽⁵⁾، فـ(ينتَهُوا): فعل مضارع مجزوم بـ(إِنْ) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو: فاعل، يغفر: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(إِنْ) وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره.

- أو ماضيين: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾⁽⁶⁾.

عُدتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء المخاطبة، وهي ضمير متصل في محل رفع فاعل، والميم للجماعة، والجملة في محل جزم فعل الشرط، عدنا: فعل وفاعل والجملة في محل جزم جواب الشرط.

1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 241.

2) سورة البقرة، الآية: 284 .

3) سورة الأنفال، الآية: 19 .

4) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 248.

5) سورة الأنفال، الآية: 38 .

6) سورة الإسراء، الآية: 08 .

- أو أن يكونا مختلفين، مضارع وماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ﴾⁽¹⁾، فالفعل يعودوا: مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط والثاني (مضت): فعل ماضٍ مبني في محل جزم جواب الشرط.

- قد تتصل (إن) الشرطية بـ(لا) النافية فتقلب نونها (لاما) ثم تدغم في (اللام) بعدها فتصير (إلا) دون أن يتغير عملها، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾⁽²⁾، وكقوله أيضا: ﴿وَاللَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽³⁾.

- وتتصل أيضا بـ(ما) النافية فتدغم فيها بعد أن تقلب نونها ميمًا، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾⁽⁴⁾، كما أنها تأتي قبل حرف الجزم (لم) فتخلص المضارع بزمن المستقبل، ويطل معنى (لم) في قلب معنى المضارع إلى معنى الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁵⁾، فالفعل (يرحمنا) مجزوم على أنه فعل الشرط و المضارع المبني (لنكونن) جواب الشرط.

وفي هذه المسألة يلوح بعض الخلاف الدائر بين النحاة حول جازم الفعل (يرحمنا)، فمنهم من قال: (لم) هو الجازم لمباشرته الفعل، و(إن) مهملة فدخلت على جملة منفية بـ(لم)، ومنهم من قال أن (لم) غير عاملة، إنما العامل هو (إن) لأسبقيتها في الجملة وقوة معناه في جعل المضارع خالصا للاستقبال، من جهة، وفي جزمها جواب الشرط الذي تلخصه للمستقبل أيضا من جهة أخرى، على اعتبار أن (لم) يبقى معناها (النفى) فقط دون أن تقلب معنى المضارع إلى الماضي.⁽⁶⁾

- كما اختلف النحويون، "بصريون وكوفيون"، حول الاسم المرفوع الذي يلي (إن) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْجَاكَ فَاجْرُؤُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾، فد (أحد): اسم مرفوع واقع بعد (إن) الشرطية قبل فعل الشرط.

(1) سورة الأنفال، الآية: 38.

(2) سورة التوبة، الآية: 40.

(3) سورة هود، الآية: 47.

(4) سورة مريم، الآية: 26.

(5) سورة الأعراف، الآية: 149.

(6) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المفصل في النحو العربي، ص 249.

(7) سورة التوبة، الآية: 07.

فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع يرتفع بتقدير فعل، فيكون تقدير (ما) في الآية: إن استجارك أحد استجارك...، في حين أجاز الكوفيون تقدّم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط، مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقتها جاز تقدّم المرفوع معها، ولئن قيل بأنه يرتد بالعائد، لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به، وتقدير ذلك أن الضمير في استجارك: ضمير رفع يعود إلى الاسم الأول، لذلك (فأحد)؛ تعرب فاعلاً لفعل (استجارك) متقدماً على عامله.⁽¹⁾

لكن الراجح هو ما ذهب إليه البصريون وهو المعمول به في ميدان النحو، ففي قول الله تعالى المذكور أعلاه أحد: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، تقديره (استجارك).

- وقد يتقدم (إن) الشرطية اسم، ويعرب إذ ذاك مبتدأ لأن ما بعد (إن) الشرطية لا يعمل فيما قبلها، نحو: الإسلام إن عرفته وجدت الطريق إلى الله.⁽²⁾

- ويشير النحاة إلى وجود حالات شدّ فيها عدم إعمال (إن) الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾⁽³⁾، إذ الأصل ترين (...). لأن المضارع يبنى على الفتح عند اتصاله بنون التوكيد، ووردت (ترين) شاذة وكذلك حديث الرسول ﷺ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَهُوَ يَرَاكَ»، وإما تتألف من (إن) الشرطية و(ما) النافية.⁽⁴⁾

- **إذما:** حرف شرط جازم لفعلين مضارعين غالباً، الأول فعل الشرط، والثاني جزاؤه، كقول الشاعر:

وإتاك إذما تأت ما أنت أمرٌ
به تُلّف من إياه تأمر آتيا

فالفعل (تأت) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفعل (تلف) جوابه، وهو مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء.⁽⁵⁾

02- (إذما): هي (إذ) مقترنة ب (ما)، وتصبح بذلك تركيب (إذما)، لأنها إذا تجردت من (ما) أضيفت إلى ما بعدها، والإضافة من خصائص الأسماء، فلا تكون - على هذا- أداة جزم، لأن دخول (ما) كلفها عن الإضافة، ونسب لها عملاً ومعنى جديدين.

(1) ينظر: علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الأمل، إربد- الأردن، ط 2، 1993، ص 79.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

(3) سورة مريم، الآية: 26.

(4) ينظر، عزيزة فوال بابتي، المفصل في النحو العربي، ص 249، 250.

(5) علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 37، 38.

- وبتركيب (إذ) مع (ما) فإنها تحسب من الحروف الرباعية، وهي بذلك حرف شرط يجزم فعلين، يسمى الواحد منهما فعل الشرط وثنائهما: جوابه، ومن النحاة من أبقاها على تسميتها رغم تركيبها، وأن مدلولها يعتبر للزمان المستقبل، ومنهم من اعتبرها اسما قبل تركيبها، لأنها تدل على وقت مضى، ولأنها مساوية لاسم التنوين والإضافة، ووقوعها موضع المفعول فيه، والمفعول به، وأما بعد التركيب فأصبح مدلولها (المجازاة)، وهو معاني الحروف، ولم تعد تساوي الأسماء في دلالتها كما سبق، وفي تركيبها، قال الشاعر:

إذْماً أتيت على الرسولِ فقلْ له حقاً عليكِ إذِ اطمأنَّ المجلسُ

حيث أخلصت (إذما) للحرفية والمجازاة، فتعرب جملة (أتيت) فعلا للشرط وجملة (قل) هي جواب للشرط وجزأؤه.⁽¹⁾

03- (أن) الشرطية:

هي كذلك في رأي الكوفيين، فقد استدلوا في هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَظَلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾⁽²⁾، من دخول (الفاء) في الجواب، نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وقد اعتبروا (أمّا) مركبة من (أن) الشرطية و(مّا) الزائدة، والتقدير: لأن كنت منطلقاً، فحذفت لام التعليل، ثم حذفت (كان) و عوض عنها بـ(ما) الزائدة، وانفصل الضمير المتصل بـ(كان) بعد الحذف، فصارت: (أنّ ما أنت) ثم قلبت نونا، أن، ميماً وأدغمت في (ما)، فصارت (أمّا)، نحو:

أَنغَضِبُ أَنْ أذْناً قَتِيْبَةً حُرَّتْنا جَهَاراً وَلَمْ يَجْزَعْ لِقْتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

فاعتبروا (أن) شرطية والاسم المنصوب بعدها مفعولاً به لفعل محذوف، يقسره الفعل المذكور، والتقدير: أن حُرَّتْ أذْناً قَتِيْبَةً حُرَّتْنا، وقد رد بعض النحاة قول الكوفيين، خلافاً لـ"ابن هشام" الذي أيدهم لثلاث:

- كثرة ورود (أن) مكان (إن)؛ وأن البيت السابق يروى: (إنْ أذْناً)، و(أنْ أذْناً)، كما قرأت الآية السابقة: (إنْ تَضِلَّ و أنْ تَضِلَّ).

(1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 72، 73 .

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

- كثرة ورود (الفاء) في جواب (إن) الشرطية، وقد وردت (الفاء) في الآية السابقة في الجواب (فَتَذَكَّرَ) كما وردت (الفاء) في جواب قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفيٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع

والتقدير: لأن كنت ذا نفيٍ؛ وقد حذفت (لام التعليل) لوقوعها قبل (أن) وحذفت (كان) وعوض عنها (ما) الزائدة، فانفصل الضمير المتصل، ثم قلبت نون (أن) ميما، وأدغمت في (ما)؛ فوجود (أن) الشرطية تلاه دخول (الفاء) على الجواب في الشطر الثاني (فإن قومي)؛ ولهذا حملا على (إن) الشرطية فقد اعتبرت (أن) مثلها.

- ورود (أن) الشرطية معطوفة على (إن) الشرطية، نحو قول الشاعر:

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتجلاً فالله يكلاً وما تذر

فقد عطفت (إمّا) المركبة من (إن) حرف الشرط مع (ما) النافية على (أمّا) المركبة من (أن) و(ما) النافية. فلو كانت (أن) في (أمّا) غير شرطية، أي: مصدرية، لوجب عطف المفرد على الجملة.⁽¹⁾

04- (أَيَّان):

وهي: "اسم شرط وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط" مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية، وهي تعمل الجزم في فعلين، الأول منهما فعل الشرط، والثاني جوابه، نحو قول الشاعر:

أَيَّان نؤمنك تأمن غيرنا، وإذا لم تُدرك الأمن منّا لم تزل حذرا

05- (مَنْ):

أ- مفهوم (مَنْ) الشرطية: هي اسم شرط جازم مبني على السكون، تستعمل للعاقل مذكرا ومؤنثا، مفردا أو غير ذلك⁽²⁾، تجزم فعلين، يكون الأول: فعل الشرط، والثاني جوابه أو جزاؤه، وتسمى (مَنْ) الجزائية، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽³⁾، مَنْ: اسم شرط جازم لفعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،

(1) ينظر: عزيزة فوال بابي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 253، 254.

(2) ينظر: علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 318.

(3) سورة الزلزلة، الآية: 07 .

يعمل: فعل الشرط مضارع مجزوم بـ(مَنْ)، والفعل المضارع (يره) مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، وهو جواب الشرط، و(الهاء) في محل نصب مفعول به والجملة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ.⁽¹⁾

ب- أحوالها الشرطية:

- تعرب (مَنْ) مبتدأ، إذا كان فعل الشرط لازما أو متعديا، أخذ مفعوله، وفعل الشرط أو فعل الشرط والجواب معا في محل رفع خبر، ولا يكون الجواب وحده هو الخبر ولو توقفت الفائدة عليه، نحو: مَنْ يساعد المحتاج يحمده الناس، فتعرب (مَنْ): اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
- وتعرب مفعولا به إن كان فعل الشرط متعديا ولم يأخذ مفعوله، نحو: مَنْ تقابل في بيتي فهو صديق.
- (مَنْ) اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.

- لا يشترط في الشرط و الجواب أن يكونا متحدين، فقد يذكر ماضيين لفظا في محل جزم، نحو: مَنْ صدق في عمله أحبه الناس، وقد يكونا مضارعين مجزومين وجوبا، نحو: من يعمل الخير يحمده، أو الأول ماض والثاني مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفًا إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ﴾⁽²⁾، وقد يكون عكس ذلك وهو قليل نحو:

مَنْ يَكْذُبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وإذا وقع المضارع جوابا وجب جزمه، أما رفعه فهو كما جاء في قول "عمرو بن خثارم":

يَا أَقْرَعُ يَا حَابِسُ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ⁽³⁾

ولكن مثل هذا المثال شاذ لا يقاس عليه.

وأما إذا كان الشرط ماضيا فيجوز رفع الجواب على إضمار (الفاء) والمبتدأ محذوف، نحو: من دافع عن وطنه يحمده الناس، أو يحمده، أي: فالناس تحمده.

1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 1020.

2) سورة هود، الآية: 15.

3) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 320.

ج- ما يشترط في فعل الشرط:

- غير ماضي المعنى: فلا يصح نحو: مَنْ سافرَ أمسِ أسافر معه، بخلاف لو كان الفعل ماضي اللفظ مستقبل المعنى، نحو قول الرسول ﷺ: " مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُفْ وَلَمْ يَفْسُقْ عَادَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ "؛ أي من يحجَّ يعدّ.
- غير جامد: مثل: عسى، وليس، وأفعال الشروع.
- غير مقترن بحرف تنفيس، أو قد.

- غير مقترن بحرف نفي: مثل: (ما ولن)، ويستثنى من ذلك حرفا النفي (لم ولا) نحو قول "زهير":

وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ مَوْضِعِهِ بِسِلَاحِهِ يُهَدَّمُ وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ
ونحو: وَمَنْ لَا يَزَالُ يَنْقَادُ لِلغَيِّ وَالصَّبَا سَيَلْقَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا⁽¹⁾

- غير طلبي سواء أكان أمرا أم مضارعا مقترنا باللام:

وإن كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا، وجب اقتترانه بفاء الربط، لتربطه بالشرط المتقدم، وذلك إذا كان:

- جملة اسمية نحو: مَنْ يكبِّحُ جماحَ غضبه فهو شجاعٌ...
- فعلا ماضي المعنى: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ فَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ ﴾⁽²⁾.
- فعلا طلبيا، نحو: مَنْ يناصرُ الحقَّ فاتبعوه.
- فعلا جامدا، نحو: مَنْ يردُّ الخيرَ فعسى اللهُ أن يوفقه.
- فعلا مقترنا بـ(قد) أو حرف (تنفيس)، أو (ما)، أو (لن)، أو (كأنا)، أو (ربما)، أو أداة شرط ثانية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ لَهُ آخٌ مِنْ قَبْلُ ﴾⁽³⁾، ونحو: " مَنْ يعمل الشر فسوف يندم"، ونحو: " مَنْ يكذب فلن ينجح"، ونحو: من ينم كثيرا فكأنما خسر نصف عمره.⁽⁴⁾

(1) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص320.

(2) سورة يوسف، الآية: 26.

(3) سورة يوسف، الآية: 77.

(4) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص320.

وقد تحل (إذا الفجائية) محل (الفاء)، إن كان الجواب جملة اسمية، ولم يسمع ذلك مع غير (إن) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنُطُونَ﴾⁽¹⁾، وأجاز بعضهم ذلك مع غيرها، وقد سمع حذف (الفاء) نادرا كما جاء في قول الرسول ﷺ في حديث اللقطة: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا".

- حذف الشرط أو الجواب: يحذف فعل الشرط جوازا بعد (إن ومن) الشرطيتين فقط، إن تلتهما (لا) النافية، وكان فعل الشرط غير (كان) الناقصة، ودل على المحذوف دليل، نحو قول "محمد الأحوص":

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإن لا تطلقها يعلى، ونحو: مَنْ يَسْتَمِعْ لَكَ فَاَنْصَحْهُ وَمَنْ لَا فَاْتَرْكْهُ، أما الجواب فيحذف وجوبا إن تقدم عليه دليل، وكان فعل الشرط، ماضيا، نحو: أنت شجاع إن حاربت، ونحو: أنت جبان إن لم تحارب.

كما يجوز حذف الشرط والجواب، معا إن دل السياق عليهما، وصح المعنى، وأكثر ما يكون في الشعر، نحو:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَحْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِقُهُ أَيْنَمَا

أي: أينما يذهب تصادفه.

- اجتماع الشرط والقسم: إذا اجتمع شرط وقسم، كان الجواب المذكور للسابق منهما، والمحذوف يدل عليه المذكور، نحو: والله مَنْ يَدَافِعُ عَن وَطْنِهِ لِيُحْتَرَمَ، أو: مَنْ يَدَافِعُ عَن وَطْنِهِ وَاللَّهِ يَحْتَرَمُ، فإن كان الجواب للقسم اقترن باللام والنون، وإن كان للشرط تجرد منهما، هذا إذا لم يسبقا بمبتدأ، فإن سبقا بمبتدأ فالمذكور جواب الشرط غالبا.

- العطف على جواب الشرط أو فعله: إذا عطف فعل مضارع على جواب الشرط بإحدى أدوات العطف (الواو والفاء وثم) جاء فيه الجزم بالعطف، أو الرفع أو الإستئناف، أو النصب بـ(أن) مضمرة جوازا بعد حرف العطف، نحو: مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ، يَحْمَدُ وَيَشْكُرُ، وامتنع الإستئناف، نحو قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنِّي يَخْضَعُ وَنَوْوَهُ وَلَا يَخْشَى ظِلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

(1) سورة الروم، الآية: 36.

ونحو: مَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مَطْمَئِنَّةً فيثبتها في مستوى الأرض يزلق⁽¹⁾

ملاحظة

إذا سبقت أداة الشرط (لم)، يجزم الفعل بالأداة، وتكون (لم) نافية مهملة⁽²⁾، نحو: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.⁽³⁾

06- أي و حالاتها الشرطية:

أ- مفهوم (أي):

هي حرف جازم، يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾⁽⁴⁾، قد تضاف (أي) إلى المعرفة، كما في الآية أعلاه من سورة القصص، كما قد تقطع عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽⁵⁾، و(ما) زائدة، وهي تختص من بين أدوات الشرط بأنها معربة، وتدل على معنى أدوات الشرط جميعا بحسب ما تضاف إليه، عاقلا أم غير عاقل، ظرف زمان أو ظرف مكان، نحو: أي رجل يحترمك فهو مهذب، وأي كتاب تقرأ أقرأ، وأي مكان تذهب أذهب معك، وأي وقت تسافر أسافر، وإذا أضيفت إلى إلى المصدر أعربت مفعولا مطلقا لفعل الشرط، نحو: أي مدافعة تدافع عن وطنك تحمد، وهي معربة بالحركات، وتنون إذا قطعت عن الإضافة كالأية السابقة، ويسمى هذا التنوين تنوين عوض.

- تضاف إلى النكرة دون شروط، أما المعرفة فيجب أن تكون دالة فيها على الجنس، نحو: أي الحيوان تحب أحب، أو على متعدد حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾⁽⁶⁾، أو متعدد تقديرا، نحو: أي الصورة تعجبك تعجبني، بمعنى: أي أجزاء الصورة، أو إذا تكررت نحو: أي رجل أو أي فتاة تحدث أحدث⁽⁷⁾، وتضاف (أي) إلى ما بعدها لأنها تدل على عام مبهم، فإضافتها إلى ما بعدها، يزيل هذا الإبهام، وشرطها أن تضاف لفظا ومعنى، نحو: أي تلميذ تصادق أصادق.⁽⁸⁾

(1) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص 321.

(2) المرجع نفسه، ص 322.

(3) سورة البقرة، الآية: 24.

(4) سورة القصص، الآية: 28.

(5) سورة الإسراء، الآية: 110.

(6) سورة القصص، الآية: 28.

(7) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 104.

(8) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 282.

وقد تتصل بها (ما) الزائدة، لكنها لا تكفيها عن العمل، وتبقى وصفية شرطية.

07- متى):

تعرف متى على أنها: اسم وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، جازم لفعلين⁽¹⁾، تدخل على الجملة الشرطية فيسمى الفعل الأول فيها: فعل الشرط ويكون الثاني جوابه؛ مبني على السكون في محل نصب على الطرفية الزمانية لفعل الشرط، إن كان تاما، أما في حال كان ناقصا فيكون في محل نصب خبر، نحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلّاعِ الشّائيا متى أضع العمامة تعرفوني

متى: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، أضع: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزومه السكون على آخره وحرك الكسر منعا من التقاء الساكنين، العمامة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، تعرفوني: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وهو جواب الشرط، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان.

08- مهما وحالتها الشرطية:

مهما: اسم شرط على -أصح الأقوال- لما لا يعقل، تجزم فعلين، يكون الفعل الأول فعل الشرط، والثاني هو الجواب، وتأخذ الحكم الإعرابي ل(مَنْ) الشرطية، وهناك من يعدّها اسما مركبا من (مة) و(ما) الشرطية⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾.

ف(تأتينا): فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة (تأتينا) وجواب الشرط هو جملة (فما نحن...)، والجملة الاسمية (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط؛ وعودة الضمير عليها دليل إسميتها، ونحو قول الشاعر:

أغرّك منّي أنّ حُبك قاتلي وأنتك مهما تأمرني القلب يفعل

قد تكون ظرفا لفعل شرط تدل على الزمان، بمعنى: في أي وقت، نحو قول "حاتم":

(1) ينظر: علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص310.

(2) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص1080.

(3) سورة الأعراف، الآية: 132.

إِنَّكَ مَهْمَا تَعَطَّ بِطَنِكَ سَوْلُهُ وفرجك نالاً مُنتهى الذمِّ أجمعاً⁽¹⁾

09- (ما) الشرطية: اسم شرط جازم لفعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جزاؤه أو جوابه، وهي اسم لغير العاقل.

- هي إما زمانية تتعلق بوقت معلوم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾⁽²⁾، أي: إن استقاموا لكم فاستقيموا مدة استقامتهم، وقد تكون غير زمانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾⁽³⁾، في أي وقت، فنعمل الخير، وعلم الله غير مقيد بزمن⁽⁴⁾.

ما: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل (تفعلوا)، تفعلوا: فعل مضارع مجزوم بـ(ما) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو فعل شرط، يعلمه: مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط.

10- حيث الشرطية: اسم شرط مبني على الضم في محل نصب يجزم فعلين⁽⁵⁾.

حيثما: اسم شرط جازم لفعلين، دون أن تقترن بـ(ما) على رأي بعض النحاة، مثل: "حيث تجد هدوءاً استرخ".
تجد: فعل مضارع مجزوم بـ(حيث) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنت) وهو فعل الشرط، استرخ: فعل أمر مجزوم لأنه جواب الشرط.

- إذا اتصلت (ما) بـ(حيث) الظرفية كفتها عن الإضافة، وتحولت إلى أداة شرط تجزم فعلين، كقول الشاعر:
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان⁽⁶⁾.

و وضعت حيث للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، واتصال (ما) الزائدة بها كفها عن الإضافة، و"الفراء" لا يشترط اتصال (ما) بها، أي أن المبني على الضم (حيث)، واسم الشرط حيثما، فالضم في حشو الكلام⁽⁷⁾.

11- أينما:

أين: اسم شرط جازم لفعلين، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط: إن كان فعل الشرط تاماً، والخبره: إن كان ناقصاً، لأن بالخبر تحصل الفائدة، نحو: أين يكثر الماء تنتشر زراعة الفاكهة.

1) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص324.

2) سورة التوبة، الآية: 07.

3) سورة البقرة، الآية: 197.

4) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص301.

5) المرجع نفسه، ص149.

6) ينظر: عزيزة فوال باني، المعجم المفصل في النحو العربي، ص500.

7) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص149، 150.

أيمنما: اسم شرط يجزم فعلين، وهو (أين) و(ما) الزائدة، نحو: "أيمنما تكثرت المدارس تقل الجريمة"، فإن وقع بعدها اسم فهو معمول لفعل الشرط المحذوف المفسر بما يذكر، نحو قول "كعب بن جعيل":

صعدة نابتة في حائرٍ
أيمنما الرّيح تملها تمل

و التقدير: أيمنما تملها الرّيح تمل، وجملة (تمليها) المذكورة لا محل لها من الإعراب، مفسرة للفعل المحذوف⁽¹⁾.

ثانيا: الأنماط الشرطية للأدوات غير الجازمة:

1- إذا الشرطية:

أ- مفهومها: ظرف لما يستقبل من الزمن، متضمنة معنى الشرط ولا يجزم، حافظ لشرطه، منصوب بجوابه، ولهذا فإن (إذا) الظرفية تحتاج إلى جملتين، جملة الشرط تقع بعدها مباشرة وتكون في محل جر بالإضافة (جر مضاف إليه)، أما جملة الجواب، "فلا محل لها من الإعراب" لأن إذا لا تجزم؛ إذا فهي لا تعمل في الجواب، ومثالها:

والتّفسُّ راغبةٌ إذا رعبتها
وإذا ثرّدٌ إلى قليلٍ تقنّع

فأتى بعد (إذا) في صدر البيت فعل ماض، هو فعل الشرط ومحل جملته الجر بالإضافة، وأتى بعد (إذا) في عجزه فعل مضارع وجملته في محل جر بالإضافة، وهي يتضمنها معنى الشرط، واتخاذها فعلين هما: فعل الشرط وجوابه إلا أنها لا تجزمهما - كما ذكر- في البيت السابق، وكقول الشاعر:

إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ
فَمَا إن يُقالَ لَهُ مَنْ هُوَ

حيث أتت (إذا): ظرفية شرطية، ولم تجزم فعل الشرط (ترعرع) الذي بعدها، ومحل جملته الجر بالإضافة، وجملة الجواب اقترنت بفاء، و(ما) في صدر البيت زائدة، وفي عجزه نافية.

ب- أحوالها الشرطية:

كثيرا ما يكون الفعل بعد إذا ماض، وأقل منه يكون مضارع، والمشهور أن الجملة بعد (إذا) منصوبة بها، نحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾⁽²⁾، ونحو قول الشاعر:

وإذا تكونُ كريهةً أدعى لها
وإذا يحاسُ الحيسُ يُدعى جُنْدُب

وإذا وقع بعدها (أي: إذا) اسم ضمير -مباشرة- أعرب الاسم فاعلا أو نائب فاعل أو مفعولا به، لفعل

(1) علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 10.

(2) سورة المنافقون، الآية: 63.

- محذوف وجوبا، يفسر المذكور نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽¹⁾، ونحو: إذا الكتاب قرأته فهو لك.⁽²⁾
- أما الضمير الواقع بعدها مباشرة فيعرب توكيدا لفاعل الفعل المحذوف وجوبا المفسر بما بعده، كقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾⁽³⁾.
- إذا تلاها (إذا) فعل ماض في جملة الشرط أو جوابه، جعلته دالا على المستقبل ما لم يدل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾⁽⁴⁾، فالدعوة للخروج من الأرض لا شك في أنها مستقبلية.
- يرى "سيبويه" أن (إذا) الظرفية الشرطية لا يليها إلا الفعل، ووضح لهذا أحوال هذا الفعل عند موالاته لها، على النحو الآتي:

- قد يكون الفعل ظاهرا كالأمثلة السابقة، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (01) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (02) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (03)﴾⁽⁵⁾، فقد جاء بعد (إذا) فعل (ظاهر)، هو (جاء) وجملته في محل جر بالإضافة، وجواب الشرط هو جملة فـ(سبح) المقرونة بـ(الفاء) التي لا محل لها من الإعراب، وقد يكون الفعل بعدها مقدرًا، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁶⁾، فـ(السماء): فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بالإضافة، والجملة الموالية لها (انشقت) لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية، فيكون تقدير الكلام: إذا انشقت السماء انشقت، ومن النحاة من أجاز وقوع الاسم بعدها على أنه مبتدأ، كما في قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولدٌ فذاك المذرع

- فيعربون (باهلي): مبتدأ والجملة الاسمية (تحته حنظلية) خبره، لكن هذا التقدير أو التأويل، ضعف، والأحسن إعراب (باهلي) فاعل لفعل محذوف تقديره (كان) التامة، أو اسمها، ومنهم من يعرب (حنظلية) فاعل لفعل محذوف يفسره العامل المحذوف في (حنظلية)، وهذا تأويل ضعيف أيضا، بسبب حذف المفسر والمفسر معا،

(1) سورة الإنشقاق، الآية: 01.

(2) ينظر: علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص35.

(3) سورة: الروم، الآية : 36.

(4) سورة الروم، الآية : 25.

(5) سورة النصر، الآية: 1-3.

(6) سورة الإنشقاق، الآية: 01 .

وربما اعتبر الظرف (تحتته) مما يدل على المفسر فكأنه لم يحذف، و رأي الجمهور أن (إذا) تكون دائما مضافة إلى الجملة بعدها والمكونة من فعل الشرط، وعاملها هو الجواب، ومنهم من يرى أنها ليست مضافة إلى فعل جواب الشرط، بل هو أمل النصب فيها.⁽¹⁾

- اقتران الجواب بالفاء وجوبا:

إذا كانت جملة الشرط اسمية أو طلبية، أو كان جواب الشرط فعلا جامدا، مثل: "نعم وعسى"، أو كان منفيا بـ(ما) أو (لن)، أو مسبوقا بـ(قد) أو (السين) أو (سوف)، أو مسبوقا بـ(رب)، أو (كأنما)، فإنه في هذه الحالة يقرن الجواب بالفاء وجوبا، نحو: إذا وعدتُ فما أخلفُ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾⁽²⁾، وكذلك نحو: إذا زرتني فسوف أكرمك، نحو: إن تزره فرمًا يسامحك، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَحْيَاهَا فَكَانَهَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽³⁾، ومثله الشاعر:

وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشترى فسواك بائعُها وأنت المُشترى

وقد ورد الجواب مقترنا بـ(إذا) الفجائية، إن كان جملة اسمية، ونحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾⁽⁴⁾.

كما تقوم (إذا) مقام (الفاء) في جواب (أن) الشرطية فقط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾⁽⁵⁾، فإن اجتمعت (الفاء) و (إذا) كانت (الفاء) رابطة وكانت (إذا) مجرد التوكيد فقط.

- حذف جملة الشرط: تحذف جملة الشرط إذا دل عليها دليل، ويعوض بدلا منها بتنوين يسمى تنوين العوض، نحو محمدٌ يدافع عن وطنه فهو إذاً واجبه، أي: إذا دافع عن وطنه فهو يؤدي واجبه، وحزم المضارع بعد (إذا) نادر ولضرورة شعرية، أو لإعطاء (إذا) حكم (متى) أو (إن) في الجزم، كقول "الحارثة بن بدر":

استغن ما أغناك رثك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل⁽⁶⁾

(1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص75.

(2) سورة: الأعراف، الآية: 204.

(3) سورة: المائدة، الآية: 32.

(4) سورة الروم، الآية: 25.

(5) سورة الروم، الآية: 36.

(6) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص35، 36.

02- أمّا: هي حرف تفصيل، توكيد وشرط، لا تجزم المضارع، وتؤول في غالب الأحيان بعبارة: "مهما يكن من شيء"؛ ذلك أننا إذا قلنا: "سمير ناجح أمّا سعيدٌ فراسبٌ" فيكون التقدير: مهما يكن من شيء فسعيد راسب، وهذا يفضي إلى أن أداة الشرط (مهما) دذ حذفت مع فعل الشرط، وأنزلت (أمّا) منزلتها، وأمّا (الفاء) فقد تأخر موضعها لإقامة اللفظ والمعنى، فكتب (أمّا) سعيد فراسب⁽¹⁾، وكقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾⁽²⁾، أي: يقال لكم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا...، وكقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾⁽³⁾.

أ- **حالاتها الشرطية:** أكد سيبويه على أنّها (أمّا) تقوم مقام "مهما يكن شيء"، فهي تفيد التوكيد والشرط، نحو: أنتم باقون هنا أمّا أنا فمنطلق، ثم تأخرت "الفاء" إلى الخبر، فهي إذن تقوم مقام فعل الشرط والأداة، يشترط لاستعمالها أمور عدّة، منها:

- **وجوب اقترانها بالفاء:** ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾⁽⁴⁾، وقد تحذف (الفاء) من جواب (أمّا) للضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

فأمّا القتال لا قتال لديكم ولكن سيرٌ في عراضِ المواكب

والتقدير: فأمّا القتال فلا قتال لديكم، وقد تحذف لغير الضرورة الشعرية وهذا نادر، مثل ما جاء في حديث الرسول ﷺ: « أمّا بعد، مابال الرجال... »، والتقدير: فما بال الرجال، وقد تحذف في القول المحكي كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾⁽⁵⁾، والتقدير فيقولون لهم، ذوقوا العذاب.

- **أن لا يفصل بين أمّا والفاء إلا جملة دعاء:** وأن يفصل بين (أمّا) والدعاء فاصل، مثل: "أمّا سمير،

رعاه الله، فناجح"⁽⁶⁾، ومن النحاة من أجاز أن يفصل بين (أمّا) و(الفاء) بواحد مما يأتي:

- **المبتدأ،** نحو: أمّا المؤمن فله الجنة.

- **الخبر،** نحو: أمّا في البيت فرجل.

1) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص236.

2) سورة آل عمران، الآية: 106.

3) سورة الليل، الآية: 05.

4) سورة الضحى، الآية: 09.

5) سورة آل عمران، الآية: 106.

6) عزيزة فوال بابتي، المعجم الفصل في النحو العربي، ص236 .

- مفعول به للفعل المتأخر أو محذوف وجوبا يفسره المذكور بعده، نحو: **أَمَّا الْخَطَأُ فَاسْتَدْرَكَتَهُ.**
- ظرف متعلق بـ(أَمَّا) أو بالفعل المحذوف وجوبا، نحو: **أَمَّا الْيَوْمَ فإني ذاهب، ونحو: أَمَّا الْيَوْمَ فسأذهب إلى السوق.**
- جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ** ﴾⁽¹⁾.
- حذف الفاء في النثر مع القول وهو كثير⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾⁽³⁾، وقليل مع غير القول.
- **يجب أن يليها اسم دائما:** ذلك أنها تقوم مقام أداة الشرط وفعله، وهذا الاسم إما أن يكون مبتدأ، نحو: **أَمَّا الحياءُ فنعمةٌ، وإمّا أن يكون خبرا، نحو: أَمَّا النسيبُ فمريح (فمنعش)، وإمّا أن يكون مفعولا به مقدّم،** نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾⁽⁴⁾.
- أو أن يكون هذا الاسم -بعدها- مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر، نحو: **"أما سميرا فزرتُه"،** والتقدير: زرت سميرا زرتة، وقد يكون هذا الاسم، طرفا، نحو: **أما اليوم فساحت المسيء، أو اسما مجرورا، كقوله** تعالى: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾⁽⁵⁾، أو مشتقا يقع حالا، نحو: **أَمَّا مهرولين فالحجاج يسعون، أو مفعولا مطلقا** مثل: **أَمَّا النصيح فالإمام ناصح، وقد يكون هذا الاسم مفعولا لأجله، نحو: أَمَّا العلم فعالمٌ، أو شرطا.**
- يجوز أن يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾⁽⁶⁾، فكلمة اليتيم مفعول به لفعل (تقهر) الواقع بعد (الفاء) الرابطة للجواب، وكلمة: (السائل) مثلها مفعول به لفعل تنهر.
- يجوز أن تحذف (أَمَّا): إذا وجد ما يل عليها، وهذا الحذف غالبا ما يكون بعد نهي أو أمر، نحو قوله

(1) سورة الواقعة، الآية: 88.

(2) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص70، 71.

(3) سورة آل عمران، الآية: 106.

(4) سورة الضحى، الآية: 09، 10.

(5) سورة الضحى، الآية: 11.

(6) سورة الضحى، الآية: 9، 10.

تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ. وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ. وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾⁽¹⁾، والتقدير: فأما ربك فكبر، وأما ثيابك فطهر، وأما الرجز فاهجر، والقرينة الدالة على الحذف هي (الفاء) إذ لا مسوغ لدخولها إلا بعد (أما)، كما أن سياق الكلام يفهم منه حذفها.⁽²⁾

- يجوز حذف جواب (أما) المقرون بـ(الفاء) وهذا إذا ذلت عليه قرينة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾⁽³⁾، والتقدير فيقال لهم: "أفلم تكن ..."، فالجملة المقرونة بالفاء، بمعنى: يقال لهم واقعة في جواب (أما).

- يمكن استبدال الميم الأولى لـ (أما) ياء فتصير: (أيما) كـنحو قول الشاعر:

رأت رجلاً أيماً إذا الشمس عارضت
فيضحى وأما بالعشي فيحصر
فقد قلبت الميم الأولى من (أما) ياء، والتقدير: رأيت رجلاً أيماً...، بدليل وجود (أما) الثانية المعطوفة على الواو.⁽⁴⁾

03- لَمَّا: ظرفية زمانية بمعنى (حين) مبنية على السكون في محل نصب، وتسمى أيضاً حرف لوجود، وسماها بعضهم حرف وجوب لوجوب، ولهذا يحتاج إلى متعلق وإلى جملتين في الغالب، و أن يكون فعل كل منها ماضياً، نحو قول الشاعر "عنترة":

لَمَّا رَأَيْتَ الْقَوْمَ أَقْبَلَ جَمْعُهُمْ
يَتَدَامِرُونَ كَرَزْتُ غَيْرَ مَذْمُومٍ

ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾⁽⁵⁾.

أ- **أحوالها الشرطية:** مجيء الجواب جملة لسمية ففيه خلاف، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾⁽⁶⁾، إذ قيل: إن الجواب فعل محذوف والتقدير، فلما نجيناهم إلى البر انقسموا، وأنكر "صاحب القطر" أن تكون

(1) سورة المدثر، الآية: 3-5.

(2) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص 235-237.

(3) سورة الجاثية، الآية: 31.

(4) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 235-237.

(5) سورة هود، الآية: 66.

(6) سورة لقمان، الآية: 32.

ظرفا في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَصَيَّنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتِهِ ﴾⁽¹⁾، لعدم وجود ما يصلح أن يكون متعلق للظرف، فإن ورد الاسم بعدها قد فعله، نحو:

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهي سم

(فسقاؤنا) فاعل للفعل (وهي) المقدر بمعنى سقط وسم بمعنى النظر.⁽²⁾

ومن النحاة من يرى أنها تقتضي جملتين يتعين يتعلق وجود الثانية بوجود الأولى، مثل "لما أكرمني"، واختلف في تقدير (لما) فمنهم من يرى أنها، ظرف بمعنى: (حين) ومنهم من قال أنها حرف وجود لوجود، ويرى من قال بأنها ظرف، أنها تلازم الإضافة إلى الجملة، وتختص بالماضي.

وقال "المرادي": إنها حرف لأوجه: أحدها، أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء، والآخر، أنها تقابل "لو" والثالث، أنها لو كانت ظرفا، لكان المكان العامل فيها جوابا، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها، كقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقَرْيَ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾⁽³⁾، والتقدير: أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم لحين ظلمهم أنها تشعر بالتقليل كما في الآية السابقة، والخامس، أن جوابها قد يقترب (إذا) الفجائية كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾⁽⁴⁾، ولما التعليقية لا يليها إلا فعل ماضٍ حيث، أو مضارع منفي بـ(لم)، وقد تزداد بعدها (أن) كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾⁽⁵⁾، وقوله أيضا: ﴿ فَلَمَّا نَجَّكُم مِّنَ الْبَحْرِ أَعْرَضْتُمْ ﴾⁽⁶⁾، حيث وقع جوابها (أعرضتم) فعلا ماضيا وقد يكون جوابها مضارع منفي بـ(لم) مثل: لما حضر الموت لم ينفع الخيل، أو جملة اسمية مقرونة بـ(إذا)، نحو قول المولى عزوجل: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾⁽⁷⁾، أو أن تكون جملة اسمية مقرونة بالفاء كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾⁽⁸⁾، أو جملة مضارعة نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾⁽⁹⁾، وقد يحذف جوابها: كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا

(1) سورة سبأ، الآية: 14.

(2) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 286.

(3) سورة الكهف الآية: 59.

(4) سورة الزخرف، الآية: 47.

(5) سورة يوسف، الآية: 96.

(6) سورة الإسراء، الآية: 67.

(7) سورة العنكبوت، الآية: 65.

(8) سورة لقمان، الآية: 32.

(9) سورة هود، الآية: 74.

وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ انْتُبِّئْهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١﴾، والتقدير فعلوا به ما فعلوا من الأذى.

ملاحظة: (لما) الجازمة لا يليها إلا فعل مضارع لفظا ماضٍ معنى، والإستثنائية يليها فعل ماضي في اللفظ مستقبل المعنى، أما التعلقية فلا يليها إلا الفعل الماضي لفظا ومعنى، أو الفعل المضارع المنفي بـ(لم)، أو غير منفي. (2)

4- لو: جعل لها النحاة تعاريف كثيرة؛ إذ أُنحَتْ إلى: امتناعية وشرطية.

- لو الامتناعية: قال النحاة بأن (لو) الامتناعية؛ هي حرف واحد يدل على الامتناع، ولا يوجد غيره مما يشاركه هذا المفهوم؛ هو حرف شرط يدل على الماضي، وقليل ما يأتي دالا على المستقبل، لا عمل له؛ أي: لا يجزم المضارع بعده، نحو: "لو حدثتني لفهمتكَ".

فقد امتنع الفهم لامتناع حصول المحادثة؛ لكن هذا لا يعني أن يكون جواب (لو) ممتنعا دائما، لأنه قد يحدث أن يكون ثابتا في بعض المواضع، ويمتنع في محلات أخرى، نحو: "لو كنت انسانا لَكُنْتُ فأرًا". وتكون (لَوْ) امتناعية في مواضع أربعة:

- إذا والاها موجبان، نحو: "لو صدقتني لَنَجُوتُ"؛ فتكون هنا: حرف امتناع لامتناع؛ ذلك أن شرط النجاة معلق بالتصديق، ولما امتنع الثاني، امتنع معه الأول.

- إذا دخلت على سالبين (أي منفيين)؛ كانت هنا: حرف وجود لوجود، نحو: "لو لم تخذلي لما تركتكَ"

- إذا دخلت على موجب وبعدها منفي؛ فتكون في هذه الحال حرف وجود لامتناع، نحو: "لو أخبرتني بقدمك لما خرجت من البيت".

- إذا دخلت على منفي وبعده موجب؛ كانت حرف امتناع لوجود، نحو: لو لم تأتني خرجت من الدار.

(1) سورة يوسف، الآية: 15.

(2) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل، ص 888، 889.

- (لو) الامتناعية تشبه (إن) الشرطية، إذ لا يليها إلا الفعل، مثل: لو أقبل الممتحن لاجتاز الاختبار، ويحدث في بعض الأحيان أن يأتي بعدها معمول فعل محذوف يفسره فعل ظاهر بعده، مثل: لو غيرك أقنعت، وتقدير الكلام: لو أقنعت غيرك أقنعت، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾⁽¹⁾؛ بمعنى: لو أنكم تملكون خزائن ربي، ففصل الضمير عند حذف الفعل، أي: لو ملكتم أنتم.

يذكر أن (لو) الامتناعية، تختص بجواز دخولها على (أن)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾⁽²⁾، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها يكون في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، أو أنه لا يحتاج إلى خبر، أو أنه يكون فاعل لفعل محذوف والتقدير: لو تبث أنهم صبروا، وقال الزمخشري: خبر (أن) الواقعة بعد (لو)، لا يكون إلا جملة فعلية⁽³⁾. و الحقيقة أنه قد يكون اسما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾⁽⁴⁾، وتختلف (لو) عن (إن) في أنها تخص المضارع للدلالة على الماضي، في حين تصرف (إن) الماضي إلى المستقبل.

ولا يكون جواب (لو) غير فعل ماضٍ مثبت أو منفي بـ(ما)، أو مضارعا مجزوما بـ(لَمْ)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾⁽⁵⁾، وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾⁽⁶⁾؛ فإنه مما يستدل به النحاة على اقتران جواب (لو) المثلث باللام، وقد اختلف النحاة حول (لو) لما عدها بعضهم حرف شرط؛ لأنها تتضمن معنى الشرط، ولما رفض البعض الآخر احتسابها من أدوات الشرط؛ محتجين بأن الشرط يكون للاستقبال؛ و(لو) للتعليق في الماضي.

- **لو الشرطية:** هي حرف شرط يختص بدخوله على الفعل، إذ لا تدخل على الاسم شأنها في ذلك شأن (إن) الشرطية. وتدخل (لو) على (أن) لحذف الشبيه بالفعل، مثل: لو أن بيني وبينك مودة ما انقطعت. فالمصدر المؤول من (أن) ومعمولها إما أن يكون في محل رفع فاعل لفعل محذوف والتقدير لو تبث أن...، أو في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لو اتباع وجود شعرة... ما انقطعت. و كقول الشاعر:

(1) سورة الإسراء، الآية: 100.

(2) سورة الحجرات، الآية: 05.

(3) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص 891.

(4) سورة لقمان، الآية: 27.

(5) سورة الواقعة، الآية: 70.

(6) سورة الواقعة، الآية: 65.

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدى ليلي يهشُّ و يطربُّ⁽¹⁾

ويشترط النحاة في (لو) أن يتوفر لها جواب؛ فهي تتضمن معنى الشرط لكنها لا تجزم فعل الشرط ولا جوابه، وفعل الشرط يكون ماضيا، أو مضارعا، منقلبا معناه إلى الماضي، أما جوابها فهو إما فعل ماض أو مضارع منفي ب(لم). وإذا كان جوابها مثبتا، فالأكثر اقترانه باللام، مثل: لو رأيتك سعيدا لسررت، والتقدير: سررتي رؤيتك سعيدا، ومثل: " ما ضرَّك لو قُمتَ بواجبك " .

(لو) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع فاعلا لفعل " ضرَّ " والتقدير: ماضرك قيامك... أو يقعان في محل نصب مفعول به، مثل: "أحبُّ لو تزورني"، والتقدير: أحب زيارتك، ومثل: " وددت لو قمت بواجبك"، والتقدير: وددت قيامك بواجبك.

أويقعان في محل رفع خبر مبتدأ، مثل: " تقديري لو تعبد الله، والتقدير: تقديري عبادتك الله، ومثل:

ورمَّات قومًا جُلُّ أمرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا⁽²⁾

فقد جاءت (لو) مع ما دخلت عليه في محل رفع خبر (كان). وهما معا في محل رفع مبتدأ نح قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾⁽³⁾، والتقدير: صيامكم خير لكم، أو يمكنك القول: "أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ"، ويكون الفعل بعد (لو) ماضيا على الأغلب، نحو: لو توكلت على الله لنجحت.

ويشير النحاة إلى أنه يجوز أن يقع بعدها ما يدل على المستقبل في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾⁽⁴⁾. ونحو قول الشاعر:

ولو أن ليلي الأحيلىة سلمت عليّ ودوني جندلٌ وصفائح

1) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو، ص 892.

2) ينظر: المرجع نفسه، ص 892.

3) سورة البقرة، الآية: 184

4) سورة النساء، الآية: 09.

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقًا

إليها صدى من جانب القبر صائح

فقد ورد الفعل (لَسَلَّمْتُ) بلفظٍ ماضٍ يفيد المستقبل، بعد (لَوْلَا)، ومثل: "لو نجح التلميذُ أَحَبَّهُ مُعَلِّمُوهُ"، ففعل الشرط هو (نَجَحَ) وإعرابه: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وهو فعل اشترط، وفاعله (التلميذُ): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أَحَبَّهُ: فعل ماضٍ و(الماء): مفعوله، مُعَلِّمُوهُ: فاعله مع (الماء): مضاف إليه، وهو جواب الشرط. ومثل: لو تغاضى القاضي عن الجاني لم يُطبَّق القانون؛ فكان الفعل (تغاضى) فعل الشرط، والفعل المضارع (لم يُطبَّق) المجزوم بـ(لَمْ) جوابه؛ وهذا المضارع هو بمعنى الماضي: ذلك أن حرف النفي (لَمْ) هو حرف جزم، ونفي، وقلب؛ أي: يقلب المعنى من الحاضر أو المستقبل إلى الماضي.

أما في حال كون المضارع واقعا جواب شرط ومنفيا بـ(ما) أمكن اقترانه باللام، نحو: لو استمر الضَّغَطُ لما نجح الحوار، كما يجوز أن يتجرد منها (أي: اللام)، نحو: "لو استمر الضَّغَطُ ما نجح الحوار؛ فجواب الشرط (لما نجح) منفي بـ(ما) ومقترون بـ(اللام) في المثال الأول، أما في المثال الثاني؛ فإنه مجرد من (اللام) مع أنه منفي بـ(ما). ويعرب كالأتي: (استمر الضَّغَطُ): جملة فعلية مؤلفة من فعل ماضٍ (استمر) وفاعله (الضَّغَطُ)؛ وهو فعل الشرط. أما (لما نجح) فإنها جملة جواب الشرط ماضوية، منفية بـ(ما) ومقتزنة بـ(اللام)، ولا محل لها من الإعراب.

وقد يكون جوابها ماضيا منفيا بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾⁽¹⁾.

أو ماضيا منفيا بـ(ما)، مقتزنا بـ(اللام)، نحو قول الشاعر:

وَلَوْ نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي⁽²⁾

- نادرا ما يكون جواب (لو) جملة اسمية مقتزنة بـ(اللام) أو (الفاء) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾⁽³⁾، ونحو قول الشاعر:

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَسْلَامٌ فَرَاخَةٌ لَكِنْ فَرَزْتُ مَخَافَةَ أَنْ أُوسِرَا

(1) سورة الأنعام، الآية: 112.

(2) ينظر: عزيزة فوال بابني، المعجم المفصل، ص 893.

(3) سورة البقرة، الآية: 103.

وقد يحذف جواب (لو) إن كان هناك ما يدل عليه، وذلك -على الأغلب- لما تقتزن بواو الحال، نحو:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو بآتت بأطهار

ولاختصاص (لو) بالأفعال، فإذا ورد بعدها اسم مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف، أو اسم (كان) المحذوفة، نحو:

أخلاقاً لو غير الحمام أصابكم عتبت، ولكن ما على الدهر معتب(1)

ونحو: لو غيرك قالها يا أبا عبدة؛ أي: لو قالها غيرك، أو لو كان غيرك قالها. أما إذا كان الاسم بعدها منصوباً فإنه يُعرب مفعولاً به لفعل محذوف، أو خبر لكان المحذوفة، نحو: لو زيدا رأيت أكرمته، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: "التمس ولو خاتماً من حديد"، بمعنى: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد.⁽²⁾

2 - لولا:

حرف امتناع لوجود غير عامل، متضمن معنى الشرط؛ يدل على امتناع شيء لوجود غيره، وهو غير جازم، نحو: لولا رحمة ربي لهلك الناس؛ بمعنى: أن هلاك الناس ممتنع الوقوع، لتوفر رحمة الله، ويكون جوابه ماضياً مثبتاً مقترناً باللام، نحو ما ذكر، ومثل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، أو منفياً بـ(ما) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾⁽⁴⁾.

كما قد يكون جوابها ماضياً مثبتاً، مقترناً باللام، نحو قول الشاعر:

لَوْلَا الْحَيَاءُ لَعَادَنِي اسْتِعْبَارُ وَلَزُرْتُ قَبْرَكَ وَالْحَيْبُ يُزَارُ

أو أنه يكون ماضياً غير مقترن باللام، نحو:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمْ بَعْضُ مَا فِيكُمْ إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

(1) علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، ص 289.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 290، 289.

(3) سورة سبأ، الآية: 31.

(4) سورة النور، الآية: 21.

وقد يقترن بـ(اللآم) الجواب الماضي المنفي بـ(ما)، نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نُؤَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

- وفي حال وجود دليل يشير إلى جواب الشرط، أمكن حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾.

- تختص (لولا) الامتناعية بدخولها على الأسماء، فتعرب إعرابان:

أولها: تكون فيه: حرف ابتداء لا عمل لها ولا محل لها من الإعراب، ويقع بعدها اسم مرفوع يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا⁽²⁾، نحو: لولا الصدقة لانقطع الخَيْرُ، لولا: حرف امتناع لوجود مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، الصدقة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وخبره محذوف وجوبا، (لا انقطع)، ل: حرف رابط لجواب الشرط، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، انقطع: فعل ماض مبني على الفتح، الخير: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره، والجملة (لانقطع الخير) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، ويمكن أن يعرب الاسم بعدها: فاعلا لفعل محذوف مقدر، وتنوب (لا) عنه، والتقدير: لو انعدمت الصدقة، وقيل: بل هو مرفوع بـ(لولا) لأنها نابت عن الفعل.

- قد يأتي بعد (لولا) ضمير رفع، نحو: لولا أنتم لفسدت الأمة، ويعرب الضمير (أنتم): ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره (موجودون)، والجملة (لفسدت الأمة): هي جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط غير جازم.

- قد يذكر خبر المبتدأ بعد(لولا) إذا دلَّ على وجود مقيد، نحو قول الشاعر:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

فجملة (يمسكه) خبر المبتدأ. ومنهم من لحن الشاعر في هذا البيت لذكره خبر(لولا) ويرى آخرون أن الخبر بعد(لولا) ليس واجب الحذف، إذ أنه لما يدل على وجود مطلق يحذف، أما إن دل على وجود مقيد، ولم يكن

(1) سورة النور، الآية: 10.

(2) ينظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل، ص896.

هناك من دليل يدل عليه وجب ذكره، ومنه قوله عليه السلام: « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبُنيت الكعبةُ على قواعِدِ إبراهيمٍ »، (فـ قومك): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، و(حديثو): خبر مرفوع المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف، عهد: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة (لبنيت) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

- قد تكون (لولا) حرف جر إذا ما اتصل بها ضمير الغائب، نحو: لولاه، أو المخاطب مثل: لة لأك للمخاطب، ولولاي للمتكلم، وتكون (لولا) حرف جر لا تعلق له أو يتعلق بفعل واجب الإضمار و(الياء) ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر، ويرى بعضهم أن الضمير بعد لولا يبقى محله الرفع، أو أن الضمير خرج بعدها من الرفع إلى الجر، كما خرج بصيغة الخفض إلى الرفع في قولهم: مررت بك أنت، ف(أنت): ضمير منفصل مبني على الفتح في محل توكيد للضمير الجرور بالياء، وهو نحو قول الشاعر:

وكم موطنٍ لولاي طِحتَ كما هوى
بأجرامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوِي⁽¹⁾

2- فعل الشرط: هو الفعل المجزوم بإحدى أدوات الشرط، نحو قول الشاعر:

مَنْ يَهْنُ يسهلُ الهوانُ عليه
مَا لجرِحٍ بميِّتٍ إيـلامٌ

وقد سمي كذلك؛ لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله شرطاً لتحقيق مدلول الجواب، ويسمى أيضاً: الشرط.

أ- شروط فعل الشرط:

اشترط النحاة في فعل الشرط مسائل ست، هي:

- ألا يكون فعلاً ماضياً المعنى: فلا يكون جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾⁽²⁾، فإن (أحد) تكون فاعلاً لفعل محذوف (هو فعل الشرط) يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير (إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره). ولا يكون الشرط ماضياً في المعنى، إذ لا يصح قولك: إن تكلمت أمس سمعت.

1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 897.

2) سورة التوبة، الآية: 06.

- ألا يكون جامدا بل يكون متصرفا: فلا يصح قولك: إن ليس خليلًا حاضرًا حضرًا.
- ألا يقترن بـ(قد) لأنها تدل على تحقق وقوع ما بعدها، فهي تنافي الشرط لأن فيه احتمال الوقوع وعدمه، وعليه فلا يصح قولك: إن قد وقفض الأستاذُ وقفُتُ.

- ألا يكون منفيًا بـ(ما) أو (لن) أو (لما)؛ فإن كان النفي بـ(لم) أو (لا) جاز وقوعه شرطًا، ولا يصح قولك: إن ما اجتهدت ندمت، وهذا على اعتبار (ما) نافية، أما قولك: إن تعمل صائحًا تفلح، فإنه صحيح.⁽¹⁾

- ألا يقترن بـ(السين) أو (سوف): فلا يصح قولك مثلاً: إن سينجح الملتقى نحقق الهدف. والأصل ان تشترك هذه الشروط في الجواب كما تشترط في فعل الشرط، فإن كان الجواب غير صالح لأن يكون شرطًا، وجب اقترانه بـ(فاء) تربط جملته بفعل الشرط، وكانت هذه الجملة في محل جزم جواب الشرط.

3- فعل جواب الشرط: وهو جواب الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽²⁾، فجملة (يَرَهُ) في الموضعين جواب الشرط.

يشترط في فعل الشرط وجوابه أن يكونا خبريان، غير مقترنان بـ(قد)، أو (لن)، أو (ما النافية)، أو السين، أو سوف، فإذا وقع بعد أداة الشرط اسم جعل النحاة ما بينهما فعلاً مقدرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽³⁾، فأحد: فاعل مرفوع لفعل محذوف، وهو فعل الشرط، وجملة (استجارك) المذكورة للفعل المحذوف (تقديره: استجارك).

والمقصود بالخبري: ما لم يكن أمرًا، ولا مسبقًا بأداة من أدوات الطلب كالاستفهام، والعرض، والتحضيض؛ إذ أن مثل هذا لا يكون فعل شرط، وهو الحال مع جواب الشرط؛ إذ الأصل فيه أن يكون موافقًا لفعل الشرط، فلا يكون غير ما يصلح للجوابين ولكنه لا يكون أحيانًا -أيضا- ولذلك فإنه يقترن بـ(فاء) لتربطه بالشرط، وهذا لغياب المناسبة اللفظية حينها، فتكون الجملة -كلها- في محل جزم على أنها جواب الشرط.⁽⁴⁾

1) عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص 897.

2) سورة الزلزلة، الآية: 7، 8.

3) سورة التوبة، الآية: 06.

4) عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 191، 192.

4- أحوال الشرط والجواب:

يجعل النحاة للشرط وجواب ليكون المبنى المكون منهما ذا معنى مفيد، أن يكونا:

مضارعين: ويوجب النحاة -هنا- أن يكونا مجزومين معا، نحو: **إن تزرَّ معرَضَ الكتابِ تجذُّ ما ينفَعُكُ،** وكان هناك من النحاة من قال برفع الجواب؛ غير أن هذا القول قد ضعّف، وقد مثلوا له بقول "جرير":

يا أقرعُ يا حابسُ يا أقرعُ إنك إن يصرعَ أخوك تُصرعُ

بمعنى أن (جريرا) جعل جواب الشرط (مرفوعا) خلافا لـ(فعل الشرط) الذي ذكره بالجزم.

كونهما ماضيين: بمعنى كون فعل الشرط ماضيا، وجوابه مثله غير مخالف له، وذلك نحو: **إن هجرتَ الوطنَ حنَّيتَ؛** ويكون في هذه الحال -أيضا- في محل جزم، ومثله قوله تعالى: ﴿ **إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ** ﴾؛⁽¹⁾ ففي الآية الكريمة ذكر فعل الشرط (أحسنتم) وفعل الجواب (أحسنتم) في الزمن الماضي.

الأول ماض والثاني مضارع: نحو: **إن استمرَّ العاصي في معصيته يبق الله تعالى غفورا رحيمًا،** ويكون الفعل الشرط في محل جزم، ويجوز ذلك في الجواب، كما يجوز الرفع، لكن الجزم أحسن، ويشير النحاة إلى أنه في حال كان الفعل مرفوعا فإن جملة الجواب في محل جزم، وهو الذي عليه قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

الأول مضارع والثاني ماض: نحو: **من يتق الله نجح؛** وهو الذي عليه الحديث النبوي الشريف: (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له)، ففعل الشرط مجزوم، والثاني في محل جزم، أما في حال اقتران الجواب بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية فإن جملة الجواب تكون في محل جزم.

5- الربط بن الشرط والجواب:

يشبه النحاة الشرط واجواب بالمبتدأ والخبر؛ إذ كلا منهما يرتبطان معا بروابط خاصة، إما أن تكون معنوية وإما أن تكون لفظية، ومثلهما فعلا الشرط والجواب، وربما أشبهها على وجه أدق الاسم الموصول الواقع مبتدأ

(1) سورة الإسراء، الآية: 07.

وخبره، فالاسم الموصول يقابل الأداة والصلة تقابل جملة الشرط، والخبر يقابل جملة جواب الشرط، وقد جعل النحاة هذا الارتباط حاصلًا بعوامل ثلاثة: إما بالجزم، أو بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية. (1)

أ- الربط بالجزم: أشار "الجرجاني" إلى هذه المسألة بقوله: «كما أن الجواب إذا وجد مجزوماً على أنه تابع للشرط، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى (الفاء)، فهو لا يرجح حاجة الجواب إلى الفاء إذا ما كان مجزوماً، وهو ما عليه قوله في موضع آخر: (فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلاً كان ما بعده أو اسماً)، وقد أيدته في هذا "أبو حيان" في قوله: «ولو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان أحدهما مجزومه والأخرى بالفاء لكان قولاً». (2)

ب- الربط بالفاء: يستدل النحاة على حاجة الشرط إلى (الفاء) لربطه بجوابه، بما أورد "السيرافي" من أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً، و(إن) هي التي تربط فعل الشرط وفعل الجواب، ثم اقترح أن ينوب عن الجواب الابتداء والخبر، ولا تكون (إن) عاملة فيهما، ولهذا السبب التحيء إلى تعويضه بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، فكان (الفاء) دون (الواو)، و(ثم)، ذلك لأحقية الجواب بأن يكون عقيماً للشرط. (3)

وقد فصل "ابن جني" رأيه في هذه المسألة بقوله: «أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلًا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يتبدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليَّ فالله يكاfootك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره. وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد، فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها». (4)

يفهم من كلام "ابن جني" أنه لاحظ عدم قابلية الجواب المربوط بالفاء للجزم، إلى جانب إشارته إلى تناسي النحاة - في بعض الأحيان - أنهم يتعاملون مع جمل لا مع أفعال، ما يحول دون تحقق الفهم السليم، كما أكد

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمامان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، 276، 277.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 277.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 284.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تج: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق-سوريا، ط2، 1993، ج1، ص252، 253.

من خلال قوله هذا أن هذا المعنى المنعقد بوقوع الأفعال، لا يتوفر لا في الأسماء ولا في الحروف. وقد أشار النحاة إلى وظيفة الفاء في هذا الأسلوب؛ فقالوا بأنها خرجت من أصلها -الذي هو العطف- واكتسبت معنى ووظيفة جديدين، وهو ما ملح إليه "سيبويه"؛ لما أخرج أدوات عطف غيرها وأشركها معها في عملها الجديد؛ وذهب إلى أنه لا يجوز استخدام (الواو) أو (ثم) بدلا من (الفاء)، لأنها لا تصلح في الجواب في هذا الموضع؛ أي: في الربط الشرطي. وقد شاكل النحاة -من بعد سيبويه- قوله بوظيفة (الفاء)، الجديدة فسموها "الأخفش" فاء الابتداء، و"ابن السراج" (الاتباع)، وواقفه "ابن جني"، وعند "الجرجاني" تأتي (الفاء) (لاتباع الشيء الشيء) وسمى "الحشاب" وظيفتها (التعقيب) وهو (كون الثاني عقب الأول أي بعده بلا مُهَلَّةٍ)، واقتبس "الرضي" منه ذلك. وزاد عليه أن أسماها (فاء الجزاء)، أما عند "المرادي" فإن معناها؛ الرِّبْط بالنظر إلى هذا كله، فإنه ورغم تعدد التسمية، إلا أنه قد اتَّفَقَ على وحدة العمل؛ ف(الفاء) تعمل وظيفة الربط بين الشرط وجزائه.

ومن النحاة من علق على جعل "سيبويه" الفاء رابطة، بأن لا يفهم من كلامه هذا فحسب (أي: حصره الربط بالفعل والفاء فقط)؛ إذ يشيرون إلى أن (أَوْ) هنا ليست للتخيير مطلقا، بل يستشف منه إمكانية ترتيب معين، يتمثل في الفعل كإمكانية أولى و(الفاء) كإمكانية ثانية، وهو ما يفهم من حوار "سيبويه" مع "الخليل":
 « وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ سَبَّتُمْ بِهَا قَدَمَتَيْهِمْ إِذْ هُمْ يَقْنُطُونَ ﴾⁽¹⁾، وهذا ها هنا في موضع قنطوا، كما أن الجواب بـ(الفاء) في موضع الفعل⁽²⁾، وقد أصَّل "المبرد" لهذه المسألة بقوله: « لا تكون المجازاة إلا بفعل؛ لأن الجزاء إنما يقع بالفعل، أو بـ(الفاء) لأن معنى الفعل فيها⁽³⁾».

وقد وضع النحاة شروطا للربط بـ(الفاء)؛ أهمها:

- وجوب الربط بالفاء:

- إذا كان الجواب جملة اسمية؛ نحو: إِنَّ تَتَّقِ اللَّهَ فَأَنْتَ السَّائِغُ.
- أن يكون فعلا طلبيا؛ نحو: إِنَّ تَرْتَقِ فِي عَمَلِكَ فَلَا تَنْسَ فِضَائِلَ أَسَاتِدَتِكَ.
- إذا كان الفعل جامدا؛ نحو: إِنَّ تَتَّقِ اللَّهَ فِي امْرَأَتِكَ فَيَنْعَمَ الرَّجُلُ.

(1) سورة الروم، الآية: 36.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، 63، 64.

(3) المبرد، المقتضب، ص48.

- إذا كان ماضيا لفظا ومعنى؛ ويجب في هاته الحال اقترانه بـ(قَدْ) ظاهرة أو مضمرة، فالأولى نحو: إن تمالكت نفسك ساعة الغضب فقد عرفناك صبورا قوي الجلد، ومثال الثانية، قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى أيضا: وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين⁽²⁾ ويوجب النحاة تقدير(الفاء) هنا لأن عدمه يجعل الفعل الماضي مستقبل المعنى، والآية إخبار عن يوسف عليه السلام.

- أن يقترن بـ(قد)، نحو: إن تتحملني فقد نتفق.⁽³⁾

- أن يقترن بأحد حربي النفي (ما، ولن)، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾⁽⁴⁾، وقوله أيضا: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يَكْفُرُوهُ﴾⁽⁵⁾.

- أن يقترن بـ(السين) أو(سوف)، نحو: من يستشهد في سبيل الله فسيدخل الفردوس الأعلى، ونحو: إن تتصدق فسوف يبارك الله في مالك.

- أن يصدر بأداة شرط، نحو: إن تسمع خبراً فإن لم تتبينه فلا تصدقه.

- أن يصدر بـ(ربما)، نحو: إن يُحي الله ضمير العاقق فرما يبرؤ بولديه.

- أن تتصدر بـ(كأنما)، نحو قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽⁶⁾.

- أن يصدر بـ(رُبَّ)، نحو: إن غاب أخوك فربَّ جار حضر.⁽⁷⁾

ويجوز ربط الجواب بـ(الفاء) مع عدم حاجته إلى هذا الربط، شريطة أن يكون مضارعا مثبتا أو منفيا بلا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾⁽⁸⁾، وقوله أيضا: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ

1) سورة يوسف، الآية: 26.

2) سورة يوسف، الآية: 27.

3) عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 477.

4) سورة يونس، الآية: 72.

5) سورة آل عمران، الآية: 115.

6) سورة المائدة، الآية: 32.

7) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 193.

8) سورة المائدة، الآية: 95.

بَخْسًا وَلَا زَهَقًا ﴿١﴾، فيجوز أن يربط بها ولا يربط، نحو: إن تعودوا نعد. (2)

حصر بعض النحاة الأساليب الإنشائية التي يجب اقتران الفاء بها، إذا ما وقعت جوابا للشرط فيما يلي:

- في الانشاء الطلبي: من الأمر، والنهي، والدعاء - وإن جاءت بصيغة الخبر - والاستفهام، العرض، والتخصيص، والتمني، والترجي، والنداء. ويندرج هذا كله في مجازات الاستفهام والنداء.

- في الانشاء غير الطلبي: ومنه أفعال المقاربة، وأفعال المدح، والذم، والتعجب، وصيغ العقود، والقسم، ورب، وكم الخبرية. ويعلقون على هذا بقولهم: إن بعض أقسام هذين الضريين من الإنشاء قد يدخل في الأقسام غيرها،

فالجواب في قوله تعالى -مثلا- ﴿وَأَنْ يَخْذُلَكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (3)؛ جملة إنشائية طلبية؛ وهي

تندرج ضمن الجملة الاسمية الواجب اقترانها ب(الفاء). وكذلك الجواب في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ

تَكْرَهُوا شَيْئًا وَبِجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (4)، هو جملة إنشاء غير طلبي، وهي تندرج ضمن الجملة الفعلية التي فعلها

جامد، ونحو قول الرجل لعبده: إن حججت فأنت حر، فتكون جملة الجواب: جملة إنشائية غير طلبية، لأنها

ضمن صيغ العقود، ورغم هذا فإنها تدخل في نطاق (الجملة الاسمية). ولقد فصل الرضي " في مسألة جواب

الشرط بالاستفهام؛ ذلك أن الشرط المصدر بأداة الاستفهام، إما أن تقتن معه الهمزة أو أن تكون غيرها من

أدوات الاستفهام.

- ففي حال كان التصدير بالهمزة -سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية- لم تدخل (الفاء)؛ لأن الهمزة يجوز

دخولها على أداة الشرط، فيقدر تقدم الهمزة على أداة الشرط، نحو: إن أكرمتك أكرمني؟ كأنك قلت: أئن

أكرمتك أكرمني؟ وعليه قول علي: " وإن فعل ذلك أتؤمنون"، وقال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ

اللَّهُ يَرَىٰ﴾ (5).

(1) سورة الجن، الآية: 13.

(2) أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية، ص 347.

(3) سورة آل عمران، الآية: 160.

(4) سورة النساء، الآية: 19.

(5) سورة العلق، الآية: 13، 14.

- وفي حال كان التصدير بـ(هل) وغيرها من أدوات الاستفهام جاز مع ذلك حذف الفاء حملا على الهمزة، وجاز دخول الفاء أيضا؛ وذلك بسبب عدم عراقة تلك الأدوات في الاستفهام؛ فقد ذكر "الرضي" أن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾⁽¹⁾.

أي: قد أتى، ثم دخلت عليها الهمزة كما جاء في قول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

وقول "خطام المجاشعي":

أهل عرفت الدار بالغريرين وصاليات ككما يؤثفنين²

فحذفت الهمزة وأقيمت (هل) مقامها.

حذف الفاء وتقديرها: يجوز حذف الفاء المقترنة بالجواب، وهذا في الشعر بحسب ما يقتضيه الشعر، ومن قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشكر بالشر عند الله مثلان

وعن "الأخفش" أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه: "إن ترك خيرا الوصية للأقربين والأقربين"⁽³⁾.

وقال "ابن مالك": يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة: "إن جاء صاحبها وإلا استمع بها". وهذه نماذج لحذف فاء الجواب مع الجملة الإنشائية.⁽⁴⁾

الربط بـ(إذا) الفجائية: اختلف النحاة في مسألة الربط بـ(إذا) فالخليل و"سيبويه"، ومن نحا نحوهما يعتبرون الربط بـ(إذا) كالربط بـ(الفاء). لكن آخرين غيرهم يرون أن (الفاء) تكون مقدرة قبل (إذا)، كما في الآية: ﴿ وَإِن تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾⁽⁵⁾، وقد رد "الجرجاني" القول بهذا، ولم يصرح بصاحب هذا

(1) سورة الإنسان، الآية: 01.

(3) عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط5، 2001، ص191.

(4) سورة البقرة، الآية: 180.

(4) ينظر: عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص192.

(5) سورة الروم، الآية: 36.

القول، لكن من تتبع هذا القول من النحاة خلصوا إلى أن صاحبه هو "ابن السراج"؛ الذي يفهم من قوله ذلك، يقول: « فلا بد لشرط الجزاء من جواب، والجواب يكون على ضربين: بالفعل»، ويقول في موضع آخر: «وقد كنت عرفت أن جميع جواب الجزاء لا يكون إلا بفعل أوب(الفاء)، وحكى الخليل أن (إذا) تكون جوابا بمنزلة (الفاء) لأنها في معناها»⁽¹⁾.

وقد ذكر "ابن الخشاب": « أن الجواب بـ(إذا) أقل استعمالا من الجواب بالفاء، ولهذا السبب أهمل كثير من النحويين ذكرها في أجوبة الشرط».

يشترط النحاة للربط بـ(إذا)، في حال:

- كانت أداة الشرط (إن) أو (إذا) وكانت جملة الجواب خبرية موجبة، غير مقترنة بناسخ، نحو: ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ ﴾⁽²⁾، فلا يجوز قولك: إن خرجت إذا المطر يهطل؛ ذلك أن (إذا) الفجائية لا تدخل على جملة فعلية، وكذلك لا يجوز قولك: إن تكذب إذا ويل لك، لأنها لا تدخل على الدعاء؛ لأنه نوع من الطلب، كما لا يجوز أيضا قولك: إن تُفشي أسراري إذا ما أنا بمفشي لك سرا؛ لأنها لا تدخل على جملة منفية. فإن وضعنا (الفاء) مكان (إذا) الفجائية في هذه الأمثلة صحت. ولا سبيل لأن تجمع (الفاء) و(إذا)، فلا يقال: إن تذهب فإذا أنا ذاهب، لأن المعوض لا يجمع مع العوض. ومتى وجب ربط الجواب بـ(الفاء) أو(إذا) لم يجر حذف الرابط إلا في الضرورة كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشر بالشر عند الله مثلان⁽³⁾

- متعلقات الشرط:

أولا: الحذف في الشرط: تشهد الجملة الشرطية أشكالا من الحذف يطال عناصرها المكونة لها، وقد شغلت هذه القضية النحاة كثيرا، وما فتىء مهتم بالنحو يذكرها في مؤلفه.

- حذف الأداة: اشتهر أن الأداة لا يطالها الحذف؛ إلا أن "السيوطي" ذكر أن بعضهم أحاز حذفها، دون ذكر من فعل، قال: « لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت أن في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 279.

(2) سورة الروم، الآية: 36.

(3) عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 479.

الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف (إن) فيرفع الفعل. وتدخل الفاء إشعاراً بذلك، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾⁽¹⁾.

- حذف فعل الشرط: يرى النحاة أن فعل الشرط يقدر محذوفاً في بعض صور الجملة الشرطية، وذلك في حال موالاته الفاعل لأداة الشرط؛ فيكون - على حد تقدير بعضهم - فاعلاً محذوفاً لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل. وهذه الظاهرة خاصة بأداة الشرط خاصة بـ(إن)، يقول "القيسي": «ولا يجوز حذف الفعل من شيء مع حروف الشرط العاملة، إلا مع (إن) وحدها، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط»⁽²⁾.

ويجوز حذفه - أيضاً - بعد (إن) و(من) شرط اقترانهما بـ(لا) النافية، نحو: فعل الخير إلا تنصر، والتقدير: إلا تفعل الخير تنصر، ونحو: من يتقرب إليك خطوة فاسع إليه ومن لا فاتركه ونفسه، أي: ومن لا يتقرب إليك فاتركه، ومن شواهد حذفه بعد (إن) قول "النعمان بن المنذر":

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ شَيْءٍ إِذْ قِيلَا

أي: إن كان حقاً وإن كان كذباً، ومما يحذف فيه فعل الشرط - أيضاً - إذا وقع الجواب بعد الطلب، نحو: فرّق تسد، والتقدير: فرّق، فإن تفرق تسد⁽³⁾.

- حذف جملة الشرط: أشار "ابن الشجري" في أماليه إلى إمكانية حذف جملة الشرط: «وتقول: افعل هذا وإلا هجرتك، فتحذف جملة الشرط»، وجاء في شعر "الأحوص":

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أرادوا (وإن لا تطلقها يعل). ونحو قول آخر:

أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَ

(1) سورة المائدة، الآية: 106.

(2) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 336، 337.

(3) ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 194.

ومثاله في ذلك "ابن الخشاب"، و"ابن عصفور"، و"ابن مالك". قال: «وكذا الشرط المنفي بـ(لا) تالية (إن)». ⁽¹⁾

- **حذف المصدر المؤول من جملة الشرط:** استدل "النحاس" على هذا النوع من الحذف بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ ⁽¹⁾؛ حيث قال: (شرط ومجازاة، وفيه حذف تستعمله العرب كثيرا، والتقدير: إن يشأ أن يذهبكم، وحذفت من (يشأ) الضمة التي كانت على الهمزة فلما سكنت جازمت الألف التي قبلها "ويأت" معطوف على (يذهبكم) .

3- حذف الجواب: يقسم النحاة جواب الشرط إلى وجهين: جائر و واجب، فالجائر يصنفونه في حالتين:

- أن يُشعر فعل الشرط بالجواب المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ ⁽²⁾، وتقدير الكلام: فإن استطعت أن تبغى... فافعل. ⁽³⁾

- أن يقع الشرط جوابا بالسؤال، نحو: أيفلح العاصي؟ فتقول: إن يتب توبة نصوح؛ والتقدير: إن يتب توبة نصوح يفلح التائب. أما الواجب ففي أمرين:

- أن يكون فعل الشرط ماضيا في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط:

نحو: أنت محظوظ إن لم ترسب؛ الفعل المضارع (ترسب) صار ماضيا معنى بعد دخول (لم) عليه.

- أن يكون في الكلام ما يدل على الجواب ولا يصلح جوابا، سواء تقدم هذا الدال أم تأخر عنه، فمثال الأول نحو: أنت مخطيء إن سكت عن الحق والثاني نحو: والله إن خرجت لا أكلمك، وعلى هذا النحو إذا ما اكشفه؛ نحو: نحن -إنشاء الله- متفقون.

ففي هذه الأمثلة، ورد الفعل (فعل الشرط) ماض لفظا ومعناه، أما يدل على الجواب (وهو: أنت مخطيء، ولا أكلمك في الثاني، ونحن متفقون في الثالث)، فإنه لا يصلح جوابا؛ ذلك أنه ورد في الأول والثالث جملة اسمية لم

(1) سورة فاطر، الآية: 16.

(2) سورة الأنعام، الآية: 35.

(3) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 339.

تقترن بالفاء، وكذلك في الثاني الذي هو جواب للقسم السابق للشرط، ولذلك فقد وجب حذف الجواب في هذه الأمثلة وما شاكلها. (1)

- **حذف العبارة الجوابية:** أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضا للحذف: العبارة الجوابية؛ وذلك إذا دل عليها دليل، أو كانت معروفة؛ فلم يكن من داع لذكرها، أو لحذفها غرض بلاغي كبيان عظمة أمر ما.

وقد أشار "الفراء" إلى أن العرب تحذف الجواب في كل موضع تعرف فيه معنى الجواب، وقد أشار "المبرد" إلى أنه لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال.

وحذف العبارة الجوابية يكون في معينها، وهي عديدة، نذكر منها:

- **إذا عرف معنى الجواب:** سأل "سيبويه" الخليل عن حذف الجواب في مثل قوله تعالى: «ولو ترى إذ وقفوا على النار» (2)، فأجابه: (إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام). أما حذف الجواب في الآية؛ فالتقدير: (فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية). (3)

فقد علق "الفراء" قائلا: «ففاعل، مضمرة، بذلك جاء التفسير، وذلك معناه: إنما فعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنا، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل: (إن تقم تصب خيرا، لا بد في هذا من الجواب، لأن معناه لا يعرف إذا طرح)». (4)

- **إذا توسطت الأداة:** يمثلون لها بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ لِمَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. (5)

1) ينظر: عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 482.

2) سورة الأنعام، الآية: 27.

3) سورة الأنعام، الآية: 35.

4) ينظر: أبو أس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 340-343.

5) سورة آل عمران، الآية: 97.

علق " الفراء " على هذا الشرط؛ أنه إذا قصد بـ(من) الاستئناف فإنها (جزاء) وكان الفعل بعدها مجزوما، فاكتفى بما جاء قبلها من الجواب.

وجعل " النحاس " القول بحذف الجواب في هذه الآية إلى "الكسائي"، ومثل لمثل هذا الحذف "ابن السراج"، و"ابن الخشاب"، و"ابن يعيش"، و"الشلوبيني"، و"أبو حيان".

- إذا توسطت العبارة الشرطية: في حال وردت العبارة الشرطية متوسطة المبتدأ والخبر؛ فإن "سيبويه" يرى أن الجملة هي الجواب، فيما يذهب "المبرد" إلى أن الجواب محذوف.

ومذهب "ابن مالك" أن الخبر يسد مسد الجواب، ورد "أبو حيان" قوله، وقال أن الجواب محذوف.

- في الجواب على الاستفهام: قال "المبرد": «ويقول القائل: أعطيني درهما؟ فأقول: (إن جاء زيدٌ)»، ويقول أيضا: «فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن (أن) لا تعمل في لفظه شيئا، وأما هو موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسند مسند جواب الجزاء».

يفهم من هذا الكلام؛ أن الكلام المتقدم ليس هو الجواب، بل هو ما سد مسده ويكون الجواب على هذا محذوف، وهو ما يفهم من "ابن الشجري" في قوله: «وكذلك نقول: أتصير إلي، فيقول: إن انتظرتني يريد إن انتظرتني صرت إليك»، وحسن حذف الجواب لأن قول: "أتصير إلي" دل عليه».

- إذا توالى عبارتان شرطيتان فأكثر: في حال احتوت الجملة على أكثر من "عبارة شرطية"؛ فإن الجواب وقتها يكون لواحدة منها، أما الباقية. فإنها تعامل على أنها محذوفة الجواب.

- إذا توالى قسم وشرط: إذا سبق العبارة الشرطية قسم؛ فإن الجواب يكون له، ويكون جواب الشرط محذوفا، ويشير "ابن مالك" إلى هذه المسألة بقوله: «وإن توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما؛ وهو ما سنفصل بعد قليل»⁽¹⁾.

- إذا دخل على أداة استفهام: إذا سبق جواب الشرط بأداة استفهام؛ فإنه يحذف؛ لأنه يكون -حينئذ- جوابا للاستفهام لا الشرط.

(1) أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص344،345.

- إذا ذكرت العبارة بعد أمّا: إذا ذكرت العبارة الشرطية بعد (أمّا)؛ فإن الجواب المذكور بعدها يكون (أمّا) وليس للعبارة الشرطية. ذلك أن (أمّا) أسبق المجابين، أما جواب العبارة الشرطية فإنه يحذف ويدل عليه الجواب المذكور.

- إذا لم يكن الجواب مسبباً عن الشرط: قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾⁽¹⁾، علق "ابن هشام" على قوله - عز وجل - في هذه الآية بأنها نموذج من النماذج التي يحذف فيها الجواب؛ قال: "لأن الجواب مسبب عن الشرط"، و "أجل الله آت" سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإنَّ أجل الله لآت".

- إذا وقعت العبارة الشرطية بعد (واو)، وسبقها ما يدل على الجواب: أشار الرضي إلى أن الواو قد تدخل على العبارة الشرطية، إذا تقدّم دليل على الجواب، ويشترط لدخول هذه الواو، أن لا يكون الشرط متلائماً مع الكلام الذي هو دليل الجواب، وإنما الملائم هو ضد ذلك الشرط متلائماً مع الكلام المتقدم، الذي هو دليل الجواب، وإنما الملائم هو ضد ذلك الشرط، مثل: "أكرمه وإن شتمني"، فالشتم بعيد من إكرام الشاتم وضده هو المدح أولى بالإكرام، وكذلك، وكذلك: "اطلبوا العلم ولو في الصين".

يذكر "الزمخشري" أن هذه الواو للحال، فيكون الكلام المتقدم عاملاً في شرط النصب على الحالية؛ فيكون الجواب محذوفاً، أو العبارة الشرطية لا جواب لها، كما صرح بذلك الزركشي؛ الذي نحاً نحو "الزمخشري" في اعتبار الواو الحالية، قال الزركشي: "إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب، نحو: أحسن إلى زيد وإن كفر، واشكره وإن أساء إليك، أي: أحسن إليه كافراً لك، واشكره مسيئاً لك".⁽²⁾

و يعلل رأيه بأنه إذا أوجب (الشرط) كانت الواو للعطف لا الحال، نحو: "أحسن إليه، وإن كفر فلا تدع الإحسان إليه.

(1) سورة: العنكبوت، الآية: 05.

(2) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 345، 346.

واحتج "ابن جني" على خلو الشرط من الجواب بأن الحال فضلة، وأصلها (أي: الفضلة) أن تكون مفردة، وعلى هذا لم يلزم الشرط لأنه لو أوجب لصار جملة، والمفرد أحق بها من الجملة، و(الشرط)، حتى وإن كان جملة فهو مثل الأحاد محتاج إلى جواب كما يلزم المبتدأ الخبر.

- حذف المبتدأ من جملة الجواب الاسمية:

أشار "بن يعيش" إلى أنه قد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحو: إن تأتني فمكرم، وإن تعرض فكريم، وذلك لأنه سبق ذكره مع (الشرط)، فلم يكن من داع لإعادته.

- حذف أجزاء من جملة الجواب الفعلية: قال بما "ابن الشجري" من خلال ما أورده في أماليه، قال: "ومن الحذف الطويل في قول "أبي دؤاد الأيادي":

إن من شيمتي لبدل تلادي دُون عَرَضِي فَإِنْ رَضِيَتْ فَكُونِي

أراد فكوني معي على ما أنت عليه فإن لم ترضى فيني، فحذف هذا كله.⁽¹⁾

- حذف جملة الشرط والجواب معا: استدل النحاة على إمكانية حذف كل من الشرط والجواب معا في الآن نفسه، بما بينه "ابن مالك" في قوله: "ويحذفان بعد(إن) في الضرورة"، وقد نسب "أبو حيان" إلى "ابن الأنباري" قوله بأن (إن): «إنما صارت أم الجزء لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين فيقول الرجل: لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حق من يقصد، فتقول له: زره وإن يراد وإن كان كذلك فزره، فتكفي (إن) من الشيعين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط، انتهى وقال بعض أصحابنا، يقال: أنفعل هذا؟، أنا أفعله وإن، أي وإن لم تفعله افعله».

وشاكلهم "ابن هشام" في حذفه الكلام بعد (إن) الشرطية بدليل قوله:

قالت بنات العمِّ: ياسلمى وإن كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن

أي: و إن كان كذلك رضيته.

تجدر الإشارة إلى أن "ابن هشام" لم يقصُر هذه الظاهرة على الشعر فقط.⁽²⁾

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 348، 349.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 250.

وقد أكد "السيوطي" المسألة، فنسب القول بالضرورة إلى "ابن مالك"، كما ذكر "أبو حيان" اتباع "ابن مالك" لـ"ابن عصفور" في ذلك، وكيف أنه لم ينص أحد غيرهما على أن ذلك ضرورة، بل لقد أطلقوا الجواز، إذا فهم المعنى؛ وقد علق "السيوطي" على ذلك بقوله: «قلت وقد ورد النثر في عدة من الآثار»⁽¹⁾.

ويعنى أدق؛ فإن فعل الشرط وجوابه يحذفان معاً، وفي حال بقي شيء من جملتيهما دال عليهما، نحو: من يساعد فقيراً فيسعد ومن لا فلا، والتقدير: ومن لا يساعد فقيراً فلا يسعد.

أما في حال لم يبق من جملتيهما دليل؛ فإنه يجوز حذفهما ضرورة، شريطة أن يدل عليهما دليل في الكلام، نحو قول "رؤبة":

قالت بنات العمِّ: ياسلمى وإن
كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن
أبي: وإن كان كذلك أرضه.

وقد قيل إن هذا الضرب من حذف الشرط والجواب معاً، لا يحصل إلا في حال كانت أداة الشرط (إن) دون سائر أدوات الشرط؛ وإنما اختصت بذلك لأنها أم الباب.⁽²⁾

ثانياً: العطف في الشرط: تطرأ على الجملة الشرطية مظاهر خاصة نحو ما شهدناه من الحذف، ومع الحذف تتعرض عناصرها لما يعرف بظاهرة العطف؛ قد يكون عطفاً على الجملة الشرطية، أو على بعض عناصرها دون الأخرى.

يعتبر النحاة "العطف" في الشرط سبيلاً لتوسيع تركيب الجملة الشرطية، ويتأتى ذلك: بالعطف على فعل الشرط، أو العطف على فعل جواب الشرط، أو بالعطف على جواب الشرط المربوط بالفاء، وهو ما سنحاول تبيينه فيما يلي:

- **العطف على فعل الشرط:** جعل "سبويه" الفعل المعطوف على فعل الشرط (ما ينحزم بين المجزومين)؛ وذلك نحو: إن تأتيني ثم تسألني أعطيك، وإن تأتيني فتسألني أعطك، إن تأتيني وتسألني أعطك، (وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وكذلك (أو) وما شابههن).

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 350.

(2) ينظر: عادل خلف، نحو اللغة العربية، ص 482، 483.

ولهذا المعنى: فإن الشرط غير مكون من فعل واحد، إنما هو مكون من فعلين اشتراكاً في ذلك؛ وأداة العطف ساعدت على إعطائهما هذه الوظيفة المشتركة، وهو ما جعلهما تشتركان في القرينة الإعرابية -الجزم - وقد وافق النحاة "سيبويه" في مسألة وجوب الجزم في حال العطف هذه، ولم يجز أحد منهم رفع الفعل؛ وقد علل سيبويه هذا بأن الفعل -هنا- لا يمكن أن يكون (حالا) مثل الفعل الموالي لفعل الشرط مرفوعاً في مثل (متى تأته تعشو)، فالفعل (تعشو) مرفوع على الحالية، معناه (متى تأته عاشيا)، ولا يجوز مطلقاً أن يرد على نحو: متى تأته وعاشيا.

وقد أشار النحاة -هنا- إلى أن ما دفع سيبويه إلى هذا القول: إنما هو القياس لأنه في حال كان الفعل المرفوع في (متى تعشو) مرفوع على الحالية؛ فإنه ليس كل فعل مرفوع على الحالية، لأنه إذا جاء بعد (واو العطف) فعل مرفوع فليس لأنه (حال) لزوماً مجيء (تعشو) حالاً.

وقد فهم "المبرد" مقاله "سيبويه" لما لاحظ ورود الفعل منصوباً بعد الفاء والواو، فسأل الخليل عن ذلك ممثلاً بـ (إن تأتيني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحديثي أحدثك) فأجاب الخليل بجواز ذلك مع أن الأصل الجزم. ويعلل النصب في المثال الذي أورده "سيبويه" بأن المراد -هنا- إنما هو المصدر (الإتيان) وليس الفعل (تأتني)، ولهذا لم يمكن عطف الفعل بعده وهو (تحديثي) عليه لأن الفعل لا يعطف على الاسم، وهو ما فرض تحويل الفعل إلى مصدر، بتقدير (أن) فيصبح لدينا (أن تحديثي)، ولما كانت (أن) مضمرة في الجملة، فقد قدرت تقديراً، وبها انتصب الفعل، وأصل الجملة عند "سيبويه": إن يكن إثبات فحديث آتاك.⁽¹⁾ والمقصود بهذا الكلام - كله- أن العبارة الشرطية توسع بالعطف وأدواته والمهم -هنا- أن الفعل المضارع المعطوف بعدها يكون ثلاث حالات: مجزوماً، معطوفاً على ما قبله، ومرفوعاً.

أما الجزم فمع أدوات العطف كلها، فيكون الفعل معطوفاً عطف نسق، وأما النصب فمع (الفاء، والواو، أو) عند سيبويه شرط إضمار (أن) وهو ما تابعه فيه "الأخفش" و"المبرد"، وقد فضل "سيبويه" النصب مع (الفاء، الواو)؛ لأن النصب معهما إنما يحسن في سياق النفي، ولهذا فقد استساغ قولاً النصب في بيت "ابن

زهير": وَمَنْ لَا يَقْدَمُ رِجْلُهُ مَطْمَئِنَّةً
فِيثَبَّتْهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ

فقد استحسّن النصب -هنا- لأنه أراد من المعنى -هاهنا- ما أورده في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدثنا، فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يكتب زلق، ونبه "سيبويه" إلى أن أداة العطف (ثم) لا يرد الفعل بعدها منصوباً على نحو ما

(1) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 404، 405.

كان بعد (الواو) و(الفاء) فإنها لا تضم بعدها مجزوما؛ فهو لا ينتصب بعدها على إضمار (أن) ولأنه لا يرتفع على الإبتداء، لأن الكلام لما ينقطع بعد، ولا على (الحال) على نحو ارتفاعه مع (الواو) - عند المبرد- لأنه يضم مبتدأ ما بين الواو والفعل.⁽¹⁾

- **العطف على فعل جواب الشرط:** ذكرنا قبل الآن أن الفعل بعد أدوات العطف له ثلاث أوجه:

أولهما: حالة الجزم؛ إذا اعطفت تلك الأدوات على فعل جواب الشرط، ويتحقق هذا مع أي من الأدوات العطف.

وثانيهما: حالة النصب، مع (الفاء)، أو (الواو)، عند "سيبويه" بالفاء والواو، مع تقدير (أن) مضمرة؛ وقد أشار -هذا الأخير- إلى أن نصب الفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ضعيف، لأنه ليس في سياق نفي أو طلب، ولكن برر هذا بمشابهة الشرط للقسم، وقد علق "الفراء" بأنه في حال عطف فنصبت ثم جاز في المعطوف الثاني الجزم، وقد استشهد على ذلك، وقال إنه كثير في الشعر والكلام.

أما ثالث حالاته: فالرفع، ويتأتى بوجود (الواو)، (الفاء)، و(ثم)، في الرفع مع الواو وجهات: أحدهما على ما نحاه "المبرد"، والثاني على الإستئناف؛ الذي يقصد به، ابتداء جملة ذات استقلال داخلي، وقد جاء الاستئناف لتمام الكلام.

- **العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء:** يجعل "سيبويه" الفعل المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء حالتان:

إحداهما: جيدة المعنى واجبة: وهي الرفع، وأخرهما: جائزة وهي الجزم أما عند "الفراء" فإنها حالات ثلاث: الرفع، والجزم، والنصب.

وقد قال عن النصب: « ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت »، ولكنه قال -أيضا- أن أكثر ما يكون عليها النصب في حال لم يكن جواب الشرط فاء، أما إن وجدت فالرفع والجزم، وقد ورد مثال الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَثَّوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾.⁽²⁾

وقد علل "سيبويه" تفضيله الرفع بقوله: « الرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء »، بمعنى أن المعطوف بـ(الواو) ما خل

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 406، 407.

(2) سورة البقرة، الآية: 271.

في الكلام المقرون بـ(الفاء) فهو من جملة الجواب، والتوسيع حاصل ضمن الجملة الجوابية، وليس جراء تعدد العبارة الجوابية، على نحو في حال الجزم، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾⁽¹⁾.

ويفسر "سيبويه" الجزم بأنه: « حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قدد يضعون في موضع الجزاء غيره⁽²⁾. » يذكر النحاة وجهها آخر من أوجه العطف، وهو: "عطف عبارة شرطية على أخرى"، والتي تتمثل في جعل عبارة شرطية واحدة أو أكثر من واحدة معطوفة على العبارة الشرطية الأصل، ويكون هذا النوع من العطف باعتماد أدوات العطف المعروفة، والمميزة -هنا- اختلاف المعنى، بحسب الأداة.

العطف بالواو: تجعل الواو العاطفة العبارتين الشرطيتين المتعاطفين مشتركين في الجواب، قال تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَأَدْنَتْ رِبِّهَا وَحُفَّتْ ﴾⁽³⁾، وقوله أيضاً: ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾⁽⁴⁾، فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده، كأنه يقول: "فيومئذ يلاقي حسابه"⁽⁵⁾.

وقال "أبو حيان": « إذا عطفت على فعل الشرط بالواو، وتكررت أداة الشرط نحو: "إن آتاك وإن أدخل دارك فعبدي حر، عتق بالفعالين كليهما". »

يفهم من كلام "أبو حيان" أن كلا الفعلين (آتاك وادخل) فعلا شرط للجواب (فعبدي حر) والجواب مشترك بينهما، لأنهما معطوفان على بعضهما.

- **العطف (بثم):** مثل له "أبو حيان" بقوله: « إن آتاك ثم إن دخل دارك فعبدي حر»، وهو المثال الذي أوردناه سابقاً، ويبدو أنه روي كذلك بحرف الربط (ثم)؛ وقد ذكر أبو حيان -أيضاً- أن العتق بالفعالين إذا بدأ بالأول.

- **العطف بـ(أو):** وهو نحو: إن آتاك ثم إن أدخل دارك فعبدي حر؛ وقد ذكر "أبو حيان" أن العتق بالفعالين إذا بدأ بالأول.

(1) سورة الأعراف، الآية: 18.

(2) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 411.

(3) سورة الإنشقاق، الآية: 01

(4) سورة الإنشقاق، الآية: 03

(5) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 418.

- **العطف بـ(لا):** ذكر ابن القيم، ومثل له يقول: «إن خرجت لا إن لبست فأنت طالق، وقال: "فيحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما جعل الخروج شرطاً ونفي اللبس أن يكون شرطاً، الثاني أن يجعل الشرط هو الخروج مجرد عن اللبس والمعنى إن خرجت لا لبسة أي غير لابسة ويكون المعنى إن كان منك خروج لامع اللبس فعلى هذا التقدير الأول يحنث بالخروج وحده وعلى الثاني لا يحنث إلا بخروج لا لبس معه»

- **العطف بـ(بل):** وهو ما ذكره ابن القيم، نحو: إن خرجت بل إن لبست لكن إن خرجت فأنت طالق، قال: "ويحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما أن يكون الشرط هو اللبس دون الخروج فيختص الحنث به لأجل الإضراب، والثاني أن يكون كل منهما شرطاً فيحنث بأيهما وجد ويكون الإضراب عن الإقتصار فيكون إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء كما تقول: "أعطيه درهماً بل درهماً آخر".

- **العطف بـ(لكن):** وقد ذكره -أيضاً- ابن القيم، وذلك نحو: "إن لبست لكن إن خرجت فأنت طالق"، يقول: "فالشرط الثاني وقع لغا الأول لأجل الاستدراك بلكن"⁽¹⁾.

ثالثاً: اجتماع الشرط والقسم: شغلت مسألة اجتماع الشرط والقسم النحاة، من باب نسبة الجواب في الجملة لأيهما يكون؟ ويشهد النحاة "للرضي" تفصيله في هذه المسألة؛ فقد تابعوه فيما أدلى به فيما يخص هذا النوع. جعل النحاة للعبارة القسيمة حال اجتماعها مع الجملة الشرطية من حيث الموقعية احتمالات ثلاثة: أن تتقدم الكلام، وأن تتوسطه، وأن تتأخر عنه.

- **التقدم:** يتقدم القسم على العبارة الشرطية، ويعامل الجواب على أنه جواب للقسم. قال سيبويه في فصل في فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله): "وذلك قولك: "والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين، ألا ترى أنك لو قلت: والله إن تأتني أتك لم يجز، ولو قلت: والله ما يأتي آتة كان محلاً، واليمين لا تكون لغوا كلا والألف لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين، وقصده بـ(اليمين لآخر الكلام): أن أتك هي العبارة المكملة للعبارة القسمية أو هو موضوع القسم الذي جاء من أجله.

بمعنى أن القسم في هذه الحال لا يكون توكيدا للجملة الشرطية بركنيها، إنما جاءت العبارة الشرطية فاصلاً بين المقسم و المقسم عليه.

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 418-420.

وقد نصح النحاة سبيل "سيبويه" في اعتبار الجواب للقسم، على أن "الفراء" أتاح إمكانية أن يكون الجواب مجزوماً إذا كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، يقول: "وإن أظهرت الفعل بعدها على ما يفعل جاز ذلك وجزمته، فقلت: لئن تقم لا يقيم إليك"، غير أن "ابن مالك" و"الرضي" جعلوا الجواب المسبوق بقسم جواب الشرط.⁽¹⁾ ولم يرتض النحاة أن يترك الشرط -في حال اجتماعه بالقسم- دون جواب ولهذا فقد سعى إلى تفسير مجيء (الشرط) بعد القسم دون جواب، فكانوا في ذلك منبهين: أولهما: ما ذهب إليه "ابن الشجري" من أن (الشرط) يكون معترضا ما بين القسم وما بين جوابه، وعلى هذا يكون جواب الشرط؛ هو الكلام المؤلف من القسم وجوابه.⁽²⁾

وثانيهما: ما نحاه غيرهم من أن جواب الشرط أغنى منه جواب القسم ولذلك حذف من الكلام، وممن قال بهذا، "الأنباري"، "ابن عصفور"، و"ابن مالك"، و"الرضي"، و"أبو حيان"، و"ابن هشام". والملاحظ -هنا- موافقة "ابن الشجري" لمذهب الكوفيين في اعتبار ما قبل الأداة جواباً، في حال توسط الأداة. أما من خالفه من أنصار المذهب الثاني: فقد اتبعوا مذهب البصريين الذين كانوا ينادون بالمحافظة على شكل الجملة الشرطية الأساسي، الذي تتوالى فيه عبارات الشرط والجواب، حتى إذا ما توسطت الأداة الكلام أو الجملة قالو: يحذف الجواب هروبا من القول بتقدم الجواب.⁽³⁾

- **التوسط:** قد ترد العبارة القسمية متوسطة في الكلام، ويصدق هذا في جملة من الإمكانيات التركيبية، بحسب التبادلات التي يمكن أن تطرأ على المواقع التي تحتلها العبارة الشرطية وكذا القسم، ومن هذه الإمكانيات:

أ- **إذا وقعنا في جملة خبراً، وتقدم القسم:** وفي هذه الحال ثلاث أقوال:

1- أن يكون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف، نحو: "أنا والله إن تأتني آتكَ"، وقد ورد عند "سيبويه" مثالا لهذا الاحتمال، مفاده: "وتقول ألا ترى أنه حسن أن تقول أنا والله إن تأتني آتكَ، فالقسم هنا هو لغو"، وكما مثل "سيبويه" بمثالين، أولهما جاء فعل الجواب فيه منفي، والآخر مثبتاً، وقد استخدم المثال المنفي عند الزمخشري، الذي قال: "وتقول والله إن أتيتني لا أفعلُ كذا بالرفع، وأنا والله إن تأتني لأتكَ بالجزم لأن الأول لليمين والثاني للشرط".

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص 443-445.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 446، 447.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 447.

2- أن يكون الجواب للقسم ويحذف جواب الشرط، نحو: أنا والله إن أتيتك؛ وهو مثال "ابن الحاجب"، وذكره "الرضي"، وقد أورد "أبو حيان" مثالا آخر: زيد والله إن قام ليقومن عمر.

أما "ابن مالك" فإنه يجعل الجواب للعبارة الشرطية، ولأجيز غير الاحتمال السابق، يقول: «وإذا تولى قسم وأداة شرط غير امتناعي، استغنى بجواب الأداة مطلقا إن سبق ذو خبر».

- حذف جواب الشرط والقسم: وهو مثال أورده "أبو حيان" في قوله: «وأجاز بعضهم أن يحذف جواب الشرط والقسم، ويكون ذلك الفعل خبرا عن المبتدأ فتقول: زيد والله إن أكرمته يُكرمك»⁽¹⁾.

أ- إذا وردتا خبرا في الجملة والعبارة الشرطية متقدمة على العبارة القسمية: وفيها ثلاث احتمالات:

- الجواب للشرط، وللقسم جواب أيضا: وهذا إذا جعل القسم وجوابه جوابا للشرط بربطه بالفاء، ونحو: أنا إن تأتي فوالله لا أتيتك.

- الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف: وهذا إذا جعل ما بعد الفعل مجزوما على أنه جواب الشرط، نحو: أنا إن تأتي والله آتاك.

- حذف جواب الشرط والقسم: ذكره أبو حيان، ومثل له بـ (وزيد إن أكرمته والله يكرمك).

ب- إذا لم يقعا في جملة خبرا، وتقدم الشرط: فإن في هذه الحال وجهين:

* الجواب للشرط، وتحذف في القسم، نحو: "إن تأتي والله ربك"، وهو ما ذكره "ابن الشجري"، "وابن يعيش".

* الجواب للشرط والقسم جواب، نحو: "إن تأتي فوالله لا أتيتك" وذكر أبو حيان هذا الاحتمال: "ابن الحاجب"، ومثله: "إن أتيتني فوالله لا أتيتك"، وذكر "أبو حيان" هذا الاحتمال قائلا: «يجوز أن تقع الجملة القسمية جوابا للشرط، نحو: إن تزري فوالله لأكرمك».

التأخر: يجوز أن ترد العبارة القسمية في نهاية الجملة، أي بعد تمام الكلام، يقول "الرضي" فيما يخص هذه الحال: «وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: أنا قائم والله، وإن أتيتني آتاك والله»⁽²⁾.

وخلاصة القول في ختام هذا الفصل النظري من هذه الدراسة، أننا تحدثنا عن الجملة الشرطية ومتعلقات الشرط، وكبداية كنا قد وقفنا مع الجملة الشرطية وماهيتها، ثم استعرضنا بتفصيل الأشواط التي قطعناها، منذ

(1) ينظر: أبو أوس ابراهيم الشمسان، الجملة الشرطية، ص 447 - 449.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 449-451.

كانت مجرد إشارات أوحى بها النحاة إلى غاية اكتمالها إلى ماهي عليه اليوم، وقد وقفنا مع كل مرحلة عند من اهتم بها من النحاة، وحاولنا تقصي الجديد أو الإضافات التي أضفناها على الجملة الشرطية، في محاولات تحسب لهم في سبيل تذييل كل ما قد يكتنف هذه المسألة من غموض، وبعد فراغنا من الحديث عن المراحل التي مرت بها الجملة الشرطية، انتقلنا إلى تعداد عناصرها، وذكر أهم متعلقاتها، وكانت البداية بالأداة؛ حيث اخترنا بعضاً من تلك التعاريف التي ارتضاها النحاة لها -على كثرتها- ثم حدّدنا أنواعها التي اختلفت النحاة في تقاسيمها، غير أنهم اتفقوا على كونها جازمة وغير جازمة، وقد فصلنا القول في أحوالها (أي: الأداة) حسب كل نوع منها.

وإلى جانب الأداة، تتكون الجملة الشرطية من عنصرين آخرين هما عمدتا الكلام فيها؛ ولا تكون من دونهما، ورأينا أنهما -حتى وإن كانا مقدرين- لا يمكن أن تقوم الجملة الشرطية دونهما، ونعني هنا: فعل الشرط وفعل جواب الشرط، فقد ضبطناهما من حيث المفهوم، ثم أشرنا إلى قضية غاية في الأهمية، وهي مسألة الربط بين هذين العنصرين في الجملة الشرطية؛ والتي وجدنا أنها تتحقق إما بالجزم، وإما بالفاء، وإما بـ(إذا) الفجائية، لنختتم الحديث عن الجملة الشرطية بما يعرف بمتعلقات الشرط؛ وهو العنصر الذي يستعرض إمكانية اقتران أسلوب الشرط بأساليب أخرى غيره؛ وما لاحظناه -هنا- أن الشرط تعرض له عوارض: كالحذف الذي يجعل أحد ركني الجملة يقدر فلا يكون بائناً، ويفهم مما بعده من الكلام أو ما سبقه لأنه يكون دليلاً عليه، كما يحدث أن تعطف جملة شرطية على جملة شرطية أخرى، أو الجواب على جواب آخر، وهو ما أسماه النحاة بالعطف في الشرط، وقد خصصنا له جانباً من هذه الدراسة، وكان ختام حديثنا عن متعلقات الشرط مع القسم؛ الذي قد يجتمع مع الشرط في بعض الأوقات، ولاحظنا ما يطرأ على معنى الجملة الشرطية في حال تحقق هذا الاجتماع؛ ولعل من أهم ما يذكر في هذا الخصوص: أن جواب القسم - في أغلب الأحيان - حال اجتماعه مع الشرط، يأخذ محل جواب هذا الأخير، ويكون دالاً عليه، في حين يكون جواب الشرط مقدرًا مفسراً بما سبقه (أي: يفسره جواب القسم).

وقد كانت مسألة "متعلقات الشرط" خاتمة الفصل الثاني من هذه الدراسة، والتي كانت تمهيداً للفصل التطبيقي منها، وسنحاول فيه الوقوف على ما طرق في الجانب النظري منه، وتبسيط الضوء على ما ذكر في هذا الفصل من خلال الجانب التطبيقي.

الفصل الثالث

الجملة الشرطية في سورة "النساء"

أولاً: التعريف بسورة "النساء"

- مفهومها

- أسبابها

- فضائلها

الجملة الشرطية في سورة "النساء"

- أدوات الشرط في سورة "النساء"

- أدوات الشرط الجازمة

- أدوات الشرط غير الجازمة

- الجمل الشرطية في سورة

"النساء"

أولاً: الجملة الشرطية في سورة النساء:

1- التعريف بسورة النساء: سورة "النساء" هي السورة رقم أربعة في المصحف الشريف، وآياتها مائة وسبعون وسبع آيات في العدد الشامي، وفي الكوفي: (وست) وهو ما عليه مصاحف الاستانة ومصر، وفي المكي والمدني الأول والثاني، والخلاف إذ ذاك في آيتين.⁽¹⁾

كما اختلف المفسرون في الفترة التي نزلت فيها سورة "النساء".

قال الجمهور أنها نزلت بعد "آل عمران"؛ التي نزلت في خلال سنة ثلاث أي بعد وقعة أحد؛ فيلزم عن هذا أن تكون "النساء" نزلت بعدها، ومن العلماء من قال أنها نزلت عند الهجرة -وهو بعيد- وقال "ابن عباس" أن أول ما نزل بالمدينة سورة "البقرة"، ثم "الأنفال"، ثم "آل عمران"، ثم سورة "الأحزاب"، ثم "الممتحنة"، ثم "النساء"، فإذا كان كذلك فإن سورة "النساء" تكون قد نزلت عقب وقعة "الأحزاب"؛ التي جرت في أواخر سنة أربع أو أول سنة خمس من الهجرة من بعد صلح "الحديبية" الذي هو عام ست.

إلا أن الذي اتفق العلماء على صحته وتناقلوه هو أن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قالت: "ما نزلت سورة البقرة وسورة النساء إلا وأنا عنده"، وقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قد بنى بعائشة في المدينة في شوال، لثمان أشهر خلت من الهجرة، فأجمع العلماء أن سورة النساء نزلت بعد البقرة، وعليه تعين أن يكون نزولها متأخراً عن الهجرة بمدة طويلة -وهو الذي عليه رأي الجمهور- والذي أشرنا إليه أعلاه -فيتعين أن تكون سورة النساء نازلة بعدها يقصد (بعد آل عمران).⁽²⁾

وإذا كانت سورة النساء قد نزلت بعد الهجرة بمدة طويلة، فإن هذا يؤكد منحى من قال بمدنيتها؛ أي أنها سورة مدنية، على عكس ما ذهب إليه بعض العلماء الذين قالوا بأنها مكية من باب افتتاح المولى ﷺ لها بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ ومعروف أن السور التي افتتحت بـ: (يا أيها الناس) قد نزلت بمكة؛ ولا ريب في أن من قال بهذا كان يقصد أنها نزلت أيام الفتح، وليس قبل الهجرة وغير هؤلاء قالوا أن صدرها نزل بمكة وباقيها في المدينة،

(1) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، القاهرة-مصر، ط3، 1947، ج4، ص330.

(2) أبو محمد عبد الحق ابن عطية، التحرير والتنوير، دار ابن حزم، د.ط، د.س، ص211-216.

وقد رفض هذا التخريج من قبيل أن كل ما نزل عقب الهجرة فإنه مدني، ولا يفهم من هذا أنه نزل في المدينة نفسها بالتفصيل آية آية، بل المعنى أنه نزل في الوقت الذي كانت فيه المدينة عاصمة الإسلام.⁽¹⁾ وليس من الصائب اعتبار كل الآي التي صدرت بـ(يا أيها الناس) مكية مطلقاً؛ لأن "سورة النساء" -مثلاً- مدنية بإجماع العلماء مثل البقرة، وقد افتتحت (بِأَيُّهَا النَّاسُ) لأنها لم تنزل فقط لأهل مكة أو لأهل المدينة، فكانت حكراً على العرب وحدهم، بل إن سورة "النساء" قد اشتملت على أحكام شرعية لكل الناس، وفي كل مكان كانوا فيه -حتى كُتبت بأنها- سورة الإنسانية، لأن الأحكام التي وردت فيها -كما سنتبينه لاحقاً- ليست فقط لأهل المدينة المنورة أو لأهل مكة بل إنها للناس أجمعين: المؤمن منهم والكافر.

2- سبب التسمية:

سميت سورة "النساء" بهذا الاسم، لأنها تضمنت أحكاماً عظيمة تعلق معظمها -إن لم نقل جلها- "بالنساء"، كأحكام صلة الرحم، والأزواج، والبنات، وختمت أيضاً بأحكام خاصة بالنساء. وقد اشتركت سورة "النساء" مع سورة "الطلاق" في التسمية فسميت سورة "النساء" النساء الطولى، وسميت سورة "الطلاق": النساء الصغرى⁽²⁾، ولعل سبب التسمية بالإضافة إلى النساء؛ يعود إلى تضمنها كثرة من الأحكام المتعلقة بهن، ولما كن نصف المجتمع هن، وصلاحة من صلاحهن، وفساده من فسادهن، فقد خصهن الله تعالى: ببيان واجباتهن وحقوقهن.

وحقيقة إنها نعمة من الله وفضل من فضائله، يوحي بعنايته جَلِيلًا ورحمته بعباده، وتكريم من المولى تعالى أن خص "النساء" بسورة باسمهن، فحمداً لله على نعمته.

3- أسباب نزول سورة النساء:

لقد كانت الحكمة الإلهية من وراء إنزال "القرآن الكريم" ذات مغزى وهدف عظيم؛ فالذكر الحكيم هو الدستور الأول على وجه الأرض، الذي سن القوانين وضبط معايير سيرورة هذا الكون دون أي مجاملة، لهذا أمكن القول أن القرآن الكريم محكمة مصغرة أنزلها الله عَلَيْهِ للناس كافة، ولما رفضها الكفار، حقت لتكون كذلك في بيت كل واحد من المسلمين ليحتكموا بما فيها من أحكام وتشريعات دون تكلف أو عناء.

(1) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ص 320، 321.

(2) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، ص 211.

وكما أن المولى ﷺ لم يخلق هذا البشر عبثاً، فإنه - كذلك - لم يخلق هذا الدستور لمجرد الكلام؛ فالمتمعن في سور الكتاب العزيز وآيه الكريم بتمحيص، يلفي لا محالة ما وراء كل آية وكلمة من قصص يرويها لنا المولى ﷺ بأسلوب يعجز اللسان عن وصفه، وهذا حتى نعتبر ونتجنب ما وقع من أسلافنا من زلات وعثرات، ولهذا فسنحاول استعراض أهم الدوافع والأسباب التي نزلت سورة "النساء" -موضوع دراستنا- فيها.

نزلت سورة "النساء" في وقت لم تكن فيه أحوال المدينة المنورة بأحسن مما كانت عليه "مكة المكرمة"؛ حيث -ومع هجرة المصطفى إلى المدينة- وقف ﷺ على مشاهد الظلم، والتعنت، والمعاصي نفسها التي كانت تعيشها مكة، ولما كثر توارد شكاوى المسلمين إلى الرسول ﷺ بدأت آي سورة "النساء" تنزل في كل حادثة تقع، ومثال ذلك آي المواريث؛ التي كان من أهم دواعي نزولها: أن القائمين على شؤون اليتامى المكفولين لم يكونوا مقسطين فيهم، وأغلبهم رفض إيفاءهم أموالهم عند بلوغهم رشدهم، وقد كانت قصة الرجل من "غطفان"؛ الذي رفض إعادة تركة ابن أخيه المتوفي عندما كبر⁽¹⁾، مع قصة بنات "سعد بن الربيع" وهو أحد شهداء "أحد" مع عمهم الذي أخذ مال أبيهم من بعده، أهم الحوادث التي نزلت فيها آي الميراث، وقد فصل الله -تعالى- عقب هذا في كيفية تقسيم التركة بطريقة لم تترك مجالاً لباغ في محاولة التلاعب بالتركات، كما أكد ﷺ على حق الإناث (بنات، وزوجات، ...) في الميراث، فسواهن في الحقوق بشقائقهن الرجال، وكذا اليتامى، بعد أن كن محرومات والأطفال من هذا الحق قبل ذلك.

من جهة أخرى رفض الله ﷺ ذلك التعسف الذي كان يمارس في حق النساء لما كن يورثن كما السلع والبهائم والأموال، حيث كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها، جاء أحد من أهله وألقى عليها ثوبه، واستحلها زوجة له، ولو كان ابن زوجها، ولهذا أنزل الله تعالى آيات تحث على إيتاء النساء مهورهن، وبهذا أصبحت المرأة مكرومة لا تنكح إلا بصداق، كما بين الله ﷺ - كما قلنا - من تحل له المرأة زوجة؛ فحرمها بذلك على أخيها الشقيق، ومن الرضاع، وحرمها على كل من هو محرم لها، أو من يقربها من النسب أو المصاهرة أو الرضاع ممن لا تجوز له.

وإلى جانب أحكام المواريث والنكاح، فقد احتوت سورة "النساء" آيات تبين أحكام من يتعدى على حدود الله، ويرتكب معصية الزنا، فبين الحد في ذلك، والذي كان يطبق قبل الإسلام على المرأة (الزانية) بالحبس

(1) ينظر: وهبة الزحيلي، التفسير المنير، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط2، مج2، ج3، 2003، ص261.

في البيت حتى تموت، وللرجل (الزاني) بالشتيم والتعيير باللسان والضرب بالنعال، فقد نسخ الله تعالى هذا الحكم، بالجلد للأبكار، والرحم للمحصنين والمحصنات، ورفض سُبْحَانَ اللَّهِ حكم تهجير المرأة التي ارتكبت الفاحشة؛ لما فيه من أضرار عليها، لأنها بطبعها كائن ضعيف، وربما جعلها الابتعاد عن أهلها وديارها، ونفيها إلى مكان غريب تسلك سبيلا أسوأ.

وهذه نماذج مختصرة من عديد الأسباب التي نزلت فيها سورة "النساء".

4- من فضائل سورة "النساء":

سميت سورة "النساء" بسورة الإنسانية⁽¹⁾، وذلك لما احتوت عليه من أحكام وتشريعات موجهة لجميع البشر، وصالحة لكل الأجناس دون تفریق، فقد بين المولى عز وجل من خلال آيات سورة "النساء" ان البشر جميعا من أب واحد (آدم عليه السلام)، وأولاد أم واحدة (حواء عليها السلام)، وهو ما يحيل إلى تلك الروبط التي من المفروض أن تحكم الإنسان في تعاملاته مع أخيه الإنسان -مسلمًا كان أم كافرًا- ومن هذا المنطلق، فإن المولى عز وجل قد فصل في هذه التعاملات وأعطى أرقى الصور التي يجب التعامل بها، فبين ضرورة التكافل بين البشر، من خلال حثه على كفل اليتامى، فألزم كافلي هؤلاء اليتامى الاهتمام بهم جسداً ومأكلاً، مسكناً وملبساً، ثم أمر بوجوب الحفاظ على أموال هؤلاء اليتامى، حتى لا يخرجهم الفقر عن قواعد التربية إلى العريضة، والإنحراف، والتعسف، وارتكاب المظالم، ولهذا أمر سُبْحَانَ اللَّهِ كافلي اليتامى أن يعيدوها إليهم بعد بلوغهم، وفرض ضرورة اختبار هؤلاء اليتامى البالغين قبل صرف تركاتهم إليهم، حتى لا تهدر أموالهم، واشترط لحماية الكافلين عند تسليم التركات لليتامى أن يستشهدوا عليه، لئلا يكذب اليتامى أخذهم التركة.

وقد بينت سورة "النساء" كيف أن الله وَكَلَّمَ تكفل بتوزيع حصص التركة على اليتامى بنفسه، بطريقة لم تترك مجالاً للمتلاعب ليتلاعب بحقوق هؤلاء اليتامى، كما أشارت هذه السورة الكريمة إلى فضل من فضائل الله العظيمة على عباده، لما أعلى مكانة النساء، ورفعها إلى درجة الإنسان، بعد أن كانت محرومة من أبسط حقوقها، فسواها بأخيها الرجل في الحقوق وفضله عليها درجة، وكان من أهم معالم هذه المساواة مساواتها به في الحق في التركة؛ وقد كانت من قبل -مع الأطفال- لا تترك؛ بل هي تورث كما السلع، ومنحها حقوق كانت مبخوسة

(1) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، د.ط، د.س، ص1563.

فيها، أهمها الحق في اختيار الزوج، ورفضه، وأعاد لها حقها في العفة لما بين سبحانه وتعالى من يجوز لها زوجها ممن لا يجل، ولهذا فقد حرم الله تعالى اتخاذ الأعدان.

لقد أشارت سورة "النساء" إلى ذلك الأساس الذي تنبئ عليه المجتمعات بوضوح؛ فالعلاقة القائمة بين الرجل والمرأة؛ أو كما عبر عنهما القرآن الكريم بتعبيره الراقى (بين النفس وزوجها)، لا تصح إلا بالزواج الشرعي القائم بأركانها التي سنها المولى عز وجل، فأخرج الله تعالى بهذا ما كان واقعا في الجاهلية من علاقات شبيهة بما عند الحيوان، فبين -من هنا- حكم من ينزل إلى هذا المستوى الحيواني، ويرتكب الفاحشة، ماله في الدنيا من خزي، والآخرة من عقاب، وبين المولى عز وجل أن باب التوبة مفتوح أمام الخاطئين التائبين.

لقد بينت سورة "النساء" كذلك أن قيمة الصلاة العظيمة، وكيف لا يجوز لمن كان على غير طهارة أن يقربها حتى يتطهر، فجعلها محرمة على شارب الخمر حتى يرجع إليه عقله، كما حرمها عمن كان جنبا حتى يغتسل، ولما كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فقد فرضها الله كعبادة يومية، لما فيها من تطهير للنفس البشرية.

من جهة أخرى فقد نبه الله وَعَلَّمَ إلى بعض الصفات المذمومة فنبذها، مثل الحسد، والبغض، وحرم القتل إلا بالحق، وبين جزاء من يقتل عمدا، ممن لا يهدف إلى ذلك، وذلك حفظا للنفس البشرية، سواء أكانت مسلمة أم كافرة؛ ولهذا حذر الله تعالى المؤمنين في حروبهم مع الكفار من قتل غير المقاتل أو محاربة غير المحارب.

وقد ختم المولى تعالى هذه السورة العظيمة بالتأكيد على أن الأسرة هي الركيزة الأساس التي تقوم عليها المجتمعات السليمة، في إشارة إلى قيمة هذه الخلية.

ونختتم قولنا في فضائل سورة النساء، بما أخرجه "أحمد" و"الطبراني" و"البيهقي" في الشعب، عن "واثلة بن الأسقع" ما رواه عنه صلى الله عليه وسلم لما قال: «أُعْطِيَتْ مَكَانَ التَّوْرَةِ الطَّوَالَ، وَأُعْطِيَتْ مَكَانَ الزَّبُورِ المئين، وَأُعْطِيَتْ مَكَانَ الإنجيل المثنائي وَفُضِّلَتْ بالمفصل»، وقال "عمر بن الخطاب": «من قرأ البقرة وآل عمران والنساء في ليلة كتب من القانتين»⁽¹⁾؛ فهذه شهادات أبلغ من أن نضيف عليها.

1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، دار الرسالة، القاهرة-مصر، ط1، 2002، مج1، ص848.

ثانيا: أدوات الشرط في سورة النساء

- أدوات الشرط الجازمة في سورة النساء:

(إن): تكرر حرف الشرط (إن) في سورة النساء أكثر من خمسين مرة، في مواضع مختلفة من السورة هي:

01- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِثْلَىٰ ثَلَاثٍ وَرُبَاعٌ﴾ الآية: 02

و: حرف استئناف مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، خفتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم للجماعة، وجملة (خفتم) في محل جزم لأنه فعل الشرط، أَلَّا: مكونة من (أَنْ) مع (لا) أن: حرف مصدر ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(لا): حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تقسطوا: فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، والمصدر المؤول (أَنْ تقسطوا) في محل نصب مفعول به، في: حرف جر، اليتامى: اسم مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، ف: رابطة لجواب الشرط، انكحوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، وجملة (فانكحوا) في محل جزم جواب الشرط، لحرف الشرط الجازم (إن)، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، طاب: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو) لكم: اللام: حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر والميم للجماعة، وصلة الموصول (طاب لكم) لا محل لها من الإعراب، من: حرف جر، النساء: اسم مجرور بـ(مِنْ) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، مثنى: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وامتنع التنوين لعلتي الوصف والعدل⁽¹⁾، و: حرف عطف، ثلاث: معطوف على (مثنى) حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وامتنع التنوين لامتناعه من الصرف للوصفية والعدل؛ لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة⁽²⁾، و: حرف عطف مبني

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص445، 446.

(2) المرجع نفسه، 446.

على الفتح لا محل له من الإعراب، رباع: معطوف على (مثنى) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وامتنع التنوين لامتناعه من الصرف للوصفية والعدل؛ لأنه معدول عن أربعاً.⁽¹⁾

02- ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الآية: 02

ف: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، خِفْتُمْ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، أَلَّا: مركبة من (أَنْ) حرف نصب وتوكيد، و(لا) النافية، تعدلوا: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، ف: رابطة لجواب الشرط، واحدة: خبر لمبتدأ محذوف (تقديره هو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أو: حرف عطف، ما: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به، ملكت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، أيمانكم: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) في محل جزم.

03- ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ الآية: 04

ف: استثنائية، لا محل لها من الإعراب، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، طَبْنَ: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة الخفيفة، والنون ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (تقديره هن) وجملة (طبن) في محل جزم فعل الشرط، لكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، عن شيء: جار ومجرور، منه: جار ومجرور، نفساً: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فكلوه: ف: رابطة لجواب الشرط، كلوه: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، هنيئاً: حال أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، مريئاً: حال ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وجملة جواب الشرط (فكلوه) في محل جزم.

(1) ينظر: بمجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المنزل، دار الفكر، ط1، 1993، مج2، ص229.

04- ﴿فَإِنْ أَنْسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ الآية: 06

ف: رابطة لجواب شرط (إذا)، حرف مبني على الفتح، لا محل من الإعراب، إن: حرف شرط جازم، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أنستم: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بتاء المخاطب، وهي: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، تقديره (أنتم)؛ والميم: للجماعة. والفعل (أنستم) في محل جزم فعل الشرط، منهم: جار ومجرور، متعلقان بالفعل قبلهما، والميم للجماعة، رُشدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة الجواب (فإن أنستم منهم رُشدًا) لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط لـ(إذا) غير الجازم، فادفعوا: ف: رابطة لجواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. ادفعوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل: تقديره (أنتم)، والواو: للتفرقة، إليهم: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، والميم للجماعة، أموالهم: أموال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و(الهاء): ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة. وجملة جواب الشرط (فادفعوا إليهم أموالهم) في محل جزم.

05- ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ الآية: 10

ف: حرف تفرقة⁽¹⁾، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وقيل استئنافية⁽²⁾، كُنَّ: فعل ماض ناقص مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة: وهي في محل رفع اسم (كان)، نساءً: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فوق: ظرف مكان نعت منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وهو مضاف، اثنتين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمتنى⁽³⁾، وفعل الشرط (كنن) في محل جزم، ف: رابطة لجواب الشرط، حرف مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، هُنَّ: جار ومجرور، و(نون النسوة) للدلالة على جمع (الإناث)⁽⁴⁾، والجار والمجرور (فلهن) في محل رفع خبر مقدم، ثلثا: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو مضاف، ما: اسم شرط مبني على السكون في محل جر

1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص229.

2) بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص239.

3) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص469.

4) المرجع نفسه، ص496.

مضاف إليه، تَرَكَ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وصلة الموصول (ترك) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فلهن ثلثا ما ترك) في محل جزم.

06- ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ﴾ الآية: 10

و: حرف عطف جازم، إن: حرف شرط جازم، كانت: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيت، واسم (كان): ضمير مستتر تقديره (هي)، واحدة: خبر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفعل الشرط (كانت) في محل جزم، فلها: ف: رابطة لجواب الشرط، حرف مبني على الفتح، لها: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، النصف: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة جواب الشرط (فلها النصف) في محل جزم.

07- ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الآية: 10

إن: حرف شرط جازم، كَانَ: فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، له: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، ولدٌ: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

08- ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ التُّلُثُ﴾ الآية: 10.

ف: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف جزم ونفي وقلب، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، وهو في محل جزم فعل الشرط، له: جار ومجرور في محل رفع خبر (يَكُنْ) مقدم، وَلَدٌ: اسم (يكن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وَوَرِثُهُ: و: حرف عطف، وَرِثُهُ: فعل ماض مبني على الفتح، و(الهاء): ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، أَبَوَاهُ: أَبَوَا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، وجملة (وورثه أبواه) معطوفة على جملة شرط (إن) ⁽¹⁾، ف: حرف رابط لجواب الشرط، لأمه: (اللام): حرف جر، أمه: اسم مجرور بـ(لام الجر) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف، و(الهاء): ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه،

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص472.

و(الجار والمجرور) في محل رفع خبر مقدم، الثلث: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة جواب الشرط (فلأمة الثلث) في محل جزم.

09- ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ الآية: 11

ف: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص في محل جزم، له: جار ومجرور في محل رفع خبر (كان) مقدم، إخوة: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، ل: حرف جر، أمه: اسم مجرور بـ(اللام) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، و(الهاء): ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، السدس: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجملة جواب الشرط (فلأمة السدس) في محل جزم.

10- ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُلِّمُ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ الآية: 12.

إن: حرف شرط جازم، لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكن: فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، هن: جار ومجرور في محل نصب خبر (يكن) مقدم، ولد: اسم (يكن) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.⁽¹⁾

11- ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُلِّمُ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ الآية: 12.

ف: حرف عطف وتفريع، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون، كان: فعل ماض ناقص، (اللام): حرف جر، الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والنون لجماعة الإناث⁽²⁾، والجار والمجرور في محل رفع خبر (كان) مقدم، ولد: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، لكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، الربع: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ممّا: مركبة من (من) حرف الجر، و(ما) الاسم الموصول المبني على السكون في محل جر، تركن: فعل

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 477.

(2) المرجع نفسه، ص 477.

ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة: وهي في محل رفع فاعل (تقديره هنّ)، وصلته الموصول (تركن) لاجل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فلكم الربع مما تركن) في محل جزم.⁽¹⁾

12- ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ الآية: 12

إن: حرف شرط، لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والجازم والمجزوم (لم يكن) في محل جزم فعل الشرط⁽²⁾، لكم: جار ومجرور في محل نصب خبر (يكن) مقدم، والميم للجماعة، ولَدٌ: اسم (يكن) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

13- ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾ الآية: 12

فـ: حرف عطف وتفریع، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون، كان: فعل ماض ناقص، (اللام): حرف جر، الكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر، والميم للجماعة، والجار والمجرور في محل رفع خبر (كان) مقدم، ولَدٌ: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فـ: رابطة لجواب الشرط، لهن: جار ومجرور، والميم للجماعة، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، الثمن: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط (فلهن الثمن) في محل جزم.

14- ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُنُ﴾ الآية: 12

و: حرف عطف، إن: حرف جزم، كان: فعل ماض ناقص، في محل جزم فعل الشرط، رَجُلٌ: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يُورَثُ: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، والجملة الفعلية من الفعل وفاعله (يورث) في محل نصب خبر (كان)، كلالَةً: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو: حرف عطف، امرأةٌ: اسم معطوف على رجل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولَةٌ: الواو: واو الحال، له: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، أخٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة (وله أخ): في محل نصب حال، و: حرف عطف، أُخْتٌ: معطوف على (أخ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فَلِكُلِّ: فـ: رابطة لجواب الشرط، لكل: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، وهو مضاف، منهما: جار ومجرور،

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص479.

(2) المرجع نفسه، ص479.

والميم والألف: حرفان دالان على التثنية، السدس: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط (فلكل واحد منهما السدس) في محل جزم.

15- ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ الآية: 12.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، كانوا: كان: فعل ماض ناقص، مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رف اسم (كان)، والألف للترقية، والفعل (كانوا) في محل جزم فعل الشرط، أَكْثَرَ: خبر كان منصوب، من: حرف جر، ذلك: ذا: اسم إشارة مجرور بـ(من)، واللام: حرف دال على البعد، والكاف للخطاب، ف: رابطة لجواب الشرط، هُم: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، شركاء: خبر المبتدأ (هُم) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، في الثلث: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (فهم شركاء في الثلث) في محل جزم.

16- ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾ الآية: 15.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، شهدوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، والفعل (شهدوا) في محل جزم فعل الشرط، ف: رابطة لجواب الشرط، أمسكوهن: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، الواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والنون: لجماعة الإناث، في البيوت: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (فأمسكوهن) في محل جزم.

17- ﴿فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا﴾ الآية: 16.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، تابا: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والألف للتثنية: وهو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره هما)، و: حرف عطف، أصْلَحَا: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره هما)، والجملة (أصْلَحَا) معطوفة على جملة الشرط (تَابَا)، فَأَعْرَضُوا: ف: رابطة لجواب الشرط، أعرضوا: فعل أمر مبني على حذف النون

لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، عنهما: عنه: جار ومجرور، و(ما) للتثنية⁽¹⁾، وجملة جواب الشرط (فأعرضوا) في محل جزم.

18- ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ الآية: 19 .

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، كرهتموهن: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بباء المخاطب: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والفعل (كرهتموهن) في محل جزم، الميم: للجماعة، الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، و(النون الثقيلة) لجماعة الإناث، فعسى: ف: رابطة لجواب الشرط، وقيل: حرف تعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب⁽²⁾، عسى: فعل ماض جامد مبني على الفتحة المقدرة على الألف المقصورة، منع من ظهورها التعذر، أن: حرف مصدري و نصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تكرهوا: فعل مضارع منصوب (بأن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، شيئاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول (أن تكرهوا) في محل رفع فاعل (تقديره كرهكم) وجواب الشرط (فعسى أن تكرهوا) في محل جزم، وقيل: جواب الشرط محذوف (تقديره فاصبروا)⁽³⁾، ويرجح النحاة القول الأول، وقد علق "الزمخشري" قائلاً: وإن قلت: من أي وجه صح أن يكون " فعسى " جزاء الشرط، قلت: من حيث إن المعنى: "فإن كرهتموهن" فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل فيما تكرهون خيراً كثيراً ليس فيما تحبونه⁽⁴⁾، و: حرف عطف، يجعل: فعل مضارع معطوف على (تكرهوا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، الله: لفظ جلالة، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فيه: جار ومجرور، خيراً: مفعول به منصوب، كثيراً: نعت منصوب.

1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 492.

2) المرجع نفسه، ص 500.

3) المرجع نفسه، ص 500.

4) أيمن الشوا، الجامع لإعراب جمل القرآن، دار الفيحاء، مكتبة الغزالي، بيروت-لبنان، ط1، 2000، ص133.

19- ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية: 20

و: حرف استئناف، إن: حرف جازم، أردتُمْ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، والفعل (أردتُمْ) في محل جزم، استبدالاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، زوج: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، مكان: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، زوج: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و: حرف عطف، آتيتُمْ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، إحداهنَّ: إحدًا: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والنون لجماعة الإناث، قنطارًا: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: حرف نهي وجزم، تأخذوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، منه: جار مجرور، شيئًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلا تأخذوا) في محل جزم.

20- ﴿إِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية: 23.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف نفي وجزم وقلب، تكونوا: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو في محل جزم، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان (تقديره أنتم) والألف للتفرقة، دخلتُمْ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، بهن: جار مجرور، والنون لجماعة الإناث، وجملة (دخلتم بهن) في محل نصب خبر (تكونوا)، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: نافية للجنس، جناح: اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، عليكم: جار مجرور في محل رفع خبر (لا) النافية للجنس، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فلا جناح عليكم) في محل جزم.

21- ﴿فَإِذَا أَحْصِنُ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ الآية: 25.

ف: استثنائية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب وهو مضاف، أحصن: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بالنون: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل (تقديره هن)، وجملة (أحصن) في محل جر، ف: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف شرط جازم، أتين: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هن)، والفعل (أتين) في محل جزم فعل الشرط، بفاحشة: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، عليهن: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والنون للجماعة، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، نصف: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، على المحصنات: جار ومجرور، من العذاب: جار ومجرور. وصلة الموصول (على المحصنات) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فعلين نصف) في محل جزم (لإن)، وجملة جواب الشرط (فعلين نصف ما على المؤمنات) في محل جزم، وجملة جواب الشرط (فإن أتين بفاحشة) جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

22- ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الآية: 31.

إن: حرف شرط جازم، تجتنبوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، كبائر: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، تُنْهَوْنَ: فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم فعل الشرط، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، عنه: جار ومجرور، وصلة الموصول (تنهون عنه) لا محل لها من الإعراب، نكفر: فعل مضارع مجزوم (لأنه جواب الشرط)، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن: يعود على الله تعالى)، عنكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، سيئاتكم: سيئات: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة الشرط (نكفر عنكم سيئاتكم) لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية.

23- ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية: 33.

ف: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف جزم ونفي وقلب، تكونوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (كان) والألف فارقة، وجملة (لم تكونوا) في محل جزم فعل الشرط، دخلتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، بهن: جار ومجرور، والنون لجماعة النساء والجملة الفعلية (دخلتم بهن) في محل نصب خبر (كان)، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: نافية للجنس، جناح: اسم (لا الناهية) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عليكم: جار ومجرور في محل رفع خبر (لا الناهية)، والميم للجماعة، وجملة (فلا جناح) في محل جزم جواب الشرط.

24- ﴿ فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ الآية: 34.

ف: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، أطعتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره: هن)، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وفعل الشرط (أطعتم) في محل جزم، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: حرف نهي وجزم، تبغوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا الناهية) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، عليهن: جار ومجرور، والنون لجماعة الإناث، سبيلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلا تبغوا) في محل جزم.

25- ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ الآية: 35.

و: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم، خفتم: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بضمير الرفع (التاء) المبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وفعل الشرط في محل جزم، شقاق: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، بينهما: بين: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف والهاء: مضاف إليه، و(ما) للثنائية، ف: رابطة لجواب الشرط، ابعثوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، تقديره (أنتم)، والألف للترقية. حكما: مفعول به

منصوب وعلامة نصبه الفتحة، من أهله: جار ومجرور، وحكما: الواو: حرف عطف، وحكما: اسم معطوف على ما قبله (حكما) منصوب، من أهلها: جار ومجرور، وجملة الجواب (فابعثوا حكما...) في محل جزم.

26- ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ الآية: 35.

إن: حرف شرط جازم، يريدَا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره هما) والفعل في محل جزم فعل الشرط، إصلاحا: مفعول به منصوب، يوفِّي: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر لالتقاء الساكنين⁽¹⁾، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، بينهما: جار ومجرور، و(ما) علامة التثنية، وجملة جواب الشرط (يوفق الله بينهما) لا محل لها من الإعراب.

27- ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ الآية: 40 .

الواو: عاطفة، إن: حرف شرط جازم، تَكُ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، والفعل (تَكُ) في محل جزم فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر تقديره (هي)، وقد أُنت لإضافته إلى (ذرة)⁽²⁾، حسنةٌ: خبر (تَكُ) منصوب، يضاعفها: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (يضاعفها) لا محل لها من الإعراب.

28- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ الآية: 42.

وإن: الواو: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، كنتم: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع اسم كان (تقديره أنتم) والميم للجماعة، والفعل في محل جزم، مرضى: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، أو: حرف عطف، على سفر: جار ومجرور، معطوف على (مرضى) في محل نصب، أو: حرف عطف، جاء: فعل ماض مبني على

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص554.

(2) محمد محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص26.

الفتح، أحد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، من الغائط: جار ومجرور، أو: حرف عطف، لامستم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، النساء: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: حرف عطف، لم: حرف جزم، ونفي، وقلب، تجدوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، وجملة (فلم تجدوا ماء) معطوفة على (كنتم مرضى)، ماء: مفعول به منصوب، ف: رابطة لجواب الشرط، تيمموا: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، صعيداً: مفعول به منصوب، وطيباً: نعت منصوب، وجملة جواب الشرط (فتيمموا) في محل جزم.

29- ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية: 59 .

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، تنازعتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والفعل في محل جزم فعل الشرط، في شيء: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، ردوه: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير منفصل مبني في محل فاعل (تقديره: أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، إلى الله: جار ومجرور، و: حرف عطف، الرسول: معطوف على لفظ الجلالة (الله) مجرور وعلامة جره الكسرة، ظ، ع، آ، وجملة جواب الشرط (فردوه إلى الله) في محل جزم.

30- ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الآية: 59.

إن: حرف شرط جازم، كنتم: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهو ضمير متصل مبني في محل نصب اسم كان (تقديره أنتم) والميم للجماعة، والفعل في محل جزم فعل الشرط، تؤمنون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وجملة (تؤمنون) في محل نصب خبر (كان)، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (فردوه إلى الله)، و: حرف عطف، اليوم: اسم معطوف على (الله) مجرور، ذلك، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام: للبعد، والكاف للخطاب. خير: خبر المبتدأ (ذلك) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

31- ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

إن: حرف نفي بمعنى (ما)، أردنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون المتكلمين: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (تقديره نحن)، وجملة (أردنا) جواب القسم لاجل له من الإعراب، إلا: حرف حصر، إحسانا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، توفيقا: اسم معطوف على (إحسانا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجواب الشرط لـ(إذا) محذوف لدلالة القسم عليه.

32- ﴿إِنْ أَصَابْتَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالْ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ الآية: 72.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط وجزم، أصابْتُكم: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (أصابتكم) في محل جزم فعل الشرط، مصيبة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، قال: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، قد: حرف تحقيق، أنعم: فعل ماض مبني على الفتح، الله: لفظ جلاله فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، علي: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (قال قد أنعم الله علي) لا محل لها من الإعراب، وجملة مقول القول (قد أنعم الله علي) في محل نصب مفعول به، إذ: ظرف لما مضى من الزمن مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، لم: حرف جزم، أكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، واسمه: ضمير مستتر (تقديره أنا)، معهم: مع: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة، والميم للجماعة، وجملة (لم أكن معهم) في محل جر مضاف إليه (لإذ)، شهيداً: خبر (أكن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

33- ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ نَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةً يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ الآية: 73.

و: حرف استئناف، اللام: موطئة للقسم ولجوابه⁽¹⁾، إن: حرف شرط وجزم، أصابْتُكم: فعل ماض مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وفعل الشرط (أصابكم) في محل جزم، فضل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، من الله: جار ومجرور، ل: حرف واقع في جواب القسم، يقولن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره

(1) بحجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص321.

هو)، كأن: حرف مشبه بالفعل لا عمل له (لأنه مخفف)⁽¹⁾، لم: حرف جزم وقلب، تكن: فعل ماض ناقص مجزوم ب(لم) وعلامة جزمه السكون، والواو: محذوفة للتخفيف، بينكم: بين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، في محل نصب خبر مقدم (لتكن)، و: حرف عطف، بينهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، معطوف على بينكم، مودّة: اسم (تكن) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة (ليقولن وما بعدها) جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المذكور. يا: أداة نداء، والمنادى محذوف (والتقدير: ياهؤلاء)، ليت: حرف تمني مبني على الفتح، النون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (ليت)، كنت: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بياء المتكلم، وهي: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (كان)، معهم: مع: حرف جر، الهاء: ضمير متصل مبني في محل جر، والميم للجماعة، وشبه الجملة (من الجار والمجرور) في محل نصب خبر (كان)، والجملة الاسمية (من كان واسمها وخبرها) في محل رفع خبر (ليت).

34- ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الآية: 78 .

و: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم، تصيبهم: فعل مضارع مجزوم ب(إن) وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، والفعل (تصيبهم) في محل جزم فعل الشرط، حسنة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يقولوا: فعل مضارع مجزوم ب(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة جواب الشرط (يقولوا) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقتزن بالفاء، هذه: هـ: حرف تنبيه مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، (ذه): اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، من عند: جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ (هذه)، وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه الكسرة، وجملة مقول القول (هذه من عند الله) في محل نصب مفعول به.

(1) بمجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص 321.

35- ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ الآية: 78.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، تصيبهم: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، والفعل (تصيبهم) في محل جزم فعل الشرط، سيئةٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يقولوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة (يقولوا) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقترن بالفاء، هذه: الهاء: حرف تنبيه مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، (ذه): اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، من عند: جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ (هذه)، وهو مضاف، و(الكاف): ضمير منفصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة مقول القول (هذه من عندك) في محل نصب مفعول به.

36- ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية: 89.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، تولوا: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المقصورة المحذوفة لالتقاءها مع الواو: وهو (تولوا) في محل جزم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، ف: رابطة لجواب الشرط، خذوهم: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، و: حرف عطف، اقتلوهم: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، حيث: ظرف مكان مفعول فيه مبني على الضم في محل نصب وهو مضاف، وجدتموهم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة (وجدتموهم) في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فخذوهم) في محل جزم.

37- ﴿فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُواكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ الآية: 90.

ف: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، اعتزلوكم: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم

للجماعة، والفعل (اعتزلوكم) في محل جزم، ف: حرف عطف، لم: حرف جزم وقلب، يقاتلوكم: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، و: حرف عطف، ألقوا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين⁽¹⁾، والواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترفة، إليكم: جار ومجرور والميم للجماعة، السَّلم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، ما: حرف نفي، جعل: فعل ماض مبني على الفتح، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لكم: جار ومجرور وهو مضاف، والميم للجماعة، عليهم: جار ومجرور مضاف إليه، والميم: للجماعة، سبيلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فما جعل الله عليكم سبيلاً) في محل جزم.

38- ﴿فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلْكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخَذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ الآية: 91.

ف: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف نفي جزم وقلب، يعتزلوكم: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، والفعل (يعتزلوكم) في محل جزم، و: حرف عطف، يلقوا: معطوف على (يعتزلوكم) مجزوم مثله وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والألف للترفة، إليكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، السلم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، يكفوا: معطوف على (يعتزلوكم) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترفة، أيديهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل جر بالإضافة،

ف: رابطة لجواب الشرط، خذوهم: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 687.

مفعول به، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فخذوهم) في محل جزم، و: حرف عطف، اقتلوهم: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (واقتلوهم) معطوفة على جملة (خذوهم) في محل جزم.

39- ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الآية: 92.

ف: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو)، من قوم: جار ومجرور في محل نصب خبر (كان)، عدو: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة، لكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، و: واو الحال⁽¹⁾، هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، مؤمن: خبر المبتدأ (هو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية (وهو مؤمن) في محل نصب حال، ف: رابطة لجواب الشرط، تحرير: خبر لمبتدأ محذوف (تقديره الواجب)⁽²⁾ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، رقية: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، مؤمنة: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة جواب الشرط (فتحرير رقية) في محل جزم.

40- ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ قَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ الآية: 92.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (هو)، من قوم: جار ومجرور في محل نصب خبر (كان)، بينكم: بين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وشبه الجملة (بينكم) في محل رفع خبر مقدم، و: حرف عطف، بينهم: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، ميثاق: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، دية: خبر لمبتدأ محذوف (تقديره العقاب)⁽³⁾ مرفوع

1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 698.

2) المرجع نفسه، ص 698.

3) المرجع نفسه، ص 699.

وعلامه رفعه الضمة، مسلّمة: نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة، إلى أهله: جار ومجرور وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فديّة مسلّمة) في محل جزم.

41- ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىٌ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَصَعُغُوا أسَلِحْتَكُمْ﴾ الآية: 102.

و: استثنائية، لا: نافية للجنس، جناح: اسم (لا النافية للجنس) مبني على الفتح في محل نصب⁽¹⁾، عليكم: جار ومجرور في محل رفع خبر (لا النافية)، والميم للجماعة، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص في محل جزم فعل الشرط، بكم: جار ومجرور في محل نصب خبر كان، والميم للجماعة، أذى: اسم كان مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المقصورة المحذوفة لالتقاء الساكنين، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والتقدير (إن كان بكم أذى فلا جناح عليكم).

42- ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْمُونًا فَإِنَّهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُ﴾ الآية: 104.

إن: حرف شرط جازم، تكونوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم كان (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، تأمون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، ف: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، الهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (إن)، والميم: للجماعة، يأمون: فعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، وجملة (تأمون) في محل نصب خبر كان، كما، الكاف: حرف تشبيه وجر، ما: حرف مصدري⁽²⁾ في محل جر، وجملة جواب الشرط (فإنهم يأمون كما تأمون) في محل جزم.

43- ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا﴾ الآية: 128.

و: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، امرأة: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (تقديره خافت) وعلامة رفعه الضمة، خافت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هي)، من بعليها: جار ومجرور وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه،

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص726.

(2) المرجع نفسه، ص731.

نشوزًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو: حرف عطف، إعرافًا: اسم معطوف على (نشوزا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: نافية للجنس، جناح: اسم (لا النافية) مبني على الفتح في محل نصب، عليهما: جار ومجرور في محل رفع خبر (لا النافية)، و(ما) علامة التثنية⁽¹⁾، أن: حرف مصدرى ونصب، يصالحا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (تقديره هما)، بينهما: جار ومجرور، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فلا جناح) في محل جزم.

44- ﴿وَأَنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ الآية: 128.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، تحسنوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو في محل جزم فعل الشرط، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، و: حرف عطف، تتقوا: فعل مضارع معطوف على (تحسنوا) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، ف: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، الله: لفظ الجلالة اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، بما: جار ومجرور، تعملون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، خبيرًا: خبر (كان) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وصلة الموصول (تعملون) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فإن الله كان بما تعلمون خبيرًا) في محل جزم.

45- ﴿وَأَنْ تُصَلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ الآية: 129.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، تصلحوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم فعل الشرط، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، و: حرف عطف، تتقوا: فعل مضارع معطوف على (تصلحوا) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، ف: رابطة

(1) ينظر: محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 777.

لجواب الشرط، إنَّ: حرف توكيد ونصب، الله: لفظ الجلالة اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، غفورًا: خبر أول لـ(كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، رحيمًا: خبر ثان لـ(كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (كان غفوراً رحيماً) في محل رفع خبر (إنَّ)، وجملة جواب الشرط (فإن الله كان غفوراً رحيماً) في محل جزم.

46- ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعْتِهِ﴾ الآية: 130.

و: حرف عطف، إنَّ: حرف شرط جازم، يتفرقا: فعل مضارع مجزوم بـ(إنَّ) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم فعل الشرط، وألف التثنية في محل رفع فاعل (تقديره هما)، يغني: فعل مضارع مجزوم بـ(إنَّ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، كلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، من سعته: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (يغني الله كلاً من سعته) لا محل لها من الإعراب.

47- ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية: 131.

و: حرف عطف، إنَّ: حرف شرط جازم، تكفروا: فعل مضارع مجزوم بـ(إنَّ) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وهو في محل جزم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، فـ: رابطة للشرط، إنَّ: حرف توكيد ونصب، لله: جار و لفظ الجلالة مجرور وشبه جملة في محل رفع خبر (إنَّ) مقدم، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم (إنَّ)، في السموات: جار ومجرور، و: حرف عطف، الأرض: معطوف على السموات مجرور وعلامة جزمه الكسرة، وجملة جواب الشرط (فإنَّ لله ما في السموات والأرض) في محل جزم.

48- ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بآخَرِينَ﴾ الآية: 133.

إنَّ: حرف شرط وجزم، يشأ: فعل مضارع مجزوم بـ(إنَّ) وعلامة جزمه السكون، وهو في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، يذهبكم: فعل مضارع مجزوم بـ(إنَّ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، أيُّها: أيُّ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، الناس: بدل من (أيُّ) مبني على الضم في محل نصب، وجملة جواب

الشرط (يذهبكم) لا محل لها من الإعراب، و: حرف عطف، يأت: فعل مضارع معطوف على (يذهبكم) مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، ب: حرف جر، آخريين: اسم مجرور بـ(الباء) وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم.

49- ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلُهُ أُولَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ الآية: 135.

إن: حرف شرط جازم، يكن: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو)، غنيا: خبر (يكن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو: حرف عطف، فقيراً: معطوف على (غنيا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: حرف تعليل⁽¹⁾، الله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أولى: خبر المبتدأ (الله) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، بهما: جار ومجرور، و(ما) للتثنية، ف: فصيحة، أفصحت عن شرط مقدر بـ(إذا كان الأمر كما ذكر فلا تتبعوا الهوى)، لا: حرف نهي وجزم، تتبعوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا الناهية) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، الهوى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلا تتبعوا الهوى) لا محل لها من الإعراب.

50- ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعَسْتُمْ فَبِمَا تَغْلِبُونَ حَبِيرًا﴾ الآية: 135.

و: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، تلووا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، أو: حرف عطف، تعرضوا: فعل مضارع معطوف على (تلوا) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، ف: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، الله: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) ضمير مستتر (يعود على الله تعالى)، بما: جار ومجرور، تعملون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، حبيراً: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص793.

الفتحة، وجملة (كان بما تعملون خبيراً) في محل رفع خبر (إنَّ)، وصلة الموصول (تعملون) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فإنَّ الله كان بما تعملون خبيراً) في محل جزم.

51- ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنَ اللَّهِ فَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ الآية: 141.

ف: استئنافية، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص في محل جزم، لكم: جار ومجرور في محل نصب خبر (كان) مقدم، والميم للجماعة، فتخ: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، من الله: جار ولفظ الجلالة مجرور، قالوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، الهمزة: حرف استفهام، لم: حرف نفي جزم وقلب، نكن: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، واسم (نكن) ضمير مستتر (تقديره نحن)، معكم، مع: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة مقول القول (أم نكن معكم) في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (قالوا أ لم نكن معكم) لا محل لها من الإعراب.

52- ﴿وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوَذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية: 141.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كان: فعل ماض ناقص في محل جزم، للكافرين: جار ومجرور في محل نصب خبر (كان) مقدم، نصيب: اسم (كان) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، قالوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هو)، والألف للترقية، الهمزة: حرف استفهام، لم: حرف نفي جزم وقلب، نستحوذ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن)، عليكم: مع: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، و: حرف عطف، نمنعكم: فعل مضارع معطوف على (نستحوذ) مبني مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن)، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول؛ لأن (منع) متعد إلى مفعولين⁽¹⁾، والميم للجماعة، من المؤمنين: جار

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 810.

ومحورور في محل نصب مفعول به ثان⁽¹⁾، وجملة مقول القول (ألم نكن معكم) في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (قالوا ألم نستحوذ عليكم) لا محل لها من الإعراب.

52- ﴿ مَا يَفْعَلِ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَّنْتُمْ ﴾ الآية: 147.

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم⁽²⁾، يفعل: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة في محل جزم، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، بعدابكم: جار ومحورور وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، إن: حرف شرط جازم، شكرتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وجملة (شكرتم)، و: حرف عطف، آمنتم: معطوف على (شكرتم) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن شكرتم وآمنتم فما يفعل الله بعدابكم.

53- ﴿ إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوا أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا قَدِيرًا ﴾ الآية: 149.

إن: حرف شرط جازم، تبدوا: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، وجملة (تبدوا) في محل جزم، خيرًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو: حرف عطف، تخفوه: فعل مضارع معطوف على (تبدوا) مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، أو: حرف عطف، تعفوا: فعل مضارع معطوف على (تبدوا) مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، عن سوء: جار ومحورور، فد: حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، الله: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان): ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، عفواً: خبر أول لـ(كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، قديراً: خبر

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 810.

(2) المرجع نفسه، ص 819.

ثان لـ (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (كان عفوا قديرا) في محل رفع خبر (إن)، وجواب الشرط محذوف (تقديره: فهو أولى لكم من تركه).⁽¹⁾

54- ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية: 170.

و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، تكفروا: فعل مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية وجملة (تكفروا) في محل جزم، ف: حرف تعليل⁽²⁾، إن: حرف توكيد ونصب، لله: جار ولفظ الجلالة مجرور في محل نصب خبر (إن) مقدم، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم (إن) مؤخر، في السموات: جار ومجرور، والأرض: و: حرف عطف، معطوف على (السموات) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وصلة الموصول (في السموات والأرض) لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف (تقديره: فهو غني عنكم).

55- ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ الآية: 176.

إن: حرف شرط جازم مبني على السكون في الأصل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (تقديره هلك) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هلك: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ليس: فعل ماض ناقص، له: جار ومجرور في محل نصب خبر (ليس) مقدم، ولد: اسم (ليس) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و: حرف عطف، له: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، أخت: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، لها: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، نصف: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، ترك: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وصلة الموصول (ترك) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فلها نصف ما ترك) في محل جزم، و: حرف استئناف، هو: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ، يرثها: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وجملة (يرثها) في محل رفع خبر المبتدأ (هو)، إن: حرف شرط جازم،

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص822.

(2) المرجع نفسه، ص862.

لَمْ: حرف نفي وحزم وقلب، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لَمْ) وعلامة جزمه السكون، وهو في محل جزم فعل الشرط، لها: جار ومجرور في محل نصب خبر (يكن) مقدم، ولدٌ: اسم يكن مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (تقديره: إن لم يكن لها ولد فهو يرثها)، ف: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كانتا: فعل ماض ناقص مبني على الفتح لاتصاله بتاء التانيث، وهو في محل جزم، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم (كان)، اثنتين: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، ف: رابطة لجواب الشرط، لهما: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، الثلثان: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وجملة جواب الشرط (فلهما الثلثان) في محل جزم، مما: جار ومجرور، ترك: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وصلة الموصول (ترك) لالمحل لها من الإعراب، و: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، كانوا: فعل ماض ناقص مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متص مبني في محل رفع اسم (كان)، والألف للترقية، وفعل الشرط (كان) في محل جزم، إخوةٌ: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، رجالاً: بدل من إخوة منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، نساءٌ: معطوف على (رجالاً) اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، للذكر: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، مثلٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، حظٌ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، الأنثيين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وجملة جواب الشرط (فللذكر مثل حظ الأنثيين) في محل جزم.

ثانياً: مَنْ:

01- ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ الآية: 06.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، كان: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر (تقديره هو) غنياً: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، اللام جازمة، يستعفف: فعل مضارع مجزوم بـ(اللام) وعلامة جزمه السكون، وجملة جواب الشرط (ليستعفف) في محل جزم.

02- ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية: 06.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، كان: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر (تقديره هو) فقيرًا: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، اللام جازمة رابطة لجواب الشرط، يستعفف: فعل مضارع مجزوم بـ(اللام) وعلامة جزمه السكون، بالمعروف: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (ليأكل) لا محل لها من الإعراب.

03- ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ الآية: 13.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يطع: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون وحرك لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) وجملة (يطع) في محل جزم فعل الشرط، الله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، رسوله: معطوف على (الله) اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة (يطع) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، ندخله: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن يعود على المولى عز وجل)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، جَنَّاتٍ: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، تجري: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، من تحتها: جار ومجرور وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، الأنهار: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط (ندخله جنات) لا محل لها من الإعراب.

04- ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية: 14.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعص: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر، الله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، رسوله: معطوف على (الله) اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة (يعص) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، و: حرف عطف، يتعد: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر، حدوده: مفعول به منصوب وعلامة نصبه

الفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، ندخله: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن يعود على المولى عز وجل)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، نازًا: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، خالدًا: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فيها: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (ندخله نازًا) لا محل لها من الإعراب.

05- ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الآية: 25.

و: استثنائية، مَنْ: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، لم: حرف شرط، يستطع: فعل مضارع مجزوم ب(لم) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنتم)، والميمي للجماعة، والفعل (استطعتم) في محل جزم فعل الشرط، منكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، طولًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أن: حرف مصدري ونصب، ينكح: فعل مضارع منصوب بـ(أَنْ) وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، المحصنات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، المؤمنات: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول (أن ينكح) في محل نصب مفعول به ثانٍ، فـ: رابطة لجواب الشرط، من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، ملكت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، أيمانكم: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وصلة الموصول (ما ملكت أيمانكم) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فمن ما ملكت أيمانكم) في محل جزم.

06- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ غَدَوَانًا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾ الآية: 30.

و: حرف استئناف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يفعل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، وفعل الشرط (يفعل) في محل جزم، ذلك: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به، اللام: للبعد، والكاف للخطاب، عدوانا: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وقيل: مفعول مطلق منصوب بالفتحة⁽¹⁾، وفي كلا الحالتين يكون (وظلما) معطوف على (عدوانا) منصوب مثله، فـ: رابطة لجواب الشرط، سوف: حرف تسوييف،

1) ينظر: بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المنزل، ص 271.

نصليه: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن: يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به أول، نازًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فسوف نصليه نارا) في محل جزم جواب الشرط.

07- ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ الآية: 38.

و: استثنائية، من: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه السكون، وقد حرك آخره للاتقاء الساكنين، وحذفت الواو للتخفيف⁽¹⁾، الشيطان: اسم (يكن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، له: جار ومجرور، قرينًا: خبر (يكن) ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، ساء: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: يعود على الشيطان)، قرينًا: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يكن له الشيطان) في محل نصب خبر المبتدأ (من)، وجملة (فساء قرينا) في محل جزم جواب الشرط.

08- ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ الآية: 48.

و: استثنائية، من: حرف شرط جازم مبني على السكون في محل فع مبتدأ، يُشْرِكُ: فعل مضارع مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه السكون، وهو في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) وجملة (يُشْرِكُ) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، بالله: جار ولفظ الجلالة (الله) مجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد، ف: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، افْتَرَى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، والفاعل: ضمير مستتر (تقديره هو)، إِثْمًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عَظِيمًا: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا) في محل جزم.

09- ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ الآية: 52.

و: استثنائية، من: حرف شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، يَلْعَنُ فعل مضارع مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للاتقاء الساكنين، وهو في محل جزم، الله: لفظ الجلالة

(1) بحجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص282.

مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، لن: حرف نصب ونفي واستقبال، تجدّ: فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة، له: جار ومجرور، نصيراً: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلن تجد له نصيراً) في محل جزم.

10- ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ الآية: 69.

و: حرف استئناف، من: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يطع: فعل مضارع مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه السكون، وحرك للالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يطع) في محل جزم وهي في محل رفع خبر (من)، الله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، الرسول: معطوف على (الله) اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يطع) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، ف: رابطة لجواب الشرط، أولئك: أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، مع: حرف جر، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر، أنعم: فعل ماض مبني على الفتح، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، عليهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وصلة الموصول (أنعم الله عليهم) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فأولئك) في محل جزم.

11- ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ الآية: 74.

و: استئنافية، من: اسم شرط جازم مبني على السكون، يقاتل: فعل مضارع مجزوم بـ(من) وعلامة جزمه السكون، لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، في سبيل: جار ومجرور وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه الكسرة، فيقتل: ف: حرف عطف، يقاتل: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يقاتل مجزوم وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر (تقديره: هو)، أو: حرف عطف، يغلب: معطوف على يقاتل ونائب الفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ف: رابطة لجواب الشرط، سوف: حرف استقبال وتسويق، نُؤْتِيهِ: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن يعود على الله) والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، أجرا: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عظيماً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (فسوف نُؤْتِيهِ) في محل جزم جواب الشرط.

12- ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ الآية: 80.

من: حرف شرط جازم مبني على السكون في محل فع مبتدأ، يطع: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون و حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهو في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو) وجملة (يطع) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، الرسول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فد: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، أطاع: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، الله: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فقد أطاع الله) في محل جزم.

13- ﴿وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ الآية: 80.

و: حرف عطف، من: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، تولى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ف: تعليلية⁽¹⁾، ما: نافية، أرسلناك: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ(نا) المتكلمين: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره نحن يعود على الله تعالى)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، عليهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، حفيظا: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجواب الشرط محذوف دل على ذلك عليه الجملة التعليلية (فما أرسلناك عليهم حفيظا)⁽²⁾.

14- ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾ الآية: 85.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يشفع: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، شفاعة: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يشفع) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، سيئة: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، له: جار ومجرور في محل نصب خبر (يكن) مقدم، كِفْلٌ: اسم (يكن) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منها: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (يكن له كِفْلٌ منها) لا محل لها من الإعراب.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص661.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص662.

15- ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ الآية: 85.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يشفع: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، شفاعة: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يشفع) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، حسنة: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة السكون، له: جار ومجرور في محل رفع خبر (يكن) مقدم، نصيب: اسم (يكن) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منها: جار ومجرور في محل نصب خبر (يكن) مقدم، وجملة جواب الشرط (يكن له نصيب منها) لا محل لها من الإعراب.

16- ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ الآية: 88.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يضلل: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ويجوز أن يكون الخبر جملة الشرط مع الجواب⁽¹⁾، ف: رابطة لجواب الشرط، لن: حرف نفي ونصب واستقبال، تجد: فعل مضارع منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، له: جار ومجرور، سبيلا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلن تجد له سبيلا) في محل جزم.

17- ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ الآية: 92.

ف: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، لم: حرف نفي وجزم وقلب، يجد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والجازم والمجزوم في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (لم يجد) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، ف: رابطة لجواب الشرط، صيام: خبر لمبتدأ محذوف (تقديره فالواجب، أو هو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، شهرين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، متتابعين: نعت منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، وجملة جواب الشرط (فصيام شهرين) في محل جزم.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 680.

18- ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ الآية: 92.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، قتل: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، مؤمناً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (قتل مؤمناً) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، خطأ: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن يعرب حالا منصوبة⁽¹⁾، ف: رابطة لجواب الشرط، تحريز: خبر لمبتدأ محذوف (تقديره فالواجب تحريز رقبة) وهو مضاف، رقبة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، مؤمنة: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة جواب الشرط (فتحريز رقبة) في محل جزم.

19- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية: 93.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يقتل: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يقتل) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، مؤمناً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، متعمداً: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، جزاؤه: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، جهنم: خبر المبتدأ (جزاؤه) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، خالدًا: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فيها: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (فجزاؤه جهنم) في محل جزم.

20- ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ﴾ الآية: 100.

و: استثنائية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يهاجر: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، في سبيل: جار ومجرور وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، يجد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، في الأرض: جار ومجرور، مُرَاعِمًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كثيراً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، سعة: معطوف على (مراعما) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (يجد) لا محل لها من الإعراب.

(1) ينظر: محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 696.

﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ ﴾ الآية: 100.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يخرُجُ: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، من بيته: جار ومجرور وبيت: مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، مهاجرًا: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، إلى الله: جار ومجرور، و: حرف عطف، رسول: اسم معطوف على (الله) مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، ثم: حرف عطف وتعقيب، يدركه: فعل مضارع معطوف على (يخرُج) مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، الموت: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فـ: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، وقع: فعل ماض مبني على الفتح، أجره: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، على الله: جار و(لفظ الجلالة) مجرور، وجملة جواب الشرط (فقد وقع أجره) في محل جزم.

21- ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ الآية: 110.

و: استئنافية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، والفعل في محل جزم، سوءًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يعمل) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، أو: حرف عطف، يظلم: فعل مضارع معطوف على (يعمل) مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو) نفسه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، ثم: حرف عطف، يستغفر: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، الله: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يجد: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، غفورا: حال أول منصوب وعلامة نصبه

الفتحة، رحيمًا: حال ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وقيل أن (غفوراً ورحيمًا) مفعولان⁽¹⁾ وجملة جواب الشرط (يجد الله غفوراً رحيمًا) لا محل لها من الإعراب.

22- ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ الآية: 111.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ، يَكْسِبُ: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ومجلة (يَكْسِبُ) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، إِثْمًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، إِثْمًا: كافة ومكفوفة لا عمل لها، يَكْسِبُهُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، على نفسه: جار ومجرور وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فإنما يكسبه على نفسه) في محل جزم.

23- ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ الآية: 112.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يَكْسِبُ: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يَكْسِبُ) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، خَطِيئَةً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أو: حرف عطف، إِثْمًا: معطوف على (خطيئة) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ثم: حرف عطف، يرم: فعل مضارع معطوف على (يَكْسِبُ) مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، به: جار ومجرور، بريئًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، احتمل: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، بهتانًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، إِثْمًا: معطوف على (بهتانًا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ميينًا: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فقد احتمل بهتانًا وإثمًا ميينًا) في محل جزم.

24- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ الآية: 114.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يفعل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يفعل) في محل جزم فعل الشرط، ذلك: ذا:

(1) ينظر: محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 740.

اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به، واللام للبعد، والكاف للخطاب، وجملة (يفعل) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، ابتغاء: مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، مرضات: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ف: رابطة لجواب الشرط، سوف: حرف تسويق، نؤتيه: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به أول، أجزاً: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عظيماً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فسوف نؤتيه أجزاً) في محل جزم.

25- ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾ الآية: 115.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يشاقق: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يشاقق) في محل جزم فعل الشرط، الرسول: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يشاقق) في محل رفع خبر المبتدأ(مَنْ)، من بعد: جار ومجرور، ما: مصدرية⁽¹⁾، تبين: فعل ماض مبني على الفتح، له: جار ومجرور، الهدى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، و: حرف عطف، يتَّبِعْ: فعل مضارع معطوف على (يشاقق) مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، غير: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، سبيل: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، المؤمنين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم، نولّه: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه حذف الياء، لأنه معتل الآخر، والفاعل ضمير مستتر (تقديره نحن يعود على الله تعالى)، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان، تولّى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المقصورة، منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة جواب الشرط (نوله ما تولي) لا محل لها من الإعراب.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص382.

26- ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ الآية: 116.

و: استثنائية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يشرك: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يشرك) في محل جزم فعل الشرط، بالله: جار ولفظ الجلالة مجرور، وجملة (يشرك) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، فـ: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، ضلّ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ضلالاً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، بعيداً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فقد ضل ضلالاً بعيداً) في محل جزم.

27- ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ الآية: 119.

و: استثنائية، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يَتَّخِذُ: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يتخذ) في محل جزم فعل الشرط، الشيطان: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وليًّا: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يَتَّخِذُ) في محل رفع الخبر المبتدأ (مَنْ)، من دون: جار ومجرور وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه الكسرة، فـ: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، خسر: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، خُسْرَانًا: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، مبيناً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فقد خسر خسراناً مبيناً) في محل جزم.

28- ﴿مَنْ يَفْعَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ الآية: 123.

مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يعمل) في محل جزم فعل الشرط، سوءًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يعمل) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، يُجْزَى: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه حذف الألف لأنه مقصور، ونائب الفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، به: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (يجز به) لا محل لها من الإعراب.

29- ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ الآية: 124.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون في محل جزم فعل الشرط، وجملة (يعمل) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، من الصالحات: جار ومجرور، من ذكرٍ: جار ومجرور في محل رفع فاعل، أو: حرف عطف، أنثى معطوف على (من) ذكرٍ مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، و: واو الحال، هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، مؤمنٌ: خبر المبتدأ (هو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، أولئك، اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، يدخلون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، الجنة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (وهو مؤمن) في محل نصب حال، وجملة جواب الشرط (أولئك يدخلون الجنة) في محل جزم.

30- ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ الآية: 134.

مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو)، يريد: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ثواب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، عند: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ثواب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الدنيا: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف، و: حرف عطف، الآخرة: معطوف على (الدنيا) مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة جواب الشرط (فعند الله ثواب الدنيا والآخرة) في محل جزم.

31- ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ الآية: 136.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يكفر: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يكفر) في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، بالله: جار ولفظ الجلالة مجرور، و: حرف عطف، ملائكتيه: معطوف على (الله) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، و: حرف عطف، رسله: معطوف على (لفظ

الجلالة الله) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، و: حرف عطف، اليوم: معطوف على (لفظ الجلالة الله) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، الآخر: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة، ف: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق، ضلّ: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ضلالاً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، بعيداً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فقد ضل) في محل جزم.

32- ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ الآية: 143.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يضلّل: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، وجملة (يضلل) في محل رفع خبر (مَنْ)، الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ف: رابطة لجواب الشرط، لن: حرف نفي ونصب، تجد فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنت)، له: جار ومجرور، سبيلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (لن تجد) في محل جزم.

33- ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ الآية: 171.

و: حرف عطف، مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يستنكف: فعل مضارع مجزوم بـ(مَنْ) وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (يستنكف) في محل رفع خبر المبتدأ (من)، عن: حرف جر، عبادته: اسم مجرور بـ(مَنْ) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، و: حرف عطف، يستكبر: فعل مضارع معطوف على (يستنكف) مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، ف: رابطة لجواب الشرط، السين: حرف استقبال، يحشرهم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، إليه: جار ومجرور، جميعاً: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة الشرط (فسيحشرهم إليه جميعاً) في محل جزم.

ثالثاً: أينما:

01- ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ الآية: 78.

أينما: اسم شرط جازم مبني على الظرفية المكانية، و(ما) زائدة ، تكونوا: فعل مضارع مجزوم بـ(أينما) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل لـ(تكون التامة)⁽¹⁾ والألف للترقية، يدرككم: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، و(الكاف) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، الموت: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة جواب الشرط (يدرككم الموت) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، و: استئنافية، لو: حرف شرط غير جازم، كنتم: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء، وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم (كان)، والميم للجماعة، في بروج: جار ومجرور في محل نصب خبر (كنتم)، مشيدة: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة، وجواب شرط (لو) محذوف دل عليه ما قبله (أي: لو كنتم في بروج مشيدة لأدرككم الموت).⁽²⁾

رابعاً: ما:

01- ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ الآية: 79.

ما: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، أصابك: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو) والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وجملة (أصابك) في محل جزم، من حسنة: جار ومجرور، وجملة (أصابك) في محل رفع خبر المبتدأ (ما)، ف: رابطة لجواب الشرط، من الله: جار ومجرور، في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف (تقديره هي)، وجملة جواب الشرط (فمن الله) في محل جزم.

02- ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ الآية: 79.

و: حرف عطف، ما: اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، أصابك: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، من سيئة: جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ (ما)، ف: رابطة لجواب الشرط، من نفسك: جار ومجرور في محل رفع خبر لمبتدأ

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص656.

(2) المرجع نفسه، ص656.

محذوف (تقديره هي)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فمن نفسك) في محل جزم.

03- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ الآية: 127.

و: استئنافية، ما: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، تفعلوا: فعل مضارع مجزوم بـ(ما) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، من خيرٍ: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، إنَّ: حرف توكيد ونصب، الله: لفظ الجلالة اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) محذوف (تقديره هو يعود على الله تعالى)، به: جار ومجرور، عليماً: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (كان به عليماً) في محل رفع خبر (إنَّ)، وجملة جواب الشرط (فإن الله كان به عليماً) في محل جزم.

خامساً: لَمَّا:

01- ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ الآية: 77.

ف: استئنافية، لَمَّا: ظرف زمان بمعنى حين، مبني على السكون، متضمن معنى الشرط وهو مضاف، كُتِبَ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، عليهم: جار ومجرور، القتال: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة الشرط (كتب عليهم القتال) في محل جر مضاف إليه، إذا: فجائية رابطة لجواب الشرط، ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، فريقٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، يخشون: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) ، والجملة الفعلية (يخشون الناس) في محل رفع خبر المبتدأ (فريقٌ)، الناس: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ك: حرف تشبيه وجر، خشية: اسم مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره الكسرة، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و جملة جواب الشرط (إذا فريق منهم) لا محل لها من الإعراب.

سادسا: أمّا:

01- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ الآية: 171.

ف: حرف عطف، أمّا: حرف توكيد وتفصيل وشرط، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وصلة الموصول (آمنوا) لا محل له من الإعراب، و: حرف عطف، عملوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، الصالحات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ف: رابطة لجواب الشرط، يوفّيهم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (يوفّيهم) في محل رفع خبر المبتدأ (الذين)، أجورهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فيوفّيهم أجورهم) في محل جزم.

02- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الآية: 171.

و: حرف عطف، أمّا: أداة شرط وتوكيد وتفصيل، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، استنكفوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، و: حرف عطف، استكبروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، ف: رابطة لجواب الشرط، يعذبهم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (يعذبهم) في محل رفع خبر المبتدأ، عذاباً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أليماً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فيعذبهم عذاباً) في محل جزم.

03- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴾ الآية: 175.

ف: حرف عطف، أمّا: أداة شرط وتوكيد وتفصيل، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة (يدخلهم) في محل رفع خبر المبتدأ (الذين)، و: حرف عطف، اعتصموا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، به: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، السين: حرف استقبال، يدخلهم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، في رحمة: جار ومجرور، وهو مضاف، منه: جار ومجرور، مضاف إليه مجرور، وجملة جواب الشرط (فسيدخلهم في رحمة منه) في محل جزم.

ثالثاً: الأدوات الشرطية غير الجازمة في سورة النساء:

أولاً: إذا:

01- ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ الآية: 06.

و: عاطفة، ابتلوا: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، اليتامى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، حتى: حرف غاية للابتداء⁽¹⁾، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط وهو مضاف، بلغوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة (بلغوا) في محل جر مضاف إليه، النكاح: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (بلغوا) في محل جر مضاف إليه، ف: استثنائية، إن: حرف شرط جازم، آنستم: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، منهم: جار ومجرور، رشداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، ادفعوا: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، وجملة جواب الشرط

(1) بمحت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المنزل، ص232.

(ادفعوا) في محل جزم، إليهم: جار ومجرور والميم للجماعة، أموالهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة الشرط وجوابه (جواب إذا) لا محل لها من الإعراب.

02- ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية: 06.

ف: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، دفعتم: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، وجملة (دفعتم) في محل جر مضاف إليه، إليهم: جار ومجرور والميم للجماعة، أموالهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، ف: رابطة لجواب الشرط، أشهدوا: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، عليهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (أشهدوا عليهم) لا محل لها من الإعراب.

03- ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ الآية: 08.

و: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، حضر: فعل ماض مبني على الفتح، القسمة: مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أولو: فاعل مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم⁽¹⁾ وهو مضاف، القربى: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، و: حرف عطف، اليتامى: معطوف على (أولو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المضصورة منع من ظهورها التعذر، و: حرف عطف، المساكين: معطوف على (أولو) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة (حضر أولو) في محل جر مضاف إليه، ف: رابطة لجواب الشرط، ارزقوهم: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والميم للجماعة، منه: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (فارزقوهم منه) لا محل لها من الإعراب.

1) بحجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المنزل، ص 236.

04- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ ﴾ الآية: 18.

حتى: زائدة لورودها قبل إذا⁽¹⁾، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، حضر: فعل ماض مبني على الفتح، أحدهم: مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، الموت: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجملة (حضر أحدهم الموت) في محل جر مضاف إليه، قال: فعل ماض مبني على الفتح، إني: إن: حرف توكيد ونصب، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (إن)، تبْتُ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، الآن: ظرف زمان مفعول فيه مبني على الفتح، وجملة (تبْتُ) في محل رفع خبر (إن)، وجملة مقول القول (إني تبْتُ الآن) في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (قال إني تبْتُ الآن) لا محل لها من الإعراب.

05- ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ الآية: 25.

ف: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن غير جازم، مبني على السكون، وهو مضاف. أحصن: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهو ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، والجملة الفعلية (أحصن) في محل جر مضاف إليه. ف: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف شرط جازم، أتَيْنَ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هن) والفعل (أتَيْن) في محل جزم فعل الشرط، بفاحشة: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، عليهن: جار ومجرور وهو مضاف، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة (من الجار والمجرور) في محل رفع خبر مقدم، نصف: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، على المحصنات: جار ومجرور وهو مضاف، من العذاب: جار ومجرور مضاف إليه مجرور. وصلة الموصول (ما على المحصنات) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (فعليةن نصف) في محل جزم، وجملة جواب الشرط (فإن أتَيْن بفاحشة) لا محل لها من الإعراب.

1) بحجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص252.

06- ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ الآية: 58.

و: عاطفة، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط، وهو مضاف، حكمتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، وهو ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره: أنتم)، والميم للجماعة، وجملة (حكمتم) في محل جر مضاف إليه، بين: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والناس: مضاف إليه مجرور، أن: حرف مصدري ونصب، تحكموا: فعل مضارع منصوب به (أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، بالعدل: جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف تقديره (وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم).⁽¹⁾

07- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ الآية: 61.

و: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط في محل نصب وهو مضاف، قيل: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائبه ضمير مستتر (تقديره هو)، وجملة (قيل) في محل جر مضاف إليه، لهم: جار ومجرور، تعالوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، إلى: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، أنزل: فعل ماض مبني على افتح، الله: لفظ جلاله فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وصلة الموصول (ما أنزل الله) لا محل لها من الإعراب، و: حرف عطف، إلى: حرف جر، الرسول: اسم مجرور به (إلى) وعلامة جره الكسرة، رأيت: فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بالتاء وهو: ضمير متصل في محل رفع فاعل (تقديره أنت)، المنافقين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، يصدون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هم)، عنك: جار ومجرور، صدوداً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية (يصدون عنك صدوداً) في محل نصب حال لـ(المنافقين)، وجملة (رأيت المنافقين) جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان ومعانيه، ص608.

08- ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّ آرْدُنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

ف: استثنائية، كيف: اسم استفهام مبني على الفتح "في محل نصب حال"⁽¹⁾، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب، وهو مضاف، أصابتهم: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (أصابتهم) في محل جر مضاف إليه، مصيبة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ب: حرف جر، ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر، قدمت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، أيديهم: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة. وصلة الموصول (بما قدمت أيديهم) لا محل لها من الإعراب، وجملة (فكيف) استثنائية لا محل لها من الإعراب، ثم: حرف عطف، جاءوك: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو وهو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة (جاءوك) معطوفة على (أصابتهم)، وجواب الشرط محذوف، يخلصون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والجملة الفعلية (يخلصون) في محل نصب حال، ب: حرف جر، الله: لفظ جلاله اسم مجرور بـ(الباء) وعلامة جره الكسرة، إن: حرف نفي بمعنى (ما)، آردنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون المتكلمين: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (تقديره نحن)، وجملة (آردنا) جواب القسم لا محل له من الإعراب، إلا: أداة حصر، إحسانا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، توفيقا: اسم معطوف على (إحسانا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجواب الشرط محذوف لدلالة القسم عليه.

09- ﴿إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا لَهُمْ﴾ الآية: 64.

إذ: ظرف لما مضى من الزمن مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف، ظلموا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هو)، والألف للترقية، أنفسهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، ف: رابطة

(1) محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص48.

لجواب الشرط، استغفروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هو)، والألف للترقية، لهم: جار ومجرور، وجملة (فاستغفروا) في محل جر مضاف إليه.

10- ﴿فَإِذَا بَرِّزُوا مِنْ بَيْتِ طَائِفَةٍ غَيْرِ الَّذِي تَقُولُ﴾ الآية: 81.

ف: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب، وهو مضاف، برزوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، وجملة (برزوا) في محل جر مضاف إليه، مِنْ: حرف جر، عندك: ظرف مكان مفعول فيه مجرور بـ(مِنْ) وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. بَيَّتَ: فعل ماض مبني على الفتح، طائفةٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، غير: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، تقول: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنت)، وجملة (تقول) صلة موصول لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (بيت طائفة) لا محل لها من الإعراب.

11- ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ﴾ الآية: 82.

و: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط في محل نصب وهو مضاف، جاءهم: فعل ماض مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، أمرٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، من الأمن: جار ومجرور، وجملة (جاءهم) في محل جر مضاف إليه، أو: حرف عطف، الخوف: معطوف على (الأمن) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، أَدَّاعُوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، به: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (أَدَّاعُوا به) لا محل لها من الإعراب.

12- ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ الآية: 86.

و: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، وهو مضاف، حُيِّتُمْ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على

الضم في محل رفع نائب فاعل، والميم للجماعة، ، وجملة (حييتم) في محل جر مضاف إليه، بتحية: جار ومجرور، فـ: رابطة لجواب الشرط، حيوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، بـ: حرف جرف جر، أحسن: اسم مجرور بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، منها: جار ومجرور، أو: حرف عطف، رذوها: فعل أمر مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (فحيوا) لا محل لها من الإعراب، وجملة رذوها معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.

13- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية: 94.

يا: أداة نداء للبعيد، أيها: أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، و(ها) للتنبيه، الذين: اسم موصول مبني على الفتح بدل من (أي)، آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب، وهو مضاف، ضربتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وجملة (ضربتم) في محل جر مضاف إليه، في سبيل: جار ومجرور وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، فـ: رابطة لجواب الشرط، تبينوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فتبينوا) لا محل لها من الإعراب.

14- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية: 101.

و: استئنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، وهو مضاف، ضربتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والميم للجماعة، وجملة (ضربتم) في محل جر مضاف إليه، في الأرض: جار ومجرور، فـ: رابطة لجواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، عليكم: جار ومجرور والميم للجماعة، و(الجار والمجرور) في محل نصب خبر (ليس) مقدم، جناح: اسم (ليس) مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أن: حرف مصدرية ونصب، تقصروا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في

محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، من الصلوة: جار ومجرور، وجملة (فليس عليكم جناح) لا محل لها من الإعراب.

15- ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ الآية: 102.

و: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، وهو مضاف، كنت: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (كان)، فيهم: جار ومجرور في محل رفع خبر (كان)، والميم للجماعة، وجملة (كنت فيهم) في محل جر مضاف إليه، ف: حرف عطف، أقمت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (تقديره أنت)، لهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، الصلوة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: رابطة لجواب الشرط، اللام: لام الأمر حرف جازم، تقم: فعل مضارع مجزوم بـ(لام الأمر) وعلامة جزمه السكون، طائفة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وهو مضاف، معك: مع: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (لتقم طائفة منهم معك) لا محل لها من الإعراب،

والجملة بعدها (وليأخذوا أسلحتهم) معطوفة على جواب الشرط لا محل لها من الإعراب.

16- ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَائِكُمْ﴾ الآية: 102.

ف: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، وهو مضاف، سجدوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، وجملة (سجدوا) في محل جر مضاف إليه، ف: رابطة لجواب الشرط، اللام: لام الأمر حرف جازم، فليكونوا: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لام الأمر) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم كان (تقديره هم) والألف للترقية، وجملة (ليكونوا)، من: حرف جر، ورائكم: وراء: اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وشبه الجملة (من ورائكم) في محل نصب خبر (كان)، وجملة (فليكونوا من ورائكم) لا محل لها من الإعراب.

17- ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ الآية: 103.

فـ: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب، وهو مضاف، قضيتُم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء؛ وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والميم للجماعة، وجملة (قضيتُم) في محل جر مضاف إليه، الصلاة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فـ: رابطة لجواب الشرط، اذكروا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، الواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، الله: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، قياما: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، قعودًا: معطوف على (قيامًا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، على: حرف جر، جنوبكم، جنوب: اسم مجرور بـ(على) وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (اذكروا الله) لا محل لها من الإعراب، فـ: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب وهو مضاف، اطمأننتُم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء؛ وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والميم للجماعة، وجملة (اطمأننتُم) في محل جر مضاف إليه، فـ: رابطة لجواب الشرط، أقيموا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، الواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، الصلاة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (أقيموا الصلاة) لا محل لها من الإعراب.

18- ﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ الآية: 140.

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على الفتح في محل نصب وهو مضاف، سمعتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، وجملة (سمعتم) في محل جر مضاف إليه، آيات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، يُكفر: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر (تقديره هي)، بها: جار ومجرور، و: حرف عطف، يُستهزأ: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر (تقديره

هي)، بها: جار ومجرور، ف: رابطة لجواب الشرط، لا: حرف نهي وجزم، تقعدوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، معهم: مع: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، حتى: حرف للغاية والجر، يخوضوا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمر بعد (حتى) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، في حديث: جار ومجرور وهو مضاف، غيره: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب الشرط (فلا تقعدوا معهم) لا محل لها من الإعراب.

19- ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ الآية: 142.

و: حرف عطف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، قاموا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة (قاموا إلى الصلاة) في محل جر مضاف إليه، إلى الصلاة: جار ومجرور، قاموا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، كسالى: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر، وجملة جواب الشرط (قاموا كسالى) لا محل لها من الإعراب.

ثانيا: لو:

01- ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ دُونِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية: 09.

و: استئنافية، اللام: لام الأمر حرف جزم، يخش: فعل مضارع مجزوم بـ(لام الأمر) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، لو: حرف شرط غير جازم، تركوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو، وهو في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، من: حرف جر، دونهم: اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، ذرية: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ضعافاً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، خافوا:

فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، عليهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (خافوا عليهم) لا محل لها من الإعراب، وجملة (لو تركوا) صلة موصول لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (خافوا عليهم) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب لشرط غير جازم.

02- ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية: 39.

من العلماء من قال: أن لو هنا مصدرية وليست شرطية.⁽¹⁾
وغيرهم قال بشرطيتها؛ وإذا كانت كذلك فإعراب الآية:

و: استئنافية، ماذا: اسم استفهام مركب من مبني على السكون في محل رفع مبتدأ⁽²⁾، عليهم: جار ومجرور والميم للجماعة، في محل رفع خبر المبتدأ (ماذا)، لو: حرف شرط، آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو، وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، بالله: جار ولفظ الجلالة (الله) مجرور، واليوم: معطوف على (الله) مجرور وعلامة جره الكسرة، الآخر: نعت لليوم، مجرور وعلامة جره الكسرة، و: حرف عطف، أنفقوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) مَّا: مكونة من: (مِنْ) حرف الجر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، رزقهم: فعل ماض مبني على الفتح، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وصلة الموصول (رزقهم الله) لا محل لها من الإعراب، (وجواب الشرط محذوف تقديره فماذا يضرهم ذلك؟).⁽³⁾

03- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ الآية: 64.

و: استئنافية، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، أنهم: أن: حرف مصدرية ونصب، الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم (أن)، والميم للجماعة، إذ: ظرف لما مضى من الزمن مبني على الفتح في محل نصب وهو مضاف، ظلموا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، أنفسهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة (ظلموا أنفسهم) في محل جر مضاف إليه،

(1) ينظر: محي الدين الدرويش، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ص 283.

(2) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص 563.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

وجملة (ظلموا) في محل رفع خبر (أنَّ)، جاؤوك: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، ف: استئنافية، استغفروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، الله: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، استغفر: فعل ماض مبني على الفتح، لهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، الرسول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، اللام: حرف جواب، وجدوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، الله: لفظ الجلالة مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة، تواباً: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (لوجدوا الله تواباً) لا محل لها من الإعراب.

04- ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ﴾ الآية: 66.

و: استئنافية، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، أنَّا: مركبة من (أنَّ): وهي حرف توكيد ونصب، و(نون المتكلمين): وهي ضمير مدغم في حرف النصب (أنَّ) مبني في محل نصب اسم (أنَّ)، كتبنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون المتكلم: وهي ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل (تقديره نحن يعود على المولى عز وجل)، والألف للترقية، وجملة (كتبنا) في محل رفع خبر الناسخ (أنَّ)، عليهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، أن: حرف تفسير مبني على السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، اقتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، أنفسكم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، أو: حرف عطف، اخرجوا: معطوف على (اقتلوا) فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، من دياركم: جار ومجرور، وديار: مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، والمصدر المؤول (أن اقتلوا) في محل نصب مفعول به (لأنَّ (إن) متضمن معنى القول)، ما: حرف نفي، فعلوه: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل

مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وصلة الموصول (فعلوه) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (ما فعلوه) لا محل لها من الإعراب.

05 ما ي- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا وَعَظُّونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ الآية: 66.

و: استثنائية، لو: حرف امتناع لامتناع، متضمن معنى الشرط، أن: حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (أن)، والميم للجماعة، فعلوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، وجملة (فعلوا) في محل رفع خبر (أن)، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يوعظون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، به: جار ومجرور، اللام: توكيد ونصب واقع في جواب الشرط، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان) ضمير مستتر (تقديره هو)، خيراً: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (لكان خيراً لهم) لا محل لها من الإعراب.

06- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ الآية: 82.

الهمزة: حرف استفهام، ف: حرف عطف، لا: حرف نفي، يتدبرون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، القرآن: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة و: استثنائية، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، كان: فعل ماض ناقص، واسم (كان): ضمير مستتر (تقديره هو يعود على القرآن)، من عند: جار ومجرور في محل رفع خبر (كان) وهو مضاف، غير: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ل: رابط لجواب الشرط، وجدوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، فيه: جار ومجرور، اختلافاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كثيراً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) لا محل لها من الإعراب.

07- ﴿وَأُوْرُدُوْهُ إِلَى الرَّسُوْلِ وَإِلَى أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُوْنَ مِنْهُمْ﴾ الآية: 83.

و: حرف عطف، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، رُدُّوه: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، إلى الرسول: جار ومجرور، و: حرف عطف، إلى: حرف جر، أولي: اسم مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم⁽¹⁾، وهو مضاف، الأمر: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، ل: رابطة لجواب الشرط، علمه: فعل ماض مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، الذين: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، يستنبطونه: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وصلة الموصول (يستنبطونه) لا محل لها من الإعراب، وجملة جواب الشرط (لعلمه الذين يستنبطونه) لا محل لها من الإعراب.

08- ﴿وَدُّوا لَوْ تُكْفِرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الآية: 89.

وُدُّوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، لو: حرف مصدرى لا محل له من الإعراب، تكفرون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، الكاف: حرف تشبيه وجر، ما: حرف مصدرى مبني على السكون في محل جر⁽²⁾، كفروا: فعل ماض مبني على الضم، لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، والمصدر المؤول (لو تكفروا) في محل نصب مفعول به، ف: حرف عطف، تكونون: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفع ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (تكن)، والألف للترقية، سواءً: خبر (تكون) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ف: فصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر بـ(إذا كانت هذه حالهم فلا توالوهم)، تتخذوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، منهم:

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص671..

(2) المرجع نفسه، ص681.

جار ومجرور، والميم للجماعة، أولياء: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (فلا تتخذوا منهم أولياء) لا محل لها من الإعراب.

09- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ الآية: 90.

و: استثنائية، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، شاء: فعل ماض مبني على الفتح، الله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ل: حرف توكيد ونصب، سلَّطهم: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر (تقديره هو: يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، عليكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، فد: حرف عطف، اللام: حرف توكيد، قاتلوكم: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، وجملة (لقاتلوكم) معطوفة على جملة الشرط (لسلَّطهم) لا محل لها من الإعراب.

10- ﴿وَلَنْ نَسْتَبِيْعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ الآية: 129.

و: استثنائية، لن: حرف مصدري ونصب واستقبال، نستطيعوا: فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنتم)، والالف للتفرقة، أن: حرف مصدري ونصب، تعدلوا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، والمصدر المؤول (أن تعدلوا) في محل نصب مفعول به، بين: ظرف مكان مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، النساء: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و: واو الحال، لو: حرف امتناع لامتناع متضمن معنى الشرط، حرصتُمْ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، وجملة (ولو حرصتُمْ) في محل نصب حال، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير (لو حرصتُمْ على العدل فلن نستطيعوا ذلك).⁽¹⁾

(1) ينظر: محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص780.

11- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْمَقْرَبِينَ﴾ الآية: 135.

يا: حرف نداء، أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، والهاء: للتنبيه، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب بدل من المنادى (أي)، وصلة الموصول (ءامنوا) لا محل لها من الإعراب، ءامنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، كونوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم كان (تقديره أنتم)، والألف للترقية، قوامين: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه من الأفعال الخمسة، بالقسط: جار ومجرور، شهداء: خبر ثان لـ(كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و: حرف عطف، لو: حرف امتناع لامتناع، على أنفسكم: جار ومجرور وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجواب الشرط محذوف (تقديره لوجب عليكم الشهادة).⁽¹⁾

تاسعا: لولا:

01- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الآية: 83.

و: استنافية، لولا: حرف امتناع لوجود، متضمن معنى الشرط، فضل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، وخبره محذوف (تقديره موجود)، الله: لفظ جلاله مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و: حرف عطف، رحمته: معطوف على (فضل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. ل: رابط لجواب الشرط، اتبعتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء: وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والميم للجماعة، الشيطان: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، إلا: حرف استثناء، قليلاً: مستثنى (من التاء) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (لاتبعتم) لا محل لها من الإعراب.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص792.

02- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ﴾ الآية: 113.

و: استئنافية، لولا: حرف امتناع لوجود، متضمن معنى الشرط، فضل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، وخبره محذوف (تقديره موجود)⁽¹⁾، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، عليك: جار ومجرور، و: حرف عطف، رحمته: معطوف على (فضل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، ل: رابط لجواب الشرط، همّت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، طائفة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، منهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، أن: حرف مصدرى ونصب، يضلوك: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وجملة جواب الشرط (لهمت طائفة) لا محل لها من الإعراب.

سابعاً: كَلِمًا:

01- ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا﴾ الآية: 91.

كلّ ما: ظرف زمان (بمعنى حين) متضمن معنى الشرط⁽²⁾ وهو مضاف، رُدُّوا: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم، لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفرقة، وجملة (رُدُّوا) في محل جر مضاف إليه، إلى الفتنة: جار ومجرور، أركسوا: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم لاتصاله بالواو: وهو ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والألف للتفرقة، فيها: جار ومجرور، وجملة جواب الشرط (أركسوا فيها) لا محل لها من الإعراب.

رابعاً: الجملة الشرطية في سورة "النساء":

بعد أن فرغنا من استخراج الجمل الشرطية التي احتوت عليها سورة النساء من خلال إعرابها، سنحاول نحاول تسليط الضوء على أهم ما لوحظ حول طبيعة هذه الجمل، في شكل نقاط للاختصار:

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص672.

(2) المرجع نفسه، ص693.

- من بين الأدوات الشرطية الجازمة التي أشرنا إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة:

(إن): ذكرت أداة الشرط (إن) في سورة "النساء" (58) مرة، وقد كانت جازمة في (36) آية، كما بيناه في إعرابها، وسنقتصر على ذكر المواضع التي لم يكن فيها الجواب في محل جزم، والسبب في ذلك:

- ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ الآية: 19

فرغم تقدير النحاة الجواب المحذوف بـ(فاصبروا)، إلا أن البعض الآخر منهم لم يعده جوابا، وجعل الفاء المقرونة بعسى: تعليلية، وليست شرطية.

جملة ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ الآية: 25.

جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب.

- ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الآية: 31.

- ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ الآية: 35.

- ﴿فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالْ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ الآية: 72.

- ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ الآية: 78.

- ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾ الآية: 78.

- ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ الآية: 130.

- ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ الآية: 133.

- ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلُهُ أُولَىٰ بِهَمَّا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ الآية: 135.

وجملة جواب الشرط (فلا تتبعوا الهوى) لا محل لها من الإعراب، لأن النحاة قدروا الجواب المحذوف لـ(إذا) الشرطية.

- ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنَ اللَّهِ فَاتُوا اللَّهَ فَأَلْمُوا نَفْسَكُمْ﴾ الآية: 141.

﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْذِ عَلَيْهِمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية: 141.

إذا فإن جواب (إن) لم يكن في محل جزم في (12) موضعاً، ونشير إلى أن الجمل التي لم نقم بتعليل سبب عدم ورود الجواب فيها في محل جزم، هو اتفاقها في كونها لم تقترن بالفاء، ولهذا لم يكن لها محل من الإعراب.

(مَنْ): ذكرت أداة الشرط (مَنْ) في سورة "النساء" (35) مرة، وقد كانت جازمة في (24) آية، كما بيناه في إعرابها، وسنقتصر على ذكر المواضع التي لم يكن فيها الجواب في محل جزم، والسبب في ذلك:

﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ الآية: 06.

﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ الآية: 13.

﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ الآية: 14.

﴿ وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ الآية: 85.

﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ ﴾ الآية: 85.

﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾ الآية: 100.

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ الآية: 110.

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾ الآية: 115.

﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ الآية: 123.

وهذه الجمل الجوابية ليست في محل جزم لأنها لم تقترن بالفاء.

(مَا): ذكرت أداة الشرط (مَا) في سورة "النساء" (03) مرات، وقد عملت الجزم في كل الآيات الواردة فيها. (أَيْنَمَا): ذكرت أداة الشرط (أَيْنَمَا) في سورة "النساء" (مرة) واحدة، ولم يكن جواب الشرط في محل جزم في الآية الواردة فيها؛ لأنها لم تقترن بالفاء.

(أُمَّا): ذكرت أداة الشرط (أُمَّا) في سورة "النساء" (03) مرات، وقد عملت الجزم في كل الآيات التي وردت فيها.

(لَمَّا): ذكرت أداة الشرط (لَمَّا) (مرة) واحدة في سورة "النساء"، ولم يكن جواب الشرط في محل جزم في الآية الواردة فيها؛ لأنها لم تقترن بالفاء.

من بين الأدوات الشرطية غير الجازمة التي أشرنا إليها في الجانب النظري ورد في هذه الدراسة: (إِذَا)، و(لَوْ)، (لَوْلَا)، و(كُلَّمَا) وهي لم تجزم لا فعل الشرط، ولا جوابه؛ لأنها في الأصل غير جازمة، وقد ذكرت:

-أداة الشرط (إِذَا) في سورة "النساء" (19) مرة.

-أداة الشرط (لَوْ) في سورة "النساء" (11) مرة.

-أداة الشرط (لَوْلَا) في سورة "النساء" (مرتان).

-أداة الشرط (كُلَّمَا) في سورة "النساء" (مرة واحدة).

أشرنا في الجانب النظري من هذه الدراسة إلى ما أطلق عليه النحاة مسمى "متعلقات الشرط"، والذي يدخل تحته الحذف؛ الذي يطال عناصر الجملة الشرطية، وكذلك العطف؛ الذي يمكن من إلحاق أحد عناصرها وعطفه على عنصر آخر، إلى جانب إمكانية اجتماع الشرط والقسم، الذي يكون فيه جواب القسم بديلا له في الشرط، ومفسرا له، ولهذا فقد قمنا بمحاولة الوقوف على نماذج كل عارض من هذه العوارض، والتي احتوت عليها سورة "النساء"، فوجدنا أن:

-الحذف: والآيات التي احتوت على هذا العنوان من متعلقات الشرط هي:

- ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وُلْدٌ﴾ الآية: 10

جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله عليه، وبالتالي فهو يؤول بـ (ولأبويه لكل واحد منهما السدس).

- ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وُلْدٌ﴾ الآية: 12

جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله عليه، ويؤول بـ (إن لم يكن لكم ولد فلهن الربع مما تركتم).

- ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وُلْدٌ﴾ الآية: 12

جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله عليه، ويؤول بـ(إن لم يكن لهن ولد ولكم نصف ما ترك أزواجكم).

- ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الآية: 59.

رغم أن جواب الشرط محذوف، إلا أن تقدير النحاة له بـ(فردوه إلى الله) لدلالة ما قبله عليه مقرونا بالفاء، يجعله في محل جزم، وداخلا تحت (إن).

- ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

جواب (إذا) محذوف دل عليه القسم.

- ﴿أَيُّهَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ الآية: 78.

جواب شرط (لو) محذوف دل عليه ما قبله (أي: لو كنتم في بروج مشيدة لأدرككم الموت).

- ﴿إِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ الآية: 67.

- ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىٌ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَصْعَوْا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ الآية: 102.

وقد جعلها النحاة في خانة جواب الشرط المجزوم لأنه محذوف دل عليه ما قبله والتقدير (إن كان بكم أذى فلا جناح عليكم)، فقد جعلوه تقديره مقرونا بالفاء.

- ﴿مَا يَفْعَلِ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَّنْتُمْ﴾ الآية: 147.

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن شكرتم وأمنتتم فما يفعل الله بعذابكم، فاقتران الجواب بالفاء، يجعله جوابا في محل جزم.

- ﴿إِنْ تُبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا قَدِيرًا﴾ الآية: 149.

وجواب الشرط محذوف (تقديره: فهو أولى لكم من تركه).⁽¹⁾

- ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية: 170.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص822.

الشرط محذوف (تقديره: فهو غني عنكم).

﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وِلْدٌ﴾ الآية: 176.

وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (تقديره: إن لم يكن لها ولد فهو يرثها).

- العطف: احتوت سورة "النساء" (21) نموذجاً للعطف في الشرط:

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية: 14.

في هذه الآية عطف الفعل (يَتَعَدَّ) على فعل الشرط (يَعْصِ)، وهو مجزوم مثله.

﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمَا﴾ الآية: 16.

في هذه الآية عطف الفعل (أُصْلَحَا) على فعل الشرط (تَابَا)، وهو مجزوم مثله، وقد عطف .

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الآية: 31.

في هذه الآية عطف الفعل (تُنْهَوْنَ) على فعل الشرط (تَجْتَنِبُوا)، وهو مجزوم مثله.

﴿وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا﴾ الآية: 40 .

في هذه الآية عطف الفعل (يُّضَاعِفْهَا) على فعل الشرط (تَكَ)، وهو مجزوم مثله.

﴿فَكَيفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

في هذه الآية عطف الفعل (جَاءُوكَ) على فعل الشرط (أَصَابَتْهُمْ)، وقد عطف الفعل الثاني على الأول (ثُمَّ).

﴿ولهديناهم صراطاً مستقيماً﴾ الآية: 68.

في هذه الآية عطف جملة (لهديناهم) على جملة الشرط قبلها (لآتيناهم) بالواو.

﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ الآية: 74.

في هذه الآية عطف الفعل (فَيُقْتَلْ) على فعل الشرط (يُقَاتِلْ)، وقد تم هذا العطف بالحرف (أو).

- ﴿فَإِذَا بَرَأُوا مِنَ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ الآية: 81.

في هذه الآية عطف الفعل (بَيَّتَ) على فعل الشرط (بَرَأُوا)، وكلا الفعلين في صيغة الماضي.

- ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكْفَلْ إِلَّا نَفْسَكَ وَحِرْضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية: 84.

في هذه الآية عطف الفعل (تكلف) على فعل الشرط (قَاتِلْ)، وكلا الفعلين في صيغة الماضي.

- ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ الآية: 86.

في هذه الآية عطفت جملة (رُدُّوهَا) على جملة جواب الشرط (حَيُّوا)، وكلاهما لا محل لهما من الإعراب، وقد عطفت الثانية على الأولى بـ(أو).

- ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الآية: 89.

في هذه الآية عطفت جملة (فلا تتخذوا) على جملة جواب الشرط (فخذوهم) قبلها، وكلاهما في محل جزم.

- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَا عَلَيْهِمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ الآية: 90.

في هذه الآية عطفت جملة (فَلَقَاتَلُوكُمْ) على جملة (لو قاتلوكم) قبلها، وكلاهما لا محل لهما من الإعراب، وقد عطفت الثانية على الأولى بـ(لام) التوكيد.

- ﴿فَإِنْ اغْتَرَزْتُمُوهُمْ فَلَمَّ يِقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ الآية: 90.

في هذه الآية عطفت جملة (اعتزلوكم) على جملة (فلم يقاتلوكم) قبلها، وكلاهما في محل جزم.

- ﴿فَإِنْ لَمْ يَغْتَرِزُوا بِكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ وَيَكْفُرُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ

سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ الآية: 91.

في هذه الآية جملة (يُلْقُوا) وجملة (يُكْفُرُوا) على جملة الشرط (لَمْ يَغْتَرِزُوا) وهي جمل في محل جزم، عطفت على الجملة الأولى بالواو.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ الآية: 94.

في هذه الآية عطفت جملة (لَا تَقُولُوا) على جملة الجواب (تَبَيَّنُوا)، وكلاهما لا محل لهما من الإعراب، عطفت الثانية على ما قبلها بالواو.

- ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ الآية: 102.

في هذه الآية عطفت جملة (لتأت) على جملة الجواب (سجدوا)، وكلاهما لا محل لهما من الإعراب، عطفت الثانية على ما قبلها بالواو، ولم التوكيد.

- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية: 102.

في هذه الآية عطفت جملة (تغفلون) على جملة الشرط (كفروا)، وكلاهما في محل جر بالإضافة، وقد عطف الفعل المضارع على الماضي، مفصولا بلو.

- ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ الآية: 110.

في هذه الآية عطف الفعل (يظلم) على فعل الشرط (يعمل) بـ(أو)، وعطف الفعل (يستغفر) على فعل الشرط بـ(ثم)، والأفعال الثلاثة في محل جزم.

- ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بِهَتَانَا وَإِثْمًا مَبِينًا﴾ الآية: 112.

في هذه الآية عطف الفعل (يرم) على فعل الشرط (يكسب) بـ(ثم)، وكلاهما في محل جزم.

- ﴿إِنْ تَبُدُّوا حَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا قَدِيرًا﴾ الآية: 149.

في هذه الآية عطف الفعل (تخفوا) والفعل (تعفوا) على فعل الشرط بـ(أو)، والأفعال الثلاثة في محل جزم.

- ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ الآية: 171.

في هذه الآية عطف الفعل (يستكبر) على فعل الشرط (يستنكف) بالواو، وكلاهما في محل جزم.

أما اجتماع الشرط والقسم: فقد ورد في سورة "النساء" في مواضع (ثلاثة) هي:

- ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

فجواب (إذا) في هذه الآية محذوف لدلالة القسم عليه.

- ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَّوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ الآية: 73.

جواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المذكور.

- ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الآية: 62.

حذف جواب الشرط في هذا الموضع كان لدلالة القسم عليه.

تجدر الإشارة بخصوص الجملة الشرطية في سورة "النساء"، إلى أنها احتوت على استثناءات نحوية، قل وجودها بدلالتها التي كانت عليها هنا، وما نقصده بهذا الكلام هو ورود بعض الأسماء الموصولة متضمنة معنى الشرط، ولهذا فقد قمنا باستخراج تلك النماذج التي توضح هذه الخصيصة التي احتوتها سورة "النساء"، كدليل نوضح به هذا القول، وهذه الصور هي:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَنْتَهُمْ نَصِيبُهُمْ﴾ الآية: 33.

و: استثنائية، الذين: اسم موصول متضمن معنى الشرط، مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، عقدت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، أيمانكم: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، فد: آتوهم: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، نصيبهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (آتوهم أجورهم) لا محل لها من الإعراب.

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ﴾ الآية: 34.

و: استثنائية، اللاتي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ متضمن معنى الشرط، تخافون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة لنها من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، نشوزهن: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، و(هن): ضمير متصل مبني

في محل جر مضاف إليه. والجملة الفعلية (تخافون) في محل رفع خبر المبتدأ (اللاتي)، ف: رابطة لجواب الشرط، عظوهن: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، الواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، و(هن): ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. وجملة جواب الشرط (فعظوهن) في محل جزم جواب الشرط.

﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ الآية: 52.

ف: فصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدر (فلو كان لهم نصيب من الملك إذن لا يؤتون الناس نقيرا)، إذن: حرف جواب وجزء "مهمل"⁽¹⁾، لا: حرف نفي، يؤتون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، الناس: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة، نقيرًا: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط المقدر بلو (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) لا محل لها من الإعراب.

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يقاتلون في سبيل الطاغوتِ فقاتلوا أولياء الشيطان ﴾ الآية: 64.

و: حرف عطف، الذين: اسم موصول مبني على الفتح، كفروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بالواو، وهو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم) والألف للترقية، يقاتلون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، في سبيل: جار ومجرور، الطاغوت: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ف: فصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر⁽²⁾، قاتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، أولياء: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، الشيطان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. وجملة (فقاتلوا أولياء الشيطان) في محل جزم جواب الشرط (وتقدير الكلام: إن كنتم مؤمنين فقاتلوا).⁽³⁾

﴿ وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الآية: 67.

(1) ينظر: محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص559.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص649.

(3) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، ص650.

و: حرف عطف، إداً: حرف جواب وجزاء، لآتيناهم: اللام: واقعة في جواب شرط (تقديره: لو ثبتوا على ما ذكر لآتيناهم)⁽¹⁾، آتيناهم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير المتكلمين (نا): وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره نحن يعود على الله تعالى)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم للجماعة، من: حرف جر، لدناً: لدنٌ: اسم مبني على السكون في محل جر، وهو مضاف، و(نا) ضمير منفصل مبني في محل جر مضاف إليه، أجزا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عظيماً: نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة جواب الشرط (لآتيناهم) لا محل لها من الإعراب.

﴿ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ الآية: 76.

ف: فصيحة أفصحت عن شرط مقدر، قاتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفرقة، أولياء: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف، الشيطان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وجملة (فقاتلوا أولياء الشيطان) في محل جزم جواب شرط مقدر (إن كنتم مؤمنين فقاتلوا).

﴿ فَأَعْرَضْ عَنْهُمْ ﴾ الآية: 81.

ف: فصيحة أفصحت عن وجود شرط مقدر، أعرض: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر (تقديره أنت)، عنهم: جار ومجرور، والميم للجماعة، وجملة جواب الشرط (فأعرض عنهم) في محل جزم؛ لأنها قدرت ب(إن فعلوا ذلك فأعرض عنهم).

﴿ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الآية: 94.

ف: حرف عطف، من: فعل ماض مبني على الفتح، الله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، عليكم: جار ومجرور، والميم للجماعة، ف: فصيحة أفصحت عن الشرط، لأنها أفصحت عن شرط مقدر (أي: إذا عرفتم ذلك

(1) المرجع نفسه، ص 632.

فتبيّنوا⁽¹⁾، تبيّنوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم) والألف للترقية، وجملة جواب الشرط (تبيّنوا) لا محل لها من الإعراب (لأنها جواب شرط إذا المقدرة).

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ الآية: 129.

ف: فصيحة أفصحت عن شرط مقدر (إذا كان العدل غير ممكن فلا تميلوا)⁽²⁾، لا: حرف نهي وحزم، تميلوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رف فاعل (تقديره أنتم)، والألف للترقية، كلّ: نائب عن المفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الميل: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وجواب الشرط المقدر (فلا تميلوا) لا محل له من الإعراب.

﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ﴾ الآية: 152.

ف: فصيحة أفصحت عن وجود شرط مقدر، قد: حرف تحقيق، سألوا: فعل ماض مبني على الضم، لاتصاله بالواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره هم)، والألف للترقية، موسى: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها الثقل، أكبر: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، من: حرف جر، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف للخطاب، وجملة الشرط محذوفة، وتقدير الكلام (إن استكبرت ما سألوا فقد سألوا موسى أكبر ن ذلك).⁽³⁾

﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ الآية: 171.

1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص 705.

2) المرجع نفسه، ص 780.

3) المرجع نفسه، ص 832.

ف: فصيحة أفصحت عن شرط مقدر⁽¹⁾، آمنوا: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل (تقديره أنتم)، والألف للتفرقة، بالله: جار ولفظ الجلالة مجرور، و: حرف عطف، رسله: معطوف على (الله) مجرور وعلامة جره الكسرة. وجملة جواب الشرط (آمنوا بالله) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب لشرط غير جازم (تقديره: إذا صدقتم ذلك فآمنوا).⁽²⁾

هذه إذا، ملامح الجملة الشرطية في سورة "النساء"، والتي حاولنا من خلالها، تقديم لمحة ميسرة عن هذا النوع من الجمل، الذي شغل تفكير النحاة منذ العصور الأولى لظهور علم العربية، حتى وصولها إلينا إلى ما هي عليه اليوم.

قمنا في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة، باستنباط الجمل الشرطية التي احتوت عليها سورة "النساء"، والذي حاولنا فيه جاهدين ألا نغفل عن أدق تفصييلة فيما يخص الموضوع، فبدأنا بإعراب الآيات التي احتوت على الجمل الشرطية، آية آية، وهذا للوقوف على ملامح الجملة الشرطية وعناصرها، وقد فضلنا أن نقوم بإعراب الجمل الشرطية المحتواة في سورة "النساء"، لتسهيل عملية إحصاء كم الأدوات الجازمة، وغير الجازمة المتضمنة في السورة الكريمة، واستعراض المواطن التي نزلت بها متعلقات الشرط، وملاحمها.

ومما وقفنا عليه في هذا الفصل، أن سورة "النساء" في أغلب آيها، قد احتوت على أدوات شرط معينة دون أخرى، وكما رأينا فقد كان لحرف الشرط (إن) حصة الأسد في هذه السورة فقد فاق كم وجوده فيها الأدوات الأخرى، حيث ورد (58) مرة، وقد كان جوابه في محل جزم في (36) موضعاً، وما بقي منها لم يكن للجواب محل من الإعراب، ليليه اسم الشرط (من) بعد أقل منه بقليل، فقد ذكر (33) مرة، كان جوابها في محل جزم في (25) موضعاً، و(ما) التي ذكرت (03) مرات وكانت جازمة، ومثلها (أما) التي عملت الجزم في مواضعها الثلاثة، و(أينما) مرة واحدة، في حين وردت (لما) مرة واحدة لم تكن فيها جازمة.

انتقلنا بعدها للحديث عن الأدوات غير الجازمة، فبدأنا بـ(إذا) التي وردت (19) مرة، وكانت أجوبة الشرط فيه غير جازمة، ذلك أنه الأصل فيه، ثم (لو) الذي ورد (11) مرة، وكانت أجوبته لا محل لها من الإعراب، أما (لولا) فقد وردت (مرتين) فقط، و(كلما) مرة واحدة.

(1) محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص 865.

(2) المرجع نفسه، ص 865.

وختام هذا الفصل، كان استعراضاً لمتعلقات الشرط التي احتوت عليها السورة، والتي حاولنا استخراج ما استطعنا إلى بلوغه سبيلاً، وكما رأينا، فإن سورة "النساء" قد احتوت كمّاً معتبراً من نماذج الحذف في الشرط، ونماذج أكثر منها للعطف، مقارنة بتلك التي احتوتها فيما يخص مسألة اجتماع الشرط مع القسم التي كانت قليلة.

الختمة

لقد جاء هذا البحث في ثلاثة فصول، عنوان الأول منه بالجملة العربية وأنواعها، وهو فصل عام وشامل استعرضنا فيه كل ما يمكن أن يقال حول الجملة العربية، ومن النتائج التي وقفنا عليها فيما احتواه:

- أن النحاة قد اهتموا منذ وقت مبكر بمسألة الجملة العربية، وهو ما يعكس شغفهم بمحاولة الفصل في مسألة مساواة الكلام بالجملة، والتفريق بينهما، ثم بعدها مسألة اختلافهم حول أنواع الجملة العربية، والذي أسفر - كما رأينا - عن آراء متفاوتة، أهمها تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية، وما ذهب إليه غير القائلين بهذا، من أن الجملة العربية اسمية وفعلية ووظيفية وشرطية، وهو ما كان لنا وقفة معه.

- لقد فصلنا القول في النوعين الأولين، وكان مما خلصنا إليه أن الجملة الاسمية نوعان؛ مطلقة وهي: ما لم يعترها النسخ، وتقوم على "المسند" و"المسند إليه" أو ما يعرف "بالمبتدأ" و"الخبر"، هذا الأخير الذي يكون مفردا كما يكون جملة، على عكس الأول الذي لا يكون إلا مفردا، وقد خضنا في أهم ما يتعلق بهذه المسألة، ثم انتقلنا إلى الحديث عن النوع الثاني للجملة الاسمية، والذي هو الجملة الاسمية المقيدة وهي: تلك التي دخلها النسخ، فرأينا كيف أنها تختلف عن الأولى سواء من حيث مسميات العناصر المكونة لها، بفعل عمل النواسخ - التي فصلنا فيها - أو من حيث تغير وظيفتها، والمعاني الجديدة التي تكتسبها الجملة بحلولها فيها.

- في مقابل هذا فقد تحدثنا عن الجملة الفعلية التي حددنا مفاهيمها العامة التي لا تخرج عنها، وخلصنا إلى أنها تتكون من "فعل" و"فاعل" متلازمين، لا تستوي بوجود أحدهما دون الآخر، ظاهرين - كانا - أم مقدرين، وقد كان لنا وقفة مطولة معها، استعرضنا فيها أهم أحوالها، ولم نغفل عن ذلك التحوير الذي يطرأ على مبنائها ومعناها، فقد وجدنا أنها مثل الاسمية نوعان: تكون في الأولى على حالها العادية، أما في حالها الأخرى فيطرأ عليها تغيير إذا حذف الركن الثاني الأساسي (الفاعل) منها، وهو ما رأينا انعكاساته عليها، فتعويض الفاعل بنائبه في الجملة، يخرجها إلى دلالات جديدة غير ما كانت عليها تماما، وفهمنا - فيما يتعلق بهذا الخصوص - لمن أحقية النيابة من مكونات هذا النوع من الجمل، لنختتم الحديث عن الجملة الفعلية بما اصطلاح عليه النحاة مسمى "المكملات"، والتي هي في الغالب أسماء منصوبة، أو محلها النصب، تعمل على تنمة المعنى الذي يكون مبتورا في حال طرأ على الجملة نسخ بأدوات خاصة به، وقد أوجزنا القول في ماهية هذه المكملات وأهم أحوالها.

- كان ختام الفصل الأول حديث بما استطعنا رصه من معلومات حول الجملة الظرفية، والتي حاولنا تحديد مفهومها وأهم ما يدخل تحتها، وقد خلصنا إلى أن النحاة قد صنفوها بحسب معايير معينة في خانة الاسمية، وأدخلوها تحت الفعلية من منظور آخر، أما الجملة الشرطية - وهي النوع الرابع من أنواع الجمل العربية - فقد أفردناه بفصل أعقب الأول منه في هذه الدراسة.

فيما يخص الفصل الثاني من هذه الدراسة، الموسوم "بالجملة الشرطية ومتعلقاتها"، فإنه قد خصص للحديث عن ماهية الجملة الشرطية، وقد استعرضنا فيه جملة ما استطعنا جمعه من معلومات في هذا الخصوص، ومن النتائج التي خلصنا لها:

- أن الجملة الشرطية نوع رابع من الجمل العربية كما الاسمية والفعلية، له عناصره المكونة له ومميزاته، التي تجعلها صالحة لأن تفرد بالدراسة معزولة عن الأنواع الأخرى على عكس ما كانت عليه في السابق.

- مرت الجملة الشرطية بمراحل عديدة، بداية من "سيبويه" وصولاً إلى "ابن هشام" وشهدت مع كل مرحلة تقدماً ملحوظاً، إن على مستوى ضبط المفاهيم، أو على مستوى تنظيم الرؤى و الأفكار في فهم الجملة الشرطية، بعد أن كانت مجرد إشارات أوحى بها أتباع علماء النحو ورؤوسه، إذ يخطيء من يعتقد أن الجملة الشرطية التي نعرفها اليوم هي نفسها التي كانت في أوائل مراحل تكوينها، والتي جعلها النحاة - كما رأينا - ثلاثاً:

الجملة الشرطية في مراحل التكوين، الجملة الشرطية في مرحلة النضج، والجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد، وكنا قدمنا لمحة عن كل مرحلة، وعددنا أهم أعلامها والنتائج المتوصل إليها، وأهم ما طرأ من جديد على مستوى هذه الجملة خلال سيرورتها عبر الزمن.

- بعد فراغنا من تعداد المراحل التي مرت بها هذه الجملة، انتقلنا إلى الحديث عن مضمون الجملة الشرطية، بدءاً بتحديد العناصر المكونة لها، والتي وجدناها ثلاثة: أداة الشرط، والتي عرفناها، وعددنا أقسامها بحسب تقسيم النحاة لها من حيث عملها الجزم وعدمه إلى: عاملة وغير عاملة (بمعنى: جازمة وغير جازمة)، وقد صنف فيه النحاة: (من)، (ما)، (مهما)، (أي)، (كيفما)، (أينما)، (أيان)، (أنى)، (حيثما)، (متى) كأدوات جازمة، أما غير الجازمة فهي: (لولا)، (لو)، (إذا)، (كلما)، كما قسموها من حيث الجانب الصرفي إلى: أسماء وحروف، فجعلوا: (من)، (ما)، (مهما)، (أي)، (كيفما)، (أينما)، (أيان)، (أنى)، (حيثما)، (متى)، (لولا)، (لو)، (إذا)، (كلما)، أسماء، وحصروا الحروف في اثنين هما: (إن) و(ما)، وقد فصلنا القول في الأحوال الشرطية لكل أداة على حدة، ثم انتقلنا إلى التعريف بركني الجملة الشرطية بعد الأداة، وهما: فعلا الشرط، وجواب الشرط، فعرّفناهما، وفصلنا القول في أحوالهما، وشروطهما، التي سنّها النحاة لهما.

- وكان مما خلصنا إليه فيما يتعلق بفعل الشرط والجواب، أن النحاة قد جعلوا الربط بين فعل الشرط، وجوابه، بأشياء ثلاثة، أولها: الربط بالجزم والذي يغني عن اتصال الجواب بالفاء، وثانيها: الربط بالفاء في حال صدر جواب الشرط بما لم يكن صالحاً لأن يكون جواباً، أما آخرها: فهو الربط بـ(إذا) الفجائية، وقد رأينا أن النحاة قد وضعوها لها شروطاً - كما للفاء - لكي تعمل الربط بين الركن الأول للجملة الشرطية، وركنها الثاني.

وختام هذا الفصل النظري من هذه الدراسة النظرية للجملة الشرطية، كان عرضاً لأهم عوارضها، والتي جعلها النحاة ثلاثة، وقد اتفق على تسميتها بمتعلقات الشرط، وهي:

- الحذف في الشرط: الذي أباح النحاة فيه حذف الأداة، وفعل الشرط، وفعل جواب الشرط، وكذلك الآخرين معاً، وقد رأينا أن النحاة قد اشتراطوا لها معايير تحكم هذا العارض، وهو ما أجملنا القول فيه.
 - العطف فيه: وقد أشرنا فيه إلى إباحة النحاة العطف على فعل الشرط، وكذا العطف على جوابه بأدوات معينة، اتفقوا منها على: العطف بـ(الواو)، والعطف بـ(ثم)، و(أو)، والعطف بـ(لا)، والعطف بـ(إن).
 - وأخيراً اجتماع الشرط والقسم: هذا العارض الذي يطرأ على الجملة الشرطية، فيؤثر فيها على نحو ما أشار إليه النحاة، والذي يكون بالتقدم، والتوسط، والتأخر، ومحمل ما وقفنا عليه في هذا الخصوص أن:
- القسم في حال تقدمه على جواب الشرط، جعل جواب الشرط جواباً للقسم، وقدر جواب الشرط محذوفاً، دل عليه الجواب المذكور المحسوب للقسم.

القسم في حال توسطه الجملة الشرطية الخبرية، يكون الجواب إما له، وإما للشرط، وفقما حدده النحاة له.

القسم في حال تأخره فقد أجازته النحاة، ولم يذكر غير "الرضي" ممن رفض ذكره متأخراً في الجملة الشرطية.

وخلاصة القول فيما يتعلق بالفصل التطبيقي من هذه الدراسة، والذي عنوانه: الأدوات الجازمة وغير الجازمة في سورة "النساء"، ولما كانت سورة "النساء" المدونة المختارة للتطبيق، فقد عرفنا بما بإيجاز، وعرجنا على ذكر أهم الأسباب التي نزلت فيها، لنشير بعد ذلك إلى فضائل هذه السورة العظيمة.

- انتقلنا بعد ذلك إلى صلب هذه الدراسة وجوهرها، فقمنا بإعراب الجمل الشرطية إعراباً تفصيلياً، حتى تسهل علينا عملية تخريج الأدوات الشرطية الجازمة وغير الجازمة، ولما أتحينا هذه العملية صنفنا كل نوع منها على حدة، وكان من أهم ما خلصنا إليه من نتائج في هذا الجانب أن سورة النساء احتوت:

- (129) أداة شرطية: (99) أداة جازمة، و(33) أداة غير جازمة.

- من بين الأدوات الشرطية الجازمة التي أشرنا إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة:

(إن): ذكرت أداة الشرط (إن) في سورة "النساء" (58) مرة، وقد كان جوابها في محل جزم وعدمه كما بيناه.

(من): ذكرت أداة الشرط (من) في سورة "النساء" (33) مرة، وقد كان جوابها في محل جزم وعدمه كما بيناه.

(ما): ذكرت أداة الشرط (ما) في سورة "النساء" (03) مرات، وقد عملت الجزم في كل الآيات الواردة فيها.

(أَيْنَمَا): ذكرت أداة الشرط (أَيْنَمَا) في سورة "النساء" (مرة) واحدة، وقد عملت الجزم في الآية الواردة فيها.

(أَمَّا): ذكرت أداة الشرط (أَمَّا) في سورة "النساء" (03) مرات، وقد عملت الجزم في الآيات الواردة فيها.

(لَمَّا): ذكرت أداة الشرط (لَمَّا) (مرة) واحدة في سورة "النساء"، وقد عملت الجزم في الآية الواردة فيها.

من بين الأدوات الشرطية غير الجازمة التي أشرنا إليها في الجانب النظري ورد في هذه الدراسة:

(إِذَا): ذكرت أداة الشرط (إِذَا) في سورة "النساء" (19) مرة، ولم تعمل الجزم في الآيات الواردة فيها.

(لَوْ): ذكرت أداة الشرط (لَوْ) في سورة "النساء" (11) مرة، ولم تعمل الجزم في الآيات الواردة فيها.

(لَوْلَا): ذكرت أداة الشرط (لَوْلَا) في سورة "النساء" (مرتان)، ولم تعمل الجزم في الآيتين الواردة فيها.

(كُلَّمَا): ذكرت أداة الشرط (كُلَّمَا) في سورة "النساء" (مرة) واحدة، ولم تعمل الجزم في الآية الواردة فيها.

- احتوت سورة النساء على بعض الاستثناءات التي أشار إليها العلماء، تمثلت في ورود بعض "الأسماء الموصولة" بغير دلالتها الأصلية، حيث كانت في سورة "النساء" دالة على "الشرط"، وهو ما أشرنا إليه في هذا الجانب التطبيقي من الدراسة.

- توفرت سورة "النساء" على بعض الحالات التي أشرنا إليها في حديثنا عن متعلقات الشرط، إذ وقفنا على الآيات التي حذف فيها جواب الشرط، في أكثر من موضع، والتي كان (القسم) في الغالب السبب فيها.

وهذه النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة، هي أهم ما يمكن أن يذكر في هذا المقام، ولا يسعنا في الأخير إلا أن نحمد الله ﷻ على توفيقه لنا، أن خرج هذا البحث في صورته هذه، ثم إنه: "الكل شيء إذا ما تم نقصان"، وما أصبنا فمن الله وما أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان.

مجموع

الفهارس

فهرس الآيات

القرآنية

فهرس الآيات حسب ترتيبها في المصحف

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
95	05	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة
06	23	﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾	البقرة
19	222	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾	
21	182	﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	
25	197	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾	
25	119	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾	
28	221	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	
28	263	﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى﴾	
29	221	﴿أَلَيْهَ مَعِ اللَّهُ﴾	
30	184	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	
41	178	﴿الْحُرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾	
45	05	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	
51	251	﴿لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾	
55	177	﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	
57	216	﴿عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	
62	46	﴿الَّذِينَ يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	
62	273	﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	
63	109	﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾	
63	101	﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وراءَ ظُهُورِهِمْ﴾	
64	46	﴿يَطْمَئِنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	
72	27	﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾	
72	120	﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾	
77	29	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	
79	37	﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾	
80	251	﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾	

83	43	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	
83	245	﴿ وَاللَّهُ يَبْضُ وَيَبْسُطُ ﴾	
87	159	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِمَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾	
93	124	﴿ وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾	
93	186	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾	
96	284	﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾	
100	216	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ ﴾	
100	116	﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾	
113	175	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	
127	38	﴿ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	البقرة
131	23	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِصُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾	
147	264	﴿ وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ ﴾	
148	248	﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾	
152	282	﴿ أَنْ تَظَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾	
156	24	﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾	
158	197	﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾	
169	184	﴿ لَوْ تَصَوَّمُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	
170	103	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾	
180	180	﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ ﴾	
190	271	﴿ وَإِنْ تُخَفُّوهَا وَتُوْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	
25	144	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	
28	154	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	
30	185	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	
44	144	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	
56	144	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	آل
71	18	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾	عمران
72	19	﴿ فَإِنْ حَاجُوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾	

131	111	﴿ وَإِنْ يَقَاتِلُوكُمْ يُؤَلِّكُمُ الْأَدْبَارَ ﴾	
162	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾	
163	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾	
163	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	
179	160	﴿ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	
184	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ لِمَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	
20	142	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾	
63	125	﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾	
63	28	﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾	
77	01	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾	
96	123	﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾	
100	86	﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾	
107	79	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	
169	09	﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾	
179	19	﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾	
202	02	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتَامِ فَإِنِخُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِثْلَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾	
203	02	﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾	
203	04	﴿ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	
204	06	﴿ فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾	
204	10	﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ ﴾	
205	10	﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾	
205	10	﴿ إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ ﴾	
205	10	﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَوَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾	
206	11	﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾	
206	12	﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَوَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَوَلَدٌ فَلِكُلِّمُ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾	
206	12	﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَوَلَدٌ فَلِكُلِّمُ الرُّبْعِ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾	
207	12	﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَوَلَدٌ ﴾	
207	12	﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَوَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ ﴾	

النساء

207	12	﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾	النساء
208	12	﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾	
208	15	﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ﴾	
208	16	﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا ﴾	
209	19	﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكَرَّهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾	
210	20	﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾	
210	23	﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾	
211	25	﴿ فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾	
211	31	﴿ إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	
211	33	﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾	
212	34	﴿ فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾	
212	35	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾	
213	35	﴿ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾	
213	40	﴿ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا ﴾	
213	42	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾	
214	59	﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾	
214	59	﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾	
215	62	﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴾	
215	72	﴿ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالِ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴾	
215	73	﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةً يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾	
216	78	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾	
217	78	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ﴾	
217	89	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾	
217	90	﴿ فَإِنْ اعْتَزَلْتُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُوكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ	

		سَبِيلًا ﴿	
218	91	﴿ فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيُكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَاغْتُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿	
219	92	﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿	
219	92	﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴿	
220	102	﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَىٰ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا الْأَسْلِحَتَكُمْ ﴿	
220	104	﴿ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَأِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴿	
220	128	﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا ﴿	
221	128	﴿ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿	
221	129	﴿ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿	
222	130	﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعْتِهِ ﴿	
222	131	﴿ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿	
222	133	﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴿	
223	135	﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ ﴿	
223	135	﴿ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿	
224	141	﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴿	
224	141	﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿	النساء
225	147	﴿ مَا يَفْعَلِ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَنْتُمْ ﴿	
225	149	﴿ إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفُوهُ أَوْ تَغْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا قَدِيرًا ﴿	
226	170	﴿ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿	
226	176	﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴿	
227	06	﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ ﴿	
228	06	﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴿	
228	13	﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿	

228	14	﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾
229	25	﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾
229	30	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيه نَارًا ﴾
230	38	﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانَ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾
230	48	﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴾
230	52	﴿ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَئِنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾
231	69	﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾
231	74	﴿ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾
232	80	﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾
232	80	﴿ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾
232	85	﴿ وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾
233	85	﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ﴾
233	88	﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَئِنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾
233	92	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾
234	92	﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾
234	93	﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾
234	100	﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ ﴾
235	100	﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ ﴾
235	110	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾
236	111	﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾
236	112	﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾
236	114	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾
237	115	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾
238	116	﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾
238	119	﴿ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴾
238	123	﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾

النساء

239	124	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾	
239	134	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾	
239	136	﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾	
240	143	﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾	
240	171	﴿ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾	
241	78	﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾	
241	79	﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾	
241	79	﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾	
242	127	﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾	
242	77	﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ﴾	
243	171	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾	
243	171	﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	
244	175	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ ﴾	
244	06	﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾	
245	06	﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾	
245	08	﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾	
246	18	﴿ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ ﴾	
246	25	﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾	
247	58	﴿ وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾	النساء
247	61	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾	
248	62	﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتُمُ مَصِيبَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴾	
248	64	﴿ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا لَهُمْ ﴾	
249	81	﴿ فَإِذَا بَرَّرُوا مِنَ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾	
249	82	﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾	

249	86	﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾	النساء
250	94	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّبُوا ﴾	
250	101	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾	
251	102	﴿ وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾	
251	102	﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ﴾	
252	103	﴿ فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	
252	104	﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾	
253	142	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَىٰ ﴾	
253	09	﴿ وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ دُونِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾	
254	39	﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾	
254	64	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾	
255	66	﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ ﴾	
256	66	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾	
256	82	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾	
257	83	﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾	
257	89	﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾	
258	90	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ﴾	
258	129	﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾	
259	135	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْمَقْرَبِينَ ﴾	
259	83	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	
260	113	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ ﴾	
260	91	﴿ كُلُّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا ﴾	
260	33	﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَاتَّوَهُمْ نَصِيْبُهُمْ ﴾	
269	34	﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ ﴾	
269	52	﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾	

269	64	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾	
270	67	﴿ وَإِذَا لَاتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	
270	76	﴿ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾	
270	81	﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾	
271	94	﴿ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْنَكُمْ فَبَيِّنُوا ﴾	
271	129	﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾	
271	152	﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ﴾	
272	171	﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾	
70	116	﴿ إِنْ كُنْتَ فُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾	المائدة
80	19	﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾	
93	119	﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	
161	32	﴿ وَمِنْ أَحْيَاهَا فَكَانَهَا أَحْيَا النَّاسِ جَمِيعًا ﴾	
178	95	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾	
181	106	﴿ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾	
98	28	﴿ وَ لَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾	الأحكام
183	35	﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾	
184	35	﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾	
190	186	﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	
150	149	﴿ لَيْنٌ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	الأعراف
158	132	﴿ وَمَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	
190	18	﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	
87	08	﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾	الأنفال
55	35	﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾	
10	03	﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	
49	01	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾	
49	112	﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾	
72	105	﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾	
77	02	﴿ فَإِنْ تُبْتَلُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	
89	06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾	التوبة

90	06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	
149	40	﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾	
150	06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾	
158	07	﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾	
173	06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	
174	06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	
178	72	﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾	يونس
178	32	﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾	
44	12	﴿ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾	
53	67	﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَائِمِينَ ﴾	هود
53	05	﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	
53	118	﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	
98	44	﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ اقْلَعِي وَغِيصَ الْمَاءَ ﴾	
149	47	﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	
154	15	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾	
165	66	﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنِيتَنَا صَالِحًا ﴾	
166	74	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى لَجَادَلْنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾	
21	31	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	
50	18	﴿ صَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	
56	31	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	
70	51	﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾	
70	32	﴿ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾	يوسف
87	58	﴿ وَجَاءَ يُوسُفُ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ ﴾	
98	65	﴿ وَ لَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾	
100	32	﴿ لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾	
108	02	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾	
110	29	﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾	
49	35	﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾	الرعد
58	31	﴿ وَلَوْ أَنْ قُرْآنًا سَوَّيْتُ بِهِ الْجِبَالَ أَوْ قَطَّعْتُ بِهِ الْأَرْضَ أَوْ كَلِمَةٍ بِهِ الْمَوْتَى ﴾	

125	31	﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا أقيموا الصلوة ﴾	ابراهيم
(أ)	69	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	
81	11	﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ ﴾	الحجر
19	03	﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	النحل
86	30	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالَوا خَيْرًا ﴾	
06	09	﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾	
53	11	﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾	
95	110	﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	الإسراء
149	08	﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾	
157	110	﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	
166	67	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ مِنَ الْبَحْرِ أَعْرَضْتُمْ ﴾	
167	100	﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾	
175	07	﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾	
58	107	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾	
59	06	﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ ﴾	
62	18	﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾	
63	96	﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾	
64	09	﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾	الكهف
72	22	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾	
109	34	﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾	
166	59	﴿ وَتِلْكَ الْقَرْيُ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾	
31	46	﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾	
53	31	﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾	
55	20	﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾	
70	26	﴿ فَكَلِمِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾	
73	24	﴿ وَهَزَي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ نُسَاقِطٍ عَلَيْكَ رَطْبًا حَيًّا ﴾	
73	25	﴿ فَكَلِمِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾	مریم

108	17	﴿ وَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾	
109	04	﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	
150	26	﴿ فَأَمَّا تَرِيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	
151	26	﴿ فَأَمَّا تَرِيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾	
82	02	﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾	طه
86	38	﴿ يَاأَحْذُهُ عَدُوِّي وَعَدُوُّ لَهٗ ﴾	
48	97	﴿ وَافْتَرَبَ الْوَعْدَ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	الأنبياء
81	02	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾	
96	29	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْوَرَهُمْ ﴾	
99	60	﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ ﴾	الحج
114	74	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾	
25	01	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	المؤمنون
80	36	﴿ هَيِّهَاتَ هَيِّهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	
13	45	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾	النور
13	45	﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾	
25	35	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	
49	01	﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾	
50	138	﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾	
88	36	﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾	
171	21	﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	
171	10	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾	
(أ)	01	﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾	
49	05	﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾	الفرقان
53	64	﴿ يَسْبُتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴾	
63	23	﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾	
81	05	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾	الشعراء
29	61	﴿ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾	
32	55	﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ ﴾	النمل
70	19	﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ﴾	

94	16	﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾	
49	09	﴿ قَالَتْ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾	
58	82	﴿ وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	
70	07	﴿ فَإِذَا خِفْتُ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي اليمِّ ﴾	
70	11	﴿ وَقَالَتْ لِأَخْتِهِ فُصَيْبَةَ ﴾	
85	87	﴿ وَلَا يَصُدَّنَّكَ عَن آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾	القصص
107	22-21	﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾	
126	34	﴿ رِدَاءً يَصُدُّقُنِي ﴾	
156	28	﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ ﴾	
157	28	﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ ﴾	
147	06	﴿ وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ ﴾	
166	65	﴿ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾	العنكبوت
185	05	﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَئِيمٌ ﴾	
55	47	﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	
155	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	الروم
160	36	﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	
160	25	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	
162	25	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	
162	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	
177	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	
180	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	
180	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	
165	32	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾	
166	32	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾	لقمان
167	27	﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾	
171	31	﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	سبأ
25	03	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِثُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾	فاطر
165	14	﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتِهِ ﴾	
28	130	﴿ سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾	الصافات

61	69	﴿ إِنَّهُمْ أَلْفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِينَ ﴾	
57	03	﴿ وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	ص
93	52	﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ ﴾	غافر
95	81	﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾	
49	49	﴿ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيُؤَسِّ قُنُوطٌ ﴾	
70	11	﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِينَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾	فصلت
61	19	﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً ﴾	الزحرف
88	87	﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾	
49	15	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾	
102	14	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	الجاثية
164	31	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتلى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾	
28	21	﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَى ﴾	محمد
144	18	﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾	
167	05	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾	الحجرات
100	15	﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾	الدَّارِيَات
147	44	﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾	الطور
58	20	﴿ كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ مُنْفَعِرٍ ﴾	
94	41	﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾	القمر
109	12	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	
77	16	﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾	الحديد
25	11	﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	المجادلة
56	02	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	
07	09	﴿ وَمَنْ يُوقِ شَحْ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	الحشر
61	10	﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾	
87	12	﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا ﴾	المتحنة
87	10	﴿ وَإِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾	
72	13	﴿ فَأَمَّنْتَ طَائِفَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ ﴾	الصَّف

160	01	﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾	المنافقون
64	07	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾	التعابن
51	04	﴿ وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾	الطلاق
59	01	﴿ لَعَلَّ اللَّهُ يَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾	
56	30	﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾	الملك
62	06	﴿ إِنَّهُمْ يَرُؤْنَهُ بَعِيدًا (01) وَتَرَاهُ قَرِيبًا ﴾	المعارج
70	28	﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾	نوح
178	13	﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾	الجن
61	05	﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾	المزمل
95	05-03	﴿ وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ (03) وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ (04) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (05) ﴾	المدثر
164	05-03	﴿ وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ (03) وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ (04) وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (05) ﴾	
83	26	﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾	القيامة
179	01	﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾	الإنسان
111	06	﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾	الإنفطار
28	01	﴿ وَبِلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾	المطففين
89	01	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	الإنشقاق
160	01	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	
161	01	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	
191	01	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ. وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ﴾	
191	03	﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ. وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾	
111	30	﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾	الفجر
85	14	﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴾	البلد
162	10-05	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنِيسِرُهُ لِلْيُسْرَى. وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى. فَسَنِيسِرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾	الليل
95	10-09	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (09) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	
163	09	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	
164	10-09	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	الضحى
164	11	﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	

164	10-09	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	
95	10-09	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (06) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	
179	14-13	﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾	العلق
153	03	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾	الزلزلة
174	08-07	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾	
39	02-01	﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾	القارعة
48	11-10	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾	
72	03	﴿ كَلَّا سَوْفَ نَعْلَمُونَ ﴾	التكاثر
111	01	﴿ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾	الكافرون
82	01	﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾	
161	03-01	﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (01) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (02) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (03) ﴾	النصر
37	01	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإخلاص
72	03	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾	

المصادر والمراجع

القرآن الكريم: برواية "ورش عن نافع"

التفاسير:

1. بن عاشور محمد الطاهر ، تفسير التحرير والتنوير، د.ط، د.س، ج4.
2. ابن عطية أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، د.ط، د.س.
3. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، القاهرة-مصر، ط3، 1947، ج4.
4. محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، د.ط، د.س.
5. وهبة الزحيلي، التفسير المنير، دمشق-سوريا، ط2، مج2، ج3، 4، 2003.

المصادر:

6. ابن جني عثمان أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، د.ط، د.س، ج1.
7. ابن جني عثمان أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.س، ج1.
8. ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، ط4، 1981، مج5.
9. ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط1، 2002. الجرجاني محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، د.ط، 1985.
10. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1.
11. اسماعيل بن الفضل عماد الدين أبو الفداء علي الأيوبي، الكناش في النحو والتصريف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، د.ط، 2004، ج1.
12. الجرجاني الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، د.ط، 1985.
13. الجوهري أبو نصر اسماعيل بن حماد، الصحاح، تح: محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث، القاهرة-مصر، د.ط، 2009.

14. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان-الأردن، ط1، 2004.
15. سيبويه أبو البشر عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط3، 1988، ج1.
16. المبرد أبو العياش محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة-مصر، ط2، 1979، ج4.
- المراجع:**
17. أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي، عابدين-مصر، ط1، 1981.
18. ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2007، ج1.
19. أحمد جاسر عبد الله، مهارات النحو والإعراب، دار الحامد، عمان-الأردن، ط1، 2010.
20. أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر، بيروت لبنان، د.ط، د.س.
21. أمين علي السيد، في علم النحو، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط7، 1994، ج1.
22. أيمن الشوّا، الجامع لإعراب جمل القرآن، دار الفيحاء، مكتبة الغزالي، بيروت-لبنان، ط1، 2000.
23. بهاء الدين بوخودود، التطبيق النحوي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت-لبنان، ط1، 1987.
24. بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، ط1، 1993، مج2.
25. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2008.
26. شوقي المعري، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الحارث، دمشق-سوريا، ط1، 1977ز.
27. صابر حسن أبو سليمان، مورد الظمان في علوم القرآن، الدار السلفية، ط1، 1984.
28. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، ط2، 2000.
29. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1.
30. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط5، 2001.
31. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، 1998، مج1، ج1.
32. عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1997.

33. علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، القاهرة-مصر، ط1، 2007.
34. علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة-مصر، ط1، 2007.
35. علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد-لبنان، ط2، 1993.
36. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، ج1، 2002.
37. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم، حلب- سوريا، ط1، 1989.
38. مبارك مبارك، قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي، سروت-لبنان، ط3، 1992.
39. محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط2، 1997.
40. محمد حسن عثمان، إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، دار الرسالة، ط1، مج2، 2002.
41. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة- مصر، د.ط، 2003.
42. محمد محي الدين عبد الحميد، التحفة السننية بشرح المقدمة الأخرومية، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، 2002.
43. محمد محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الرسالة، دمشق-سوريا، ط7، مج1، 1999.
44. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في الشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2008.
45. محمد الصادق قمحاوي، البرهان في تجويد القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت- لبنان، د.ط، د.س.
46. محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، ط1، 1983.
47. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط28، مج1، ج1.
48. مهدي المنزومي، في النحو العربي، دار الرائد، بيروت- لبنان، ط2، 1986.

المجلات:

49. عماد حسن أبو دية، الجملة الظرفية وعوارض تركيبها -دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي- مجلة جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، مج15، العدد1، 2013.

الفهرس العام

أ.....	مقدمة.....
05.....	تمهيد عام في الدراسة القرآنية.....
16.....	الفصل الأول: ماهية الجملة العربية وأنواعها.....
16.....	مفهوم الجملة.....
18.....	تقسيم النحاة للجملة العربية.....
20.....	تأليف الجملة العربية.....
21.....	الجملة الاسمية وعناصرها.....
21.....	مفهوم الجملة الاسمية.....
22.....	مكونات الجملة الاسمية.....
22.....	الجملة الاسمية المطلقة.....
22.....	المبتدأ.....
24.....	أحكام المبتدأ.....
30.....	أقسام المبتدأ.....
31.....	الخبر.....
32.....	أحكام الخبر.....
35.....	أنواع الخبر.....
43.....	الترتيب في الجملة الاسمية.....
48.....	حذف المسند و المسند إليه.....
51.....	الجملة الاسمية المقيدة.....
52.....	كان وأخواتها.....
55.....	الملحقات بليس.....
57.....	كاد وأخواتها.....

58.	إن وأخواتها.....
60.....	ظن وأخواتها.....
66.....	أعلم وأرى
68.....	الجملة الفعلية.....
69.....	مفهوم الجملة الفعلية.....
69.....	الفعل.....
71.....	الفعل الماضي.....
72.....	الفعل المضارع.....
73.....	فعل الأمر.....
73.....	الفعل باعتبار الزوم والتعدي.....
74.....	أقسام الفعل المتعدي.....
76.....	حد الفاعل.....
77.....	أحكام الفاعل.....
82.....	وجوده في الجملة.....
84.....	الاستغناء عن الفاعل.....
85.....	حذف الفاعل.....
90.....	الترتيب في الجملة الفعلية.....
97.....	الفعل المبني للمجهول.....
99.....	نائب الفاعل.....
100.....	ما ينوب عن الفاعل.....
100.....	المفعول به.....
101.....	الظرف.....
101.....	المصدر.....

101.....	الجار و المجرور.....
102.....	المكملات
103.....	المفعول به
103.....	المفعول المطلق.....
104.....	المفعول لأجله.....
105.....	المفعول فيه.....
105.....	المفعول معه.....
106.....	الاستثناء.....
107.....	الحال.....
109	التمييز.....
110.....	المنادى.....
112.....	الجملة الظرفية.....
112.....	مفهوم الجملة الظرفية.....
112.....	عناصر الجملة الظرفية.....
112.....	الظرف.....
113.....	أقسام الظرف.....
114.....	الجملة الظرفية ذات الظرف الجار و المجرور.....
117.....	ملخص الفصل الأول.....
121.....	الفصل الثاني: الجملة الشرطية ومتعلقاتها.....
121.....	مفهوم الجملة الشرطية.....
122.....	الجملة الشرطية في بداية التكوين.....
128.....	الجملة الشرطية في مرحلة النضج.....
136.....	الجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد.....

143.....	عناصر الجملة الشرطية.....
145.....	الأداة.....
147.....	أقسام الأدوات الشرطية.....
148.....	أحكام أدوات الشرط الجازمة.....
173.....	فعل الشرط.....
174.....	فعل جواب الشرط.....
174.....	أحوال الشرط و الجواب.....
175.....	الربط بين الشرط و الجواب.....
175.....	الربط بالجزم.....
176.....	الربط بالفاء.....
180.....	الربط بـ (إذا) الفجائية.....
181.....	متعلقات الشرط.....
181.....	حذف الأداة.....
181.....	حذف فعل الشرط.....
182.....	حذف جملة الشرط.....
182.....	حذف المصدر المؤول من جملة الشرط.....
182.....	حذف الجواب.....
188.....	العطف في الشرط.....
188.....	العطف على فعل الشرط.....
189.....	العطف على فعل جواب الشرط.....
191.....	العطف بالواو.....
191.....	العطف بـ (ثم).....
191.....	العطف بـ (أو).....

191.....	العطف بـ(لا)
191.....	العطف بـ(بل)
192	العطف بـ(لكن)
192.....	اجتماع الشرط و القسم
192.....	التقدم
193.....	التوسط
193.....	حذف جواب الشرط و القسم
193.....	ملخص الفصل الثاني
197.....	الفصل الثالث: الجملة الشرطية في سورة "النساء"
197.....	التعريف بسورة" النساء"
198.....	أسباب نزول سورة "النساء"
200.....	من فضائل سورة "النساء"
202.....	أدوات الشرط في سورة "النساء"
202.....	أدوات الشرط الجازمة في سورة "النساء"
202.....	إنْ
227.....	مَنْ
241.....	أينما
241.....	ما
242.....	لما
243.....	أمَّا
244.....	الأدوات الشرطية غير الجازمة في سورة " النساء"
244	إذا
253	لو

259	لولا.....
260.....	كلّما.....
260	الجملة الشرطية في سورة النساء.....
271	ملخص الفصل الثالث.....
273	الخاتمة.....
278.....	فهرس الآيات حسب ترتيبها في المصحف.....
295.....	قائمة المصادر والمراجع.....
299.....	الفهرس.....
	الملخص.

الملخص:

ارتبطت اللغة العربية بعلمها الكثيرة ارتباطا وثيقا بكتاب الله العزيز "القرآن الكريم"، فلولاها ما استطعنا فهم كلمة واحدة من الذكر الحكيم؛ ذلك أن علم النحو هو الأساس الذي يحفظ اللغة العربية بقاءها صافية، نقية من الخلط والخطأ.

ولهذا فقد حاولنا في هذا البحث؛ والذي عنوانه الجملة الشرطية في القرآن الكريم "سورة النساء" -نموذجا- استعراض هذه العلاقة بين علم العربية والقرآن الكريم؛ فبدأنا بتقديم لمحة عامة عن القرآن الكريم وفضله، وأهم الدوافع التي أدت إلى ظهور علم النحو، ومن هنا وجدنا أن علم النحو قد مكن العرب وغيرهم من المسلمين من فهم كتاب الله العزيز، وتدبر معانيه، ثم انتقلنا إلى الحديث عن الجملة العربية، فوقفنا على ماهية الجملة العربية وأنواعها؛ فوجدناها تنقسم إلى: اسمية وفعلية، كتقسيم أساسي اتفق عليه النحويون العرب، كما أشرنا إلى نوعين آخرين للجملة العربية، هما: الجملة الظرفية والجملة الشرطية -موضوع بحثنا هذا- فأوجزنا القول في الأولى منهما، أما الثانية؛ فلما كانت غاية هذا العمل، فقد خصصنا لها فصلين كاملين، كان الأول نظري وأما الثاني فتطبيقي.

لقد قمنا في الفصل النظري من هذه الدراسة باستعراض مفهوم الجملة الشرطية ورحلتها التي قطعناها منذ بداية تكونها مع "سيبويه" إلى غاية تبلورها عند "ابن هشام"، وبعد هذا انتقلنا إلى الحديث عن عناصر الجملة الشرطية، فابتدأنا بالأداة التي عرفناها وفصلنا في أحوالها الشرطية (سواء أكانت أدوات جازمة أو غير جازمة)، وبعد ذلك عرجنا على الحديث عن فعل الشرط، وجواب الشرط، فحددنا مفهوميهما، وأشرنا إلى مسألة الربط بينهما، لنختتم هذا الفصل النظري بالحديث عن متعلقات الشرط؛ وهي: الحذف في الشرط، والعطف فيه، ثم اجتماع الشرط والقسم.

وختام هذه الدراسة، كان تطبيقا لما ذكرناه في الفصل النظري منها؛ ولما كان موضوع هذه الدراسة هو القرآن الكريم، فقد اخترنا سورة "النساء" كنموذج نطبق عليه؛ لأنها الأنسب لهذا الغرض، ذلك أنها احتوت كثيرا من الأدوات الشرطية؛ فقمنا أولا بتعريف سورة "النساء"، ذاكرين أسباب نزولها وفضلها، ثم قمنا باستنباط ما احتوت عليه السورة من جمل شرطية، قدمنا لها إعرابا تفصيليا، لنختتم هذا الفصل التطبيقي بتسجيل أهم الملاحظات فيما يخص هذه الجمل الشرطية التي احتوت عليها السورة.

Abstract:

The arabic language with its defferent sciences was closely linked to the holy book Quran because our Lord chose it to carry his final message to all mankind, so without it we could not understand any word of the Quran. One of its different sciences is the grammar that is considered as the base which preserve Arabic from errors and confusing things and make it so pure. So we tried in this reseach which was under the title The Condition Sentence In Quran The Wonen (Sorah An-Nisa) as an Example to review the relation between the grammar and the Quran, we started to introduce a general explanation about the Quran and its importance, then we stated the most important reasons whitch led to the apperance of grammar, as a result we found that the Muslims and the other people were able to understand the difficult meanings of Quran due to the science of grammar. Then, we moved to talk ababout the arabic sentece and we focused on the essence of it and its types, we founed nearly all the grammarians agreed that the arabic sentence consists of two division, the first one is the nominal sentence and the second one is the varbal sentenc. We also pointed out to another kind of arabic sentece which is the genitive case (the object of a locative adverb). So we explained the point which talks ababout it briefly but we dealt with the conditional sentence in a detailed way—because it is our topic—and explained it into two chapters, in the first one we dealt with the theoretical side and the second one we deal with the practical on.

We tried in the theoretical side to show the definition of the conditional sentence and the history of its early development with the linguist and grammarian "Sybawayh" until its completion with "Ibn Hicham". Next, we moved to talk about the elements of the conditional sentence like the tool and we also tried to give a brief definition to it. After that we moved to talk about the verb of the condition, the if clause and the result clause and the connection between them, at last we ended this theoretical chapter by stating everything related to the conditional sentence such as: deletion, sequencers and the connection between the condition and swearind.

As a conclusion we had applied all things we mentioned in the theorecal chapter in the practical one, As said befor there was a great link between the grammar and the Quran, so we choos The Women (Suarh An-Nisa) as an example because it is so suitable for this study, in the other hand it contains a lot of conditional sentences. We also analyzed this verse, we stated the reasons for revelation and its preferences. Next we extracted all the condintonal sentences and parsed them. We also took down the most important notes which belonged to the conditional sentence. As a conclusion to this chapter we reviewed the most important results thats were taken from this study.